جامعة 8 ماي 1945 قالمة

حوليات جامعة قالمة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

العدد رقم: 11
جوان 2015

رقم الإيداع القانوني: 2129-2007
ISSN : 1112-7880

مديرية النشر لجامعة قالمة 2015

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

حوليات جامعة قالمة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

العدد رقم: 11
جوان 2015

رقم الإيداع القانوني: 2007-2129
ISSN : 1112-7880

مديرية النشر لجامعة قالمة 2015
هن ج ق

بسم الله الرحمن الرحيم

تصديـــــــر

السادة القرّاء والباحثين .

أجدني مرّة أخرى – وأنا أصدّر للعدد الحادي عشر لحوليات جامعة قالمة – أؤكّد على حتمية التلازم الطّبيعي بين الجامعة والبحث العلمي ، ولا يمكن – على الإطلاق – أن نتصوّر الجامعة سجينة الشّأن البيداغوجي / التكويني وحده ، وإنّما يتوجّب على هذه الهيئة أن تفعّل الجانب الآخر المتعلّق بالتفكير ، ومناقشة الإشكاليات المطروحة على مختلف الأصعدة ، وتحليل المضامين والأطر ، والتحقيق في ما يصاغ من الفرضيات ، وما يمكن أن يدخل في هذا الإطار من الممارسات العلمية . . . كلّ ذلك يمثّل الجزء الأساسي الموازي للتكوين ؛ الذي وجدت من أجله هياكل التعليم العالي بصورة عامة .

نؤكّد مرّة أخرى على أن البحث حقّ وواجب ، والإجابة عمّا يطرحُ من تساؤلات التزامٌ أخلاقيٌّ واجتماعيٌّ تجاه المجتمع والأمّة والإنسان ، وتلك هي المهمّة الثانية التي يجب أن تضطلع بأدائها الجامعة ، وأن تُوكَلَ إلى الباحثِ من حيث إنّه المخوّل للقيام بها على الوجه المقبول على أقلّ تقدير .

انطلاقا من هذه الحيثيات أعلن عن صدور العدد الحادي عشر من حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية؛ مثمّنا المسار المعتمد من طرف الساهرين عليها تسييرا وإنجازا.

وإنّ قراءة سريعة لما تمّ إنجازه في هذا العدد (الحادي عشر) تكشف عن ثراء موضوعات الأبحاث، وتنوع اهتمامات الباحثين المسايرة لمتطلبات المجتمع وتطلّعاته، لا يسعني إزاءها إلا أشكرهم وأثمن جهودهم. وأدعو – بعد ذلك – إلى ضرورة رفع التحدّي بتطوير الرؤى، والسّموّ بالطروحات العلمية إلى مستوى النخب؛ ولِمَ لا نطمح في أن نحتلّ مكانًا مرموقًا ضمن الإنتاج الفكري العربي والعالمي.

أتمنى للساهرين على المجلة التوفيق في مهمتهم النبيلة، وأن يجد القارئ ضالّته في هذا العدد من الحوليات.

وفقكم الله وسدّد خطاكم.

الأستاذ الدكتور محمد نمامشة

رئيس جامعة قالمة

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

يهلّ العدد الحادي عشر من **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية** على القارئ الكريم، وقد تحدّدت معالمه وفقاً للمسار التنظيمي الذي عملت **الحوليات** (هيئةً) على تداركه فاعتمادهِ منهاجاً لتنظيم المادّة العلمية **أشْكَلَةً ومعالجةً وفهرسةً**؛ التماسًا منا لرسْمِ معالَم مخصوصةٍ بالبحث العلمي القائم على **التجانس والتآلف الموضوعاتي**، وطموحًا في تجسيد الصفة الأكاديمية – ما أمكن – عسى أن نبلغ، في وقت ما، ما يؤمَّلُ فينا.

ولئن كنّا قد سجّلنا في هذا العدد النزعة الإجرائية التي اتجه البحث إليها منذ مدّة بحْثًا عن **الأصالة والجدّة**، فقد أكبرنا في الباحثين نزولهم إلى الميدان، ومعاينة الظواهر موضوع الدراسة في مجال سريانها؛ ممّا يعني أنّ ثمّةَ وعيًا بضرورة إخراج الجامعة من الحيّز المغلق، واتخاذها من شؤون المجتمع وهياكله مادّةً لها. تؤسّسُ لهيكلتها، وتُعْنَى بمختلف الممارسات والأنشطة الجارية ضمن الأطُر الرّسميّة للمجتمع.

وعليه فقد توزّعت موادّ العددين التّجريد المتّخذ من **العقلانية من منظور تطوّريّ** موضوعاً للدراسة، يتوسّل مختلف الآليات المتعلّقة بنشاط العقل في اكتساب المعرفة، إلى **أدلجة الظاهرة اللغويّة** بغرض الوقوف على خصوصيات المجتمع وتحديد معالمه من خلالها. ومن ثمّ البحث في قضية التأسيس **لثقافة بيئيّة** تعكس إنسانيّة الإنسان تلك التي تعْمَلُ على تسْخير الطّاقات البيئية واستثمارها على النّحو الأمثل الذي يُسْهِمُ في تحقيق التنمية اجتماعيّا وثقافيّا.

ولقد شكّلت التنشئة الاجتماعية مدار اهتمام الباحثين في ظلّ سيادة **الرقمنة ونشاط الآلة** وإسهامها في تشكّل شخصية الفرد منذ الطفولة إلى أن يبلغ أشدّه. كما ذهب اهتمامهم من زاوية ثانية إلى ضرورة تحقيق نوع من **التكامل بين المدرسة وبين المجتمع** إذ يتعيّن على الوالدين **الاستثمار في تمدرس أبنائهم** بما يضمن نوعا من التواصل مع المجتمع.

وقد يلاحظ القارئ الكريم اتجاه البحث في **الشؤون الاقتصادية والمالية** نحو **التسيير المؤسّساتي والمالي**، ولعلّ الباحثين وجدوا في الولوج إلى أعماق **الهياكل التنظيميّة: إنتاجية وخدماتية** النّزعة المحمودة التي يتولّى الباحث التأسيسَ لها تنظيرًا وممارسةً.

نأمل بعد هذا العرض المختزل لموادّ العدد الحادي عشر من **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية** أن نثير في قرّائنا الكرام شيئاً من القلق المعرفي، وأن نهيّئ لتبادل التجارب البحثية في مختلف مجالات المعرفة. . . فلعلّ ذلك أعزّ ما يطلب في فضاء الجامعة.

مديـــر النشـــر

الأستاذ الدكتور رشيد شعلال

الفهـــرس

تصدير العدد

افتتاحيـــة العدد

تطور العقلانية عند روبيير بلانشي

د. علي بوقليع..... 25-1

التفكير التقليدي من خلال الأسطورة الإمازيغية

د. بداك شبحة..... 61-27

الأدلوجة اللّغوية وبناء الهوية الثقافية – نموذج الجزائر –

أ. غاصب مناصرية آمال..... 88-63

الحوكمة البيئية في مرحلة العولمة: مقاربة مفاهيمية

د: مراد بن سعيد..... 130-89

أسباب الحركة الاجتماعية من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني

دراسة سوسيولوجية

د. علاء زهير الرواشده و د. أسماء ربحي العرب..... 172-131

دور الثقافة في التنمية البيئية

د. ماهر فرحان مرعب..... 194-173

المرأة العاملة بين الفضاء المترلي و الفضاء الخارجي
د. يوسف حديد و أ. براهمة نصيرة..... 214-195

آثار الألعاب الإلكترونية على الخصائص النفسية السلوكية لدى الطفل
د. عنو عزيزة..... 243-215

نحو إدارة فعالة للتنوع في المؤسسات الصحية التجربة السويسرية نموذجا –
د. فريحة ليندة و د. خروف منير..... 279-245

دور التدقيق الداخلي في تحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الإقتصادية
أ.د. ميلود تومي وأ. محمد لمين علون..... 305-281

العلاقة بين البيئة والتنمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية
د. بوعزيز ناصر..... 333-307

محددات صورة متاجر التجزئة الغذائية لدى المستهلكين
د. فؤاد بوفطيمة..... 358-335

القرار الاستثماري و متطلبات الوصول اليه
د. سعيدة بورديمة 395-359

دور وكالات التنقيط في عصرنة وتأهيل القطاع البنكي في الجزائر
أ. بوخشيمة مريم و أ. زغبيد نسيم لطفي 423-397

محاولة رصد أقاليم مكانية لتوطين العناقيد الصناعية في الجزائر
أ. د: فارس بوباكور و الباحثة: داي وسام..... 465-425

حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلـــة علميـــة محكّمة، تصدر عن مديرية النشـــر بجامعـــة 8 مـــاي 1945 قالمـــة، و تعنى بنشـــر الأبحـــاث و الدراســـات الأصيلة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

مديـــر الحوليـــة:
أ.د/ محمـــد نمامشة (رئيـــس جامعة قالمة)

مديـــر النشـــر:
أ.د/ رشيد شعـــلال

رئيـــس التحريـــر:
أ.د/ رشيد شعـــلال

هيئة التحريـــر:
- أ.د. لادي طولقي
- د. سهيلة بوحميس
- د. عبد العزيز جاهمي
- د. ناصر بوعزيز
- د. وسيلة حرقاس

المراجعة اللغوية :
- عبد الرحمان جودي

الهيئـــة العلميـــة للعدد:

أ.د علي حرب	الجامعة اللبنانية / لبنان
أ.د عبد الحكيم بوهروم	جامعة عنابة / الجزائر
أ.د عـــمر عسوس	جامعة قالمة / الجزائر
أ.د جويدة عميرة	جامعة الجزائر2 / الجزائر
أ.د زين الدين مصمودي	جامعة أم البواقي/ الجزائر
أ.د لونيس أوقاسي	جامعة قسنطينة / الجزائر
أ.د الشريف ريحان	جامعة عنابة / الجزائر
أ.د بوقلقول الهادي	جامعة عنابة / الجزائر
أ.د نوارة قايد تليلان	جامعة بجاية / الجزائر
أ.د إسماعيل سامعي	جامعة أ.ع.القادر/ الجزائر
أ.د خير الدين معطى الله	جامعة قالمة / الجزائر
أ.دسليمان رحال	جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د حسين زاوي	جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د ابراهيم بلعادي	جامعة قالمة/ الجزائر
أ.د بوبكر بوخريسة	جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د عبد النور ناجي	جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د عبد الناصر جندلي	جامعة باتنة/ الجزائر
أ.د نصر الدين جابر	جامعة بسكرة/الجزائر
أ.د عبد الناصر موسي	جامعة م.فيصل/السعودية
أ.د خير الدين تشوار	جامعة تلمسان/الجزائر
أ.د مي العبد الله	الجامعة اللبنانية / لبنان
أ.د محمد قيراط	جامعة قطر / قطر
أ.د محمد شتاح	جامعة الشارقة / الإمارات
أ.د أحمد عبد الحليم عطية	جامعة القاهرة / مصر
أ.د عبد الستار رجب	م.و للشغل/ تونس
أ.د أحمد أويصال	جامعة مرمرة / تركيا
د. الطيب نوار	خبير في علم الإجرام/الإمارات
د. رابح مراجي	جامعة قسنطينة / الجزائر
د. لخضر غول	جامعة قالمة / الجزائر
د.أحسن طيار	جامعة سكيكدة/ الجزائر
د. منصف بن خديجة	جامعة سوق اهراس/الجزائر
د. عبد اللطيف بوروبي	جامعة قسنطينة 3/ الجزائر
د. جمال منصر	جامعة قالمة / الجزائر
د. كريمة فنطازي	جامعة عنابة / الجزائر
د. مهدية هامل	جامعة الطارف/ الجزائر
د. نور الدين مزياني	جامعة سكيكدة/ الجزائر
د. مصطفى كيحل	جامعة عنابة/ قالمة
د. محمد خميسي بن رجم	جامعة سوق اهراس/ الجزائر
د. علـــي لـــزعر	جامعة عنابة/ الجزائر
د. عمـــر جنينـــة	جامعة تبسة/ الجزائر
د.نادية بلخلفي	جامعة عنابة/ الجزائر
د. يوسف معاش	جامعة قسنطينة 2/ الجزائر
د.خالد البحري	جامعة المنار/ تونس
د. رشيدة السمين	جامعة الزيتونة/ تونس

المراســـلات:

ترسل جميع المراسلات إلى: مديرية النشر جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
العنوان: ص.ب 401 قالمة 24000 الجزائر
الهاتف: 037.21.58.49 الفاكس: 037.26.05.01
Email: annalesguelmassh @ yahoo.fr
الموقع الإلكتروني: www.univ-guelma.dz

قواعـــد و شـــروط النشـــر في المجلة

1- أن يتميـــز الموضوع بالأصالة و الجدة.
2- أن يكون الموضوع موثقـــا علميا.
3- أن لا يكون البحث قد نشر أو أرسل للنشـــر في مجلة أخرى.
4- أن لا يزيـــد عدد الصفحات عن **20** ص إلا إذا قسم البحث إلى حلقات.
5- البحوث و المقـــالات التي تصل المجلة لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر.
6- تنشـــر المجلة الموضوعات باللغة العربيـــة و الفرنسية و الإنجليزيـــة مع ملخص باللغة العربية فـــي حدود **100** كلمة.
7- تخضع الأعمـــال المرسلة للتحكيم قبل النشـــر.
8- جميـــع الآراء الواردة في المقالات المنشورة لا تعبـــر إلا عن وجهات نظر أصحابها.
9- ترسل جميـــع المراسلات إلى مديريـــة النشـــر

مجلة حوليات جامعة قالمة

ص.ب 401 جامعة 8 ماي 1945 قالمة 24000 الجزائر.

Email: annalesguelmassh@yahoo.fr

Tel : 037- 21- 58- 49 Fax : 037-26-05- 01

- ترسل المقـــالات مكتوبـــة بالخط **14** **Simplified Arabic** بالنسبة للغـــة العربية و خـــط **12** **Times New Roman** بالنسبة للغـــات الأخـــرى.
- شكـــل الورقـــة: **24 x16**
- بالهوامش الآتيـــة:

أعلى: 2.5 أسفل: 2.5 يمين: 1.5 يسار: 1.5 التجليد: 1

- فـــي نسختين مرفقة بقرص مضغوط.

10- تذكـــر الهوامش فـــي آخر المقـــال.
11- على صاحب المقـــال أن يبيـــن بوضوح: الاسم و اللقب و المؤسسة التي ينتمي إليها والعنوان الكامل و الهاتف و البريد الإلكتروني.

تطور العقلانية عند روبيير بلانشي

د. علي بوقليع
قسم الفلسفة
جامعة منتوري – قسنطينة

الملخَّـــص:

يتناول المقال مراحل تطور العقلانية، حيث يبرهن على أنها انتقلت من مرحلة كلاسيكية، كانت تقدس العقل، والثقة في مبادئه الصادقة صدقا مطلقا من جهة، ومن جهة ثانية الثقة في قدرته على الإلمام بكل المعارف سواء كانت طبيعية أو رياضية أو حتى ميتافيزيقية .إلى عقلانية معاصرة أعادت النظر في دور العقل من جهة والتشكيك في صدق مبادئه التي يعتمد عليها في اكتساب المعرفة، إضافة إلى التشكيك في قدرته على الوصول إلى كل المعارف، كما أقرت بضرورة تعاونه وتحاوره مع التجربة لكي تكون نتائجه صادقة حتى في العلوم الطبيعية أو التجريبية، وتوظيف الرياضيات كعلم أساسي في بناء أية معرفة.

Résumé

Le rationalisme classique croie à une raison universelle et immuable, apanage de tout le genre humain, et soustraite aux vicissitudes de l'histoire. Cette croyance a été reçue par le rationalisme cartésiens, et l'apriorisme kantien. Mais l'évolution des sciences actuelles oblige à mettre cette thèse en question. Ainsi il a ouvert une crise de la raison, non pas en la prenant comme objet d'une science, mais en

l'utilisant comme instrument par la construction de la science. C'est pour ça on peut dire le rationalisme a été évoluer a un rationalisme contemporaine, ou la raison se trouve menacés, et critiqués, ainsi il rejette l'idée (des connaissances innées, et en limitant l'apriori). Et les thèmes qui s'imposent aujourd'hui sont ceux du dialogue de la raison et de l'expérience.

Abstract

This paper presents the stages of evolution of the rationality, as it proves that it has been moved from the classical stage, which was sanctified the mind, and the confidence in his sincere principles as absolute truth from one side and the confidence in his ability in the familiarity of all the knowledge, whether it was natural, or mathematical or even metaphysical from the other side. To the second stage defined by contemporary rational that reconsider the role of the mind on the one hand, and questioning the sincerity of his principles that he relied upon acquiring the knowledge, in addition to questioning his ability to access to all knowledge on the other hand. Also it recognized the need for his cooperation and dialogue with the experience, to gives reliable results even in natural and experimental sciences, and employ mathematics as a basic science in the construction of any knowledge.

مقدمـــة

يختلف الإنسان عن الحيوانات الأخرى بخاصيتين، الأخلاق، والعقل. ولذلك وصف بأنه حيوان متخلق مرة، وحيوان عاقل مرة أخرى. ولكن الباحثين الأبيستيميين يفضلون الإقرار بتميزه بالعقل . لأنه الأداة الفعالة في اكتساب العلوم والمعارف. بحيث قد يستطيع الإنسان تأسيس العلم دون أخلاق، لكنه لا يستطيعون تأسيسه دون عقل. وانطلاقا من هذا فقد مارس الإنسان منذ القدم عملية البرهنة والاستدلال بواسطة العقل عندما اعترضته تخوفات واندهاشات مما حوله. فالفلاسفة اليونان الطبيعيون الأوائل وظفوا العقل في البحث في أصل الوجود. وسقراط أقام الأخلاق على العقل. وأفلاطون بنى مذهبه الفلسفي وعالمه المثالي على العقل والتعقل، حتى عرفت بالفلسفة المثالية. وعقل أرسطو قنن ذاته وعقولَ الباحثين من بعده على الحقيقة لكي يتجنبوا الخطأ بإبداعه الأرغانون أو الآلة أو المنطق.

هذا النهج انتهجته الفلسفة الوسيطية في محاولة التوفيق بين العقل والنقل أو بين الفلسفة والدين. فانقسم الفلاسفة إلى مؤيدين للعقل بل مقدسين له ولمبادئه أحيانا، ومنتقصين من قدراته المعرفية مفسحين المجال للدين أحيانا أخرى.

ولقد تعمّقت الثقة بالعقل لدى فلاسفة عصر التنوير في أوروبا إلى درجة اعتباره الوسيلة الوحيدة والفعالة والكاملة في إدراك العلوم والمعارف. هذه الممارسات العقلية عرفت فيما بعد عند الباحثين المعاصرين بالعقلانية سواء أقروا بها كتيار ومذهب فلسفي أو كمنهج. وجعلوه محطة تاريخية يقفوا عندها ليبنوا على أنقاضها عقلانية تتماشى والتطور العلمي.

لذلك تطرح المقالة التي نحن بصدد البحث فيها إشكالية مفهوم العقلانية؛ وهل للعقلانية التي عرفها القدماء نفس خصائص العقلانية المعاصرة؟ أم أـــنها تطورت في نظر روبيير بلانشي؟

أولا : العقلانية الكلاسيكية

إن هذه التسمية تنطبق على أنماط كثيرة من التفكير الفلسفي القديم، سواء عند اليونان ممثلة في فلسفة سقراط أو أفلاطون أو أرسطو، وحتى بعض المدارس اليونانية المتأخرة. أو عند المسلمين الذين تأثروا بالفلسفة اليونانية عموما، والمشائية خصوصا، أولئك الذين مزجوا بين الطرح الديني والعقلي. كما ينطبق هذا على الفكر الفلسفي في عصر النهضة. لكن بلانشي يربطها بعقلانية ديكارت التي أطلق عليها " عقلانية فطرية"، كما ربطها من جهة ثانية بعقلانية كانط التي سماها " العقلانية القبلية "، ويسميها البعض " بالعقلانية النقدية " مهملا العقلانيات التي جاءت قبلهم. ربما لأنه اعتبر التطرق إليها تطويلا مملا وحشوا لا فائدة منه خصوصا وأن هاتين العقلانيتين تعتبر زبدة التطور لمفهوم العقلانية. إضافة إلى أن تطرقه للعقلانية الكلاسيكية كان منهجيا وسيلة للوصول إلى تحديد خصائص العقلانية المعاصرة, نظرا لأن العقلانية الكلاسيكية قد تجاوزها العقل والعلم الحديثين.

1- العقلانيـــة الفطريـــة:

العقلانية الفطرية التي تبناها ديكارت ربطت بين الفكر والعقل، أو بين عملية التفكير والعقل ربطا محكما، فاعتبر التفكير نوع من الوعي الذي يلازم العقل. ولتوضيح هذه العلاقة والتلازم شبههما بملازمة الإضاءة للضوء والحرارة للسخونة، ذلك أنه لا يمكن فصل الإضاءة عن الضوء ولا

الحرارة عن السخونة، فحيثما يكون الضوء تكون الإضاءة والعكس صحيح، وحيثما كانت الحرارة تكون السخونة والعكس صحيح[1]. وبالتالي فقد اعتبر العقل سلسلة من الأفكار، بحيث أن كل ما يعرض له من هواجس وأفكار وخلجات النفس أو خواطر البال، وكل ما يمر عليه من صور أو يعتريه من تأملات، يدخل في نطاق الأفكار، ويكون حلقات متسقة في سلسلتها التي هي في الواقع طبيعة العقل وما هيته[2]. وقد أثار ديكارت سؤالا عن مصدر هذه الأفكار وأنواعها، ليتوصل إلى تحديد ثلاثة أنواع هي:

أ- الأفكـــار الحسية: idees adventices [3].وهي الأفكار التي تحدث لدى الإنسان من خلال احتكاكه بالعالم الخارجي وذلك عن طريق الحواس الخمسة، والتي يكونها عن اللون والطعم والرائحة وغيرها .... لكنه يسلب عنها أي قيمة معرفية وعلمية، معتبرا إياها لا تمثل معرفة صحيحة ودقيقة للأشياء، بل يذهب إلى أبعد من هذا ويعتبرها خداعا حسيا[4]. يقول ديكارت: << كل ما تلقيته حتى الآن على أنه أصدق الأمور وأوثقها قد اكتسبته بالحواس، أو عن طريق الحواس، غير أني وجدت الحواس خداعة في بعض الأوقات، ومن الحكمة ألا نطمئن أبدا كل الاطمئنان إلى من يخدعنا ولو مرة واحدة >> [5]

ب - الأفكار المصطنعة: idees factices [6] ترجمها مهدي فضل الله بالأفكار الخيالية[7]. وتحصل من خلال عملية تركيب للأفكار الحسية يقوم بها العقل، أين يتجاوز الواقع أثناء عملية تركيبها، حيث يركب صورا ذهنية متعددة مثل الحصان الطائر الذي ينفث دخانا، فالحصان والأجنحة والدخان موجودات واقعية، وكل ما قام به العقل هو تركيب هذه الوقائع في وحدة واحدة لا وجود لها في الواقع المعيش. ويوضح ذلك

بالأحلام التي يعتبرها بمثابة لوحات وصور لا يمكن تكوينها إلا على شكل واقعي حقيقي، << وهكذا على الأقل لا تكون هذه الأشياء العامة كالعينين والرأس واليدين وكل باقي الجسم أشياء متخيلة، لكنها أشياء واقعية موجودة >>، ثم يستشهد بما يقدمه الرسامون والمصورون حيث يقول: << إن المصورون وإن بذلوا ما أتوا من قدرة على تمثيل بنات البحر، والتيوس الآدمية في أشكال غريبة جدا وبعيدة عن المألوف، لا يستطيعون رغم ذلك أن يضفوا عليها أشكالا وطبائع جديدة كل الجدة، وإنما الذي يصنعونه هو مزيج وتأليف من أعضاء مختلف الحيوانات>> [8].

ج ــ الأفكار الفطرية: idées innées ويطلق عليها الأفكار الطبيعية ،إنها لا تستمد و لا تكتسب من الواقع الخارجي ولا من الخيال، لكنها تتصف بالوضوح والبساطة، لهذا تعتبر مبادئ المعرفة الصحيحة، كالكوجيتو " أنا أفكر إذن أنا موجود "، والبديهيات الرياضية المختلفة " كالقول بأن الكل أكبر من الجزء، وإذا تساوى شيئ لثالث فالكل متساو "، إضافة إلى بديهية وجود النفس، ووجود الله ووجود العالم الخارجي، ومبادئ العقل الضرورية كمبدأ الهوية، ومبدأ الثالث المرفوع، ومبدأ عدم التناقض وغيرهم. حيث يقول: " أما الحساب والهندسة وما شاكلهما من العلوم التي لا تنظر إلا في أمور بسيطة جدا وعامة جدا دون اهتمام كثير بمبلغ تحقيق هذه الأمور في الخارج أو عدم تحقيقها، فهي تحتوي على شيء يقيني لا سبيل إلى الشك فيه "[9].

ما مصدر هذه الأفكار الثلاثة؟ وما قيمتها المعرفية؟

يرى ديكارت أن مصدر الأفكار الحسية هي الحواس بمعنى اتصال الحواس بالعالم الخارجي وبالأشياء المادية. بينما مصدر الأفكار المصطنعة، احتكاك العقل بالأفكار الحسية والعرضية، مما يجعله يشكل صورة خيالية لها

تتجاوز الواقع. بينما مصدر الأفكار الفطرية هو الله أو النور الفطري. لكن الأستاذ مهدي فضل الله يعتقد بوجود مصدرين للمفاهيم والأفكار الفطرية:
المصدر الأول هو الله، ولذلك جاءت واضحة ومتميزة، لا تقبل الشك لعدم وجود غموض فيها. إنها شبيهة بالأفكار الفطرية الموجودة في النفس في عالم المثل الذي كان يقول بها أفلاطون، و نظرا لانشغالها بالمنافع المادية، عندما تنزل إلى عالم المحسوسات تتناساها، مما يتطلب تذكيرها، لهذا كانت المعرفة تذكر.
المصدر الثاني: أن كل إنسان يولد مزود باستعدادات عقلية لتقبل المعارف والأفكار، وبمجرد ما تنضج، يصبح قادرا على حيازتها. مثل استعداد بعض الأجسام للإصابة ببعض الأمراض العضوية كالأمراض العصبية مثلا، أو استعداد نفوس البعض للبذل والعطاء[10] .

2- العقلانيـــة القبليـــة:

أما العقلانية الثانية التي يريد بلانشي نقذها، ومن ثم تجاوزها، هي " العقلانية القبلية " التي قال بها المفكر الألماني إيمانويل كانط . وإذا كان ديكارت وأتباعه قد اعتبروا العقل فطريا، لذلك سماها بلانشي العقلانية الفطرية، فإن كانط انتقد هذا الموقف وحاول أن يقوضه أو على الأقل يتساءل عن قدرة العقل، لهذا ألف كتابه المشهور " نقد العقل الخالص". ونظرا لأن الموضوع واسعا مما قد يخرجني عن المطلوب فإني أحاول أن أحلل عقلانية كانط من خلال تحليل المصطلحات التي عنون بها كتابه هي: " نقد "، " العقل" ، " الخالص". فماذا يقصد كانط بالنقد ؟ وما هو العقل؟ ومن أين يستمد مبادئه ومعارفه؟ وهل بإمكانه الإحاطة بكل المعارف؟

يعني كانط بلفظ " النقد " إبراز النقائص الموجودة في العقل سواء من حيث مبادئه ومعارفه أو من حيث محدوديته. ولكن نقده هذا لم يكن هدميا، وإنما كان بنائيا، حيث أبرز نقائصه لكي يحاول أن يجعله كاملا، حيث يقول: " لا أقصد بذلك نقدا للكتب والمذاهب، بل نقد قدرة العقل بوجه عام فيما يتعلق بكل المعارف التي يطمح إليها مستقلا عن كل تجربة وبذلك يكون قد حل مشكلة إمكان أو عدم إمكان قيام ميتافيزيقا بوجه عام، وتحديد مصادرها ومداها وحدودها وكل ذلك وفقا لمبادئ "[11] وهو ما أكده فيما بعد في كتابه الحوصلة " مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة لأن تصبح علما " حيث كتب يقول منطلقا من أن تصورات الميتافيزيقا لا يمكن أن تخضع للتجربة سواء من حيث تكونها أو من حيث الحكم على صدقها أو كذبها رغم أنها موضوعية " نعني أنه يتعلق بتخصيص العقل لدراسة العقل نفسه، ويتعلق بالمعرفة الموضوعية المزعومة التي تصدر مباشرة عن العقل الذي يحضن تصوراته الخاصة من غير أن يكون في حاجة ضرورية إلى التجربة أو على العموم من غير أن يتوصل إليها عن طريق التجربة [12]. وقد أطلق " ول ديورانت " على نقد كانط " النقد التحليلي " الذي لا يهاجم فيه العقل، وإنما يحاول أن يظهر إمكانياته.[13] وهو ما أكده أيضا " أوفي شولتز " الذي اعتبر النقد بأنه نقد العقل لذاته، بحيث ينتقل بنقد العقل المحض إلى تبيان الأسئلة التي يتسنى للعقل بوصفه كونه عقلا للفكر يجيب عليها وتلك التي ليس في مقدوره الإجابة عنها "[14]. ويؤيده عبد الرحمن بدوي الذي اعتبر النقد امتحانا للعقل من أجل معرفة قدرته على المعرفة، أو الفحص عن قدرة العقل على المعرفة أو الحكم على قيمة أو عدم قيمة المعرفة العقلية وعناصر المعرفة "[15].

أما ماهو العقل؟ عرفه كانط تعريفين: التعريف الأول حدد فيه خصائصه العامة معتبرا إياه " الملكة أو القدرة التي تمدنا بالمعرفة القبلية ". أما التعريف الثاني فهو تعريف بالتقسيم حيث قسم العقل إلى نوعين:

- العقل العملـــي: إنه ملكة القيم أو الغايات الأخلاقية.
- العقل النظـــري: " إنه وعاء يحتوي على المبادئ المساعدة للإنسان على معرفة أي شيء، معرفة قبلية خالصة، وأن آلة العقل أو أداته هي مجموع المبادئ التي يمكن على أساسها تحصيل جميع المعارف القبلية الخالصة وتكوينها بصورة واقعية "[16]. ثم قسمه باعتباره ملكة إلى ثلاث ملكات أو قوى فكرية هي:

القوة الفكرية الأولى: "الحساسية ": التي تمد الإنسان بصورتي الزمان والمكان باعتبارهما مفهومين قبليين، بحيث لا يمكن تعيين الظواهر التجريبية إلا بهما. أما وظيفتها فتتمثل في القدرة على استقبال التصورات بالطريقة التي تتأثر بالموضوعات الوافدة، حيث بها تعطي لنا الموضوعات لأنها هي الوحيدة المزودة للإنسان بالحدوس المقدم للإنسان إما أمبيرقا فيسمى ظاهرة أو أن ينسق بموجب علاقة معينة، فيسمى صورة الظاهرة "[17] .

أما **القوى الفكرية الثانية:** " الفاهمة أو الفهم": وهي التي تضمن الوحدة للظواهر عن طريق بعض القواعد و المقولات " [18]. وتتمثل وظيفتها في التفكير بالموضوعات التي تصلها عن طريق الحساسية، فتولد المفاهيم التي يسميها كانط " الاسطيقا الترنسدالية " والتي تتجلى في كل المبادئ القبلية للحساسية. وهو الدور الذي يؤدي بها إلى عزل الحساسية بغض النظر عما تفكره بمفاهيمها. إضافة إلى أنها تحاول

أن تجرد كل ما ينتمي إلى الإحساس حتى لا تبقي إلا الحدس المحض أو مجرد صورة الظواهر[19] .

بينما تتمثل **القوى الفكرية الثالثة:** فيما سماه كانط " ملكة المبادئ أو ملكة العقل " والتي يعتبرها أسمى قوانا جميعا، لأن مهمتها توجيه قواعد الفاهمة تحت مبادئ متصلة بها كي تضفي على معارفنا طابع القبلية [20]. أما وظيفتها:

- تحويل المعرفة الجزئية إلى كلية.
- تنتظيم معارفنا داخل النسق المنطقي الذي لا يقنع النظرية العلمية الناجحة إلا بالحصول على جواب نهائي لأسئلة الطبيعة، لذلك سميت " بالقدرة على الاستدلال ".

أما عن حدود العقل، ومن خلال تتبعنا لكتابه" مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة لأن تصبح علما " يقسم العلوم إلى: العلوم الرياضية، والعلوم الطبيعية، والميتافيزيقا. وبالتالي بإمكان العقل أن يلم ويحيط بكل المعارف الرياضية والطبيعية، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حيث اعتبر حصول بعض المعارف الرياضية قبلية، كالزمان والمكان، لهذا اعتبر بلانشي عقلانية كانط عقلانية قبلية. ومتى أصبحت الميتافيزيقا علما يكون العقل قد تحرر من محدوديته. وبالتالي محدوديته مؤقتة وليست دائمة.

- أما مصطلح " محض " والمترجمة من كلمة " pure " فقد اختلف المترجمون العرب في ترجمتها، فهناك من ترجمها " العقل المحض " وهناك من ترجمها " العقل الخالص " بينما ترجمها البعض الآخر " العقل المجرد، و كلها تؤدي إلى صفة واحدة اتصف بها العقل الكانطي وهي ابتعاد مبادئه ومعارفه عن التجربة والواقع أو بتعبير ول ديورانت:"

المعرفة لا تأتي عن طريق الحواس"[21]. وهو ما أكده عبد الرحمن بدوي شارحا هذا اللفظ " العقل المحض " بأن المقصود منه أن العقل يفكر بعيدا عن التجربة والحواس ، لذلك فالمحض يعني الخالي من التجربة والملاحظة، وبالتالي فإنه يعتمد على ذاته في تلقى المعرفة ومن ثم تكون معرفته قبلية أي يحصل عليها قبل احتكاكه واستعانته بالملاحظة والتجربة. ثم يشرح بدوي " محض " أن العقل بالمعنى الأوسع هو الشكل أو الصورة التي يجب أن يدخل فيها كل شيء ليصبح تجربة، والتجربة نفسها هي وظيفة للعقل المحض أو الذهن المحض وهو يعمل في توحيد المادة التي يتلقاها من معطيات الاحساس[22].

- وإذا جمعنا العنوان ككل " نقد العقل المحض " فقد فسره عبد الرحمان بدوي بأنه يعني: " الفحص عن نظام الأسس القبلية ومقتضيات العلم السابقة في التجربة وتحديد قيمتها في ضمان صحة التجربة"[23]. أما المنهج الذي يستعمله العقل في عملية نقد ذاته فهو المنهج المتعالي الذي يستعمل في تبيان ما في العقل من إشكاليات وقوانين، وما يترتب عنها بالنسبة للمعرفة وموضوعاتها [24].

وخلاصة القول أن العقل الكانطي هو عقل مجرد يستمد مبادئه ومعارفه قبل احتكاكه بالواقع والملاحظة والتجربة، كما أنه ينتقذ ذاته بذاته، إضافة إلى أنه محدود ــ وإن مؤقتا ــ في المواضيع الميتافيزيقية. صحيح أنه فعال في بقية العلوم الأخرى كالرياضيات والعلوم الطبيعية، ولكنه يكون عاجزا أثناء تعاطيه مع المواضيع الميتافيزيقية والغيبية، فهو وسيلة فعالة في عالم الأشياء أي الظواهر لكنه عاجزا في الاحاطة بعالم الأشياء في ذاتها أي موضوع الميتافيزيقا.

أما النقطة المشتركة بين العقلانيتين ــ كما يراها بلانشي ــ فتتمثل في اعتقادهما بوجود عقل ثابت وكامل ونهائي، يتخذ أداة فعالة في اكتساب المعارف. وفي هذا يقول بلانشي: « لقد ساد في حضارتنا الغربية منذ فترة حديثة ــ وبدون جدال ــ الإعتقاد في عقل كوني ثابت، وهو وقف على النوع الإنساني، وفي منأى عن تقلبات التاريخ »[25]. أما من أين استمدا هذا الموقف، فيعتقد أنهما قد استمداه من الدين الكاثوليكي، بحيث لم تستطع تجريبية أرسطو، ولا تجريبية الرواقية أن تمنعهما من قبول هذا المصدر الميتافيزيقي الغيبي الديني، وهو ما انتهجه طلابهما من الأوساط المتدينة. وفي نفس الوقت يحمل الفلاسفة بأنهم لم يستطيعوا التخلص من هذا الإعتقاد بحيث « ظل العقل دائما بالنسبة إليهم انعكاسا للعقل الكوني »[26]. وهو ما وقفه قبله الفيزيائي هانز ريشنباخ.

من خلال ما سبق يتضح أن العقلانية الكلاسيكية، كانت مزيجا من العقلانية الميتافيزيقية والدينية والعقلانية الفلسفية، وكلها تقول بالعقل الكوني الثابت والنهائي، وهذا الطريق ــ لا ريب ــ يوصل إلى القول بالعقل الإلهي. ونظرا للتطور العلمي الواقع في عصرنا الحالي والأزمات التي وقعت فيها هذه العلوم، من جهة، وتوظيفها الرياضيات، من جهة ثانية، أصبح من الضروري إعادة النظر في قيمة العقل وفلسفته، وبالتالي تطورت العقلانية إلى عقلانية معاصرة. ما مفهومها؟

ثانيا- العقلانية المعاصرة

سميت بالعقلانية المعاصرة تمييزا لها عن العقلانية الكلاسيكية التي أرادت أن تتجاوزها وتحل محلها، نظرا لأنها تعطي الأولوية والأهمية لدور الرياضيات في بناء المعرفة العلمية. بينما يسميها البعض الآخر بالعقلانية

الوظيفية ذلك لأنها تؤمن بفعالية العقل. وانطلاقا من هذه التسميات يمكن أن نستخلص المميزات التي ميز بها بلانشي عقلانيته والمتمثلة في:

– أنها عصرية أو معاصرة، باعتبارها نتيجة تطور العلم المعاصر أو بعبارة أخرى نتيجة إفرازات الثورة العلمية.

– تقوم على النقد: بحيث تحاول أن تنتقد كل من العقلانية الكلاسيكية والفلسفة الواقعية والفلسفة الوضعية.

– دور الرياضيات: تعطي للرياضيات الدور المهم والأكبر في بناء المعرفة العلمية.

– تقوم على فعالية العقل وحواره مع التجربة: بحيث تعطي الدور الكبير للعقل في بناء المعرفة، التي لا يتلقاها جاهزة، لكن في نفس الوقت لا تهمل دور التجربة، بل تقيم حوارا بينهما.

إن القراءة المعمقة لكتيب بلانشي الصغير الحجم والمعنون " la science actuelle et le rationalisme " والذي ألفه في وقت متأخر من حياته أي سنة 1967 يدرك من خلال العنوان والذي ابتدأه بـــ " la science actuelle " [27]، ثم أضاف إليها " le rationalisme " توحي بأن هذه العقلانية التي يقول بها إنما هي نتيجة التطور الذي حدث في مجال العلم. فالعقلانية كفلسفة وكمنهج إنما هي نتيجة الثورة العلمية. ويتدعم هذا الموقف إذا دخلنا لمضمون الكتاب، حيث يلاحظ الدارس أنه بدأه بمدخل عنونه " العقلانية الكلاسيكية " بينما ختمه بخاتمة عامة عنونها " العقلانية المعاصرة ، وتناول في الفصول التي تفصل بينهما تطور العلوم، حيث تناول بعض مظاهر أزمة العلم من خلال ثلاثة فصول مختصرة ومركزة، مما يجعلنا نفهم منه أن هناك عقلانية يريد بلانشي أن يهدمها

لأنها لا تتماشى وعصره، وهناك عقلانية يسعى لتثيتها نظرا لأنها تعبر عن روح عصره. فالفصول الثلاثة هي عبارة عن براهينه التي يبرهن بها على هدمه وبنائه في نفس الوقت، وإذا حللنا موقفه هذا ومشروعه هذا سنجده أن هناك أزمة الرياضيات، وأزمة المنطق وأزمة الفيزياء.

2- تقوم على النقد:

حيث انتقد العقلانية الكلاسيكية – وقد مر معنا ذلك –. ثم انتقد كلا من الفلسفة الواقعية[28]. والفلسفة الوضعية[29]. وقد ركز في نقده لهما على موقفمها من النقاط التالية: موقفها من موضوع المعرفة. وموقفها من دور الرياضيات في الفيزياء. موقفهما من دور العقل. معترفا أن كلا منهما انتقد الثاني لكنه اعتبر نقدهما لبعضهما البعض نقدا سطحيا ذلك أنهما لم ينتقدا إلا " البنية العليا الميتافيزيقية لكل منهما، مما يجعلهما ميتافيزيقيا متقابلين"[30].

أ- موقفهما من موضوع المعرفة.

إن موضوع المعرفة عند الواقعيين هو الجوه[31]. الذي يفهمه بلانشي " ما يدوم في التغير والعماد المطلق للخصائص "[32]. كما يسميه "الشيء في ذاته ". وقد حاول وقيدي أن يميز بين مصطلح " الشيء في ذاته " الذي أطلقه بلانشي على الجوهر، وبين مصطلح " الشيء في ذاته" كما ورد عند كانط. فأجرى مقارنة وانتهي أن ليس لهما نفس المعنى بصفة دقيقة . فمعناه عند كانط " لا يمثل حدا لقدراتنا " بل الذي يوجد مستقلا عن معرفتنا. أما الجوهر عند الواقعية تجعل الموضوعية مرتبطة به من حيث أنه عمادها الموضوعي[33].

هذا المفهوم الواقعي للجوهر يرفضه بلانشي من خلال استقرائه وقراءته الشخصية وفهمه للعلم المعاصر، ذلك العلم المعاصر لا يقصد معرفة الشيء في ذاته بمفهومه الانطولوجي الميتافيزيقي، لأن هذا المفهوم

سيكون لا محالة عائقا لموضوعية المعرفة[34] ". ليستنتج أن المعرفة العلمية تستمد موضوعيتها من ذاتها لا من الموضوع ، بل تضفيها عليه، ويبرهن على وجهة نظره هذا من خلال مسيرة علم الفيزياء المعاصر، حيث يستخلصه من نظرية النسبية أن الشيء في ذاته أو ما يتصف بالمطلق ليس سوى الدرجة القصوى للعمل العلمي في إخفائه صفة الموضوعية على مواضيعه أين يقول: " فالأمر لا يتعلق في الفيزياء النسبية ببلوغ الشيء في ذاته كما تريده الواقعية، بل يتعلق على العكس من ذلك، وأثر ذلك بـــقصاء هذا المفهوم "[35]. ويشرح **وقيدي** هذا القول بأن ما تشير إليه النسبية إلى الصفة الذاتية لبعض معارفنا كالتأني مثلا فإنه لا يتم إلا لأن الوعي بهذه النسبية يعتبر شرطا لا يمكن الاستغناء لموضوعية تلك المعارف، وهذا يفهم منه أنه يوجد واقع مستقل عن عمل إضفاء الموضوعية، وأن المعرفة لا تعرف واقعا يمكن أن يعطى لها جاهزا بصورة مسبقة. وإنما هي التي تقوم ببنائه [36].

وخلاصة القول أن نقد بلانشي لموضوع المعرفة هو نفس النقد الذي قدمه العلم المعاصر والذي لا يعترف بوجود الشيء في ذاته أو ما يسمى الجوهر .

حتى للفلسفة الوضعية لا تختلف عن سابقتها الفلسفة الواقعية بالقول أن موضوع المعرفة العلمية هو " الأشياء في ذاتها "، وأن ما تسعى إليه هو معرفة القوانين التي تتحكم في هذه الأشياء. وقد أقامت المعرفة على عنصرين أساسيـــن:

العنصر الأول: الواقع الذي يعتبر نقطة انطلاق العلم محاولا الوصول إلى حقيقته، وبإمكانه ذلك إذا تخلص من الشوائب الذاتية التي تعيقه.

أما العنصر الثاني: القدرة على التعبير الرمزي عن المعرفة التي ستحصل.

أما النقد الذي وجهه بلانشي لهذه الفلسفة لا يخلو من النقد الذي وجهه للفلسفة الواقعية ذلك أنه اتهمها بأنها أرجعت ما هو واقعي إلى ما هو محسوس وفق نزعتها الحسية، كما أنها أرجعت المجرد الى الرمزي تماشيا مع نزعتها الإسمية، وبالتالي فقد تجاهلت أن الواقع الذي يعتبر موضوع المعرفة العلمية هو بالدرجة الأولى موضوع نظري وليس كيفيات حسية [37].

ب – دور الرياضيـــات:

إذا كانت كل من الفلسفة الواقعية والفلسفة الوضعية يلتقيان في اعتبار الرياضيات لغة العلوم، حيث نجد الفلسفة الواقعية تعطي الأولوية للشيء في ذاته على حد تعبير بلانشي بمعنى أن ما يعرفه الإنسان هي الخصائص التي تنقلها الحواس مضاف إليها التصورات التي يستقيها العقل من هذه الخصائص الحسية. أو بتعبير وقيدي أن هذه الفلسفة تعطي أولا أولوية أنطولوجية للشيء في ذاته على خصائصه الحسية، وهناك ثانيا أولوية أنطولوجية للجوهر على العلاقات التي تربط الجواهر بعضها ببعض [38]. ولهذا توصف هذه الفلسفة بأنها فلسفة تصور لا فلسفة علاقات، وبما أن الرياضيات هي علاقات فإن هذه الفلسفة لا تعطي دورا كبيرا للرياضيات في بناء المعرفة. لكن بلانشي ينتقد هذا الموقف ويرفض أن تكون الرياضيات مجرد لغة للعلوم تعبر عن حقائق لا تساهم في بنائها حيث كتب يقول: " إن قيمة اللغة الرياضية بالنسبة لمن يريد معرفة الطبيعة لا تقوم في كونها عبرت عن هذه المعرفة أفضل مما تستطيعه لغة معتادة، ولكنها تقوم في أن هذه اللغة تسمح بالتعبير عن شيء آخر وبتنظيم تلك المعرفة تبعا لبنية أخرى " [39] .

إن دور الرياضيات في العقلانية المعاصرة ومن خلال مسيرة العلم المعاصر وبمنظور بلانشي أساسيا في بناء المعرفة. وللبرهنة على صحة وجهة نظره حاول أن يبين دور الرياضيات في الفيزياء، ذلك بالرجوع إلى تطور الرياضيات باعتبارها تهتم بالعلاقات، حيث يرى أن تطور الرياضيات مر بمرحلتين: المرحلة الأولى تمت فيها عقلنة الرياضيات بتجريدها من اللواحق المادية، بمعنى انتقلت الرياضيات من حالة التجريب إلى الرياضيات العقلانية. أما المرحلة الثانية فتتمثل في توظيف الرياضيات في العلوم الفيزيائية التي كان موضوعها الجوهر، حيث يقول بلانشي: << هناك عند انتقال الفكر من البنية التصورية إلى البنية الرياضية قلب لعلاقات الفكر بموضوعه ولعلاقات المعرفة بالكائن "[40] و يفهم منه رفض أن تكون الرياضيات لغة فقط أو علما تابعا، وإنما هناك تكامل بين العلمين أو بعبارة أخرى تتابع متبادل بينهما، << ذلك أن العلوم الرياضية لم تعد لغة تحيل إلى جواهر ثابتة وخالدة بل أصبحت تحيل فقط إلى بناء العلاقات المحايثة لفعالية الفكر "[41]. وحتى يمكننا من تعميق هذه النظرة الحديثة فإنه يمكن إجراء مقارنة بين الفلسفة الواقعية والوضعية والعقلانية المعاصرة كما يراها بلانشي، حيث لاحظ أن موضوع الفلسفة الواقعية هو الشيء في ذاته أو الجوهر وبالتالي ما يعرف هو خصائص هذا الجوهر التي تنقلها الحواس، ثم يقوم العقل بتجريدها ليصورها على شكل نظريات، ومن ثم فدور الرياضيات عندها يأتي بعد التجريب. أما العقلانية المعاصرة فموضوعها العلاقات، وبالتالي فإن لغة الرياضيات هي أساس التفكير بهذه العلاقات.

وخلاصة القول أن دور الرياضيات عند كل من الفلسفة الواقعية والفلسفة الوضعية هي دور ثانوي يأتي بعد التجريب، وهذا يعني أنها لغة

تتحدث بها العلوم التجريبية. لكن في نظر العقلانية المعاصرة تعتبر الرياضيات أساس التفكير، بحيث لا يمكن لأي علم مادي كالفيزياء مثلا أن يحصل على معرفة ما لم تساهم الرياضيات في بنائها.

ج – دور العقل وحـــواره مع التجربة:

تقوم العقلانية المعاصرة على فعالية العقل، بحيث تعطيه دورا كبيرا في بناء المعرفة العلمية. وبذلك تخالف العقلانيات التي انتقدتها، بإقرارها العلاقة الجدلية بين العقل والتجربة أين تكون زمام المبادرة فيها للعقل انطلاقا من مبادئه. صحيح أنه قد يعجز عن التوصل إلى نتائج علمية دقيقة، لكن هذا لا يعني أن النقص فيه، بل قد تكون الظروف العلمية هي السبب. لهذا فالعقل يبني المعرفة، والمعرفة بدورها تشكله وتكونه، مما يعني أن هناك جدل على حد تعبير بلانشي. ويتجلى هذا الجدل في العلاقة بين العقل والتجربة، وهي الميزة التي تتميز بها العقلانية المعاصرة .حيث ينتقد بلانشي العقلانية الكلاسيكية التي ترفض التجربة وتركز على العقل في تكوين المعرفة، كما انتقد الفلسفة التجريبية أو الواقعية التي تركز على التجربة وتهمل دور العقل، وقد برهن على هذه العلاقة المتبادلة بموقف باشلار، الذي ركز على الحوار بين العقل والعلوم العقلية، وبين الواقع والعلوم الواقعية حيث يقول: " إن علوم الواقع لا تتكون إلا من خلال تعقيلنا للتجربة "[42]. ليجزم أن كل علم عقلي لا يمكن أن يبرر إلا بمدى قدرته واستعداده على أن ينطبق على عالم التجربة، مما يتطلب إعادة قراءة النزعة العقلية الكلاسيكية التي تفترض وجود مبادئ ثابتة، واستبدالها بنزعة عقلية نشطة فعالة من جهة أنها تتناول إشكالية قادرة على أن توظف مبادئها من أجل تفسير التجربة في نفس الوقت يمكنها أن تمتلك في ماذا صلاحية هذه المبادئ، مما يجعلها دائما على أهبة الاستعداد لإعادة النظر في مبادئها

قصد أن تحتفظ بفعاليتها . لينتهي في الأخير إلى القول:<< وعن طريق هذا التصور المزدوج لعقل نشط قادر على بناء نفسه بنفسه، وعلى تثقيف نفسه بنفسه من خلال احتكاكه بالتجربة، وعن طريق تصورنا لتجربة نشطة بذاتها، وقادرة على الاشراف على عمل العقل نفسه، يكون في إمكاننا أن نسد الثغرة التي تفصل بين الرياضيات من جانب وعلوم الواقع من جانب آخر[43]. وهذا ما حاول أن يثبته في كتبه التالية:

– كتاب "الاستقراء العلمي والقوانين الطبيعية l'induction scientifique et les lois naturelles والذي خصص فيه الفصل التاسع ليتناول ما سماه " قوانين الدوال وريضنة الفيزياء .

– كتاب " علم الفيزياء والواقع la science physique et la réalité (mathématisme, réalisme, positivisme) والذي ألفه حوالي 1948. وعنون الفصل الأول منه بعنوان " من الواقعية إلى الريضنة " تناول في المبحث الرابع منه "تطور الريضنة" l'évolution du mathématisme كيف انتقلت الرياضيات من حالة إلى حالة أخرى وتدخلها في كل العلوم خصوصا العلوم الفيزيائية. أما خاتمته فقد تناول عنصر " الريضنة " اعتبرها نتيجة انتهى إليها.

–كتاب "المنهج التجريبي وفلسفة الفيزياء **la méthode expérimentale et la philosophie de physique** " والذي ألفه في أواخر حياته أي 1969.

وكل هذه المواضيع تصب في نتيجة واحدة هي أنه لا يمكن قيام العلم المعاصر والعقلانية المعاصرة على التطرف في القول بعقل ثابت وكامل

ووحيد، أو التطرف بالقول بالتجربة لوحدها هي الأساس، وإنما يقوم العلم المعاصر والعقلانية المعاصرة على التكامل بينهما.

وخلاصة القول فإن العقلانية المعاصرة عند روبير بلانشي لا يمكن فصلها عن السياق الفلسفي العقلاني الذي كانت تتميز به تلك الفترة والتي دعا إليها كل من ليون برانشفيك ومن بعده كونزات وباشلار، وهذا ما يجعلنا نتبنا النقاط التي تجمعهم جميعا وتطرق إليها وقيدي، الذي خلص إلى أنه حتى يمكن فهم عقلانية بلانشي لا بد من وضعها في سياق الأفكار التي تبنتها الفلسفة الفرنسية المعاصرة والتي أثراها فلاسفة فرنسيين والتي وحدت بينها العناصر التالية، أو جمعت بينها الخصائص والمميزات التالية [44]: الخاصية الأولى: كلها مبنية بإسمنت العلم المعاصر، فالتطور العلمي الذي حدث في بداية القرن العشرين والواحد والعشرين أدى بهم إلى خلخلة المبادئ التي بنيت عليها العقلانية الكلاسيكية من جهة والفلسفة الواقعية والوضعية من جهة ثانية ، وبالتالي فالعقلانية المعاصرة تحاول أن تتجاوز النقائص التي لم تهتم بها هذه الفلسفات وبالتالي فهو موقف فلسفي استفاد وتأثر بمسيرة العلم.

الخاصية الثانية: أن كل من باشلار وبلانشي كانا يتبنيان الموقف القائل بوظيفة التصورات، بدل من المبادئ التي اعتمدت عليها العقلانية الكلاسيكية، وذلك بالقول إما بفطرية التصورات كما عند ديكارت أو قبليتها كما عند كانط.

الخاصية الثالثة: أن العقلانية المعاصرة لا تؤمن بأن الواقع معطى، وإنما هو نتيجة إضفاء الصفة الموضوعية، أو بلغة علمية أن الواقع الذي تؤمن به هذه العقلانية هو نتيجة لبناء عقلاني وتقني.

الخاصية الرابعة: أنها تلتقي في كون الرياضيات ليست لغة رمزية للعلم، بل إن العلم المعاصر يفكر ويبني المعرفة بها.

ورغم هذه النقاط المشتركة بينهما إلى درجة تجعلنا نعتقد أن بلانشي لم يأت بالجديد، فإن هذا لا يمنع من وجود بعض الفوارق. فإذا كان باشلار قد ركز أكثر على العلم التجريبي بحكم أنه كان مهندسا ومتخصصا في العلوم التجريبية، فإن بلانشي ركز أكثر على الرياضيات والمنطق وهما علمان صوريان، وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى إطلاق اسم " العقلانية الرياضية " على العقلانية التي تبناها بلانشي، نظرا للمكانة التي يعطيها للرياضيات، إضافة إلى أنه ألف الكثير من الكتب في المنطق ، ويكفي دليلا على ذلك كتابه" المنطق وتاريخه من أرسطو إلى رسل " الذي يبرهن فيه أن المنطق مثله مثل بقية العلوم الأخرى له تاريخا ، وهذا يعني أنه لم يظهر كاملا عند أرسطو كما اعتقد كانط.

النتيجـــة:

من خلال ما سبق نستنتج أن العقلانية سواء كانت منهجا أو مذهبا تطورت عبر مراحل تاريخ الفلسفة. وهي بهذا لا تخرج عن أي تيار أو مذهب أو تفكير. ذلك أننا نقر بالتطور في جميع الميادين من مرحلة سابقة إلى مرحلة العصر الحالي. صحيح أنهما يتفقان على دور العقل في اكتساب المعرفة. لكن ما يلاحظ أن لكل مرحلة من العقلانية خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن الأخرى. فإذا كانت العقلانية الكلاسيكية تمجد العقل إلى درجة القول به كوسيلة وحيدة وفعالة لا تخطئ في جميع العلوم حتى الميتافيزيقا. فإن العقلانية الحديثة ونظرا للتطور الذي حدث في مجال العلوم يؤكد أنه لا توجد حقائق علمية دوجماتية. وأن العقل وحده لا يمكن أن يبني

معرفة تكون في خدمة الإنسانية. وبالتالي لا بد من التعاون والتحاور مع التجربة، هذا من جهة ومن جهة ثانية أثبت التطور العلمي أن ما كان يعتقد بثبات مبادئ ونتائج العقل قد فنده هذه التطور الذي يقر بأن كل شيء نسبي، واحتمالي وترجيحي , وبالتالي لا توجد حقائق مطلقة ويقينية.

صحيح أن هناك محاولات فلسفية أثناء مسيرة العقلانية انتقدت العقل أو لنقل وضعت العقل موضع الدراسة والنقد ، مثل ما قام به ديكارت عندما أنتقد العقل المثالي عند أفلاطون، ثم ما قام به كانط عندما رفض الأفكار الفطرية التي قال بها ديكارت. إلا أن العقلانية المعاصرة أثبتت بدورها أن العقلانيتين مبالغتين في الثقة بالعقل ومبادئه، ــ رغم اعترافها بدوره الريادي ــ إلا أنها حاولت أن تبرهن على فشله في الكثير من العلوم المعاصرة مما فرض عليه وأجبره التحاور والتكامل مع التجربة. كما أثبت أنها بدورها في تجدد مستمر، فإذا كانت في مرحلة ما عقلانية علمية، فإنها تطورت في العصر الحالي إلى عقلانية تقنية. وسواء اعترفنا بوجود نوعين من العقلانية أو اعترفنا أن العقلانية تطورت من مرحلتها الكلاسيكية إلى مرحلتها المعاصرة فالأمر شتان.

الهوامـــش

1- محمد عبد الرحمان بيصار، تأملات في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت لبنان ، ط3 ، 1980، ص 93.

2- المرجع نفسه، ص .93

3- وقد ترجمها الدكتور توفيق الطويل، "الأفكار العرضية ". توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ط6، 1979، ص 346)

4- مهدي فضل الله، فلسفة ديكارت ومنهجه « نظرة تحليلية ونقدية دار الطليعة بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص 113.

5- رنيه ديكارت، تأملات ميتافيزيقية في الفلسفة الأولى، ترجمة، كمال الحاج، منشورات عويدات، بيروت ، باريس ، ط3، 1982، ص .48
6- وقد ترجمها عبد الرحمان بدوي الأفكار الطارئة. عبد الرحمان بدوي، مدخل جديد إلى الفلسفة، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1975، ص 162
7- مهدي فضل الله، فلسفة ديكارت، مرجع سابق ، ص 112 .
8ـ رنيه ديكارت، تأملات ميتافيزيقية، مرجع سابق، ص50.
9- المرجع نفسه، ص51-.52
10- مهدي فضل الله ، فلسفة ديكارت ،مرجع سابق ، ص 115-116
11- امانويل كانط، نقد العقل المجرد، ترجمة موسى وهبة، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان ، د ت ، د ط، المقدمة.
12- أمانويل كانط، مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة لأن تصبح علما، ترجمة، نازلي إسماعيل حسين، ومحمد فتحي الشنيطي ، موفم للنشر ، 1991، ص .110
13- ول ديوراتت، قصة الفلسفة، ترجمة، فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط4 ، 1982، ص .333
14- أوفي شولتز، كانط، ترجمة، أسعد زروق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1975، ص.124
15ـ عبد الرحمن بدي، إمانويل كانط، وكالة المطبوعات الجامعية، ط1، 1977، ص162.
16- المرجع نفسه، ص 54.
17- كانط، نقد العقل الخالص، ص 56.
18- عبد الله محمد الفلاحي، نقد العقل بين الغزالي وكانط (دراسة تحليلية، مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص .235
19- كانط ، نقد العقل الخالص، ص187.
20-عبد الله محمد فلاحي، المرجع السابق، ص.235
21- ول ديورانت، قصة الفلسفة، ص 333.
22- عبد الرحمن بدوي، أيمانويل كانط، ص.163

23- المرجع نفسه، ص.163

24- المرجع نفسه، ص 163.

25- Blanche (Robert), la science actuelle et le rationalisme, PUF,1973, P 01.

26- ibidem

27- والتي ترجمها البعض " العلم الحاضر " بينما ترجمها البعض الآخر" بالعلم المعاصر " وترجمها آخرون " العلم الحالي "

28- ماهي الفلسفة الواقعية: نقيضتها الفلسفة المثالية التي كان يقول بها العقليون، وبذلك تعتبر الفلسفة الواقعية رد فعل على المثالية، لكن مضمونها يتطور من عصر لآخر ومن مفكر خر مثلها مثل بقية الفلسفات. لكن الذي يهمنا أن نعطيها مفهوما عاما معاصرا أين عرفت بأنها تلك الفلسفة القائلة بأن الموضوعات المادية موجودة خارجيا بغض النظر عن تجربتنا الحسية. وهي في نظرية المعرفة تعترف بثنائية الذات والموضوع، بحيث تعتبر الموضوع مستقلا عن المعرفة التي تكتسبها الذات عنه. وتنقسم الفلسفة الواقعية إلى: الواقعية الساذجة وتعتبر أبسط صور الواقعية بحيث تؤمن بالمعرفة التي تنقلها الحواس. الواقعية النقدية: وهي تلك الواقعية التي تنتقد المعرفة التي تنقلها الحواس باعتبارها وسيلة توقعنا في الخطء. الواقعية العلمية : التي تؤمن بوجود عالم خارجي يخضع لقوانين موضوعية صارمة.

29- ماهي الفلسفة الوضعية: وهي الفلسفة التي دعا إليها وتبناها أوغست كونت والتي تعترف بأن العقل البشري مر بثلاث مراحل. المرحلة اللاهوتية و يرجع العقل أسباب الظواهر إلى قوى غيبية مفارقة. ثم تطور إلى مرحلة أرقى هي المرحلة الميتافيزيقية والتي يرجع العقل أسباب الظواهر إلى قوى غيبية كامنة في الظاهرة نفسها، ثم تجاوزها إلى مرحلة أرقى هي المرحلة الوضعية أو المرحلة العلمية والتي يؤمن فيها العقل بأن كل الظواهر تفسر بظواهر من نفس الطبيعة ، ويعتبرها الدين الجديد للإنسانية .وهي نوعين: الوضعية الكلاسيكية بقيادة أوغست كونت، والوضعية المنطقية التي كانت تدعو لها جماعة فيينا بقيادة شلك، وآير، وكارناب وغيرهم .

30- Blanche, la science physique et la réalité (realisme, positivisme, mathematisme) P U F ,1948, P 181.

31- هناك مفاهيم متعددة للجوهر وكلها تصب في البعد الميتافزيقي .

32- Blanche, la science physique et la réalité , P32 .

33- محمد وقيدي، ماهي الابيستيمولوجيا، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط2، ص 428

34 - Blanche, la science physique et la réalité , P148 .

35-ibid. , P150 .

36- وقيدي ، ما هي الابيستيمولوجيا ، ص.429

37- Blanche, la science physique et la réalité , P 124 .

38- وقيدي ، ما هي الابيستيمولوجيا، ص 425.

39- Blanche , épistémologie , P U F , Paris , 2ed,1972, P 121.

40- وقيدي ، ماهي الأبيستيمولوجيا، ص433 -434.

41 - Blanche, la science physique et la réalité , P19.

42- ibid , P24 .

43- Blanche, epistemolgie , P 121.

44 - Blanche, la science physique et la réalité , P19.

التفكير التقليدي من خلال الأسطورة الإمازيغية

دراسة – سوسيو – تربوية أنثروبولوجية

د. بداك شبحة
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

ملخـــّص:

إنّ هذه الدراسة السوسيو– تربوية إنثروبولوجية تعد في ظل هذا التوجه من بين اللبنات الأساسية التي تساهم في التأسيس لمرجعية علمية حول الثقافة الأمازيغية وهي قصد تشريح نماذج من الأساطير الأمازيغية عند قبائل المرابطين والتوارق، وقد تسلحت هذه الدراسة في منهج تحليلها بأداة تحليل المضمون، والتي اعتمدت في مرجعيتها على التحليل الوظيفي البنيوي لغرض محاولة التوصل إلى فهم أولي لأهم مسطحات للأسطورة الأمازيغية داخل مجتمع مسلم تنبذ مبادئ دينه هذه القيم الأسطورية، وتعتبرها بدعة من البدع. ففي إطار هذا الإشكال التوفيقي بين حدين متناقضين لقيم الأساطير والقيم الدينية تحاول هذه الدراسة تلمس الخيوط الخفية للتعبير الحقيقي لنماذج من الأساطير الأمازيغية. والبحث عن الوظيفة السوسيولوجية التي تؤديها هذه الأساطير في البناء السوسيوثقافي في المجتمع الأمازيغي.

Abstract:

This article try to explain the relation between the legend as mythic thought and the society and history. This relation is apparent in different axes as origin of the berbere men and practise of rite in berbere society and his popular cult as visit of sacred places for find solutions for his problems.

مقدمة:

تتميز الثقافة الشعبية الجزائرية، باعتبارها جزءا من ثقافات شعوب العالم الثالث، بالشفوية المؤثرة على إنتاجها، ورغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع الجزائري والقبائلي معا، إلا أن الكتابة مازالت لم تسيطر على هذا الإنتاج بعد.

يشمل التراث الشعبي عدة آداب، منها الأمثال الشعبية والشعر والأغاني والحكايات وبالتالي الأسطورة جزءا لا يتجزأ من هذا الميراث، ولاشك في أن هذا العالم واسع من حيث التجارب والقيم والحكم والمعتقدات الشعبية والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية. غير أن بداية الاهتمام بالأشكال الثقافية في بلادنا حديث العهد إذ يرجع إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر، بحيث كان لابد لهذا العدو أن يعمل على استكشاف الخصم ومعرفة نقطة ضعفه للاستيلاء على خياراته من جهة، ولخدمة الإستراتيجية العسكرية المتبعة من طرفه من جهة أخرى، فالوجود الفرنسي إذن، كان يتجلى في اللغة والتراث الشعبي، والمؤسسات الأخرى الدالة على انقلاب الوضع الداخلي في كيان المجتمع باستخدام عدة أساليب لإحداث تغييرات في البنية الاجتماعية. يقول مصطفى لشرف[*] (قام النظام السياسي آنذاك على التجهيل

وعرقلة التقدم الاجتماعي، والمشكلة أوسع من ذلك لأنها تشمل أيضا الثقافة الأهلية المحلية التي ظلها يتقلص والتي لم يكن لها حضن تحتمي به سوى التراث الديني، علما بأن هذا التراث في حد ذاته كان معرضا للاعتداء). عملية التهديم إذن شملت بنيان الثقافة المحلية بشقيها المكتوب والشفوي، ولكنها لم تتعرض لنفس الشدة التي مست المدونة لأنها ولدت في بيئة شعبية وتوارثتها الأجيال فكانت محتفظة في ذاكرة الشعب، وتبلورت هذه المأثورات وصارت تمثل ثقافة وفلسفة الجمهور وفلكلوره.

لقد بدأت الدراسات المتناولة للحياة الشعبية من طرف ضباط عسكريين قاموا بالجوسسة على مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتربوية والدينية منها تلك الدراسة التي أقيمت حول الشريعة الإسلامية والطرقية والقانون.

الهدف من البحث: الهدف المنشود إليه من طرفنا، هو محاولة جعل الأساطير الجزائرية عامة والقبائلية خاصة معبرة، عما ترمي إليه. إلى جانب انتمائها أو دخولها ضمن نـــطاق سسيولوجية الثقافة الشعبية التي لم تحظ باهتمام كبير في الجامعة الجزائرية، جعلنا نريد اكتشاف ووقائع اجتماعية وإعطاء صورة عن العلاقات الاجتماعية والإنسانية الموجودة في المجتمع القبائلي بواسطتها. كما نود من خلال تناولنا لهذا الموضوع، إحياء التراث الثقافي لهذا المجتمع من عادات وتقاليد وحكم وأمثال وبالتالي الأساطير. إلى جانب إغناء البحوث التي تدخل في مضمار علم الاجتماع الثقافي، وهذا الغرض إضفاء صفة التعبير عن الثقافة الشفوية وإنقاذها من التهديد بالزوال من التطور التكنولوجي وانتشار الكتابة والتدوين. إلى جانب هذا كله يمكن أن نضيف هدف معرفة إلى أي مدى يمكن لهذه الروايات أن تساهم في توعية

وتربية الأبناء وتعليمهم الحكم والمواعظ التي قد تحويها في كيانها ومدلولها السسيولوجي، إذ أننا كثيرا ما سمعنا ونسمع لأجدادنا الذين يتناقلوها بكل تحفظ وعناية مما دفعنا نتساءل عن سر هذا الاهتمام، إلا أن الهدف الرئيسي من البحث يكمن في محاولة معرفة إلى أي صدى تعتبر الأسطورة القبائلية وسيلة التعبير عن الروح والفكر الخاصين بالمجتمع الذي تتداول فيه وكذا الوقائع والحوادث الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتعلقة بهذا الشعب، وبالتالي النمط المعيشي له، للرد والإجابة على الدعاية المنادية بلا جدوى ولا فائدة ومنفعة التراث الشفوي والأدب الشعبي لكل ثقافة ولكل دراسة واعتبارها مجموعة شتائم ولعنات وشعارات فقط.

وصف المنهجية المستعملة:

عرفت البحوث العلمية بتعاريف كثيرة حسب طبيعتها، غير أن التعريف السائد هو كونها وسيلة للاستقصاء المنظم الذي يقوم به الباحث أو الدارس لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة واستخلاصها أو تصحيح وتعديل المعلومات الموجودة فعلا.

ولا يوجد اختلاف حول ضرورة تقيد الباحث بخطوات المنهج العلمي واختيار أدوات البحث، ومن هنا تطرح أمامه ضرورة اختيار الطريقة والتقنيات، أي المنهج الملائم والذي يتماشى وطبيعة ونوع الموضوع المعالج، فالمنهج إذن، يعني مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة في العلم:

"إنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"[1] ويمكن وصف المنهج بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[2] إلا أنه تبقى طبيعة

الموضوع هي التي تفرض المنهجية المتبعة من طرف الباحثين. وانطلاقا من هذه الفكرة فقد وجدنا صعوبات في إيجاد المنهج وخاصة أن الثقافة الشعبية موضوع حديث العهد والأسطورة بالطبع تشكل موضوعا معقدا ويتطلب منهجية خاصة نوعا ما، تمكننا من الوصول إلى نتائج على الأقل موضوعية إلى حد مقبول نظرا لتدخل عامل الذاتية المحتمل، ولقد اتبعنا المنهجية التالية، حسب ما فرضته علينا طبيعة الموضوع وإشكاليته وفرضياته معا: كانت أول خطوة منهجية متمثلة في جمع المعلومات حول الموضوع بصفة شاملة وعامة، ولما وجدناه متشعبا ومتعدد الفروع، كان محتما علينا تحديده وحصر جوانبه. والمنهج المستعمل هو تاريخي وصفي بحيث رجعنا إلى جذور وأصل الأسطورة للبحث عن مصدرها وشكلها وصفاتها التي تميزها عن القصص والحكايات الأخرى تبعا أو وفق تقنية تحليل المحتوى أو المضمون المناسبة لموضوع بحثنا. واخترنا منها النوع الكيفي الملائم أكثر مع الفرضية الكيفية لتجنب خطأ الوقوع في الهفوة المنهجية، من معالجة موضوع كيفي بتقنية كمية أو العكس، ذلك كله وكما سلفنا الذكر لمدى معرفة تطابق الأسطورة القبائلية مع الواقع المعاش بتحليل القضايا التي تطرحها. ولا بأس أنه نعطي تعريفا عن تقنية تحليل–المضمون هذه، فحسب M-GRAWITZ فإن"تحليل المحتوى هي تقنية بحث للوصف الموضوعي المنظم والكيفي للمضمون، تظهر اتصالاته قصد تأويلها[3].

أما العالم بليهر BLUHER فيعرفها، أنها نوع من البحث الوثائقي وأنها أيضا تقنية بحث للوصف الموضوعي المنظم والكلي للمحتوى الظاهري للاتصال من خلال الكلمة المطبوعة، الفيلم، تلفزة... وتستعمل هذه التقنية

عامة في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

كما استعملنا الحوار أو المقابلة، إن صح أو سمح لنا التعبير مع المسنين والمسنات الذين كان لهم الفضل في الحفاظ على التراث الشعبي الشفوي بواسطة الذاكرة بحيث ساعدونا على جمع بعض الأساطير الخاصة بمناطق وأماكن مقدسة وذات أشخاص مقدسين أيضا إلى جانب البعض التي تدور حول العادات والتقاليد والظواهر الاجتماعية والدينية.

وصف المدونة المختارة وتصنيفها: (Corpus)

جرت العادة في البحوث المتناولة أو المعالجة للمواضيع بتقنية تحليل المضمون، إتباع طريقة اختيار العينة لتمثل مجتمع البحث وفقا للشروط المحددة علميا، بالإضافة إلى مراعاة طبيعة الدراسة نفسها لاختصار الطريق أمام البحث وتمكنه من التحكم في الظاهرة أكثر والوصول إلى نتائج دقيقة، لأن إتباع طريقة الحصر الشامل لمادة غزيرة تسبب في المنهجية متاعب وفقدان السيطرة التامة على الموضوع المدروس.

والمجموعة التي اختيرت منا تكاد تكون متنوعة إن صح لنا التعبير بحيث أننا صنفنا الأساطير(30) التي تم جمعها من الوثائق والمراجع من جهة، ومن ألسنة الشيوخ المحتفظون بها من جهة أخرى، إلى عدة أصناف حسب المواضيع التي تعالجها فوضحت لنا القضايا المتناولة كالأسرة والمرأة والزواج ومكانة الرجل وحوادث الحيوانات والمعتقدات الدينية لنكشف بها عن الواقع الاجتماعي القبائلي من ممارسات وصراعات، وهذا ما جعل تحليلنا للأساطير ينقسم إلـــى قسمين:

– تحليل اجتماعـــي وهو بمثابة الكشف عن المعنى الظاهري لها وإثبات الدلالات الاجتماعية.

– التأويل السوسيولوجـــي الذي نحاول به إظهار الأبعاد الثقافية التي تحويها.

لقد كان التصنيف الخاص بالأساطير كالتالي: الأسطورة رقم 1، 10، 9، 27، 28 و29 تناولت أصل الأمازيغ وحكامهم والأسطورة رقم 2، 11، تناولت قدرة الأولياء ورقم6، 8، و13 الأماكن المقدسة و3، 4، 5 المرأة والزواج ورقم 30 الطقوس الدينية ورقم 7، 22، 23، 25، و12 المعتقدات

أما رقم (14)، (15) و(20) تناول قضية الأواني الفخارية دون أن ننسى ذكر الأساطير المتناولة لقصص وأحداث الحيوانات كرقم (16)، (17)، (18)، (19)، (21)، (24) و(26).

الإشكاليـــة:

تجمع الأسطورة الجزائرية عامة والقبائلية خاصة بين القديم والجديد، وبين الحكمة العميقة والخيال الصرف وبين الجد والهزل والتدين والإلحاد والبناء المتماسك والنمو المنطقي، شأنها في هذا شأن الأساطير المغربية الحضارية. إلا أن الميزة الرئيسية التي تختص بها باعتبارها جزء لا يتجزأ من الثقافة الشعبية المحلية هو كون إنتاجها شفويا بسبب الميزة التقليدية المؤثرة عليه، فهي بهذا تعد تراثا شفويا متداولا بين الناس.

إن نشأة هذه الحكايات الخرافية في بيئة جغرافية واجتماعية شعبية، جعلها متوارثة عبر الأجيال بواسطة الذاكرة التي تؤدي وظيفة الكتابة. ويقول مولود معمري في هذا الصدد:

"إن الحضارة المغربية وبالأخص الأمازيغية لأسباب ربما تاريخية هي حضارة الكلمة المنطوقة الشفوية وذلك لا لأنها لا تملك الكتابة ولا تستعملها

مما زاد من أهمية هذه الكلمة ولكن حدث هذا اختيارا في ذلك إذ لكل شعب طريقته الخاصة للتعبير"[4].

انطلاقا من هذا، اخترنا موضوعا له وزنه الاجتماعي وحقه كواحد من المواضيع المنظمة تحت الكلاسيكيات والأنثروبولوجيا: وهو الأسطورة القبائلية والتي تطرح ظاهرة نادرة في البحوث السسيولوجية حول التراث الشعبي الشفوي، فلم نعثر في ببليوغرافية الأساطير المغربية ما تناول الأسطورة من ناحية الجمع والتضيف إلا القليل، ككتاب الأساطير والخرافات عند العرب للأديب اللبناني محمد عبد المعيد خان، والأديب أحمد كمال زكي الذي أجرى مقارنة حضارية بين البعض منها، هذا بالإضافة إلى الكاتب الجزائري يوسف نسيب الذي ذكر عدد لا بأس به من الأساطير الخاصة بمنطقة القبائل في كتابه عناصر حول التقليد الشفوي Eléments sur la tradition orale وكتاب آخر في طريقه للإنتاج، دون أن ننسى ذكر الدراسات المتعددة التي أقيمت من طرف الغربيين حول التراث الجزائري كالمجلات الإفريقية Revue Africaines وكتاب أبواب السنة les portes de l'année لجون سرفيية jean servier وكلمات وأشياء قبائلية للكاتب LAOUST(E).

إلا أن الأسطورة القبائلية هذه لم تلق اهتمام من طرف سسيولوجيين كموضوع يستحق فعلا دراسة سسيولوجية باعتبارها كوسيلة لتفسير وتحليل الكون والواقع والتاريخ قصد التعرف على أهم خصائص المجتمع القبائلي الثقافية والاجتماعية وكذا قيمه وأفكاره وعاداته– وهذا ما سنحاول الوصول إليه من خلال تناولنا لها من ناحية تحليل المضمون ومدى تعبيرها عن المجتمع المتداولة فيه، لأنها إذا ما بقيت في حالة التهميش ودون مراعاة واهتمام فإنها ستفقد خاصية التعبير عن الثقافة الشفوية، وتقع في التهديد

بالزوال من طرف التطور التكنولوجي من جهة وتعميم الكتابة من جهة أخرى.

تتناول أو تطرح الأسطورة القبائلية كقصة ورواية تختلف عن الحكايات الشعبية الأخرى عدة قضايا وظواهر اجتماعية من تفسير أصل البشر والكون والنبات، وأحداث متعلقة بالأماكن الطبيعية إلى جانب القضايا اليومية كالمرأة والزواج مثل الأسطورة رقم(4) و(5) والعادات والتقاليد كرقم (22) و(23) وقصص الحيوانات المختلفة كرقم (16)، (17)، (18) و(19) و(21) وغيرها.

فباعتبار الأسطورة إذن، إحدى وسائل التعبير التي يستخدمها المجتمع الشعبي فإنها في الغالب تأخذ شكل التحدث عن موقف فردي أو جماعي وتعيدنا إلى سياق الماضي باتصالها بتجارب اجتماعية عن طريق الرواية من السلف إلى الخلف، وبالتالي الأسطورة لم تتولد من العدم والصدفة بل تبعتها إرهاصات وتجارب تاريخية. غير أن هذا الرأي لا يتقاسمه العلماء سواء في ميدان الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع مما أنشأ جدالا بين المدارس السسيولوجية كالوظيفية والبنيوية.

فأما الأولى التي يتزعمها"برونسلاو مالنوفسكي "MALINOUSKI، فتناول الأسطورة كفكر إنساني عقلاني واجتماعي ثقافي، فلا تجد فيها إلا قوة ثقافية تدخل أكثر في الحياة القبلية البدائية الخاصة بالجماعات الاجتماعية، وهي نموذج لقيمها الأخلاقية وأوامرها السسيولوجية ومعتقداتها الشعبية والسحرية، وليست رواية بسيطة ولا عمل فني أو حكاية تحكى لغرض التسلية أو خيال بسيط بل واقعة حية حدثت بالفعل في ماضي بعيد وتاريخ محدد. وهي بالتالي تؤدي وظيفة ضرورية في المجتمع من حيث أنها تلبي

الحاجات الثقافية والاجتماعية والدينية من تماسك وتضامن اجتماعيين. إنها أحداث حقيقية ترجع دائما للواقع لأنها ذات علاقة بمحتوى وجودي معين وتسمح للإنسان بفهم محيطه ونفسه معا مثل أسطورة أكال أبركان (التراب الأسود). وأما المدرسة الثانية التي يتزعمها كلود لفي ستروس، فتتناول الأسطورة كفكر ميثولوجي بدائي، إذ ترى أنها حكاية أو رواية تحكي تاريخ بداية وترجع إلى أصل الإنسانية محاولة تفسير زمان ومكان وماضي مجهولين، مبتدأة بعبارات في يوم ما وقبل خلق العالم وبذلك تمثل الأسطورة ما قبل التاريخ، وهي بنية مستقلة عن الجماعة وذات وجود خارجي وبعيد عنها والتاريخ معا، فهي ليست جزء من النظام والتراث الاجتماعيين بقدر ما هي حكايات خرافية ميتولوجية خيالية. ولا تلعب بهذا دورا مهما أو وظيفة محددة، لأنها تخفي التناقضات الاجتماعية وتستعمل كنظام إيديولوجيي لتبرر النظام السائد في المجتمع. ونلاحظ أن هذه المدرسة إذن، تتجاهل الوظيفة الثقافية للأسطورة.

على ضوء كل ما ذكر أخيرا، نتساءل:هل يمكن اعتبار الأسطورة القبائلية مرآة تعكس وتكشف الواقع الاجتماعي القبائلي كما تنادي بهذا النزعة الوظيفية ؟ وهل تعبر فعلا عن الروح السوسيولوجية والفكر الخاصين بهذا الشعب وعبقريته ؟ أو هل تحدد اتجاهه الثقافي أيضا؟ بتعبير آخر: هل الأسطورة تعبر فعلا عن طموحات ورغبات المجتمع القبائلي أم هي بنية مستقلة عن التاريخ والجماعات القبائلية كما تقول بهذا البنيوية ؟

إن الأسطورة ووظيفتها تبقى غير مقررة، فهل هي تغيير الواقع أو إعادة تشكيله أم إخفاءه. فهل تؤدي الأسطورة القبائلية ووظيفة إخفاء التناقضات والصراعات الاجتماعية أو وظيفة المرآة ذات الأسطح المعاكسة

للواقع. فإلى أي مدى إذن يمكن القول أن هذه الرواية وسيلة تعبير صادقة على نمط معيشة المجتمع القبائلي وواقعه الاجتماعي.

الفرضيـــات:

الفرضيـــة الرئيسيـــة

قد تؤدي الأسطورة كعنصر من عناصر التراث الشعبي الشفوي وظيفة التعبير الصادق عن واقع المجتمع القبائلي وبنيته الاجتماعية.

الفرضيات الجزئية

- تعكس الأسطورة قيم وعادات وأفكار المجتمع القبائلي.
- تبين الأسطورة القبائلية التناقضات والصراعات والممارسات الاجتماعية الخاصة بهذا المجتمع.

تحديد المفاهيم والمصطلحات السوسيولوجية:

1) الأسطورة: *La légende*

عندما يتناول القارئ المهتم بأساطير العالم القديم أية مجموعة منها، تواجهه مشكلة أساسية معقدة: ماذا نعني بالضبط عندما نستخدم لفظة أسطورة. لعله يجول بخاطر الأعظم من أقاصيص الجن وخرافات الأقدمين التي تحوي أحداثا تتسم بالإعجاز وقد يستسيغها (يتقبلها) أو لا يستسيغها العقل.

والأسطورة هي المعتقدات المشبعة أو المحملة بالقيم والمبادئ التي يعتنقها الناس والتي يعيشون بها أو من أجلها ويرتبط كل مجتمع بنسق من الأساطير يعبر عن الصور الفكرية المعقدة التي تتضمن في الوقت نفسه كل نواحي النشاط الإنساني[5].

***التعاريف اللغوية:** الأسطورة باللاتينية ليجندا أشياء تقرأ من كلمة سهلة التي تعني قراءة أو الشيء الذي يجب أن يكون مقروءا وهي رواية ذات طابع رائع أين نجد الأحداث التاريخية حولت من طرف الخيال الشعبي أو الاختراع الشعري.

*تمثيل مبالغ فيه للحياة، لمآثر إنسان، يحفظ في الذاكرة الجماعية.

*صوت إشاعة تمخض عن تشويه الخيال لأحداث حقيقية.

*عنوان لما تمثلت صورة أو رسم

*مجموعات الاتفاقات (الرموز والألوان) التي تسمح بفهم خريطة أو رسم.

*الدخول في الأسطورة، أن يحفظ من طرف حكاية تهتم فقط بالأحـــداث الرئيسيـــة:

*في الأدب أطلقنا كلمة "أسطورة" على روايات الحياة الخاصة بالقديسين التي كان من الواجب قراءتها في الدير " Couvent" بعد ذلك أطلقت هذه الكلمة أو المصطلح على كل حكاية رائعة لما مضى من أحداث مبنية على عادة صحيحة إلى حد ما.

*أما في الأدب النموذجي فالأسطورة عرفت تشكل بسيط ذو هدف استدعاء رئيسي وهو المعجزة، في حياة القديس كل فعل وكل حدث لابد أن يكونا دالين بالنسبة لهذه المعجزة إذن متساويين في الأدمية وبدقة مرتبطين بهذه المساواة التي تبعد أو تنفي كل رسم وكل وجه للاختراع. والأساطير الحديثة ما عدا الميدان الديني، تخضع لهذه المبادئ أو على الأقل في تمييز البطل، الملك آرثر.

التعريف الثقافـــي الإجرائـــي

تعرف الأسطورة إجرائيا، أي انطلاقا من المفاهيم المستخدمة في البحث بحيث لا يبقى هناك أي غموض أو بعد عن المقصود من المفهوم وحسب المدرسة الوظيفية معلومات قصصية منظمة تدور حول المعتقدات الميتافيزيقية أو أصول (المؤسسات) الاجتماعية أو تاريخ شعب من الشعوب[6].

2) القصة الشعبية:

نعرض هنا تعريف بسيط عن القصة الشعبية للتمييز بينها وبين الأسطورة.

فالمقصود بها عامة تلك الرواية أو الحكاية القصيرة أو الطويلة التي لا تصدق بحيث تتناول غالبا الحوادث والمغامرات الخيالية ويكون أبطالها أشخاص أو حيوانات خيالية لا وجود لها في الواقع[7].

3) التراث الشعبـــي

التراث هو الثقافة أو العناصر الثقافية التي تلقاها جيل من جيل والتي انتقلت من واحد لآخر.

هناك تفسيرات مختلفة لما تعنيه كلمة تراث منها: التراث الشفوي (oral tradition) أو التراث الشعبي أو الإبداعات الأدبية الشعبية وخاصة الحكايات مفهوم التراث كما يستخدمه علماء الاتنولوجيا الأوروبيون والفلكلوريون أيضا قريب من مفهوم الثقافة المرادف لها ويشمل التراث الشعبي، المعتقدات الشعبية والعادات تماما كما يشمل الإبداع الشعبي، وهو بصفة عامة يمثل الموضوعات التي تنتمي إلى الفلكلور[8].

سوسيولوجيـــة الفن والأدب:

لا شك أن الفن يجسم جزءا كبير من التجربة الإنسانية والعواطف والمعتقدات وللأفكار، وهذا ما جعل بعض المفكرين والعلماء يعطون له أهمية كبرى ضمن دراسة حديثة العهد وهي سوسيولوجية الفن ولكن هذا لا ينفي الذين يعتبرونه إنتاجا ثانويا لا يستحق الدراسة، إنطاقا من الفكرة الداعية إلى أنه عمل فردي ليس جماعي، ويعرف علياء شكري ومحمود الجوهري ميدان هذا العلم قائلين: "أنه وجهة نظر أو موقف اتجاه الفن أكثر منه ميدان معترفا به من ميادين الدراسة تتضمن موضوعا مستقلا ويستخدم مناهج بحث معترف بها ويستند إلى إطار مرجعي مستقر"(9).

الفن ليس نتاج إنسان، بل نتاج إجماعي مرتبط بالمجتمع بأسره، فهو اجتماعيا إذن في جذوره ويعبر عن عبقرية الأفراد. أما سوسيولوجية الأدب: هي حديثة العهد أيضا وتمتاز بالتأكيد المبدئي على المجتمع ووعيه، ويمكن حصرها بمعناها الدقيق أي التي تعتبر الأدب كنتاج اجتماعي.

الفنون الشعبية والشفوية:

يقسم بعض المختصين في علم اجتماع الفن والأدب وبعض الدراسيين في ميدان الأنتروبولوجيا، الفنون الشعبية إلى فنون بدائية وأخرى شعبية متحضرة، فأما الأولى فهي التي نشأت قبل مرحلة التاريخ وقبل ظهور الكتابة، وأما الثانية أو المتحضرة فهي التي يبدو فيها تأثير التعليم المدرسي والتفكير العلمي، وهي تعبير عن مدى ما وصل إليه الفكر الحضاري في تحليل العلاقات بين الحقائق المعقدة، بحيث تختلف عن التفكير الشعبي الذي يتسم بالنظرة السطحية التي يغلب عليها طابع الاعتماد على الحواس ووصف المظاهر الخارجية، كما أن الفنون الشعبية المحتضرة أيضا تتميز عن البدائية الساذجة بقدرتها على التطور ومواكبة للتغيرات الاجتماعية، ولقد وصف

"فإن جنب" VAN GENNEP في سنة 1924 الثقافة الشعبية أنها ثقافة تركيبية تهتم بالفلاحين والحياة الريفية وتضيف "كورسو" و " سانتيف "SYNTYVE " شيئا آخر حيث يقولان أنها تدرس الثقافة المادية والعقلية لدى الطبقات الشعبية.

لمحة تاريخية عن تطور الفكر الإنســـاني:

الحقيقة أن هناك احتكاك حضارات وثقافات عبر التاريخ تتبع وراثات بالحضارات، الشيء الذي أدى إلى تطور فكري إنساني شامل ونلاحظ أن هذا التطور كان حسب مجالات معنية كالعلوم والمعارف والعقل، فلقد مر تفكير الأمة العربية كجزء من الفكر البشري بأطوار يسميها علماء الميتولوجيا بطور ما قبل المذهب الحيوي، فالحيوي فالطوطمي فتعدد الآلهة ثم فكرة وحدة الإله، وهذه الأطوار كلها تمهد السبيل لتوزيع الأساطير المتنوعة في أبواب، وفق نوعية الأسطورة وتسهل الطريق للوصول من المعلوم إلى المجهول، فقد سعى فيه المرء إلى قضاء الضروريات البسيطة ثم استقرت وأخذت مكان العادات والتقاليد، ونجد أن الإنسان الأولى كان يرى في كل مظهر الطبيعة حياة يشعر بها في نفسه بحيث لما رأى النجوم تجري في فلك السماء والأشجار تنمو في الأرض وفوق الجبال وقف حائرا أمامها فاكتفت عقليته بأن تحسبها أشخاصا مثله، ثم تجاوز هذه المرحلة فقدس الموجودات حفظا لكرامة الأسلاف وأسماء الأشياء الطبيعية كالشمس والقمر والأرض والشجر كلها لها علاقة العبد بالمعبود بالإنسان، ولعل هذا أقدم شكل عرفه الإنسان في ميدان الدين ومصدره، التصور العقيدي الذي يؤمن بأن شيئا غريبا أشبه بالخيال يعيش في الإنسان وهو الروح وهذا هو أصل نظرية المذهب الروحاني كما صورها الأنثروبولوجي "تايلور"، وبعد هذه

المرحلة انتقل الإنسان إلى الطوتمية، هذه الكلمة الأبجدية التي ترجع إلى هنود أمريكا والتي دخلت في اللغة الإنجليزية سنة 1791 على يد "لانج جيني"، إذ يعتقد كل فرد من أفراد القبيلة بعلاقة نسب بينه وبين واحد منها يسميه طوتمه قد يكون نباتا أو حيوانا، والطوتمية ألفت على كونها دينية بحتة في مبدئها إذ يقول "هربرت سبنسر" أحد أعضاء المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع: "إن الطوتمية في اعتبارها الديني قديمة جدا، أما اعتبارها الاجتماعي المستمر فهو طراز جديد" ثم مرحلة تعدد الآلهة فوحدة الإله الحالية.

علاقـــة الأسطورة بالتاريـــخ والمجتمع:

يمكن وضع صلة مباشرة بين الأساطير والمجتمعات والتاريخ عند مباشرة الموجود الكامل لكل عناصر هذه الحكايات. إن علاقات الإنسان مع الطبيعة ظاهرة في الأساطير، وكذلك علاقاته بأخيه الإنسان، وعلامات نفس الأسطورة تختلف من مجتمع لآخر حسب الأنماط السائدة، الأبوية أو الأموية مثلا. وأحيانا من مجموعة ثقافية إلى أخرى، فهناك بدون شك صلة مباشرة وداخلية بين أشكال الفكر الأسطوري وأشكال المجتمع البدائي لأن لكل مجتمع تفكيره الخاص أو في فترة زمنية أو تاريخية معينة. فالميثولوجي مثلا هو إنساني يفكر ويرى الواقع بالتشابه بمراعاة التطور الضعيف لتقنيات الإنتاج ويتناول عالم الأشياء كعالم الأشخاص والعلاقات الغير مقصودة الموجودة بين الأشياء كعلاقات مقصودة بين الأشخاص، والعالم الذاتي عالما موضوعيا موجودا خارج الإنسان وتفكيره مما يسبب في خلق وهم وصراع مزدوجين: وهم حول العالم ووهم حول الفكر ذاته انطلاق من كائنات خرافية مشابهة للإنسان، أما الأساطير المتداولة حديثا المتميزة ببناءها المتماسك

عكس البدائية الأولى لمواضيع خرافية والتي تخفي وراء بنيتها إحساسات مختلفة.

ونقول من هذا كله أن الأساطير في انتقالها عبر التاريخ من بقعة إلى أخرى، ومن جماعة إلى أخرى أيضا، كانت تسجل تاريخا وتحفظ مشاهد وجدت حقيقة بقدر ما تدل عليه تصاوير مغارات العصر الحجري، فليس بكثير إذن أن تكون الأسطورة الصياغة الأولى للتاريخ والجغرافيا والاجتماع.

إلا أن علاقتها بالتاريخ والمجتمع لم تتحدد بعد، لكثرة الجدال بين عدة علماء، الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع أو المدارس السوسيولوجية كالوظيفية والبنيوية محاولة الرد على الرأي الشائع الذي جعل من الأسطورة خرافة لا أساس لها في الواقع المعاش، فتقرر المدرسة الأولى أن الأساطير مستودع لمعتقدات الجماعة ولها رواسب محددة في وجدان الشعب، في حين ترى المدرسة الثانية أنها مستقلة عن الجماعات الإنسانية.

بنية المجتمع القبائلـــي والمرابطـــي:

1)- الأسرة:

تحتل المؤسسة العائلية مكانة ذات رواجا كبيرا في الجزائر، فهي الخلية الأساسية للمجتمع، غير أن اهتزاز النسق التقليدي بدخول، النموذج الغربي المعاصر، جعل من الصعب إعطاء مفهوم للعائلة الجزائرية ولكن النموذج النظري لها (التقليدية منها) المستغل من طرف الأنثروبولوجيين الاستعماريين لا يناسب الواقع اليوم، إنه يبني العقليات ويسير اللاوعي الجماعي ورغم الجبر الأخلاقي الذي تمارسه فهو مهمش أكثر من طرف الأجيال الجديدة. فحكايات وأساطير العادة الشفوية تبين لنا وجود حالات

استثنائية قبل الدخول الاستعماري للبلاد، تؤكد القاعدة والجماعة المسماة "عائلـــة" المكونة من الآباء والتي تكون وحدة اجتماعية اقتصادية وهي مؤسسة علاقات الإلزام المتبادلة وتبعية وحضور في نسق العلاقات الاجتماعية التقليدية.

2)– **ثاجمعت:** لها معنيين الضيق والواسع، فأما الأول فهو يعني الجماعة الضيقة التي تدير شؤون القرية وتضم "لامين" وإمقرانن" أي الكبار إذرما العقال وإمام القرية هم أعضاء دائمين يعينون من أهل القرية وهم مجلس يرأس الاجتماعات وتعتبر مؤسسة اجتماعية صغيرة.

وأما الثاني فهو يعني مؤسسة تضم كل أفراد القرية الذكور البالغين (18 سنة) وتشرف عليها تجمعت بمعناها الضيق وتمنح للأفراد حقوقا وواجبات معينة.

التنظيم الاجتماعي للمجتمع القبائلي والمرابطي:

تعتبر القرية في كل من المجتمع القبائلي والمرابطي وحدة اجتماعية واقتصادية متعلقة مستقلة بذاتها، ففي الأسرة الممتدة تنجز النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية.

"عن طريق الاتصالات الاجتماعية المبنية على وجهها الأكمل لا يكسب كل شخص إلا المعارف الأساسية التي تؤهله لإنجاز النشاطات الاستهلاكية التي تتطلب تقسيم العمل بين الرجل والمرأة زيادة على ذلك نجد العادات والقيم والمعتقدات ومكتسبات أخرى ضرورية لاستطاعته المشاركة الفعالية في مختلف الأعمال العائلية المشتركة في الحياة الجماعية للجماعة[10].

التعاون في القرية لا ينحصر على مستوى الانتماء القرابي بل كل القرية. وهو على شكلين.

*تعاون جماعي لخدمة المصالح المشتركة.

*تعاون جماعي لخدمة مصلحة فرد أو أسرة ما. في الأول الكل يعمل جماعيا لإنجاز مشروع كبير للقرية كإصلاح الطرق، وفي الثاني تكون مساعدة جماعية.

***التحليـــل السوسيولوجي للأساطير.**

الأصل الأمازيغـــي:

تتعرض الأساطير الداخلة في هذا الموضوع، إلى الأصل الأمازيغي، إلا أن الثلاث الأخيرة منها تناولت الأحداث انطلاقا من شخصية ذات خصائص مميزة ينسب الأمازيغ أصلهم لها. والأساطير كلها مملوءة بالرموز والإشارات. ويشكل الأمازيغ كتلة ذو أكثر من مليون رجل، وإنهم مجموعة القرويين، الأكثر أهمية في إفريقيا الشمالية ويتجاوزون الذين يكونون الريف المغربي والساحل التونسي.إن مشكلة الهوية الثقافية أو التعريف صعبة للغاية، فاسم (البربر) يرجع إلى ما قبل التاريخ الفرعوني إذ كان للمصريين علاقة بهم، فكادوا أن يكونوا إقليما يبدأ من غرب هذه المدينة وكانوا يسمون بالليبيين أو النوميديين. والأمازيغ كثيرون بحيث يقطنون من البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب النيجر، وقرب نهر النيل وهم يتجاوزون النصف في القطر الجزائري خاصة، لكن مسألة الهوية تبقى نسبية. فالعرب والأمازيغ ما هما في الحقيقة إلا جذر واحد يختلف من حيث اللغة لا أكثر. ولقد حكى علماء تاريخ القرون الوسطى عدة أساطير حول أصل الأمازيغ، فابن خلدون

خصص فعلا بأكمله من مجلدة تاريخ البربر لعدة أنساب عرضها كتاب عرب ذوات أصل أمازيغي من قبله.

قدرة الأولياء والمرابطين المقدسين:

تتناول الأسطورتان قدرة المرابطين والأولياء المقدسين والذين يعتقد ويؤمن بهم في المجتمع القبائلي ففي الأسطورة الأولى الداخلة في هذا الموضوع مثلا، نلاحظ أن الجد موجود على مسافة كبيرة من حفيده، ورغم ذلك يسمعه وينقذه في الأخير من الفرق دون أن يشاهده جيدا عن قرب، وذلك طبعا بتجفيف البحر. في حين نجد في النص الثاني أن الولي المقدس تغلب على أعداءه الثلاث بقدرته الفائقة رغم أنهم أولياء ومرابطين ساميين. بحيث استجاب الله لدعائه بسهولة، فتحققت أمنيته بسرعة.

إلا أن الشيء الذي يهمنا كعلماء الاجتماع أو في طريق الوصول إلى هذه المرتبة، هو الصور الرمزية التي تتمثل في القوة والقدرة الروحية التي يتمتع بها هؤلاء الأولياء الذين لا يمثلون في الحقيقة غير أفراد عاديين مقارنة بالآخرين ولكن الاعتقاد والإيمان يلعب دوره هنا بحيث يكبر ويبالغ ويجعل منهم آلهة متمتعة بالقوات الميتافيزيقية بل وعفاريت أحيانا والشخصيات هنا خيالية يفسر بها عدة أحداث تقع لأشخاص أو مناطق أو عائلات ما، وهي مجهولة الأسباب مما سمح للناس بإرجاعها إلى قوى غيبية والشعب القبائلي معروفا وكغيره من الشعوب بالاعتقادات الخرافية.

الطقوس والممارسات الدينية:

تتناول الأسطورة الوحيدة الداخلة في هذا المجال أو الموضوع قضية الطقوس والممارسات الدينية الخاصة بالمجتمع القبائلي، وهناك عادة تسمى "أنزار" نسبة للشخصية الموجودة في الأسطورة (ملك المطر). وأصلها أي

العادة هو الأسطورة المذكورة في الملاحق، ففي حالة الجفاف يحتفل وبدون تأخير بهذه العادة ويجب أن تتقبل الفتاة الممثلة فيها أن تكون عارية.

ففي الفترة التي تكون فيها الأرض يابسة وتسبب الجفاف تتجمع النساء الكبيرات في السن لتعيين وتحديد اليوم الذي سيتم فيه الاحتفال، ولما يأتي اليوم أو الموعد تخرج النساء والشابات برفقة الأطفال وتغنين:

أنزاز، أنزاز،

يا سلطان الماء أوقف الجفاف

ولينضج القمح على الجبال

وفي الهضاب أيضا

وترافق الفتاة البالغة والجميلة والمزينة بأحسن المجوهرات–بحيث ترفق "خطيبة " – بموكب كبير.

العادات والمعتقدات الشعبية:

تندرج هذه الأساطير الخمس تحت موضوع العادات والمعتقدات الخاصة بالمجتمع القبائلي، ففي الأول مثلا تبدو قضية تقديس الماء وجعله مثلا حسب الاعتقاد السائد شفاء للمرضى ودواء للهرم، وحسب الأسطورة يحضر الماء من مكان يدعى " AMIZAVE" وهو نبع قرب أحد الأضرحة (ويوجد فعلا مجالا بهذا الاسم في منطقة عين الحمام بولاية تيزي وزو وهو مكان يحوي على مياه باردة عذبة وتأوي إليه النساء بكثرة لكن ليس هناك اعتقاد البشر في قدرته على الشفاء. وأما في الأسطورة (رقم 22) فنجد طرح عادة الاحتفال بأول شهر يناير عند القبائليين وكيفية استقباله بحيث رويت أسطورة حوله، في حين طرح النص (رقم 23) اعتقاد السحر المنتشر خاصة

في وسط النساء، إلى جانب قضية جمع الحطب وادخاره في الأيام الباردة وضرورة القسمة بين الأشخاص وأصلها

ففي عشاء أول ليلة شهر يناير (جانفي) في الواقع نجد عند قبيلة (NTIFA) القبائلية تناول طبخة (الخضر السبع) بالكسكس، وبعد الانتهاء من الأكل تأخذ إحدى النساء كمية من الطعام في يدها وتقدمها للحاضرين قائلة: "تفضل، كل" ويجب أن يرد كل فرد: لا أنا لست جائعا ". إن الشعب القبائلي كغيره من الشعوب له عادات ومعتقدات شعبية تمارس يوميا وخاصة من طرف النساء، وأغلبيتها علاقة وطيدة بالسحر والخرافات وهي مسجلة ضمن الأسطورة والقصيدة والمثل السائد ومحفوظة شفويا في الذاكرة التي جمعتها بين الحكايات والمأثورات والنوادر والسير الخوارق.

والعادات الاجتماعية هي أنماط من السلوك الجمعي التي تنتقل من جيل لأخر عن طريق التقاليد الشفوية حيث تستمر فترة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة، وفي بعض الأحيان تقوم العادات مقام القانون في المجتمع.

المرأة القبائلية والمرابطية والزواج:

تتناول الأساطير الثلاث الداخلة في هذا الموضوع قضية المرأة والزواج الإجباري في غالب الأحيان، فطرحت السيطرة الكبيرة الخاصة بالذكر على الأنثى.

وهذا ليس بغريب إذ المرأة معروفة بوضعيتها ومكانتها بحيث منذ قرون وهي في الحالة السفلى التي تبينها المفاهيم المتقهقرة والترجمات الخاصة بالدين الإسلامي خاصة، فوضعيتها إذن تبقى مشكلة عويصة رغم تحقيق الثورة الجزائرية نظريا المساواة بين الجنسين، ذلك لأن معظم الرجال يعتبر تحرر أو حرية المرأة خطرا وتحطيما للأخلاق، فهي ليست أكثر من

كائن عاجز عن العمل والتحكم في الشهوات ولهذا السبب فقط يجب على الرجل التكفل بها. إن للعنصر الذكري في المجتمع القبائلي والمرابطي معا أهمية كبيرة في حين للعنصر المضاد احتقار كبير إذ هي أي المرأة مقلقة للعائلة بسبب شرفها

المهدد للبيت بأكمله وتبين هذه النظرة سر سعادة الأسرة عند مجيء الابن إلى الوجود لأنه معطى سماوي فهو يستعمل لصالح البيت وسيحمل السلاح للدفاع عن وطنه وعليه يتوقف استمرار المجموعة، أما الأنثى فهي تلك العالة والعبء على الأسرة لأنها ستتركها يوما ما إلى بيت آخر غريب عنها فهي لا تساهم في الاقتصاد العائلي كالذكر.

الأماكن المقدسة:

طرحت الأساطير الثلاثة الداخلة في هذا المضمار الأماكن المقدسة عدة قضايا، إلا أنه كل قرية تقريبا بنت وشيدت قبورا وأضرحة خاصة بقدسها أو الذين تؤمن أهلها بقدرتهم. وتقليديا ضريح القديس أو الجد المؤسس عادة يدخل في بناء بسيط مقارن بكل النقط والأبنية الأخرى الموجودة في القرى.

والبناء متردد دائما ويذهب الناس لزيارته أي الطواف (حوله أو التعبد داخله) وهذا في مناسبات وحفلات معينة، وقبل بناء هذه الأضرحة بل حتى أثناء وجود المساجد فإن هناك أضرحة أخرى خاصة بقد يسين معروفين ولهم مكانتهم في ظل أهل القرية.

تبقى الأسطورة المؤسسة للجد الأعلى والتي تحمل بها المعابد سمعة مصانة بطقس (rite) معين ومنظم خاص بالقديس في وقت الحج يذكر كل معجزاته وكلما حاول الإنسان أن يفتخر بنفسه رجع إلى ذكر آباءه وأجداده

وسلالته وكثيرا ما نجد أساطير خاصة بأصل القرى الجغرافي أو بعض الأماكن وعادة في الأوساط المرابطية، وعادة يرجع أصل المكان مثلا إلى شخص قديس له ستة أبناء فيكون في القرية ستة منحدرين. مثلا إذا كان الأبناء هم: علي، محند، عمار، طاهر، بوجمعة، وعمر فسيكون في تكوين أو تشكيلة القرية ستة مجموعات منحدرة فيقال: AT ALI (أث علي).

الأوانـــي الفخارية:

هناك عدة رسومات تنقش أو ترسم على الأواني الفخارية عند القبائل، وهي تحمل رموزا تجسد أساطير من التراث المحلي. ونجد آثارها كذلك في الحلي، سواء في رسوم الحيوانات كالثعبان والبوم والسمكة أو النباتات، وبعض الأشكال الهندسية، وتحمل معاني كثيرة، ففي الأساطير الثلاث الداخلة في هذا المضمار، نجد عدة أشكال، مثلا، نجد نفس النص متداول لأسرة الوحشة أو الغولة". نلاحظ تضحية الأم بابنة لها في سبيل إرضاء ضيوفها، فكانت النتيجة هروب الأخوات وتحول لأخ إلى حيوان. وصورة الأسطورة هذه تمثل لالاروة"

– وهو اسم الفتاة الصغرى – وهي صورة موجودة في بيت قرية "أذرار أملال " بحي بني بورلا وتمثل عين الفتاة (لالاروة)، كما يمثل الرسم أيضا ARUM الوحشي Abaduq وهو نبات يستعمل في طقوس سحرية وأثناء الجوع أيضا، أما الأسطورة الخاصة بالقنفذ والذي كان إنسانا وأصبح حيوانا بعد ارتكابه جريمة السرقة فيمثل الرسم أشواكه وune carde terme بمعنى الممشط الذي par la main d'une femme كمد من طرف يد إحدى النساء.

وأما الأسطورة (رقم 20) فقد طرحت قصة الحجلة وخوفها ورمزها الدال على المرأة.

ويوجد كذلك رسم خاص بالعقرب المعتبر رمز الانتقام

وشكله هو هذا: 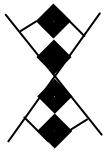 ويستعمل في السحر بكثرة.

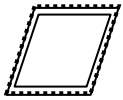

وأما الشكل التالي:

فهو يمثل رأس الحمار والرجل الذي يكره زوجته يقول عنها (حمارة).

وتضع النساء هذا الرسم:

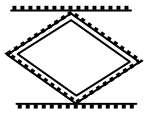

على الحائط ويعني المشطين، أن المرأة المحتقرة هي التي سترعى الحمير في الحقول وليس لها وقت لمشط شعرها، وتعتبر حمارة من طرف زوجها.

حوادث أو قصص الحيوانات:

نجد في هذا الموضوع حكايات ونوادر تروى على ألسنة الحيوانات وتسند فيها الأدوار، وتتناول الأساطير السبعة قضايا مشتركة ومتعددة خاصة بهذه الحيوانات وكيفية معيشتها وأسباب العداوة والصداقة بين البعض منها، وهي حوادث رمزية بحيث من الأكيد أنها تقصد أو ترمي إلى أغراض اجتماعية هي إيصال معاني وقيم ومبادئ للإنسان تفيده في حياته اليومية، ومن أشهر الحيوانات التي خلدتها الحكاية الشعبية والأسطورة معا في منطقة القبائل، الأسد وقضية خونه من الأحجار وسبب الدوارة بين الذئب والكلب وأسباب تحول الذئب إلى حيوان متوحش وكيفية وصول (المليك إلى الحكم) وقصة القرد والبلبل والقبرات في الأساطير المتبقية، وهي كما سبق الذكر رمزية بحيث تجعل من هذه الكائنات بشرا يتحدثون ويغضبون ويفكرون، ولكل حيوان رمز إشارة ومعنى عند القبائليين فبعيدا عن القرى والجماعات

نجد منطقة القبائل معمورة كغيرها بالكائنات التي تتهرب وتفر دائما من إصابات الإنسان، فالأسد مثلا رمزا مثلا للشجاعة والقوة والاضطهاد.

الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى:

يمكن القول انطلاقا مما عالجناه في بحثنا أن الأسطورة كتراث شعبي شفوي تؤدي وظيفة التعبير والانعكاس عن الممارسات والقيم والأفكار الخاصة بالمجتمع المتداولة فيه فمثلا فيما يخص الموضوع الأول المتناول قضية الأصل الأمازيغي، يمكن استنتاج تطابق ولو نسبي بين ما ذكر في الروايات، وبين ما هو موجود في الواقع، إلاّ أن الشيء الذي يجب معرفته هو عدم وجود هذا التطابق بالنسبة لكل المجتمع الأمازيغي، إذ يقتصر على جزء منه فقط والمتمثل في "الطائفة الترقية" "التوارق" "TOUAREG" دون الطائفة القبائلية والمرابطية رغم تداول الأساطير فيهما، وأما فيما يخص الأسطورة التي طرحت قضية الأصل المرابطي فنجدها لم تذكر أي فترة زمنية محددة تاريخيا حتى تسمح لنا أكثر بفهم الأحداث وأصل هذه الطائفة المرابطية، إلا أن هذا لم ينف وجود التطابق بين ما ورد في الرواية والواقع من صفات المرابطين وشبه اعتزالهم عن الطائفات الأخرى، هذا بالإضافة إلى الأسطورة العاشرة التي تتطابق بصفة كبيرة والواقع المعاش وخاصة فيما يتعلق الأفكار والمعايير الاجتماعية الظاهرة في ممارسة السلطة من طرف الشريعة الممثلة أو المجسدة في القاضي (الشيخ نتدرث) وحكمة العالي على مؤسسة ثجمعث وهذا في قضية شرف المرأة.

وأما فيما يخص الموضوع الثاني المتمثل في قدرة الأولياء، والمرابطين المقدسين، فإن المجتمع الأمازيغي الكبير ما زال يؤمن بهذه القوى المقدسة للأولياء رغم مجيء الإسلام ومحاولة القضاء عليها باعتبارها بدع وشعوذة، وتبدو الممارسات والأفكار واضحة في طرح قضية التنافس

بين المرابطين أنفسهم للحصول على المكانة والمرتبة العالية، هذا بالمقابل نجد السيطرة البارزة في هذه الفئة على القبائليين.

والموضوع الثالث، المتناول الطقوس الدينية فنلاحظ فيه علاقة وطيدة بين الرواية والواقع سواء من حيث الوضعية الموجودة في المجتمع وخاصة بين الاحتفال بالعادة نفسها انطلاقا من شخصية خرافية ميتافزيقية، أو من حيث الإيمان بالقوى الغيبية، إلا أن هذه الممارسة أو التطبيق (la pratique) أضيفت إليها بعض الأشياء لكسب رحمة وحنان ورأفة هذه الشخصية (أنزار في الأسطورة) كعادة الوعذة التي تمارس في كل المجتمع الإسلامي عامة كعلامة على شكر الله على نجاة أحد أفراد العائلة أو تحقيق ما رغب أو تمنى.

وأما فيما يخص أو يتعلق بالموضوع الرابع والذي طرح قضية العادات والمعتقدات الشعبية، فيمكن القول أن هناك تطابق ولو نسبي بين ما ذكر في الروايات وبين ما هو ممارس من طرف الأفراد وكذلك الحال بالنسبة للموضوع الخامس المتناول للمرأة القبائلية والمرابطية والزواج إذ يظهر التطابق من حيث وضعيتها السوسيولوجية والدور الاجتماعي الذي تقدم به، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على صفات المجتمع الأمازيغي نفسه والتي لا تسمح للمرأة أن تنال قسطا وافيا من الحرية.

فالانغلاق والمحافظة والتقاليد قيدتها من كل النواحي، إلا أن في فترة احتكاك المجتمع الجزائري بالمجتمعات الأخرى ومختلف الظروف التي مر بها والتي نجم عنها السماح بالمرأة بالدراسة والعمل سبب تغيرات في وضعيتها الاجتماعية، ولذلك نجد بعض التسامح من طرف الأهل والأقارب، إلى جانب هذا يبدو التطابق بارزا في فضية الزواج عند الطائفة القبائلية

والطائفة المرابطية. إذ ترفض هذه الأخيرة عامة إعطاء نساءها للفئة الأولى التي تتقبل التبادل، فالزواج يتم إذن من طرف جهة واحدة، وهذا للمحافظة على المكانة والوضعية والسلالة الخاصة بالمرابطين للقضاء أو لتجنب الانقراض إذ تعتبر النساء وسيلة التكاثر والإنجاب والحفاظ على الاسم المتوارث عن طريق الذكور إلا أن السمعة المتمثلة في البركة المعطاة للمرابط من طرف الجد الأكبر المشترك ومنعه من القيام بأعمال يدوية المعتبرة تشويه وتلويث لنسبه، أنشأ علاقة امتياز بينه وبين القبائلي، ولعل هذا متطابق وفكرة كلود لفي ستروس التي تقول (أنه في حالة التبادل العكسي أي من طرفين تكون للفوجين نفس الوضعية والمرتبة الاجتماعية في حين إذا كان التبادل وحيد الجهة فإن ذلك يؤدي حتما إلى وضعيات مختلفة)[11] وهذا ما حدث فعلا بين طائفة القبائل وطائفة المرابطين. وفيما يخص الموضوع السادس المتناول قضية الأماكن المقدسة فإننا نجد صورة واضحة وناطقة عن المجتمع الذي يقدسها ويرفع من شأنها بإرتباطها بشخصيات واقعية ذات صفات خرافية وأحيانا شخصيات لا أساس لها كالجنون والعفاريت، ولعل هذا شيء طبيعيا إذ لكل مجتمع قواه الغيبية التي يفسر بها بعض الظواهر الاجتماعية والطبيعية، نفس الشيء بالنسبة للموضوع الذي تلا هذا الأخير بحيث أن النقوش المتبقية على الأواني والألواح والأدوات الفخارية تقص أطراف حياة الفخارية تقص أطراف حياة الناس في الماضي البعيد أو القريب ولها علاقة بالمعتقدات والممارسات الشعبية الدينية. ولعل هذه الرموز منبثقة من نظرة المجتمع لبعض الأشياء وتجسيدها فيها كصورة المرأة والرجل وأخيرا نجد نفس التطابق موجود في الموضوع الأخير الخاص بالحيوانات، بحيث وجدنا أو توصلنا إلى تناسب النظرة المعطاة لها من طرف المجتمع في الواقع مع الروايات سواء من حيث الأهمية أو من حيث المكانة

وصلاحياتها لأشياء معينة. وانطلاقا مما ذكر إذن، يمكن القول أن الأسطورة وحسب علماء النفس والأجناس في الميثولوجيا انعكاس البنية الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية وتحويل الأحاسيس الواقعية، لكن لكل أسطورة صورة خاصة بالواقع، إنها تبين الشروط والطلبات الاجتماعية المساعدة للممارسات الضرورية، وهي تعدل المعتقدات وتحمي وتسهل القيم الأخلاقية.

الاستنتاجـــات الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية:

إن الأسطورة تخفي معنى حقيقي تحت معناها الظاهر والقصد منها استثارة العجب، إنها تكشف النماذج وتعطي معنى وشرح للحياة والوجود الإنساني، وتعتبر دليلا وبرهانا صادقا عن التيارات الاجتماعية أو الطبقات المختلفة والتناقضات، وقد تكون وسيلة إعطاء نموذج منطقي لحل تناقض ما. يقول كلود لفي ستروس موضوع الأسطورة هو الإمداد بنموذج منطقي لحل تناقض الحياة اليومية[12] وهي ترتبط لإيجاد حلول خيالية لتناقضات حقيقية غير قابلة للحل. وقد تبدو الأساطير المتناولة من طرفنا أنها تخفي التناقضات الموجودة في الواقع، إلا أنها في الحقيقة تبينها، وهذا ما كشفناه بواسطة التحليل والنقد، ففي المواضيع المختلفة المدروسة، نلاحظ عامة أنه رغم محاربة الدين الإسلامي لمختلف المعتقدات سواء حول الأماكن المقدسة ورغم تعويضها بأماكن أو مجالات أخرى كالمسجد إلا أنه مازال للمجتمع الأمازيغي بصفة عامة هذا الإيمان بالقوى الغيبية، والخرافات والشعوذات. فالتناقضات تبدو إذن خاصة وأن هذا المجتمع متدينا، ونفس الشيء بالنسبة لموقفهم من الحيوانات والرموز والإشارات المنقوشة على الأواني الفخارية فمجيء الإسلام لم يقض نهائيا على هذه الممارسات السحرية بل زرعت في الممارسات الدينية وامتزجت بها. و(لتوضيح هذا أكثر يمكن الرجوع إلى

طقس (rite) أنزار كممارسة اجتماعية) التي تبقى مرفوضة من طرف الدين باعتبارها بدعة وتعويضها بصلاة الاستسقاء[13]، ثم أنها وكما ذكرنا إنها رفضت من طرف المرابطين الذين اعتبروا تمثيل الفتاة عارية خروجا عن الأخلاق وصفات المجتمع التقليدية.فالأساطير إذن انطلاقا من هذا، تفسيرية من ناحية بشرحها للظواهر الاجتماعية الموجودة في المجتمع المتداولة هي فيه، وتبريرية من ناحية أخرى بإخفاءها بعض التناقضات، فرغم أنها تبين بعض الممارسات والتناقضات والصراعات يبقى تركيبها التاريخي يخفي البعض منها، ومع هذا فكم يحتاج الباحث إلى صبر كي يحدد معالم الواقع في هذه الروايات والبحث عنها وعن الأشياء الظاهرة والخفية.

الاستنتاجات الخاصة بالفرضية العامة:

إذا كانت الحقيقة الاجتماعية معقدة وغامضة فإن الأسطورة كمنطق وذهنية ديناميكية تسيطر على الواقع الاجتماعي المركب بما تخلقه من تفسيرات. ومعرفة الوظيفة الحقيقية لها يسمح بمعرفة البنية التي تجعلها واضحة، وبها يتم كشف تطوريا الواقع الاجتماعي الذي أنتجها، ورغم أنها لا تقول شيئا يكوننا على ترتيب العالم وطبيعة هذا الواقع من أصل الرجل ومصيره فإنها تعلمنا الكثير حول المجتمعات التي تنتج فيها بواسطة الرموز التي تحويها (تحليلية: أصل الأجناس) أو سوسيولوجية (الزواج والمرأة) جغرافية (الزواج من قريب أو من بعيد). وقد لاحظنا من خلال تحليلنا للمواضيع الثمانية تطابق الأساطير إلى حد لا نقول كلي أو تام والمجتمع من حيث الأسرة وضغطها على المرأة ودور مؤسسة تجمعت في التنظيم الاجتماعي هذا، بالإضافة إلى التمسك الكبير بالتراب من طرف المجتمع الأمازيغي وهذا متماشيا والتنظيم الاقتصادي الخاص به.

فالأساطير إذن ليست حقيقية أو خاطئة لكنها فعالة، وهي ليست تمثلات فقط بل اقتناعات وأفعال يـــرى Valéry أن الأساطير هي أرواح أفعالنا وآدابنـــا[14].

وانطلاقا مما قيل، نستطيع القول أن الأسطورة كتراث شعبي شفوي تؤدي ووظيفة التعبير الصادق في أغلب الأحيان والمواضيع عن بنية المجتمع الأمازيغي (حسب دراستنا المتواضعة) وهذا متماشيا ومساندا أكثر للنظرية الوظيفية، ولها علاقة بالتاريخ والمجتمع أكثر من ابتعادها عنهما، إلا أن هذا لاينفي رأي المدرسة البنيوية بحيث بإمكان الأسطورة الاستقلال نهائيا عن المجتمع المتداولة فيه وتاريخه فلا تعبر عنه وعن ممارساته الاجتماعية ويبقى البحث مفتوحا في هذا المجال–لكن الشيء الذي يجب معرفته (هو أن كل مجتمع يحاول أن يجعل من هذه الروايات وسائل تعبير عن بنياته المختلفة أي يحاول دائما أن يكيفها معه فهي بذلك تتغير بتغير المجتمعات)[15] اعتمادا على ما تناولناه بالتحليل في بحثنا القصير، يمكن أن نقول وحسب ما توصلنا إليه أن الأسطورة تؤدي وظيفة التعبير عن بنية المجتمع الأمازيغي أو القبائلي خاصة من قيم ومعتقدات وأفكار وممارسات لكن هذا يبقى بصفة نسبية ومرتبطا وصحيحا فقط على مستوى مجموعة الأساطير التي جمعناها والتي اعتمدنا عليها في هذا البحث. فهل ستعبر الأسطورة الأمازيغية عامة أو القبائلية عن المجتمع الأمازيغي في كل الحالات والقضايا مستقبلا يا ترى؟

الخاتمـــة:

لقد دخل موضوع دراستنا المتمحور حول الأسطورة الأمازيغية كتراث شعبي شفوي ضمن البحوث الاجتماعية التي تناولت جزءا من ذلك الكل المعقد المدعو المجتمع الأمازيغي بما فيه من فئات (قبائلية، مرابطية، توارق)، ومؤسسات وممارسات اجتماعية. وحاولنا من خلاله البحث عن العلاقات التي يمكن أن توجد بين هذه الإنتاجات الثقافية (الأساطير) والتكوينات الاجتماعية الموجودة فيها وبين الواقع المعاش انطلاقا من وظيفتها.

إلا أنه يبقى أخذ دورها بعين الاعتبار وحدها، غير كافيا إذ كان لابد من تناولها بالدراسة داخل المجتمع الذي تنتمي إليه وإطاره الثقافي والتاريخي لاكتشاف بنيتها ومعناها الحقيقيين.

يقول أحد الباحثين (هردر): إن الحكايات الشعبية بأسرها ومثلها الأساطير بكل تأكيد بقايا المعتقدات الشعبية كما أنها بقايا تأملات الشعب الحسية وبقايا قواه وخبراته، فحينما كان الإنسان يحلم لأنه لم يكن يعرف، وحينما كان يعتقد لأنه لم يكن يرى.

لقد طرحت هذه الدراسة إشكالية الوظيفة السوسيولوجية التي تؤديها الأسطورة داخل البنية السوسيوثقافية للمجتمع القبائلي وهل تعبر عن أفكاره وماهيته، ويظهر ذلك من خلال التناقضات والصراعات الفكرية التي قد تتواجد بين الأفراد في كنف المجتمع، وتوصلنا في هذا البحث إلى أداء الأسطورة وظيفة سوسيولوجية مفادها خلق الاندماج الاجتماعي بين الأفراد، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الخلل الوظيفي واللامعيارية أو الفوضوية بمفهوم إيميل دوركايم، لأن الأسطورة تعتبر فكرا ميثولوجيا

(خرافيا)، ولا ينبغي أن تخلق اندماجا اجتماعيا في زمن العلم والفكر العقلاني.

هوامش وإحـــالات

* – لشرف (مصطفى): الجزائر أمة ومجتمع، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص107.

[1] – محمد الغريب عبد الكريم: البحث العلمي: التصميم والمنهج والإجراءات. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982، ص 77.

[2] – عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي. القاهرة: مكتبة النهضة، 1968، ص4.

[3] – M GRAWITZ: Méthodes des Sciences Sociales paris: éd Dalloz, 1969, p.673.

[4] – GALANT PERNET, Poésies berberes culture et societe au maghreb, CNRS, Paris, 1975, p259.

[5] – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1978، ص 244.

[6] – Bronhslow malinowwski, Mythe in primitive psychology, 1926.

[7] – Grand dictionnaire encyclopedique larousse, Paris librairie larousse, 1982.

[8] – فوزي العنتيل الفلكلور ما هو ؟ مصر: دار المعارف، 1965، ص 36–43.

[9] – علياء شكري ومحمد الجوهري: نظرية علم الاجتماع القاهرة: دار المعارف، 1980.

[10] – Bennoune m el akbia, Un siecle d'histoire algerienne 1857-1975, Alger, OPU, 1986.

[11] – الفكرة مأخوذة من الأستاذ رشيد بليل.

[12] – Mendras (Henri), Eléments de la sociologie, Paris: éd Armaud Collin, 1975, p228.

[13] – الفكرة للأستاذ يوسف نسيب.

[14] – Valéry petite, Lettre sur les mythes, in ouvres gallimard illiade, t1, p967.

[15] – الفكرة للأستاذ الباحث الجزائري في التاريخ وعلم الاجتماع محفوظ بنون.

المراجـــع:

أ – باللغة العربية:

1– العنتيل (فوزي)، الفلكلور ما هو ؟ مصر: دار المعارف، 1965.

2– الغريب (محمد عبد الكريم)– البحث العلمي: التصميم والمنهج والإجراءات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982.

3– بدوي (عبد الرحمان)، مناهج البحث العلمي: القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1968.

4– بدوي(أحمد زكي)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي– فرنسي– عربي–، مكتبة لبنان، 1978.

5– شكري (علياء)، الجوهري (محمد) – نظرية علم الاجتماع، القاهرة: دار المعارف، 1980.

6– لشرف (مصطفى)، الجزائر: أمة ومجتمع – الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

المراجـــع باللغة الأجنبية:

1) BENOUNE (MAHFOUD) - El AKBIA: UN SIECLE D'HISTOIRE ALGERIENNE 1857-1975 ALGER O.P.U 1986

2) BOURDIEU (PIERRE): SOCIOLOGIE DE L'ALGERIE PARIS ED P.U.F 1980

GALAND (Pernet)-Poésies berbères culture et société au Maghreb –paris, 1975)3

4) Grand dictionnaire encyclopédique Larousse, Paris, librairie Larousse, 1982.

5) Grawitz (M) – METHODES DES SCIENCES SOCIALES – paris Ed Dalloz 1969

6) LEVI –STRAUSS (CLAUDE) –La pensée Sauvage paris: librairie plan 1962

7) MALINOWSKI (BRONISLOW) –Mythe in primitive psychologie 1962

8) MENDRAS (HENRY) – Eléments de Sociologie paris: Ed Arnaud colin 1975.

9) Valery, "Petite lettre sur les mythes", in Œuvres Gallimard, Illiade, t 1.

الأدلوجة اللّغوية وبناء الهوية الثقافية
- نموذج الجزائر -

الأستـــاذة: غاصب مناصرية آمال
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار- عنابة

ملخّـــص

تمثل اللغة لَبِنة جوهرية في بناء الهوية الثقافية الوطنية، لكن أدلجتها منذ ما قبل الإستقلال جعلها محل تهافت بين العروبيين، الأمازيغيين والفرانكفونيين وكأن الذات الجزائرية حُكِم عليها نهائيا بالتشرذم اللُّغَوي الهوياتي. حتى في يومنا هذا لم نصل بعد إلى انبلاج رؤية موضوعية تركِّز على الفعل الأدلوجي اللغوي في منحاه الإيجابي والمعقلن، الذي يستقطب الجهود اللُّغوية المختلفة ولا يُشتتها، لأنه بالإمكان العمل على استثمار هذا الثراء الأُدلوجي في نسج آفاق لتقدم المجتمع وتحضره. في هذا المقال، سوف نستقرئ واقعَ سجالٍ أُدلوجيّ لغويٍّ هوياتي، قد نساهم من خلاله ولو بجزء بسيط في إعادة فهمه ومحاولة تفكيك " لُغمه ".

الكلمـــات المفاتيـــح: أدلوجة، لغة، هوية، ثقافة.

Résumé:

La langue a une ampleur indéniable dans la construction culturelle et identitaire du pays. Cela dit, il demeure sans équivoque que son idéologisation l'a rendu avant même l'indépendance du pays tiraillée entre les arabophones, les amazighofones et les francophones, comme si l'Ego du citoyen algérien est sommé de subir définitivement une réalité identitaire divisionniste.

Et, même de nos jours, on n'arrive toujours pas à atteindre l'aube d'une vision objective centrée sur l'acte idéologique linguistique dans son coté positif et rationnel qui attire et non disperse les différents efforts linguistiques, vu qu'il est possible de travailler sur l'investissement de cette richesse idéologique en tissant des perspectives pour le progrès de la société et son développement.

A travers cette article, on espère donc explorer et analyser cette réalité linguistico-identitaire, afin de mieux la comprendre et démanteler son enchevêtrement.

Mots clés: Idéologie – langue – identité – culture.

I- الإشكاليـــة:

تعتبر المشكلة اللغوية في الجزائر حدثا لا مندوحة لتجاهله، مما يدعونا لتقصيه بالكثير من اليقظة، لأنه يحمل في طياته دلالات قد تحجب الحقيقة التي نبحث عن استظهارها موضوعيا. وقد بدأت المشكلة اللّغوية في الجزائر منذ أن ظهر التجاذب بين أطراف يغلب عليها الطابع الأدلوجي، المصلحي والسياسي الضيق، وذلك منذ السياسة الاستعمارية التي حاولت إقبار الهوية الوطنية، بدءا بالمسخ الديني واللُّغوي. لكن بعد الاستقلال تصاعد التّوتر اللّغوي ضمن اللّعبة السياسية، وخاصة بعد أن ارتبط بما يسمى الربيع الأمازيغي، أو الربيع "الأسود" الذي من خلاله استهلكت الأدلوجة اللغوية لإثارة النعرة العصبية والسياسية. وإلى يومنا لا زالت اللغة العربية مرتبطة بالدين المقدس، في حين الفرنسية هي لغة الإدارة والتسيير وعديد من العلوم والتكنولوجيات، أما الأمازيغية فهي تعبير عن الفلكلور أي الثقافة الشعبية في أصولها رغم الموافقة دستوريا على تعليمها. إن دليل الهوية يكمن في اللغة، أو بالضبط في مجتمع اللغة، ولذلك منذ الاستقلال كان من الصعوبات التي واجهت الجزائر هو إعادة الاعتبار لشخصيتها اللّغوية، ونقصد هنا العربية والأمازيغية، الأولى بشحنتها القداسية وجمالياتها البلاغية، والثانية بأصلانيتها التي وقّعت بدورها الفعل اللّغوي في تاريخ الجزائر. ولكن ما أربك هذا الواقع اللغوي أكثر هو محاولة " فرنسة " اللِّسان الجزائري قبل وبعد الاستقلال، لذلك لا مناص عند طرحنا لمسألة الهوية اللّغوية من الغور في تقصي مشكلة التعريب والأمازيغية، إضافة إلى الفرنسية التي قيل عنها أنها غنيمة حرب؛ لأن الأمر في حقيقته الجوهرية يرتبط بشخصية الجزائري الثقافية الاجتماعية والسياسية. ومع تصاعد المطالبة بالحريات وإرساء

التعددية اللغوية بالتوازي مع التعددية السياسية، تفاقمت الأزمة اللغوية، لاسيما وأنّ لغة المستعمر ما تزال ضاربة بجذورها في التكوين الثقافي والذهني والنفسي والاجتماعي للكثير من الجزائريين.

هنا، كان لابدّ من طرح التساؤل المركزي:

كيف تطرح الأدلوجة اللغوية في الجزائر، وما طبيعة علاقتها ببناء الهوية الثقافية؟ ولتفكيك هذا التوتر عرجنا على العناصر التالية:

- علاقة الفترة الاستعمارية بالأدلوجة اللّغوية.
- الأُدلوجة اللّغوية وبناء الهوية الثقافية في الجزائر بعد الاستقلال من خلال التعريب، الأمازيغية والفرانكفونية. وفي سعينا لمناقشة هذا الموضوع، يجدر بنا التطرق إلى تحديد المفاهيم الأساسية للبحث.

II- المفاهيـــم الأساسيـــة:

من أهم المفاهيم التي وردت في هذا العمل، نذكر الأدلوجة اللغوية والهوية الثقافية.

الأدلوجة اللغوية:

الأدلوجة في أصلها المتداول هي الإيديولوجيا، التي تعني علم الأفكار أو المنظومة الفكرية والذهنية. ودونما إطناب في مدلولاتها المتعددة، أردنا أن نعتمد منظور المفكر والفيلسوف عبد الله العروي، الذي بحث عن تعريبها وإدماجها في قالب صرف عربي، فكان له كلمة " أدلوجة" التي تعني "مجموع القيم والأخلاق والأهداف المراد تحقيقها على المدى القريب أو البعيد. وبهذا يرى المتكلم أدلوجته الخاصة عقيدة تعبر عن الوفاء والتضحية والتسامي، ويرى في أدلوجات الخصوم أقنعة تتستر وراءها نوايا خفية لا واعية يحجبها أصحابها حتى على أنفسهم لأنها حقيرة "[1].

والأُدلوجة ليست عرضية في التاريخ، إنها بنية جوهرية أساسية بالنسبة للحياة الاجتماعية بما تتضمنه من بنيات جزئية كالبنية اللغوية. والاعتراف بها يجعلها وسيلة وعي.

أمّا "اللّغة" فهي، التعبير اللفظي عن الفكر سواء كان داخليا أو خارجيا. وهي في فكر الفيلسوف فخته "Ficht" تؤثر في الشعب الذي يتكلم بها تأثيرا لاحَدَّ له، يمتد إلى تفكيره وإرادته وعواطفه وتصوراته وإلى أعماق أعماقه، وأن جميع تصرفاته تصبح مشروطة بهذا التأثير ومتكيفة به. و"سوسيولوجيا" تعتبر اللغة، ظاهرة اجتماعية ترتبط بُناها ارتباطا وثيقا ببُنى الفكر السائدة في مجتمع فكري معين، وهو ما يؤكد افتراض العلاقة الطردية بين التخلف في مجال اللّغة والتخلف الحضاري[2].

والأدلوجة اللغوية في اهتمامنا هي: تلك النزعة البانية للتمثلات المرتبطة بالمنظومة اللغوية، في جوانبها الرمزانية، التي تحقق لها الاستمرار شكلا ومضمونا. فهي تصون الهوية الثقافية الوطنية. كما أنها تعبير عن مضامين فكرية واعية ولاواعية بالنسبة لحامليها وللمدافعين عنها. وهي كباقي الأدلوجات، تعلن عن نفسها من خـــلال:

- الطابع الصريح والواضح لصياغتها.
- إرادتها في الالتفاف حول معتقد– لغوي– خاص.
- إرادتها في التميز عن غيرها من المعتقدات– اللغوية.
- انغلاقها أمام التجديد.
- ارتباطها بمؤسسات وأجهزة لدعمها المادي والرمزي[3].

وعليه يجتمع مفهوما اللغة والأدلوجة، بهدف تشيئة المعنى، الذي نلاحظه عند ارتباط الفعل اللغوي بمصالح سياسية أو دينية أو

لغوية، لفئة مجتمعية معينة، لا ولن تتحقق فيها مصالح ومنافع فئات أخرى من المجتمع.

- **الهوية الثقافيـــة:**

تحمل لفظة ثقافة عدة معاني، فهي انثروبواوجيا وتعني مجموع طرائق العمل الشعور والتفكير. وفي المعنى العام، هي تلك المعارف الفنية والأدبية، أو ما يعرف بالثقافة العالمة. إنها في الغالب ثقافة النخبة المثقفة. أما في المعنى السوسيولوجي، فإنها تتساوق مع مجمل القيم والمعايير المكتسبة والمشتركة بين عدة أشخاص. وينعتها بيار بورديو "Pierre Bourdieu"، بذلك الرأسمال المنتج في حقل معين. إنها تراتبية للقيم والممارسات، وتعكس رهانات ضمن سوق الثقافة التي تملك عارضين ومستهلكين. إنها ترسيمات تنتج سلطة مُشرْعَنة رمزية، تمارس عنفا رمزيا على الفاعل الاجتماعي. هذا ما يؤسس للانتماء الاجتماعي ويشكل منطق التمايز[4].

ومن المُرَجّح أن مفهوم الهوية الثقافية يتميز بالميوعة وتعدد الدّلالات، لذا نجد عديد القراءات في مختلف حقول "علم الإنسان" أيقنت أنه من العسير الإتيان بمفاهيم من قبيل الثقافة والهوية، ويعسر الأمر أكثر عند الجمع بينهما في مصطلح واحد. وقد تطورت فكرة الهويّة الثقافية إلى مفهوم في الخمسينات بأمريكا لدى علماء النفس الاجتماع، الذين طرحوا إشكالية اندماج المهاجرين، لكن هذه المقارنة التي تعتبر الهوية الثقافية محددا للسلوكيات، تجاوزها الزمن لصالح مفاهيم أكثر ديناميكية، تجعل من الهوية معطى تابعا ومتصلا ضمن الإطار العلائقي.

والهوية تسمح للفرد بالتعرف على نفسه في النسق الاجتماعي وفي ذات الوقت تحقيق إمكانية اندماجه اجتماعيا، لكن أيضا كل جماعة تمتلك هوية تتوافق مع فريق يسمح لها بموضعتها في الكل الاجتماعي، فالهوية

الاجتماعية في آن واحد هي اندماجية وإقصائية، وتعرف بالجماعة وتحقق اختلافها عن بقية الجماعات. من خلال هذا الأفق، تبدو الهوية الثقافية كنموذج لتحقيق المفارقة نحن/ هم المؤسسة على التنوع[5].

فالهوية الثقافية بهذا المعنى تحمل في طياتها بذور تمايزها، إنها المرآة التي تسمح للجماعة الاجتماعية بالتعرف على سمات ذاتها القيمية والدينية واللسانية، الداخلية منها والخارجية، المختلفة عن غيرها من الجماعات. ولولا هذا التمايز لما ظهر صراع الهويات، أو تلك الجدالات الأدلوجية حول الهوية، التي لا تكاد تخفت إحداها حتى تبرز للعيان أخراها.

III- التطبيع القسري للأدلوجة اللّغوية إبان الفترة الاستعمارية:

يصعب في كثير من الأحيان إحالة "الكلمة" للذاكرة الوطنية التاريخية، لأننا في الواقع سوف نشعر ثانية بالألم والقهر الذي أصاب المجتمع الجزائري من جراء ظلم العباد للعباد، واستعباد الغالب للمغلوب، ثم الانسحاب بعد "سنين الجمر" وكأن شيئا لم يحدث. في حين أن هذا الغالب الذي ينعت بالمستعمِر وأيضا بالمستدمِر دمر فعليا ثقافة الشعوب التي استعمرها، أو على الأقل عمل في اتجاه قمعها وتأزُّم نموها، وفي المُقابل فَعَّل ثقافتَه، فكان رد فعل هذه الشعوب هو الإتجاه نحو إحياء "الثقافة الوطنية" تأكيدا للهوية وحفاظا على مقومات الشخصية[6].

يقول أحد المؤرخين الفرنسيين: "بعد احتلال الجزائر أول ما بدأنا به هو القضاء على المسيدات (المدارس) والزوايا وغيرها من المعاهد الإسلامية المتواجدة قبل عام 1938". فالهدف هو تحطيم مقومات الهوية الجزائرية، ومنه عمدت السلطة الفرنسية إلى إحلال الفرنسية مكان العربية، وفي المقابل تم تشجيع جماعة المتشبعين بالثقافة الفرنسية (جماعة النخبة) وشكلت بهم

تيارا قويا كانت له جرائده ودعاته داخل الجزائر وخارجها[7]. ومن ثم، بدأت حملة الفرنسة والتنصير بدعوى نشر الحضارة، وتم تأسيس مدارس بتعليم مزدوج عربي– فرنسي (1832– 1850) التي ألغيت (1883) وعوضت بإجبارية التعليم العمومي الفرنسي. وبما أن العلاقة عضوية بين القرآن، الشريعة الإسلامية و العربيَّة، كان إعلان الاستعمار عن ضرورة فصل العربية عن الإسلام، ليتم فصل الإسلام عن القانون أي فرنسة اللسان وعلمنة القانون. وإذا ما تعلمن القانون وانفصل عن الإسلام وتفرنس اللسان وحلت الفرنسية محل العربية والامازيغية، فلن تتضرر فرنسا[8]. هذه السياسة هدفت بشكل أساسي إلى تشويه الشخصية القاعدية الثقافية واللغوية للمجتمع الجزائري، لكن البعث السياسي من طرف أبناء الجزائر أفشل المشروع الفرنسي وأثبت رفضه لِأن يُستعمر ويُستدمر سياسيا ولغويا، وذلك رغم كل المخلفات "المزمنة" التي ما زالت تخلط الأوراق في أي حقل سياســـي ثقافي أو آخر[9]. حسب إحصائيات 1948 كان الجزائريون متمسكين بالقيم الإسلامية واللغة العربية، حفاظا على هويتهم الثقافية والوطنية، إذ لم يكن يتكلم بالفرنسية بعد قرن من الحكم الفرنسي سوى 15% من الرجال و6% من النساء، وممن يجيدون اللغة الفرنسية 6% رجالا مقابل 2% من النساء[10].

إن الاستعمار لم يجعل لنفسه حدودا، فقد عمل على فرنسة الجماهير وتنصيرها، قصد دمجها نهائيا في الشعب الفرنسي، ومن كل تلك المحاولات كان يتفنن في سن القوانين المساعدة على إنجاح عملية السلخ والتشويه وكمثال على ذلك قانون الأهالي (1944)، والقانون البلدي القاضي بإعطاء حق التصويت للمالكين والمزارعين والموظفين والمتقاعدين والحاصلين على الأوسمة بهدف فصلهم عن جماهيرهم الشعبية[11]. فالجزائري الذي ولد ضمن

هذه الشروط لم يكن سوى مجرد فرد أي كائنا معزولا عن جماعة وضعت على هامش التاريخ من جراء (القابلية للاستعمار)، (Colonisabilité) وأصبحت مفككة الأوصال بفعل الاستعمار...وكانت الفاجعة التي يعيشها تشبه فاجعة حيوان الماموث (Mammouth) الأخير تائها عبر البراري المتجمدة والتي لا يعثر فيها على قوّته[12].

لقد تم تفكيك المجتمع الجزائري من طرف الإستعمار بمقتضى المبدأ الروماني (فرق تسد)... وبلغ ببعض الأفراد أن نما لديهم خلاع الإحتكاك بالآخرين (Phobie de contact)[13]. منطق الإستعمار هذا الذي يسلب الأشياء معناها، حتى تصير بعيدة عن الفهم، دفع لشن حملة تعليمية إسلامية عربية كبرى من طرف جمعية العلماء المسلمين التي تعتبر من أبرز الحركات السياسية ذات الجذور الاجتماعية القوية في إطار الصحوة الإسلامية، ولا سيما بعد أن تكاثرت الدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية والتجنس بالفرنسية منذ 1919، حيث حاربت فرنسا، وبعض الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية والمتنكرين للقيم الإسلامية. وقد كان من بين أهدافها إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب والعلل. شعارها الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا[14]. أما عندما أعلن المجلس الوطني التأسيسي عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الخامس والعشرون سبتمبر1962، فأهم ما تميزت به البنية المجتمعية الجزائرية:

- ✓ ارتفاع نسبة الأمية والتي قدرت بأكثر من 80%، أما الخمس الباقي فهم مِمن صنعهم الاستعمار لاستكمال عملية تشويه ومسخ الهوية الوطنية.

- ✓ إسلام مشوّه، مشحون بالخرافات لا يتعدى العبادات التي حرفت بدورها.
- ✓ لغة وطنية ممقوتة ومهملة.
- ✓ تقاليد وعادات يومية بعيدة عن شخصيتنا الوطنية.
- ✓ علاقات اجتماعية مهلهلة أساسها الخوف والنفاق والمراوغة والمداهنة[15].

تحديدا وبالنسبة للهوية اللّغوية وبعبارة مالك بن نبي، سعى الإستعمار أوّلا أن يجعل من الفرد خائنا ضد المجتمع الذي يعيش فيه، وثانيا حاول أن يحقق خيانة المجتمع على يد بعض الأشرار[16]. "لقد أرادت فرنسا أن تمزق الجنس البربري كل ممزق وتفرقه شذر مذر و توزعه على أمم أوروبية بالخصوص كي تذهب وحدته...و تلك أمنية يحلم بها بعض مرضى العقول من السياسيين"[17].

فالاستعمار في صيغته الخالصة يفرض على المجتمع الذي يخضع لسيطرته نماذجه الثقافية الخاصة بالهوية، وذلك من أجل تكييف المستعمر مع هوية مختلفة. كما يعمل على إحداث تغيير عميق في مرجعياتها. هدا التطبيع القسري يدفع الأفراد إلى اكتساب هوية سلبية في حين تتعارض هويتهم إلى تبخيس دائم[18].

تساوقا مع هذا المعنى، لا يمكن إنكار أن السلاح الأكبر الذي أعده الاستعمار هو تلك "القنبلة الثقافية" التي تعمل على إبادة شعب بأسمائه ولغاته وإرثه النضالي ووحدته وقدراته، وفي النهاية إبادة إيمان الشعب بنفسه. إنها تجعل الناس ينظرون إلى تاريخهم باعتباره يبابا لا منجز فيه، وتجعلهم يريدون أن يتماهوا مع الأبعد عنهم، مع لغات شعوب أخرى، لا مع لغتهم هم. وإذا كانت الرصاصة أداة الإخضاع الجسدي، فإن اللغة كانت أداة الإخضاع

الروحي[19]. والجزائر هي من أكثر البلدان المستلبة لغويا، وشجع هذا الوضع الإستلابي استغلال فرنسا "بمكر كبير" اللغة البربرية أو الأمازيغية من أجل إثارة العصبية الجهوية والعرقية إلى درجة، أن بعض قادة الثورة الجزائرية المحسوبين على منطقة القبائل طالبوا بتشكيل الجبهة الأمازيغية مقابل جبهة التحرير الوطني، التي كانت تحتضن حينذاك كل الجزائريين[20]. علما أن هذه المسألة طرحت سياسيا سنة 1949 من قبل مناضلي حزب الشعب، إلا أنه تم تأجيلها والتكتم عليها لتفويت الفرصة على فرنسا في إنجاح سياستها "فرق تسد"، بالعمل على عرقلة تشجيع اللهجات العامية لضرب العربية [21].

إلى اليوم، وبعد مرور عديد السنون من الاستقلال وعديد الثورات للبناء المجتمعي، وبعد فترة التذمر الشعبي التي أفضت إلى المطالبة بتكريس الديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية، عقب انتفاضة الخامس من أكتوبر1988، وما تلاها من إنزلاقات "العشرية الحمراء"، لم تعالج المشكلة اللغوية بل انتجت حقلا مستديما من التوتر والانسداد.

IV- الأدلوجة اللغوية وبناء الهوية الثقافية في الجزائر المستقلة:

إن اللجوء إلى أدلجة العمل السياسي كان بالنسبة لقادة الثورة هو الأداة التي تمكنهم بتسريع عملية التوحيد، وتثمين الوعي الجماعي، وشحن الطاقات حول أهداف الدولة، لأنه أساسا لا وجود لدولة دونما أدلوجة تستكين لها وترى فيها ضمانا لوحدتها الوطنية والقومية على اختلاف أرخبيل أدلوجياتها، بما فيها اللُّغوية. من أجل استيضاح أفضل لما ذكر نرى من الأجدى أن نسائل واقع الهوية اللغوية عن كثب من خلال رصد الفضاء اللغوي بحمولاته الأدلوجية.

◆ أدلوجة التعريب:

تلعب اللغة في الحالة العربية دورا مركزيا في بلورة الهوية، فالذين يتحدثون العربية يشكلون "أمة"، وهذه الأمة يجب أن تكون مســـــتقلة وموحدة، وهي معتقدات أصبحت بيِّنة واكتسبت قوة سياسية. وتكمن أهمية اللغة العربية كقوة أنها توحد العرب، حيث وجدت لها صدى في الكثير من الأحزاب الوطنية ولدى الشعوب العربية. فدور اللغة العربية هو حماية المجتمع العربي من تسرب ممارسات لغوية مستوردة من الخارج. والجدير بالذكر أن امتزاج الإسلام بالعربية منحها سلطة قداسية لا مثيل لها وحصنها من الأفول. هذا ما يقره الشيخ عبد الحميد بن باديس في قوله:

"إن العرب قد رشحوا لهداية الأمة، وإن الأمم التي تدين بالإسلام وتقبل هدايته ستتكلم بلسان الإسلام، وهو لسان العرب، فيَنمو عدد الأمة العربية بنمو عدد من يتكلم لغتها، ويهتدي مثلها بهدي الإسلام."[22]. لذلك ومنذ الاستقلال، تأكدت تدريجيا إرادة التعريب كرد على الاغتيال الثقافي للشخصية الجزائرية، ورفضت لذلك الجزائر المستقلة المشاركة في الحركة الفرانكفونية. وخاضت المعركة ضد أبدية اللغة الفرنسية. فعلى مستوى التطبيق، عربت سنة 1972 قطاعات التعليم العالي– فيما عدا الطب والتّقانة – وقد ساهم المُعلِّمون العرب في تصعيد تيار التعريب، الذي يقال بأنه فضح "حزب فرنسا" الذي يعرف الجزائر بنظامها العلماني، ولسانها الفرنسي، وفكرها الفرانكفوني والفرانكفولي، والذي كان يُقر بأنه لا تنكسر رجعية المُعرب إلا بتقدمية اليسار المفرنس[23].

من منظور آخر، لا يتوانى البعض في الحديث عن عملية التعريب ك"ميث" **(Mythe)**؛ لكون تحقيقه في الواقع ليس في مستوى تطلعات مشروعه كلغة وطنية جزائرية، وأن اللغة العربية الرسمية لا تمارس سيطرتها عن طريق "قهر واعي"، ذي شرعية معترف بها عن طريق قوانين وعقوبات سوق اللغة، وخاصة بالنظر لامتيازات من هو متمكن من رأسمال لغوي معين[24]. هذا الفهم قد ينم عن حكم قيمي،لأن القول "بمَيثية اللغة" يعني وضعها في خانة "الأموات" الذين نقيم حولهم طقوسا للتبجيل والاستحضار المناسباتي لا أكثر، فيبدو في هذا الطرح إجحاف في حق كل من اللغة العربية والشعوب التي تتعامل يوميا في المدارس والجامعات ب"اللغة الأم".

إن إشكالية تقدم أو تأخر الأمة العربية الإسلامية ومنها الجزائر لا ترتبط باللغة، وإنما بفئتين من الفاعلين السياسيين والمتثقفين، من جهة الذين يتهافتون ضد وطنيتهم وثقافتهم، ومن جهة أخرى الذين يحتكرون اللغة ويعتبرونها تحت وصايتهم المتكلسة ضمن منطق رجعي تقليدي، عاجز عن تجاوز الزمن الماضي إلى الحاضر فالمستقبل، لكن هذا الوضع "المتحفي" الأخير لا ينصف الهوية اللغوية إذا ما أريد لها أن تنهض من كبوتها بعد الخمول الذي طالها منذ ما قبل الفترة الاستعمارية. كما أن مجال اللغة لا يكتب له أن يتعافى مماّ لحقه من "مِحن" ما لم يتم تفعيله بما تتطلبه مستجدات القرن الواحد والعشرين، التي تعود فيه غلبة أدلوجة الهويات واللغات إلى السجال العلمي والمعرفي بالدرجة الأولى، أين ينبغي أن تكون اللغة العربية لغة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيات بجانب كونها لغة دين ونثر وشعر وثقافة، وأن يُستحضر بالعقل ما كان لا يُستحضر إلاّ "بالقلب" أو باللاّمعقول، الجزافي والارتجالي وبالعصبيات في بناء ثقافة الوطن. كما أن

الذي يريد أن يحتكر العربية باسم العروبة والتعريب وخوض معارك لسانية يكون قد ابتعد عن ما ورد في خطاب رسول الإسلام – عليه الصلاة والسلام– الرافض لحصر الإسلام أو العربية في جنس واحد: " أيها الناس... ليست العربية من أحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي""[25]. فالمنطق الأدلوجي السلبي لنصرة اللسان العربي في الجزائر، والذي ينذر بإقصاء سياسي، قد لا يأتي أكله أبدا، لأن منطق التعايش بين اللغات والثقافات هو الأصل لتحقيق سيادة الهوية الوطنية.

◆ **أدلوجة البربرية:**

في مقدمة ما نبحث عن طرحه في أُدلوجة اللغة الأمازيغية، يجدر بنا العودة إلى ذلك السياق التاريخي العتيد للأمة الجزائرية، أين "تؤسس الأمازيغية اللغة الأصلية للجزائريين والبربر، ويسمون لغتهم (تماشعت). كما أن لهم لهجات مختلفة وأمم مختلفة. يقال في الغالب هي حامية الأصل، مشوبة بعدة ألفاظ من الفينيقية وغيرها من اللغات، حروفها تمثل الشمس، الهلال والبرق. أصل خطها هو" التفينـــاغ "، أي الحروف المنزلة من السماء، هي حروف صامتة، بعدد 14 حرف أضيفت إليها أشكال أخرى على هيئة نقاط، لها وظيفة الحركات والضوابط. والتي صارت فيما بعد حروفاً هجائية يسميّها أصحابها "تِيْدبَاكِين"، معناها "الدليل على العمل والتوسع"، وأصبحت أبجدية هذا الخط المشاعة بين "الطوارق" تبلغ 22 حرفاً، مع الملاحظة أن هناك اختلافاً بين قبائل الطوارق في نطق بعض الأصوات. فقد يكون الصوت لدى فريق أقرب إلى السين، وقد يكون لدى فريق آخر أقرب إلى الشين أو الزاي وقد يكون مفخّماً لدى هذا وغير مفخّم لدى ذلك،

شأنهم في هذا شأن الجماعات العربية قديماً وحديثاً. واللهجة الطارقية لا يوجد فيها حرفا الحاء والعين (ح. ع)[26].

هذا الاختلاف قد يكون من أهم الأسباب التي لم تحفز الجزائر ذات السياسة القومية العربية في بداية الاستقلال على إيلاء اللغة الأمازيغية اهتماما بالغا، لأنها قد تفرق في اعتقادها سياسيا وثقافيا أكثر مما تجمع. لذلك تعد إشكالية اللغة الامازيغية أكثر من أي وقت مضى من أهم قضايا المغرب العربي خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية البربرية، أين تطرح المسالة البربروفونية بحِدّة. هذه الأقلية لها دلالة كبيرة لاسيما بالنظر إلى تأثيرها في إثارة "الخطر السياسي الأمازيغي". فالكتلة الامازيغية الكبرى في الجزائر هي جبال جرجرة أو بلاد القبائل الكبرى، وأهمها قبيلة (زواوة) التي تقع شرق مدينة الجزائر، والتي ثبت أن سكانها يحتفظون بنظام العائلة ويدينون جميعا بالدين الإسلامي. كما يتكلم أكثرهم باللغة العربية، إلى جانب اللغة المحلية، لكن الاستعمار حاول أن يفصل بينهم[26].

في نفس السياق يذكر "أحمد طالب الإبراهيمي" – وزير الثقافة والاتصال 1973– أنه: "بقراءة كل ما كتب عن العرب والبربر في الجزائر يدرك المرء أنه بوشر حقا بعمل هدام لتقسيم الشعب الجزائري. فالإدعاء بأن سكان الجزائر يتكون من عرب و بربر هو إدعاء زائف تاريخيا" [28]. لكن ما لم يكن محمودا أن هذا التَّوَجه الأدلوجي أنشأ لغات الأقلية للمجتمع الجزائري وهي "البربرية"، التي اعتبرت على مر التاريخ "كَلا لُغة" (Non-langue)، حتى أن كل مثقفي جيل مولود معمري ومولود فرعون بصورة واعية أو غير واعية، ترجموا هذه الحالة "التغييبية" للأمازيغية من خلال عناوين أعمالهم مثل: (La Colline Oubliée) و(la Terre et Le Sang)...الخ.

كما أنّ المعادلة القائلة بأنك مسلم، فإنك عربي، عملت على تحويل الذهنية أو الروح البربرية إلى روح عربية. بعد الاستقلال بدأت الحركة الأمازيغية تتحدث عن الغبن والمظلومية التي ألمّت بالثقافة الأمازيغية، وبحسب رأي بن جامين ستورا (Benjamin.Stora)، فإن الميثاق الوطني لعام 1976 على ما يبدو فيه إغفال كبير للغة وللثقافة البربرية، عندئذ لم يتردد من يعتبروا مناضلوا المطلبة البربرية، من فرض إعادة تقييم اللغة الأمازيغية، من ذلك ما سمي "بالربيع الأمازيغي"، أين رُفِض الدخول المدرسي 1994-1995 إلى غاية إجبار الحكومة الجزائرية على إدخال تدريس اللغة الأمازيغية وإنشاء مجلسها الأعلى في ماي 1995[29]. وقد كان من أهم مكاسب هذا التحرك الراديكالي هو رفع الأمازيغية إلى مصف لغة وطنية في 8 أفريل 2002، كما يلخص أعضاء المفوضية العليا للأمازيغية على "مكاسب تدريس الأمازيغية" فيما يلي:

- ارتفاع عدد الأساتذة من 245 في 1995 إلى 1200 في 2010.
- ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في قسم الأمازيغية بجامعة تيزي وزو من11 عند افتتاحه إلى 800 حاليا.
- يمكن إضافة أنه تمت موافقة الحكومة على إنشاء أكاديمية للأمازيغية وإنشاء مجلس أعلى لها، إلى جانب افتتاح قناة تلفزيونية حكومية في 18 مارس 2009 [30].

في الغالب يبدو أن تصاعد الأدلوجة الأمازيغية ارتهن بالديمقراطية والتعددية الثقافية، أين تشكلّ حزبان وطنيان مركزيان، هما التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، واللذان كان هدفهما على وجه التحديد هو "أمزغة الجزائر"، لا سيما حزب التجمع الذي يقدم خطابه – استهلالا لهذه الأمزغة – بلغة فرنسية فصيحة للغاية، بحيث قد يفهم من ذلك

أن التحالف مقدس بين الفرانكوفونية والبربرية، كما أن رموز الثقافة البربرية لا يتكلمون إلا باللغة الفرنسية ويعتبرونها رسمية في الجزائر، ولا يكتبون أدبهم باللهجة الأمازيغية بل باللغة الفرنسية فقط وفقط "[31]. إذا ما تزال مسألة اللسان والثقافة البربرية في صراع مع الفئات المضادة لها، أي بالضبط مع العروبيين المتواجدين ضمن السلطة أو ضمن الحركات السياسية المحبة للعربية وللثقافة العربية (Arabophiles) أو خارجهما. حيث يرى أحمد بن نعمان- المدافع بشراسة عن اللغة العربية والتعريب- أن "القبول بترسيم اللغة الأمازيغية في الوقت الراهن قبل الاستعمالات اللغوية للأمازيغية عبر التراب الوطني، يعتبر تكريسا للّهجات وتكسيرا للغة ذاتها. فهذه – في اعتقاده- هي البلقنة اللغوية المحظورة" [32].

إن تهافت الحركة الأمازيغية أو المحافظة السامية للأمازيغية على ترسيم لسان بربري غير موحد وذي لهجات مختلفة قد يضر بالهوية الثقافية الوطنية أكثر مما ينفعها، وتوظيفها الأدلوجي الهادف إلى إبعادها عن الموروث الإسلامي العربي، قد يزج بها في "البربرية" الفعلية. ومن ثمة "الصخرة التي يقف عليها الحركيون البربر ليست راسخة ثابتة كما كان يعتقد، فقد بدأت تميد بهم بفعل بعض الدراسات اللغوية المعمقة في علم اللغة المقارن"[33].

ما يُلاحَظ هو أن البربرفونية لن تساهم في التأسيس لهوية ثقافية وطنية مادامت تبحث عن ذاتها في الثقافة اللسانية الفرنسية.

◆ اللغة الفرنسية وأدلوجة الفرانكفونية:

تحيلنا اللغة الفرنسية لمجرد سماعها على لسان مجتمع آخر، أي بمعنى على ثقافة أُخرى لا تمت بصلة لأصولنا العربية الإسلامية ولا الأمازيغية. لذا قد يَخال للبعض "أنّ جزائر الاستقلال عملت لنشر الفرنسية، وفي أقل من ثلث قرن، بما لم تقم به فرنسا في قرن وثلث وبفارق هائل في النوعية" [34]. في حين أن مثل هذا التخمين يبدو جزافيا، تغذيه صراعات سياسوية مغرضة ، وهو فاقد للدراية التاريخية المبنية على الحقيقة العلمية لا غير.

بالنسبة لمصطلح الفرانكفونيا، فقد ظهر أول مرة سنة 1880، استعمله الفرنسي أونسيم ركلوس (Onassim Raclos) (1837–1916) لتحديد الفضاءات اللغوية التي تستعمل فيها الفرنسية في كتابه (فرنسا، الجزائر والمستعمرات)، وهناك اختلاف بين: "Francophilie" و "Francophonie" . فعندما يكون الحرف الأول من الكلمة مصغرا تدل على الشعوب الناطقة جزئيا أو كليا بالفرنسية في حياتهم اليومية أو تواصلهم. ولَمّا تكتب بحرف أكبر في أولها، فإنها تأخذ معنى مجموع الحكومات والبلدان التي تشترك في الأعمال والتبادلات. وفي هذا ورد قول الرئيس الفرنسي شارل دغول (Charle de Gaulle (1958–1969: " إن فرنسا تطرح للعالم لغة متكيفة بامتياز مع الخصائص العالمية للتفكير(...). إن لغتنا وثقافتنا تشكل لعدد كبير من الرجال خارج فرنسا وخارج كندا بيتا رئيسيا للقيم، والتقدم، والتواصل(...). من واجبنا أن نمارسها وننشرها" [35].

المفارقة أن الخطاب السياسي الرسمي في الجزائر يبدو أحيانا مساندا لفرنسا في مسارها اللغوي الأدلوجي، إلاّ أنّه في الغالب، يُعرب ُعن خطاب استهلاكي مناسباتي، أكثر من إعرابه عن التشبث بتبني سياسة لغوية تعانق

المد الفرانكفوني بصورة علنية ورسمية . من ذلك ما ذكره الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة"، أثناء قمة اللغة التاسعة للفرانكفونية التي انعقدت في بيروت 2002، عندما قال: "سننضم إلى الفرانكفونية ولست خائفا من ردود الفعل... وأظن أن الفرانكفونية هي أحد المنابر التي تساهم في أنسنة العولمة(...)، وهويتنا لم تكن قد تشكلت في الستينات. أمّا اليوم فقد بلغنا سن الرشد، ويمكننا اختيار الطريق في هدوء ونتجه إليها في هدوء، وفي شكل تدريجي ولكن أكيد، وبكل سيادة" [36].

أما مصطلح (فرانكوفيلي) في رأي الكاتب الجزائري "عبد اللّه ركيبي"، فتدل على "الولاء السياسي لفرنسا، بالإضافة للارتباط بها فكرا وثقافة ولغة. وبالتالي، فإن هذا المستوى، يتعلق بتيار اختيار الاندماج الكامل والتنكر للعروبة والإسلام"[37]. مثل هذا التوجه نجده عند الحركة الانفصالية في القبائل، أحيانا بصورة جهرية، وأحيانا تتستر بغطاء المطلبية اللغوية الأمازيغية. ما هو سر هذه اللغة، لماذا لا تزال مسيطرة على العقول والقلوب، يلوكها اللسان أحيانا وكأنها هي " اللغة الأم "؟ هل نتعامل مع هته اللغة كحتمية ثقافية ارتبطت نهائيا بمصيرنا التاريخي وبمشاريعنا المستقبلية، أم الواجب علينا من الآن ألاَّ ندمجها في قالب هويتنا الثقافية، فنبدأ في عزلها وإجبارها على الرجوع من حيث أتت، أم علينا أن نستغلها فقط عند الحاجة إليها، في حين أننا نعلم برفض شريحة هامة من المجتمع الجزائري للتخلي عنها ولو جزئيا لعدم امتلاكهم للغة الضاد بحكم التغييب الإرادي لها جيلا بعد جيل؟[38]. هذه التساؤلات وغيرها قد لا نجد لها إجابة آنية، ومعالجتها قد لا تكون للتو، ولكن بناء على الواقع اللساني الذي تنحوه الجزائر في تفعيلها للفرنسية ضمن عديد الحقول المعرفية والسياسية والاقتصادية، وحتى ضمن

سياق التداول في الحياة اليومية للكثير من الجزائريين. يبدو أن "الفرانكفونية هي هنا القاعدة"، رغم معارضيها من العروبيين. وفعلا قد تكون ذات منحى سلبي تمويهي، لا يخدم إلا فرنسا ومواليها ممن أغرقتهم في لجتها. "ولكي تنجح الفرانكفونية، ينبغي أولا أن لا تكون هي الفرنسية وحدها، وينبغي أن لا تكون مجرد مشروع ثقافي، بل ينبغـــي أن تكون مشروعا سياسيا واقتصاديا "[39].

ولكن لو نظرنا إليها بمنظور عوْلمي إيجابي وباني، لَلمسنا فيها نوعا من الضرورة الثقافية والحضارية الإنسانية، مما يكفل معه للأمة الجزائرية تجاوزها " لِرُهاب الجزائر مستعمرة فرنسية" لأن الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام، ولن تكون كذلك في يوم ما.

خاتمـــة وتوصيـــات

نستشف من طرحنا، أن أدلجة المسألة اللُّغوية في جزائر اليوم، تُبْطن الكثير من الإشكاليات الجزئية العالقة. ولا يسعنا إلا الإقرار، بأن الرأسمال اللغوي في الجزائر مازال لم يستثمر بعد في إعطاء دفعا للنَّماء اللّغوي في أشكاله المختلفة، ما دام كل طرف بما لديه "فرح". كما أن تصور(مالك بن نبي) للتقسيم اللغوي للمجتمع الجزائري لا يزال قائما، فهو يُقر بوجود "مجتمعين متراكبين، أحدهما يمثل البلاد في وجهها التقليدي والتاريخي، والثاني يريد صنع تاريخها ابتداءً من الصفر. فالأفكار المطبوعة للأوّلين والموضوعة للآخرين، لا تستطيع التعايش في ألم ثقافي واحد[40]. وعليه، فالدور الأُدلوجي اللّغوي في بناء الهوية الثقافية الوطنية، لا بد من أن يكون مسارا ديناميكيا مُستداما، خاصة والوطن المسلم والعربي تحت الهيمنة

الغربية وتحت وقع الاحتجاجات الشعبية، التي تساعد على تأجيجها وبشكل كبير تلك الهويات المحلية المتعصبة لانتماءات ضيقة في الزمان والمكان.

وفي حمى البحث عن إصلاح أحواله اللغوية والثقافية الهوياتية وغيرها، دأب العالم الإسلامي عامة – والجزائر بصورة خاصة- "أن يتعاطى هنا (حبة) ضد الجهل، ويأخذ هناك قرصا ضد(الاستعمار)... وفي مكان يتناول (عقارا) كي يشفى من الفقر... ولكن حين نبحث حالته عن كثب لن نلمح شبح البرء، أي أننا لا نجد حضارة"[41]. وما المطلب اللغوي إلا مطلبا حضاريا لم نحققه بعد.

وأخيرا، ندرك أن التحامل المُغرض على اللّغات: العربيّة، الأمازيغيّة وحتى الفرنسيّة، أو الانتصار أيضا المَهوس والمفرط لها، ما هو في الأخير إلاّ ضرب من تشتيت جهود أبناء هذه الأمة، للعيش في كنف وطن هو بأمس الحاجة لاجتهادات الجميع وليس لتناحر وتقاتل الجميع. لذا قد نُفَوِّتُ فرصة التقدم والإبداع، إذا ما لزم هؤلاء وأولئك خنادق معارك "الهويات القاتلة" بعبارة " أمين مألوف " الكاتب اللبناني، لأن مشروع إعادة بناء هوية، لا يتأتّى بالندية والمجابهة السلبية، فنحن في غنى عن تفاقم أسباب الفشل، والحري أن يتآزر الكل لِفك جانب المعضلة في الأدلوجة اللغوية والهوياتية. وقد نربط هذا الفشل أيضا- وهمنا واحد- بالدوافع البحثية عند المثقفين والباحثين، التي في الغالب لا تعدو أن تكون مجرد ترقيع لواقع هوياتي، عِوض الالتزام بأسس البحث العلمي في الاستثمار اللغوي، دونما إستقواء بلغة دون أخرى. و" التقوى هاهنا " أي في ظل اليقين بضرورة التعايش اللغوي، الذي نعني به استقدام وتحيين عناصر النفور الحضاري للهوية اللغوية، بالتمازج مع الأقوام الأكثر تقدما وتحضرا في تعاطيها الفعلي

والملموس مع الفعل اللّغوي. لأنه "لا يتم لنا الانتقال الحضاري الفعلي إلا بإتباع الفكر اللغوي التعددي والانفتاح على كل العوالم اللغوية على أن تكون اللغة العربية هي المركز والهدف، كما يفعلون الأوروبيون أنفسهم مع لغاتهم القومية" (42).

بتعبير آخر، لا جدوى من لغة ترتبط بالهوية من أجل أن تهوي بالمجتمع في غياهب الشوفينية والرجعية، ولا طائل من لغة تستنفر طاقاتها من أجل هويات عرقية انفصالية، ولا داعي للغة تعود بالمجتمع القهقري إلى هيمنة استعمارية في قالب أدلوجي جديد. بل " على كل واحد، أن يلتزم باللغة ضمن مشروع مستمر مدى الحياة لتشكيل ماهيته، وماهية كل شخص يلتقي به ويحاوروه. وبدون بناء مشروع للهوية اللغوية والثقافية بمعايير آنية، سنظل على هامش المجتمع الإنساني لزمن أطول. وعلى رأي المفكر "مالك بن نبي" ذي النظرة الموضوعية الثاقبة: " إذا أردنا أن نعلم مكاننا الآن في العالم فعلينا أن نرجع إلى الخريطة الايديولوجية التي رسمناها ونبحث عن لوننا أي هو؟ ولن نلبث حتى نجد رقعتنا على هذه الخريطة بيضاء... إشارة إلى أنها لا تزال مجهولة. فنحن في حالة تغيب عن العالم الجديد، لأننا لا نرى لونا على الخريطة يدل على وجودنا فيه" (43).

وفي هذا، إقرار بعدم إمكانية حل معادلة الأُدلوجة اللغوية بعيدا عن علاقتها بالهوية التي لا تقبل التكديس والتوارث بل تفرض الاستثمار والبناء. والهوية تتبني من خلال استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين، الذين يؤدلجون البعد اللغوي الهوياتي للحفاظ على هامش لمناوراتهم ورهاناتهم، مع أخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية وعلاقات القوى بين المجموعات التي تناضل هي أيضا من أجل هويتها، وصفة الإستراتيجية هذه تفسر لنا أفول أو يقظة الهوية (44). مثل هذا الطرح يدعو إلى فهم الأدلوجات اللغوية كسيرورة

ديناميكية، في بناء وإعادة بناء الهوية الثقافية، وليس كمعطيات متكلسة في الزمان والمكان.

المراجـع:

1- عبد اللّه العروي، مفهوم الإيديولوجيا، المركز الثقافي العربي، ط5، 1993، ص10.

2- محمد محمد يونس علي، أزمة اللغة ومشكلة التخلف في بنية العقل العربي المعاصر، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع29، 1465ه، ص661.

3- دفاتر فلسفية، الإيديولوجيا، إعداد وترجمة محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2006، ص19.

4- Patrice Bonnewits, Premieres leçons sur La sociologie de Pierre Bourdieu, Puf, Paris, 1998, P76.

5- Cuche Denys. La notion de culture dans les sciences sociales. Casbah Alger 1998. PP 83- 84.

6- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1990، ص32.

7- عمر بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، الأردن، 1999 ص ص 24-25.

8- عمارة محمد. الشريعة والعلمانية العربية، دار الشروق. القاهرة، ط3، 2001، ص65.

9- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، إهداءات أحمد ابو زيد، 2001، ص 9-10.

10- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص37.

11– عروس الزبير. تاريخ الجزائر المعاصر(1954–1962)، إتحاد الكتاب العرب، ج2، 1999، ص49.
12– مالك بن نبي، مشكلة الحضارة، القضايا الكبرى، دار الفكر دمشق،1991 ص31–32.
13– مالك بن نبي، نفس المرجع، ص113.
14 –عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص243–.244
15– الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، 1954–1962 ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص.210
16– مالك بن نبي. الصراع الفكري في البلاد المستعمرة. ترجمة عمر مسقاوي، من ندوة مالك بن نبي، دار الفكر دمشق،1981، ص.126
17– مبارك بن محمد الميلي، تقديم وتصحيح محمد الميلي، تاريخ الجزائر الحديث، ص37.
18– محمد عمارة.الهوية واللغة، تأثيرات وتداعيات على تدريس اللغة في إسرائيل، كتب دراسات، الكلية الاكاديمية بيت بيرل، 2010، ص 26–27.
19– نغوجي واتنيونغو، تصفية استعمار العقل، ترجمة سعدي يوسف، دار التكوين دمشق، سوريا، 2011، ص18–31.
20– يحي أبو زكريا صعود التيار البربري في الجزائر، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ص 102.
21- Ouvrage collectif, sous la direction de Ramaour. L'Algérie, histoire, société et culture, éd, casbah, Alger, 2000, P 67.
22–محمد عمارة، الإسلام والعروبة، الشروق، 1988، القاهرة، بيروت، ص54
23– أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، ط2، 1999، ص80–81.
24- Trisan Leperlier, L'arabisation, un mythe? Pouvoir et langue dans l'Algérie indépendante, 28 Mars 2012, Idee, fr, P3.
25– محمد عمارة، الإسلام والعروبة، ص19.
26– مبارك الميلي، مرجع سبق ذكره، ص118– 119.

27– المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة العربية، 1956، اهداءات احمد ابو زيد، 2001، ص33.

28- Benjamin.Stora, L'histoire de l'Algérie depuis l'indépendance, 1962-1988, Repères, éd, la découverte, Paris, 2001-2004, P80.

29- Ouvrage collectif, sous la direction de Ramaour, L'Algérie, histoire, société et culture, éd, casbah, Alger, 2000, P67.

30– تملالي ياسين اللغة الأمازيغية في الجزائر بين مماطلة السلطات ولامبالاة النخب، الأخبار نوفمبر 2010.

31– يحيى أبو زكريا، معالم الأطروحة البربرية في الجزائر. www.Arabtimes

32– أحمد بن نعمان، الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص112.

33 – سعيد بن عبد الله الدارودي حول عروبة البربر، مدخل الى عروبة الأمازيغيين من خلال اللسان، 2012، منشورات فكر الرباط، المغرب، ص16.

34– المناصرة عز الدين، الهويات والتعددية اللّغوية، دار مجد لاوي للطباعة والنشر الأردن، 2004، ص376–377.

35- la Francophonie dans le monde, Service de coopération et d'action culturelle de l'ambassade de France en Autriche, P3, site internet: WWW.Diplomatie.gouv.fr.

36– مناصرة ع.الدين، مرجع سبق ذكره، صص 338–339.

37– مناصرة ع.الدين، مرجع سبق ذكره، ص 338.

38– مناصرة ع.الدين، مرجع سبق ذكره.

39– عبد الله الركيبي، الفرانكفونية مشرقا ومغربا، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص52.

40– مالك بن نبي مشكلة الأفكار، في العالم الإسلامي ترجمة بسام بركة، أحمد شعبو، جدار الفكر المعاصر ، بيروت، ط2 ، 2002، صص 139– 140.

41– مالك بن نبي، نفس المرجع.

42– مناصرة عزا لدين، مرجع سبق ذكره، ص389.

43– مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، تأملات، ترجمة عمر مسقاوي، دار الفكر، دمشق– سورية، ط2، 2002، ص212.

- Denys Cuche, op, cit, PP 93-94.44

الحوكمة البيئية في مرحلة العولمة: مقاربة مفاهيمية

الدكتور: مراد بن سعيد
قسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر – باتنة

ملخّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة مفاهيمية للحوكمة البيئية في مرحلة العولمة وفق الشروط الجديدة التي توفّرها التطوُّرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الراهنة. ولهذا سوف نقوم بكشف التحوُّلات التي طرأت على مفهوم الضبط من المقاربات التقليدية في أشكالها التحكمية أو المستقلة إلى المقاربات المجتمعية التي تدمج قيمتا التحكم والاستقلالية من أجل نماذج ضبطية وسطية متعددة، وذلك من أجل معرفة الترتيبات الضبطية الناتجة عن هذه الظروف، والمحدّدة لمميّزات الضبط غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحوكمة في المجتمع. وبعد استعراض التحوُّل في مفهوم الضبط وفق طريق ثالث ما بين التحكم والاستقلالية، ليصبح ضبطا للتعددية، نقوم بتحليل ملامح التعددية في مفهوم الضبط، وفق نظرية تعددية تسعى للوصول إلى توافقات معيارية لكل فعاليات المجتمع.

مقدمـــة

لقد أثبتت القضايا البيئية الراهنة بشكل واضح التعقد والترابط الكبير الذي يميّز العالم المعاصر، فلقد تطوّرت مع مرور الوقت من مجرد مصادر إزعاج بسيطة وصغيرة إلى أخطار جدّية تحدق بمستقبل الإنسانية كلها، وهذه الصورة الواسعة غير القابلة للتحديد تمتد إلى مختلف مجالات الضبط البيئي، ابتداء من أسباب التدهور البيئي ووصولا إلى الحلول المتوقعة له. إن المشاكل البيئية المعاصرة لا تتطلب فقط معرفة متخصصة في مجال معين، ولكنها تحتاج إلى التنسيق والتعاون بين مختلف دول العالم ومختلف الفواعل التي يمكن أن تؤثر في هذا المجال.

إن هندسة الضبط البيئي العالمي- وعلى عكس أنظمة الضبط العالمية الأخرى كالصحة، التجارة والسياسة الاقتصادية- تفتقر إلى الوضوح والتماسك، مما يجعلها دوما في حالة نقاش وإثراء، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي. فلقد احتدمت النقاشات فيما يخص العديد من القضايا المتصلة بالضبط البيئي العالمي من جراء المنظورات الاختزالية والوحدوية للمواضيع البيئية، والتي تعمل على تعريف الظاهرة البيئية من زاوية واحدة، سواء من الناحية المؤسساتية أو الخطابية، أومن ناحية الفواعل المتضمنة في الظاهرة البيئية.

على أساس الاتفاق العام ما بين كلّ من مناهضي ومدافعي العولمة حول " المستقبل غير الواضح "، بفعل التناقضات التي تقوم عليها هذه الظاهرة والشكوك الواردة حول قدرتها على تعويض المنطلقات الفكرية والأيديولوجية لمرحلة الحداثة الدولاتية، هل يمكن أن تلتقي المصالح الخاصة مع المصالح العامة؟ الضبط الدولاتي مع التبادل الحر؟

إن الإشكالية العامة لهذا البحث تتمحور حول التساؤل التالي: بعد التداخل الكبير بين ذات النظرية الضبطية وموضوعها، هذه الذات المشكّلة في ما سبق بمجموعة الفواعل المحدّدة للممارسات الضبطية. أما الآن فذات النظرية الضبطية انشطرت وتجزأت بتجزؤ الذات الإنسانية نفسها إلى مجموعة التفاعلات بين هذه الذات وموضوعها, إذن وعلى أساس هذا التداخل بين ذات النظرية الضبطية وموضوعها، هل يوجد هناك مشروع لإعادة بناء نظرية ضبطية ممكنة الإدراك؟

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور الضبط وعلاقته بالبيئة العالمية، والتطرق لأهم المجالات المميزة لهذا المنظور. وبعد التطرق إلى التحوُّلات التي طرأت على مفهوم الضبط من المقاربات التقليدية في أشكالها التحكمية أو المستقلة إلى المقاربات المجتمعية التي تدمج قيمتا التحكم والاستقلالية من أجل نماذج ضبطية وسطية متعددة، وذلك من أجل معرفة الترتيبات الضبطية الناتجة عن هذه الظروف، والمحدّدة لمميّزات الضبط غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحوكمة في المجتمع. وبعد استعراض التحوُّل في مفهوم الضبط وفق طريق ثالث ما بين التحكم والاستقلالية، ليصبح ضبطا للتعددية، نقوم بتحليل ملامح التعددية في مفهوم الضبط، وفق نظرية تعددية تسعى للوصول إلى توافقات معيارية لكل فعاليات المجتمع.

المبحث الأول: بين التحكم والاستقلالية؟ الضبط فـــي التخـــوم المتحركة للحوكمة

إذا كانت الدولة الوطنية في مرحلة الحداثة قائمة أساسا على مبدأ الوحدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، حيث يمكن

ضبط هذه الوحدة عن طريق مبدأ التحكم والرقابة التدرجي وفق نظام التعميم، ولهذا لم يكن يؤخذ بالحسبان لآية ظواهر شاذة أو مختلفة يمكن أن تخرج عن إطار هذه الوحدة، رغم غياب أو استحالة وجود إطار عام كافٍ لإثبات ضبط عادل للوحدة المنشودة. وبهذا وبعد التجزؤ الذي عرفه المجتمع من جراء موجات العولمة التي أثبت الصفة التعددية وأكّدت أهمية الحيويات المحلية وأهدافها الفرعية في تشكيل البنية الشاملة للشبكات الناشئة، وأثبتت الوضعية الحرجة للعلاقة ما بين الهدف الكلي الوحدوي والاضطرابات والاختلالات المعبّرة عن أهداف متعددة.

على سبيل المثال سنستخدم مفهوم توجيه الأهداف في الأنساق السيبرنيطيقية المستقلة أين يشكّل تنوّع وتعدّد الاضطرابات عاملا هدّاما لهذه الأنساق، وضمان توجيه دائم لهدف النسق الكلي يحتاج إلى تبنّي نظام ضبطي متجاوب وانعكاسي لهذه التعددية.

أولا: توجيه الهدف: نموذج الضابط الإيجابـــي للتعددية

على أساس الإشكالية الثانية لإعادة البناء التي تم بلورتها في مقدمة القسم الثاني، يتّضح مدى أهمية العوامل والحيويات المحلية في نشوء البُنى الشاملة، وعليه فإن عملية ضبط البنية الشاملة حتما ستستفيد من الحيويات المحلية وتطوراتها التشاركية مع البنية الشاملة.

إن من بين أهم إنجازات السيبرنيطيقا تفسيرها لمفهوم توجيه الهدف، حيث أن كل نسق مستقل يقوم بمتابعة أهدافه الخاصة ومقاومة العوائق الآتية من البيئة التي يمكن أن تجعله ينحرف عن حالاته المفضّلة. وعليه فإنّ توجيه الهدف يعني ضبط – أو السيطرة على– الاضطرابات. فمثلا يعتبر منظم الحرارة (Thermostat) المثال الكلاسيكي في هذا الشأن، حيث أن وضعية

منظم الحرارة تحدد درجة الحرارة المفضلة أو الحالة- الهدف، أما الاضطرابات فقد تكون أسبابها متعقلة بتغيرات خارج درجة الحرارة: فتح النوافذ، تيارات هوائية ... الخ. إن مهمة منظم الحرارة هي تقليل تأثيرات مثل هذه الاضطرابات لإبقاء درجة الحرارة في مستويات ثابتة بالنظر إلى درجة الحرارة الهدف[1].

إن عملية توجيه الهدف يمكن أن تُفهم ببساطة كعملية إخماد للانحرافات انطلاقا من حالة الهدف الثابتة، فالهدف يمثل توازنا مستقرا يعود إليه النسق بعد أية اضطرابات سواء كانت داخلية أم خارجية، ووصول النسق لهدفه رغم هذه الاضطرابات يتطلب أن تكون هناك طريقة لمنع تأثيراتها على المتغيرات الضرورية لهدف النسق، ومنه السؤال المطروح هو: كيف يمكن ضبط السلوكات الفردية على المستوى المحلي من أجل تحديد هدف النسق؟

هناك ثلاث طرق أساسية للحصول على ضبط السلوكات الفردية الآتية من الاضطرابات الخارجية: تخفيف الصدمة (إقامة حاجز)، التغذية العكسية والتغذية القبلية. بالنسبة لتخفيف الصدمة، فهي تعني الامتصاص السلبي وتثبيط الاضطرابات، فحائط الغرفة المسيطر عليها حراريا يعتبر حاجزا يمكن أن يقلّل من تأثيرات الاضطرابات الحرارية الخارجية عن طريق تشتيتها بدون تدخل إيجابي. إن أهم مساوئ هذا النوع من الضبط هو أنه يستطيع فقط أن يخمد التقلبات غير المنسقة ولا يستطيع أن يقود النسق نحو حالة توازن أو يبقيه في هذه الحالة، فالحائط وحده لا يستطيع أن يبقي درجة حرارة الغرفة أعلى من معدلها في الخارج.

أما التغذية العكسية والتغذية القبلية تتطلبان فعلا معينا من النسق لقمع أو تعويض تأثير التقلبات، فمثلا منظم الحرارة يقوم برصد هبوطها لتشغيل

التدفئة، حيث أن ضبط الرقابة القبلية يعمل على قمع الاضطرابات قبل أن تكون لها فرصة للتأثير على المتغيرات الضرورية للنسق، وهذا يتطلب القدرة على توقع تأثير الاضطرابات على هدف النسق، مع أن النسق في هذه الحالة لا يمكن أن يعرف أية تقلبات خارجية يمكن اعتبارها اضطرابات، وكيف يمكن تعويض تأثيراتها قبل أن تؤثر على النسق، وهذا يتطلب نظام ضبط قادر على جمع المعلومات المبكرة حول هذه التقلبات.

أما التغذية العكسية فتعمل على تعويض خطأ أو انحراف عن الهدف بعد حدوثه، وهذا ما يطلق عليه ضبط الخطأ المسيطر عليه، وبهذا فإن منظم الحرارة يقوم باختبار درجة الحرارة داخل الغرفة ثم يقوم بتشغيل التدفئة لكي تصل إلى درجات متقاربة مع الحرارة الهدف.

إن الضبط والرقابة أساسا مُعد لأجل تخفيض التعددية، حيث أن الاضطرابات عالية التعدد والتنوع تؤثر على الحالة الداخلية للنسق الذي يبقى ملتزما بحالة الهدف ويعمل على الوصول إلى درجات متدنية من التعدد، ويمنع انتقال التعدد من البيئة إلى النسق. في إطار الضبط الإيجابي (تغذية عكسية و/أو تغذية قبلية)، فإن كل اضطراب من D يجب أن يعوّض برد فعل ملائم من الضابط R. لو أن R يرد بنفس الطريقة على إضطرابين مختلفين فالنتيجة تكون قيمتان مختلفتان للتغيرات الضرورية للهدف. هذا يعني أننا إذا أردنا منع كلي لتأثير D، فإن الضابط يجب أن يكون قادرا على إحداث – على الأقل– منع كلي لتأثير D، فالضابط يجب أن يكون قادرا على إنتاج على الأقل ردود أفعال مماثلة للاضطرابات من D، لهذا فإن تعددية R يجب أن تكون على الأقل مثل تعددية D، ولو نأخذ بعين الاعتبار التخفيض الثابت للتعددية K بسبب إقامة الحاجز فإن المبدأ يكون كالتالي:

$$V(E) \geq V(D) - V(R) - K$$

لقد سمّى Ashby هذا المبدأ بقانون التعددية الضرورية، حيث أنه في إطار الضبط الإيجابي فإن التعددية يمكن فقط أن تُهدم من طرف التعددية، وهذا ما يؤدي إلى ملاحظة غير متوقعة على الإطلاق، حيث أن الضابط يجب أن يكون له تعددية كبيرة بما فيه الكفاية من الأفعال لضمان تعددية أصغر للمخرجات في المتغيرات الضرورية E. إن النسق يجب أن يعمل دائما على رفع تعدديته الداخلية، ومادامت تعددية الاضطرابات التي يمكن أن تواجهه غير محدودة فإنه يجب أن يكون دائما في استعداد لآية مواقف[2].

إذن يتضح أنه من أجل ضبط نسق معين يمكن تبني إستراتيجيتان مختلفتان، الأولى تعتمد على نموذج السيطرة والتحكم وفق بنية تنظيمية مركزية تدرجية تعتمد على آليات سلطوية لضبط فواعلها الداخلية وفق مبدأ التكرارية، الثانية تعتمد على نموذج الاستقلالية وفق بنية تنظيمية غير ممركزة وغير تدرجية تعتمد على آليات التنظيم الذاتي لمختلف الفواعل الداخلية وفق مبدأ النشوء (الانبثاق)[3].

فكيف يمكن ضبط التوليفة المتناقضة للخصائص التنظيمية التي تميّز أنماط الضبط التحكمية أو الاستقلالية؟

ثانيا: نموذج الضبط المقترح: ضبط التعددية

بعد أن رأينا أنماط الضبط في صورها الأساسية يمكن أن نتساءل عن مختلف العمليات والمكونات التي تحدد النظام الضبطي، مع التأكيد على أن هذه المكوّنات والعمليات هي بالأساس وحدات وظيفية داخل نظام الضبط وليست وحدات بنيوية.

إن المنظومة الأساسية لضبط الأنساق يمكن أن تكون في شكل مسار محدّد من العمليات، حيث يبدأ النسق بملاحظة وتحسس المتغيرات التي يريد

السيطرة عليها، لأنها تؤثر على الحالة المفضلة لديه، هذه المرحلة لعملية الإدراك تخلق تمثيل للحالة الخارجية، والمعلومات في إطار هذا التمثيل يتم معالجتها من أجل تحديد مدى تأثيرها على الهدف وردة الفعل المناسبة لحماية هذا الهدف، واستنادا على هذا التفسير يقرر النسق الفعل الملائم، الذي يؤثر على بعض أجزاء البيئة والتي تؤثر من جهتها على الأجزاء الأخرى للبيئة من خلال عمليات سببية طبيعية وحيويات هذه البيئة، هذه الحيويات تتأثر بمجموعة متغيرات غير معرفة والتي سميناها إضطرابات، وعليه فإن هذا التفاعل الحيوي يؤثر على المتغيرات التي يبقيها النسق تحت الملاحظة، وتغير هذه المتغيرات يؤدي إلى تغير إدراك النسق، الذي يثير تفسيرات أفعال وقرارات جديدة، وعليه يمكن أن نعلق حلقة الضبط في إطار التغذية العكسية.

إن هذا النظام الضبطي القائم على ضبط التعددية يمتاز أيضا بتعدد أنظمته الضبطية، حيث يتضمن كل أنواع الضبط السالفة الذكر: إقامة الحاجز، التغذية القبلية والتغذية العكسية، حيث أن: إقامة الحاجز نجده ضمنيًا في الحيويات التي تحدد مدى تأثير الاضطرابات على المتغيرات الملاحظة، كما أن هذه المتغيرات الملاحظة يجب أن تضمن المتغيرات الضرورية التي يرغب النسق في وضعها تحت السيطرة (تغذية عكسية) وذلك من أجل تفادي تراكم الأخطاء، كذلك يمكن تضمين متغيرات غير ضرورية مختلفة تعمل كإشارات إنذار مبكر للاضطرابات المتوقعة، هذا ما يستدعي ضبط التغذية القبلية.

إذن يمكن الوصول إلى نظام ضبطي يحمل أبعاد تدرجية في إطار نظام غير تدرجي، أين أهداف المستوى العلوي تقوم بضبط أوضاع الأهداف

الفرعية على المستوى السفلي، هذه الأهداف الأخيرة يمكن أن تصبح هدفا علويا لنظام ضبطي جديد يستدعي ضبط أهداف فرعية أخرى[4].

في هذا الإطار تظهر فكرة التعددية كجاذب (Attractor)، لأنها تعمل على تجميع كل الاستراتيجيات الفردية للاضطرابات نحو تحقيق هدف النسق، خاصة بعد التأكد من عدم إمكانية تهميش هذه الاضطرابات، لكن في الوقت نفسه يؤدي تنازل النسق عن هدفه إلى اعتبار التعددية ليس كجاذب وإنما كمنفّر. وعليه يظهر لنا الجانب التناقضي لفكرة التعددية، وكما رأينا سابقا فإن التعددية تمثل المحور الأساسي لنظام الضبط في أي نسق على أساس المبدأ الأساسي لثنائية النسق المحيط، وهي التي تجعل النسق يتحرك لتأمين تحقيق هدفه، لكن من جهة أخرى فإن التعددية تعني خطر يهدّد النظام العام للنسق ويسعى إلى تشتت وزوال الهوية الوحدوية له وانتقاله إلى صورة التجزؤ والتشتت[5]، إن الفعل السياسي الذي يشير إلى تحولات اليوم لا يمكن إلا أن يكون موجها على أساس التعدد، ولفهم مفهوم التعدد في أشكاله الأكثر عمومية وتجريدا، دعنا نقابله مع مفهوم الشعب، حيث أنه يمثل كيانا واحد، على عكس السكان المتكونين من العديد من الأشخاص والطبقات، لكن الشعب يركّب ويخفّض هذه الفوارق الاجتماعية في شكل هوية واحدة، أما التعدد في المقابل ليس موحدا لكن يبقى جمعا ومتعددا، وهذا هو السبب وطبقا للتقاليد المهيمنة في الفلسفة السياسية فإن الشعب يمكن أن يحكم كسلطة سيادية والتعدد لا يستطيع ذلك.

إن التعدد يتكون من مجموعة من الفردانيات (Singularities)، وبقولنا مفرد فإننا نعني الذات الاجتماعية التي لا يمكن أن تحوّل الاختلاف إلى

تشابه، أما جمع المفردات الخاص بالتعدد يقوم على الوحدة المشوّهة للشعب[6].

وبهذا يمكن أن نستخلص أن ضبطا جيدا يتضمن فرض مبدأ توجيه الهدف كهدف أساسي يجب تحقيقه، ومنه العمل على خلق جاذب لتوجيه الهدف مما يؤدي إلى وجود العديد من الاحتمالات وفق هذا المنظور تتراوح ما بين تكريس التحكم أو الاستقلالية أو التعددية في صورتها التحاوُرية.

إذا انتقلنا إلى إمكانيات الضبط القانوني ما بعد الدولة، فإن نفس الشيء يمكن قوله حول دور نموذج الضبط التعددي في تحقيق أهداف النسق الشامل من جهة والأهداف الفرعية للفواعل المحلية من جهة أخرى[7].

إن مفهوم التعددية هو مفهوم أساسي في الثقافة الضبطية ومختلف محاولات فهم معنى الضبط هي محاولات تعددية إلى حد كبير، ويتجه مفهوم الضبط إلى التموقُع بين العديد من الوجهات، فهو يمثل نوعا من الأدوات القانونية ومساحة معينة من القانون يهدف إلى الضبط الاجتماعي، أي عملية مقصودة لمراقبة السلوك بالرجوع إلى معيار أو هدف معين. ويمكن النظر إليه كذلك كنتيجة لتفاعل قوى وفواعل معينة[8]. أما عن الأنساق الضابطة فقد تكون مؤسسات الدولة، الفواعل غير الدولاتية والقوى الاجتماعية والاقتصادية أو حتى تكنولوجيات افتراضية حديثة. زيادة على ذلك فإنه هناك تعددية في الآليات الاجتماعية والنفسية التي تحفّز الأشخاص للامتثال أو عدمه لمختلف القواعد والاتجاهات والمعايير[9]. إن كل الدراسات في مجال الضبط ما بعد الدولاتي تؤكد على التداخل والتنافس بين التأثيرات الضبطية المختلفة بما في ذلك القانون ومختلف المساحات الاجتماعية، وليس لأي ضابط الاحتكار أو السلطة النهائية عبر كل الفضاء الضبطي، وبهذا تم مسح كل الحدود القائمة ما بين الضبط الدولاتي وغير الدولاتي، الدولة والسوق،

العام والخاص وهو ما تصفه Julia Black بمفهوم بنزع التركيز في المجال الضبطي.[10]

إن التعددية التي تكشف مفهوم الضبط ما بعد الدولة، أو كما يسميها البعض الدولة ما بعد الضبطية تستدعي تحليل مفاهيم بديلة للرقابة، بديلة عن القانون الدولاتي والرقابة التدرجية، هنا نلاحظ تعددا في مكوّنات نظام الرقابة والضبط وتعددا في الأشكال التي يمكن أن تأخذها الأهداف والمعايير، وتعددا كذلك في آليات التغذية العكسية والرقابة وآليات إعادة الترتيب عند اكتشاف انحراف عن المعايير والأهداف، وتعددا في من يقوم بالضبط ومن يضبط، وهذا ما يؤكد قصور الضبط عن طريق القانون الدولاتي في المرحلة الراهنة، ويضعه وفق مفهوم الدولة الضابطة موضع شك بحكم العلاقة التناقضية الناشئة عن إضعاف وتقوية الدولة الوطنية من جراء حركة العولمة والخصخصة:[11]

- تعددية في المعايير: من جراء تعايش منطق مختلف الأنظمة الضبطية العامة والخاصة، الدولاتية وغير الدولاتية، فكلها تعمل وفق معايير مختلفة ذات منطق تطوري وتبعية للمسار مختلفة عن بعضها البعض.
- تعددية في آليات الرقابة والضبط: إذا كانت الخاصية الأساسية للدولة الضابطة هي التأكيد على التدرج كآلية للرقابة، فإن الميزة الرئيسية للدولة ما بعد الضبطية تتمثل في التحول إلى قواعد أخرى للرقابة والضبط، وهذا ما نلاحظه أساسا في أدبيات الحوكمة[12]. حيث أن البحث عن التعدد في قواعد الرقابة يتوافق مع قانون التنوع الضروري المطوّر في السيبرنيطيقا (Cybernetics) والقول بأنه من أجل القيام برقابة فعالة فإن المراقب أو الضابط يجب أن يكون له على الأقل التنوع نفسه في آليات الرقابة.

ويمكن الحديث عن أنواع عديدة من قواعد الرقابة يقسّمها Collins Scott إلى أربعة أنواع أساسية: التدرج، الجماعة، المنافسة والتصميم[13]، التي يمكن كذلك أن تنتج أنواعا هجينة أخرى نابعة من هذه الأنواع الأساسية، حيث نجد على سبيل المثال نموذج الضبط التجاوُبي (Responsive Regulation) الذي يهدف إلى تطوير نماذج هجينة تركّز على التدرج والمجموعة كقواعد أساسية للرقابة، خاصة في النموذج المشهور الضبط الذاتي المفروض ونماذج أخرى تركز على شكل هجين بين التدرج والمنافسة في إطار نموذج الضبط القطاعي الجزئي[14].

- تنوُّع في الضابطين: في إطار الدولة الضابطة كانت الهيئات الضبطية الدولاتية (الحكومة، الوكالات والمحاكم) ذات مكانة خاصة، لكن في إطار الدولة ما بعد الضبطية فلم تعد هناك شرعية خاصة للأجهزة الدولاتية الموكل إليها وظائف الضبط والرقابة.
- تنوُّع في المضبوطين: في إطار الدولة الضابطة، كان يُنظر إلى القطاع الاقتصادي على أساس أنه يمثل المجال الأول والنموذجي للضبط، لكن الآن وفي إطار نموذج التعددية فقد تأكدت حقيقة أن سلوك نطاق واسع من الفواعل له علاقة بنتائج التنظيم الاجتماعي والحياة الاقتصادية، وعليه يجب دراسة الرقابة على الحكومة ووظائفها الضبطية المختلفة[15]، كذلك يمكن النظر إلى الأفراد كأهداف للرقابة والضبط من خلال استخدام تنوع آليات الضبط.

إن هذا التعدد يظهِر تعددا في احتمالات ضبط المعايير وفق هذا المنظور ووفق نموذج الضبط التعددي الذي تم تبنيه سابقا، وأن الإصرار على اعتبار أحسن أنواع الضبط يتطلب فرض مبدأ توجيه الهدف كهدف أسمى يجب

تحقيقه من خلال عمليات الضبط، يؤدي بنا إلى توقع العديد من الاحتمالات حسب الجاذب الذي تم وضعه لعمليات الضبط.

الاحتمال الأول ويتم فيه تكريس التحكم والرقابة، وتعمل المعايير هنا على تكريس وحدة النسق وعدم الاعتراف بالاضطرابات الخارجية عن طريق خلق حواجز ومنع تأثير هذه الاضطرابات على هدف النسق، ومنه تكريس الضبط الدولاتي وما يحمله من معايير وفق نموذج Leviathan[16]. وفي مستوى أكثر تجريدا، وبما أن أي نسق للرقابة يتضمن: (1) نوعا معينا من الأهداف والمعايير ومجموعة من الأهداف ضد التصورات حول ما يحدث في البيئة والتي تتم مقارنتها(2) عن طريق بعض آليات الرقابة والتغذية العكسية، والتي تباعا تشير إلى العديد من الأفعال التي تحاول ترتيب المتغيرات المسيطر عليها بعد أن يتم إدراكها من طرف مكوّنات الرقابة مع مكونات الهدف، فإنه بالنسبة للضبط التقليدي نجد مكونات الهدف ممثلة فقط عن طريق بعض القواعد القانونية والمعايير، ومكونات التغذية العكسية عن طريق الرقابة الممارسة من طرف الوكالات الضبطية والحوكمة والمنظمات ذاتية الضبط، ومكونات إعادة التنظيم والترتيب عن طريق تطبيق العقوبات عندما تخُرق المعايير[17].

الاحتمال الثاني ويتم فيه تكريس الاستقلالية لمختلف الاضطرابات الآتية من المحيط، وعليه تكون عملية ضبط النسق خاضعة لآلية الضبط الذاتي لمختلف هذه الاضطرابات وفق مبدأ الاختيار الطبيعي العفوي والحرية التامة لمختلف الفواعل والمعايير التي تحملها، بدون تبنِّي مستوى ما فوق ضبطي لحوكمة هذه المعايير. وهذا ما نجده وفق نظريات Hayek والمفكرين النيوليبراليين من حيث اعتبار أن أحسن نظام هو النظام المسيّر بأقل قيود

ممكنة ومنه أقل ضبط دولاتي، وذلك على المستوى المحلي مع التركيز على الوحدة الأساسية للوكالة وليس الاختيار المصطنع على مستوى الفعل الجماعي.

لقد تركّزت مختلف نظريات الضبط في مواقع تعبّر عن تبنى أحد الاتجاهين: الضبط عن طريق نفي التعددية وتفضيل العمل الجماعي وفق مبدأ الاختيار المصطنع على المستوى العلوي الشامل، أو الضبط عن طريق تمجيد التعددية وتحبيذ العمل على المستوى الفردي المحلي.

الاحتمال الثالث ويتم فيه تكريس التعددية لكن في معناها التحاوُري المشاريعي، وذلك في إطار عملية الجمع ما بين المفهومين السابقين (التحكم والاستقلالية). إن المعايير وفق هذا المنظور تسعى إلى تمثيل القوى والاضطرابات المحلية وفق مبدأ الحرية، ولكن في إطار الأهداف العامة للنسق وفق مبدأ الفعل الجماعي والعمل على توافق الأهداف الفرعية والجماعية. إن هذا المنطق تعبّر عنه النظرية الأتوبويتيكية عن طريق مفهوم المرجعية الذاتية[18]، حيث أن المنظمة قد تكون في حالة تنظيمية قصوى مما يؤدي إلى هيمنة الضبط عن طريق التحكم، ومعظم مراكز اتخاذ القرار يحمل توجها لسلوك ذا مرجعية خارجية، مع هيمنة لمفهوم التكرارية ووضوح تام لأهداف وحدود المنظمة، كما قد تكون المنظمة في حالات متدنية من التنظيم، وهنا نجد هيمنة نمط الضبط عن طريق الاستقلالية، ووجود بعض مراكز القرار ذات توجه سلوكي أوتوبويتيكي مع هيمنة مفهوم الانبثاق وعدم وضوح أهداف وحدود المنظمة. إن المنظمة الأتوبويتيكية لا نشعر بالحدود ولا بالمحيط، فلا توجد مدخلات ولا مخرجات، والسلوك يحدد عن طريق المنطق الداخلي لمختلف الفواعل، وحدودها تكون معروفة عن طريق سير عمل آليات الإنتاج الذاتي الخاصة بها[19].

احتمال آخر قد تم التطرُّق إليه من طرف Geert Van Vliet في دراسة الأنماط الضبطية الملائمة لحوكمة منطقة الأمازون الكولومبية بين عامي 1975–1990، هذه المنطقة التي عرفت الأنماط الثلاثة للضبط: التحكم، الاستقلالية والأتوبويتيكية، وكحل مقدّم من طرف الباحث لضمان استمرارية هذه المنطقة وفق نمط ضبطي مستديم، فقد أكّد– وفق تعبير Douglas Hofstadter[20]– عن إمكانية وجود الحلقات الغريبة والتدرجات المتشابكة في التفكير الإنساني، وأن إشكالية قيادة منطقة الأمازون الكولومبية وفق مقاربة مستديمة يمكن معالجته بمفهوم القيادة في التخوم (الحدود)، حيث أن كل فاعل يحمل هامشا معينا من الاستقلالية (نسبة لأنها محددة بمجال الاستقلالية للفواعل الأخرى) والسعي أكثر فأكثر نحو الحرية يمكن أن يؤدي إلى الأتوبويتيكية، والتي بطريقة تناقضية، تحصر من جديد حرية الإبداع والتعلُم ويمكن أن تؤدي إلى سلوك أوتوبوتيكي تسلطي، وكما أكّده Hofstadter فإنه تحت أي تدرج متشابك يوجد مستوى منيع للتفكير، يؤدي إلى طرح إشكالية الشعور بالنقص[21]، ومنه ووفق قول Ludwig Wittgenstein تظهر حدود ما يمكن أن نفكر فيه[22]. وعليه فإن توعية وحدة السلوك التكاملي لمختلف مراكز القرار ومختلف أنماط الضبط داخل المنظمة هي التي تسمح بالوصول إلى قابلية نجاح المنظمة واستمراريتها.

من أجل الوصول إلى الأهداف التي تم تسطيرها، يقوم الضبط القانوني ما بعد الدولة القائم على التعددية بوضع نظام طبيعي قائم على العديد من الاتجاهات والمستويات وفق مفهوم الاستقرار المتعدد:

- على مستوى التفاعلات الضبطية الجزئية، أين نجد التجاذبات الدائمة بين أنماط الضبط المختلفة التحكم، الاستقلالية، والأتوبوتيكية.

- على مستوى التفاعلات الضبطية الكلية للنسق ككل.
- على مستوى التفاعلات ما وراء الضبطية وعلاقة النسق بالمحيط.

وهنا نجد مفاهيم التكرارية والانبثاق ذات أهمية قصوى في مختلف المستويات الضبطية، حيث نجد البعض منها ذات طبيعة تكرارية فقط (متشابهة)، بينما البعض الآخر لها طبيعة ناشِئة (خاصة). هذا الاختلاف ناشئ عن الاعتراف بوجود العديد من مستويات الضبط التي تسمح بتحديد المقتضيات الجديدة والمطروحة أمام مختلف الفواعل التي تطمح لتطوير قدراتها في التفاعل المتبادل الايجابي، ليس فقط في مستواها التنظيمي وإنما في مستوى الضبط الكلي وما وراء الضبط كذلك[23].

إن التحليل غير الممركز للضبط يؤكد على تعددية الاتجاهات التي تسلكها عملية الضبط من أجل الوصول إلى أهدافها، وهنا نستطيع أن نقترح تحليلات Julia Black حول مفهوم الضبط غير الممركز ونتائج الأخذ به، على أساس أنه تضمين القدرات الضبطية التفاضلية للفواعل لأداء مختلف الوظائف الضبطية في اتجاه يحوّلنا بعيدا عن الانقسام البسيط بين الضبط القانوني الرسمي(التحكم) والضبط الذاتي(الاستقلالية)، وعليه وجب النظر إلى[24]:

- تقسيم الضبط على أساس وظيفي: وعلى أساس التقسيم السيبرنيطيقي للوظائف الضبطية (وضع المعايير، جمع المعلومات عن الحالة الراهنة للسلوكات التي ترغب في وصولها لهذه المعايير، ثم تعديل هذه السلوكات)، فإننا هنا من أجل الوصول إلى هذا التقسيم نحتاج إلى تحديد المشاكل والأهداف والقواعد (توسيع فهم الوظائف)، وتوسيع طرق تعديل السلوك نحو مساحات بعيدة عن أنماط التنفيذ، وكذلك إدراك العلاقات الناشئة بين العناصر

الثلاثة، فأنماط جميع المعلومات مثلا سوف تؤثر على مدى تحديد المشاكل والأهداف وطرق تعديل السلوكات.

- تحديد الفواعل: وهنا نحتاج إلى أن نبتعد عن الأصناف التقليدية للدولة والسوق والانقسام التقليدي كذلك للدولة مقابل الضبط الذاتي، ومراعاة بأكثر دقة وأكثر نظمية الفواعل المرتبطة فيما بينها وكيفية هذا الارتباط.
- الموارد والقدرات الضبطية: وهنا يتم تحليل القدرة الضبطية لمختلف الفواعل من أجل تأدية مختلف الوظائف الضبطية، ومعرفة إمكانيات تضمينها في النظام الضبطي.
- عامل الوقت: أي انتشار وتوزيع الموارد وتغيّر القدرات في إطار الزمن.
- تضمين الفواعل في العمليات الضبطية: على أساس أن كل مورد يساعد على أداء وظيفة ضبطية معينة، فإننا نجد بعض الفواعل في وضعيات أحسن لأداء بعض الوظائف الضبطية عن فواعل أخرى، وهنا تكون إمكانية الترابطات البينية بين مختلف الفواعل ذات أهمية قصوى من أجل تحسين القدرات الضبطية والحكمانية [25].

بعد تقديمنا لنوع الضبط الملائم لمفهوم التعددية سواء من جهة الضابط أو موضوع الضبط، يتبين لنا أنه غير قابل للإدراك فيما يخص علاقة القانون الخاص لما بعد الدولة كبنية معيارية وقدرة العُقد الفردية في المستوى المحلي على ملاحظة بعضها البعض، حيث أنها تفتقد إلى مفهوم الإدراك الجماعي الذي يعطي تصورا عاما عن كل الرهانات المطروحة، وعليه وجب على الضبط القانوني ما بعد دولة الرفاه أن يجد بدائل للنقص الإدراكي للفواعل التي يقوم بضبطها: مما يستدعي اللجوء إلى نظرية ضبطية قانونية

ما بعد دولاتية تتجاوب وتعكس التأثيرات والاضطرابات التي قد تؤثر على أهداف النسق الكلي.

بصيغة أخرى كيف يمكن للقانون الخاص لما بعد الدولة أن يضبط مواضيع الضبط السالفة الذكر بصورة مزدوجة تستجيب للبنية العامة الشاملة وفق مستويات الضبط الثلاثة (الجزئية، الكلية، ما وراء الضبطية)، وتستجيب كذلك لمختلف المعايير التي تحملها الفواعل المحلية؟ هذا ما يؤدي بنا إلى البحث عن نظرية ضبطية لهذه الوحدة المتعددة.

المبحث الثاني: مواجهة تعددية الضبط البيئي العالمي المشترك

إن نموذج الضبط عن طريق التعددية المقترح في المبحث السابق، وبفعل المنطق المخالف الذي تقوم عليه ظاهرة العولمة على أساس البعد التوحيدي الذي تدعو إليه، سوف يضع المشاريع الضبطية العالمية في حالة تناقضية بين المظهر التعددي للفواعل المحلية والمظهر الوحدوي للمشروع العالمي، فكل مشرع عالمي يجب أن يتجاوب مع هذه الثنائية: "الوحدة" و"التعددية"، وبعد تبني البعد الوحدوي لأي مشروع في إطاره العالمي والسعي لبنائه وجب الأخذ بعين الاعتبار لتناقضات هذا المشروع.

أولا: خصائص الحوكمة البيئية العالمية

لقد هيمن شكلان تقليديان للحوكمة على الشؤون العالمية حتى فترة قريبة: الحوكمة الوطنية من خلال الضبط الحكومي والحوكمة الدولية من خلال العمل الجماعي المنجز من طرف المنظمات الدولية والأنظمة الدولية. إن حوكمة العلاقات الإنسانية أصبح مسعى معقدا يتجاوز المجال الوطني وما بين الدول وانتقل إلى مستوى عالمي يتضمّن فواعل متعددة عبر الحدود الوطنية ومستويات متعددة كذلك للسلطة الضبطية. في هذا السياق، فإن الترتيبات المؤسساتية للتعاون بدأت بالتشكل بصور أكثر نظمية وأكثر تعبيرا

عن مستويات المشكلات العالمية. إن الشراكات العامة والخاصة، عمليات أصحاب المصالح المتعددة، شبكات السياسة العامة العالمية وشبكات القضايا أصبحت تعتبر أدوات مهمة للحوكمة العالمية.[26]

إن التنوُّع المؤسساتي الذي يعرفه مجال الحوكمة البيئية العالمية يرجع بالأساس إلى الخصائص الجديدة التي تميّز الحوكمة العالمية في حد ذاتها، حيث أن النظام الجديد للحوكمة العالمية يعتبر كرد فعل لمنظور السياسة الدولية[27]. أولا، بسبب درجة المشاركة من طرف الفواعل المختلفة التي انحصرت في المجال الوطني المحلي في وقت سابق. لقد تميّز النظام الوستفالي للسياسة الدولية بكونه ممثلا للسياسة الممأسسة بين الدول والمنظمات الدولية، أما الفواعل غير الحكومية فقد كانت إما غير موجودة أو تفتقر إلى السلطة الكافية للتأثير في الشؤون ما بعد الحدود الإقليمية. إن فكرة الحوكمة العالمية تبدأ من نقد مفهوم السياسة الممركزة على الدولة التقليدية والترحيب بمجموعة كبيرة من الكيانات غير الحكومية كفواعل مؤثرة في العلاقات العابرة للدول[28]، وحقل السياسة البيئية في هذا المجال، يمنحنا إيضاحات كافية لتطوُّر نظام حوكمة متعدد الفواعل[29].

ثانيا، فإن شبكات العلماء فرضت دورا جديدا في توفير المعلومات التكنولوجية المعقدة لصنع السياسة العامة، وهو دور جديد واضح في العديد من مجالات السياسة وسائد بصورة واسعة في حقل السياسة البيئية العالمية. لقد ظهرت الشبكات الدولية الجديدة للعلماء والخبراء لتوفير المعلومات العلمية عن كل أنواع المشاكل البيئية ومنح الخيارات لصانعي القرار لحل هذه المشكلات[30].

ثالثا، فإن للقطاع الخاص أدوارا مباشرة وبارزة في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي، وهو ما جعل بعض النظريات الاجتماعية – الماركسية خاصة– مثل النظرية الغرامشية الجديدة (نسبة إلى أنطونيو غرامشي) ترى أن فواعل القطاع الخاص تمثّل قوى مركزية في الشؤون العالمية، خاصة ما تعلق بالشركات العالمية التي تعمل على إعادة إنتاج النظام الرأسمالي العالمي[31]، وإذا كان هذا التأثير غير مباشر على الحكومات الوطنية في المرحلة السابقة، إلا أنه اليوم فإن العديد من الشركات العالمية تقوم بأدوار مباشرة وملموسة في المفاوضات الدولية كشريكة فعلية مع الحكومات.

رابعا، يلاحظ بأن الحوكمة العالمية في تأثر متزايد بالمنظمات ما بين الحكومية، حيث أنه في حقل السياسة البيئية مثلا، تم في العقدين الأخيرين تأسيس أكثر من مائتا (200) منظمة دولية في شكل أمانات عامة (بيروقراطيات دولية) تسهر على تنفيذ السياسة العامة للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، بالإضافة إلى الوحدات والأقسام البيئية الموجودة في المنظمات ما بين الحكومية التي تنشط في مجالات غير الاهتمامات البيئية[32]. كذلك فإن مساعي إنشاء منظمة البيئة العالمية يمكن أن تؤثر في التوجهات العامة للحوكمة البيئية العالمية، وهو جعل الناقشات المتعلقة بإنشائها تطول لأكثر من 30 سنة بدون الخروج بأجوبة حاسمة.[33]

من جهة أخرى، فإن الحوكمة العالمية تعرف أشكالا جديدة للتعاون بعد الموجات التقليدية للمفاوضات ما بين الحكومات في إطار القانون الدولي، حيث أن تأثير الفواعل غير الدولاتية لم يعد ينحصر في مجرد الضغط على هذه المفاوضات، ولكن أصبحت الفواعل الخاصة جزء من المؤسسات والآليات المسؤولة عن وضع المعايير وتطبيقها على مستوى الحكومة

العالمية، وهذا ما يؤكد على التحول من الأنظمة ما بين الحكومية إلى أنظمة عامة/خاصة، أو تعاون وصنع سياسة خاص/خاص على المستوى العالمي. إن التزايد الكبير في عدد المنظمات غير الحكومية في القرن الماضي أكّد بشكل واضح حقيقة التوثيق العلمي الهائل لمشاركة هذه المنظمات على نحو متزايد في السياسة البيئية العالمية، كذلك فإن الاهتمام الأكاديمي بدور المنظمات غير الحكومية بالسياسة البيئية العالمية زاد بمستويات كبيرة خلال العقد الماضي، خاصة أن كل دراسة حول القضايا البيئية الدولية تتعرض للمنظمات غير الحكومية كفواعل أساسية ومهمة. من جهة أخرى، فإن جانبا كبيرا من الدراسات يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تؤثّر على قرارات الحكومات والدول لتطوير سياسات محلية لحماية الموارد الطبيعية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تأثير هذه المنظمات في نمط إدراك الأفراد للمشاكل بيئية. لكن من جهة أخرى، فإنه من الصعب الوصول إلى قواعد عامة حول دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية لأن الأدبيات الحالية تعاني من ثلاثة نقاط ضعف أساسية. أولا، هناك ميل لمعالجة كل الدراسات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في مجال نشاط بيئي كمجال بحثي واحد. ثانيا، هناك عدد قليل من المواصفات حول ما تعنيه كلمة "تأثير" وكيف يمكن تمييز تأثير المنظمات غير الحكومية في أي مجال بيئي معين. ثالثا، تمتنع معظم الدراسات عن التعرض للآليات السببية التي تربط المنظمات غير الحكومية بالنتائج الدولية في منطقة نشاط بيئية معينة[34].

لقد قامت كل من Michele Betsill و Elisabeth Corell بفحص الفعالية السياسية للمنظمات غير الحكومية في المفاوضات البيئية الدولية عن

طريق دراسة تأثيراتها المختلفة، من خلال إطار تحليلي موضوع لهذا الغرض، من أجل تحليل تأثير المنظمات غير الحكومية في مجموعتين من المفاوضات البيئية الدولية: اتفاقية مكافحة التصحر لعام 1994 وبروتوكول كيوتو لعام1997 للاتفاقية الإطارية حول تغيُّر المناخ. وعلى أساس المقاربة المعتمدة التي تمزج بين مشاركة المنظمات غير الحكومية (نشاطات، نمو، موارد) ومدى تحقيق الأهداف، والتي توفر صورة غنية عن تأثير المنظمات غير الحكومية من خلال التركيز على المعرفة والمعلومات كموارد أساسية لتأثير هذه المنظمات سواء عن طريق النقل المتعمد للمعلومات أو تأثيرها على الفواعل الأخرى. إن هذه الدراسة تؤكد إمكانية الوصول إلى مستويات وصفية لتأثير المنظمات غير الحكومية تمكننا من المقارنة بفعالية وموضوعية بين المثالين المذكورين.[35]

لقد أصبحت الفواعل الخاصة شريكة للحكومات في تطبيق المقاييس الدولية، وفي كثير من الأحيان، فإن هذه الفواعل تقوم بالدفاع عن معاييرها الخاصة كما هو الحال بالنسبة لمجلس إدارة الغابات ومجلس الإدارة البحرية، فهما يمثّلان هيئتان لوضع المقاييس أنشئتا من طرف الشركات العالمية ومنظمات الدفاع عن البيئة بدون تدخل مباشر من الحكومات[36]. وهنا تجدر الإشارة إلى حالة مجلس إدارة الغابات التي تعتبر حالة فريدة من نوعها من خلال كونها ترتيبا فوق وطني خاص يعتمد على الفواعل الخاصة في ضبط المشاكل البيئية المرتبطة بقطاع الغابات. لقد قام Bas Arts بإجراء دراسة عن هذا الترتيب العالمي كحالة مميّزة للترتيبات ما بعد الدولاتية التي تضطلع بها الفواعل غير الدولاتية[37].

من جهة أخرى، إن عملية صنع السياسات ما بين الحكومية التقليدية من خلال المؤتمرات الدبلوماسية قد استبدلت بشبكات عالمية في إطار

ما يسمى بشبكات السياسة العامة العالمية، وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بمصالح وأجندات الفواعل الخاصة. وتتشكّل شبكات السياسة العامة العالمية عادة حول قضايا ذات أبعاد دولية، حيث أنها تقلّل نسبة التدرج من خلال إشراك أصحاب المصلحة عبر العديد من القطاعات. في هذا الإطار، يقدّم المشاركون في هذه الشبكات الموارد اللازمة للعمليات بما يسمح بردود أكثر فعالية. إن شبكات السياسة العامة العالمية الناجحة تتميّز بعدة مواصفات.[38]

لقد تميّزت الحوكمة العالمية من جهة أخرى بانقسام جديد في مجال صنع السياسة العامة، بشكل عمودي (حوكمة متعددة المستويات) وبشكل أفقي (حوكمة متعددة الأقطاب). إن المأسسة المتزايدة للسياسة العالمية لا يمكن أن تقوم بشكل فعّال بدون أن تمس عمليات صنع السياسة العامة في المستويات الوطنية وما تحت الوطنية. إن المعايير العالمية يجب أن توضع وتطبّق في المستويات المحلية، وعملية وضع المعايير العالمية تحتاج عمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي لتحديد أطر القرارات العالمية، وهذا ما قد يؤدي إلى تعايش للمستويات العالمية والإقليمية والوطنية وما تحت الوطنية في عمليات صنع السياسة العامة، في إطار شروط النزاع والتعاون بين المستويات المختلفة للنشاطات الضبطية. إن المأسسة المتزايدة للسياسة العالمية على المستوى العالمي لا يمكن أبدا أن تكون في أزياء موحّدة تغطي كل أجزاء المجموعة الدولية بنفس المستوى، فمثلا في حالة بروتوكول مونتريال لعام1987 حول المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، فإن العديد من التعديلات الأخيرة قد سمحت للعديد من المعايير والبرامج الزمنية التي لم تكن مقبولة من طرف جميع الأطراف في الاتفاقية الأصلية لعام 1987 بأن

توضع في أولويات الأجندة الدولية، وهذا ما يؤكد التعدد الكبير للوحدات الجزئية ضمن الإطار المعياري العام.(39)

إن وضع مقاربات سياسية متباعدة في إطار سياسات أفقية وعمودية متجزئة يطرح مجموعة من التحديات الملحّة، حيث أن تدنّي مستوى السياسات الموحدة قد يهدد نجاح المقاربات المتجزئة الموضوعة من طرف مجموعات منعزلة من الدول أو في مستويات مختلفة من عمليات اتخاذ القرار. إن تحديات الارتباطات البينية في إطار نظام حوكمة متجزئ لم تكن ضمن الاهتمامات الكبرى لمنظري الحوكمة العالمية، وأكثر الكتّاب ركزوا على ظهور بعض الأنظمة الدولية وتأثيرها في مناطق معينة، كما أن الارتباطات البينية للأنظمة في مجال السياسة البيئية تمت الإشارة إليها في العديد من الدراسات المعاصرة.(40)

لقد اعترفت المجموعة الدولية في العديد من المناسبات وتعاملت مع حالة البيئة على أساس أنها تمثّل اهتماما عالميا، وأن عددا قليلا من القضايا البيئية يمكن أن يكون له طابع التحديد في حدود إقليمية معيّنة. وحتى تلك القضايا البيئية التي ترتبط بمنطقة إقليمية واحدة يُنظر إليها على أساس أنها تؤثر على كل سكان العالم ولو بشكل غير مباشر. من جهة أخرى، فقد نما وعي عام جد معتبر حول أهمية التجارة الدولية في سياق البيئة العالمية، حيث أنه في ديسمبر من عام 1999, حصلت احتجاجات عنيفة في Seattle أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية احتجاجا على السياسات التجارية الدولية التي تنتهجها المنظمة، والتي تأتي على حساب الرفاه الاجتماعي من جهة، والبيئة الطبيعية من جهة أخرى، وهو ما أثبت التطور الخطير للنزاع العالق بين البيئة والتجارة. كذلك فإن هذه التوترات موجودة على مستوى القانون الدولي العام، حيث أن اتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

تعتمد إجراءات تجارية تقييدية من شأنها أن تساهم في تحقيق أهدافها، على الرغم من عدم اليقين من أن مثل هذه الإجراءات تتنافى مع التزامات منظمة التجارة العالمية. إن الجهود المتعددة الأطراف لمواجهة تغيُّر المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغيُّر المناخ وبروتوكول كيوتو الخاص بها، تُظهر جهودا استثنائية لمعالجة النزاع بين البيئة والتجارة.[41]

إن مفهوم الارتباطات البينية للسياسات والأنظمة المتوازية، ضمن نظام حوكمة مجزئ أفقيا وعموديا في منطقة أو قضية واحدة، يمكن أن تكشف نتائج السياسات المتباعدة في الحوكمة البيئية العالمية، وتحليل مجموعات المعايير والقواعد المتوافقة أو المتباعدة، وكيف يمكن أن تحدّد الفرص السياسية للتنسيق، وهو ما يتطلب تعاونا بين مختلف الباحثين والمتخصصين، خاصة باحثي العلاقات الدولية والمتخصصين في المستويات الوطنية والمتخصصين في السياسة البيئية.

ثانيا: التعدد المؤسساتي للضبط البيئي العالمي

بالمقارنة مع أنظمة الضبط العالمي الأخرى مثل الصحة، السياسة التجارية والاقتصادية، فإن الهندسة المؤسساتية البيئية العالمية ينقصها الوضوح والتماسك، فلم تستطع أية منظمة أن تظهر كمنظمة أساسية مهيمنة على مجال الدفاع عن قضايا البيئة بطريقة تضمن تكاملها في سياق السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس فإن المسؤوليات والنشاطات البيئية الدولية نجدها منتشرة عبر منظمات مختلفة ومتعددة، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكالات الأمم المتحدة المختلفة، المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى نسيج معقد من الأمانات المستقلة والهيئات الحاكمة للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية.

إن الضبط البيئي العالمي يمكن أن يستفيد من العدد الهائل لهذه الاتفاقيات والمؤسسات البيئية المتعددة الأطراف، وهذا الانتشار التنظيمي في المجال البيئي قد يشجّع مشاركة مختلف الاتجاهات والمنظورات البيئية من خلال تفويض القضايا البيئية الرئيسية للمنظمات ذات العلاقة، كذلك فإن تعدد الوكالات والاتفاقيات الدولية يبدو ضروريا في مواجهة القضايا البيئية المعقدة، التي تتطلب ردود فعل معينة لا يمكن أن نلمسها في هيئة عالمية واحدة. وكنتيجة عملية لهذا الاتجاه، يمكن الوقوف على مجموعة من التداخلات القانونية والقضائية، الثغرات والتضخم في الاتفاقيات وعدم قابلية لمعالجة تفاقم المشاكل البيئية، وهذا ما أدى إلى عدم فعالية عملية وتنفيذية وثقل زائد على الحكومات الوطنية في كل من الدول المتطورة والنامية، وعليه فإن قدرة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لتحقيق النتائج البيئية المطلوبة ضعفت بشدة وطرحت إشكاليات حول جدوى هذا التعدد المؤسساتي.

لقد أكّد العديد من المحللين بأن التعدد المؤسساتي في إطار درجات معينة من التداخل والتكرارية ضروري لضمان التشغيل المثالي للنظام. في المقابل يؤكّد آخرون بأن الانتشار المؤسساتي أصبح مفرطا ومهددا لمدى تأثير وكفاءة وعدالة الحوكمة البيئية العالمية. إن قلة البحوث التجريبية لحد الآن حول هذا الموضوع، تؤكد الطابع التقريري غير العلمي النسقي للحجج المقدمة لكلا الرأيين المؤيد أو المعارض للتعدد المؤسساتي في الضبط البيئي العالمي، ولا وجود لتقييم شامل لنشاطات وتأثيرات المنظمات والاتفاقيات الدولية والترتيبات المؤسساتية الأخرى في مجال البيئة، وما نجده هو عدد قليل من الأعمال النسقية لمناقشة إشكاليات هذا الموضوع، أما الباقي فهي مجرد بناءات فرضية، تجارب شخصية، ومنظورات معيارية فقط.[42]

الرأي الأول المؤيد للتعدد المؤسساتي في الضبط البيئي العالمي يستند إلى العديد من الافتراضات الإيجابية حول دور هذا التعدد في تكاثف الجهود المؤسساتية لضبط البيئة العالمية، نظرا لاستحالة التوافق بين المسؤوليات البيئية العالمية والقدرة المؤسساتيـــة المحددة. إن هذا الرأي يستند للعديـــد من الأسبـــاب:

- من بين الأسباب العقلانية لبناء تعددية مؤسساتية في النظام البيئي العالمي هي خيار"منتدى التسوُّق"، أي منح الفرص للدول لاختيار الآلية الدولية المناسبة لخدمة مصالحها الخاصة.
- يؤكد العديد من المحللين بأن "التفاعل" الوظيفي والسياسي بين المنظمات المتشابهة هو سمة إيجابية لنظام الحوكمة البيئية. حيث أن التفاعل بين المنظمات يساعد على تحقيق الأهداف بأقل موارد، وأهداف المنظمات يجب أن تعزز بشكل متبادل للمشاركة والتفاعل الإيجابي.
- سبب جوهري ثالث للتعدد هو الحاجة إلى الوفرة في العمليات لمنع أي عدم توازن كلي قد يهدد النظام، حيث أن المنظمات الكبيرة تمثل أنظمة معلومات واسعة ومعقدة، وأية أخطاء بسيطة يمكن تتضخم بسرعة. إن الوفرة المؤسساتية والعملياتية تمثل نظاما جد إيجابي ومفيد يساعد على اكتشاف الأخطاء في بداياتها، والمثال الكلاسيكي للوفرة هو المحرك الاحتياطي في الطائرة النفاثة.

أما فيما يخص الرأي المعارض للتعدد المؤسساتي للضبط البيئي العالمي، فإنه يستند إلى لأسباب أخرى تركز على عواقب هذا التعدد على مستويات التنسيق بين المؤسسات المتعددة:

• إذا كان للتفاعل المؤسساتي تأثيرات إيجابية ومفيدة نظريا، فإنه في الممارسة قد لا يؤدي إلى تحقيق النتائج دائما،حيث أن التفاعل أحيانا قد يؤدي إلى نتائج غير متوافقة وغير متوقعة. إن عدم التوافق يكون خاصة في حالات التنافر والتنازع في إطار القانون الدولي، حيث أن تنازع القوانين قد يعيق مصداقية وتماسك القانون الدولي في حد ذاته. على سبيل المثال، نجد الاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي تدعو إلى رقابة أكثر صرامة من منظمة التجارة العالمية فيما يخص الكائنات الحية المعدلة جينيا، مما أدى إلى التي نوع من التشويش والنزاع.

• كذلك فإن التعدد المؤسساتي قد يكون مفيدا خاصة في مجال التطبيق، لكن عند الإفراط فيه يمكن أن يؤدي إلى حمل زائد للنظام. إن التعدد الحالي للمنتديات وهيئات صنع السياسة قد أرهق الإدارات الوطنية وأدى إلى أولويات وأسبقيات خاطئة. إن الكم الزائد من المعاهدات يمثل إشكاليات كبرى خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تفتقر إلى موارد مالية وبشرية لحضور المؤتمرات.

لقد ظهر النظام الرسمي للحوكمة البيئية على المستوى الدولي في السبعينات من القرن الماضي عن طريق إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة إلى مجموعة أخرى من وكالات الأمم المتحدة. إن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يؤدي إلى تجميع المسؤوليات البيئية، ولم تكن هذه المسؤوليات من اختصاص هذا البرنامج لوحده. إن معالجة المشاكل البيئية لا يمكن أن تكون ضمن الحدود التقليدية للدولة الوطنية ولا من خلال خبرة أية منظمة لوحدها، وحتى أن مؤسسي برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يقصدوا إنشاء "وكالة جديدة عليا"، بل هذه الهيئة البيئية الجديدة هي مجرد كيان صغير من المتوقع أن يحفّز ويشجّع على التعاون بين الوكالات الحالية،

ويجمع النظام في مجموعه بدلا من التشتت الذي يميّز أجزائه، وعلى هذا الأساس، فالتنسيق كان ولا يزال صميم مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وعلى الرغم من هذه الزيادة الكثيفة في الفواعل، الاجتماعات، التقارير والموارد، إلا أن حالة البيئة العالمية في تدهور مستمر. إن العدد الكبير للهيئات المرتبطة بالعمل البيئي سمح لكثير من القضايا أن تواجه بفعالية وبنجاح، لكنه زاد في تجزؤ وتشتُّت المساعي البيئية وأدّى إلى مقاربات غير منسّقة في مجال سياسات التنمية، وهذا النقص في تماسك النظام أدّى إلى عبء ثقيل على كل الدول والمنظمات الدولية.

لقد قامت كل من Maria Ivanova و Jennifer Roy[43] بتحديد مجموعة من النشاطات البيئية من خلال اثنا عشر (12) قضية: الزراعة، تلوث الهواء، التنوع البيولوجي، المواد الكيميائية، تغير المناخ، التصحر، الطاقة، الثروة السمكية، الغابات، الأنواع المنتشرة، التجارة في الأنواع المعرضة للانقراض والمياه(أنظر الجدول التالي)، ورغم أن هذه القائمة ليست شاملة لكل القضايا البيئية، لكنها تؤكد الانشغالات الأساسية في أجندة السياسة البيئية المعاصرة، وحاولت الباحثتان إجراء مقارنة بين هذه القضايا والتفاعلات الموجودة فيما بينها سواء كانت تجانس وتكامل أو تعارض ونزاع. إن مقارنة نسقية من التفويضات، المشاريع، النشاطات، الميزانيات والنتائج يمكن أن تكشف أين تكون النشاطات والمنظمات في قضية بيئية واحدة مكملة لبعضها البعض أو متجزئة ومتنازعة.

إن الهندسة المؤسساتية لهذه القضايا البيئية جد معقدة، حيث أنه من بين 44 منظمة في مجموعة الإدارة البيئية، نجد 26 منظمة ناشطة في مجال تغير المناخ، 29 في المواد الكيميائية، و31 في مجال المياه، ونفس الحالة

بالنسبة للقضايا البيئية الأخرى. إضافة إلى ذلك، نجد أن المنظمات الناشطة في مثل هذه القضايا البيئية منتشرة بشكل كثيف جدا عبر مختلف مناطق العالم، بدون أي اتصال وتنسيق فيما بينها. على سبيل المثال، في نظام المياه لوحده، نجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في باريس، المنظمة الدولية للأرصاد الجوية في لندن والمرفق البيئي العالمي في واشنطن (إضافة إلى أكثر من 20 مؤسسة أخرى) ناشطة في نفس المجال. من جهة أخرى، توجد منظمات تعمل ضمن نفس القضية البيئية لكن لها أهداف ووجهات نظر متباينة، على سبيل المثال، في نظام المواد الكيميائية، فإن منظمة الصحة العالمية تهتم بقضايا المواد الكيميائية المؤثرة على الصحة البشرية، كذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تهتم بتطوير وتنسيق نشاطات الصحة البيئية بين الدول الأعضاء، كذلك منظمة العمل الدولية مهتمة بحماية حقوق العمال في مجال المواد الكيميائية، أما المنظمة البحرية الدولية فهي مهتمة بمنع عمليات التخلص من البقايا الكيميائية في المحيطات والبحار، وكذلك معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المهتم بمساعدة الدول النامية على تخفيض استخدام الملوّثات العضوية.

ثالثا: الطبيعة التعددية لمشروعات الضبط العالمي

لقد اتجهت جهود بناء المشاريع المشتركة نحو فلسفتين متناقضتين، الفلسفة "الهوياتية" التي تعبّر عن انصهار الأجزاء في الكل، وفلسفة "السوق" في المقابل التي تؤكد على تحقيق الكل من خلال استقلالية الأجزاء. وعلى أساس هذا التناقض في استراتيجيات المشاريع المشتركة, كيف يمكن أن يكون مشروع العولمة؟

لقد كان نموذج "البوتقة" (Melting pot) الأمريكي يعد دوما النموذج الأمثل للمشروع المشترك، الذي يقوم بصهر كل الثقافات والأعراف في إطار واحد. يقوم هذا النموذج على تقوية الهوية الجماعية من أجل مواجهة التعدد الخارجي، وبهذا يكون هذا النموذج مثاليا من خلال استخدام البوتقة لتقليل عدم التوازن على المدى القريب، ومنع حدوث عن ردود أفعال، وتحقيق الهدف الكلي للنسق مع نفي كل الأهداف الفرعية للأجزاء[44].

في هذا الإطار جاءت محاولات اعتبار ظاهرة العولمة والانتقال إلى المجتمع العالمي كمرحلة ثانية للحداثة فقط (الحداثة المتأخّرة)، أين يمكن تعويـــض تصوّر "البوتقة" بتصور "طاســـة السلطة" كما يسميـــه Beck Ulrich[45]، الصورة التي يمكن أن تعكس عناصر مجتمع غير إقليمي.

لكن حتى ولو صحّت هذه الإستراتيجية، وقام النسق بتعزيز هويته وتجانسه، إلا أننا سوف نتجه من خلالها إلى تبني سياسة إقصائية ""للآخر"، وربما سوف ندخل في مرحلة انفصامية لا يمكن التعرف فيها بين الأنا والآخر، على أساس عدم وجود حدود واضحة بين المجتمع العالمي وخارجه[46].

من جهة أخرى وبعد انهيار دولة الرفاه، اتجهت المشاريع المشتركة إلى تعزيز التعددية الثقافية، التي كانت في بوتقة دولة الرفاه[47]، هذه التعددية الثقافية التي تزامنت مع نزعة نيوليبرالية لديكتاتورية السوق عرفتها الحضارة الغربية عموما تسعى إلى تحقيق الاستقلالية الفردية والخصوصية الثقافية من أجل الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة.

فإذا كانت إستراتيجية البوتقة كما رأيناها في مرحلة دولة الرفاه، أو حتى مفهوم U. Beck "طاسة السلطة" للحداثة الثانية في إطار النظام العالمي تهدف أساسا لتكوين مجتمع متجانس خارج الاختلافات والاندماج، وإعطاء مفهوم العولمة طابعا محليا، والاتجاه نحو تشكيل المجتمع العالمي الحديث ليس من فوق وإنما من تحت، "عن طريق التفاعل المحلي، والتعاون مع ممثلي الثقافات الأخرى، وتضمين مختلف عناصر الثقافة الوطنية، وعليه فمفهوم "العالمي" لا يعني فقط "الدولي"، وإنما كذلك ما تحت الوطني، وحتى "المحلي" وبهذا فإن المحلي يحول التطورات اليومية للمجتمع إلى نوع من التظاهرات العالمية"[48]، إلا أن هذه الإستراتيجية، التي هي أمريكية بالدرجة الأولى، وبعد أن عرف مفهوم الأمة على الطريقة الأمريكية مفهوما جماعيا، انتقل إلى مرحلة التعددية الثقافية والاندماج عن طريق السوق، عكس النماذج الأوروبية التي تعتمد إلى حد كبير عن المفاهيم الدولاتية لفكرة الاندماج الاجتماعي[49]، هذه الإستراتيجية تحمل بذور فشلها على المستويين الداخلي والخارجي، داخليا عن طريق تهديد ديكتاتورية السوق الآتي من استبدال البوتقة الأمريكية بمجموعات مصلحية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لا يهدّد فقط المصالح الأمريكية, لكن الأسس الأيديولوجية للقيادة العالمية كذلك, وبهذا فإن انهيار الحضارة الأمريكية قد يسبق انهيار الحضارة الغربية[50].

إن فكرة ضبط عالمي قائم على هذه الأفكار التناقضية ما بين الوحدة والتمايز، الهدف الجماعي الذي يمثل هوية جماعية، والأهداف الفرعية التي تحدد هويات فردية, هذا النوع من الضبط يجب أن يكون في إطار عملية بناء مشروع هوياتي لا يمكن أن يكون محدد مسبقا في إطار بعد حواري بين الميول والمصالح، حيث أنه لا يجب ردع الميول، ولكن يجب ربطها

بالمصالح في إطار ضبط يسمح دائما بتعظيم مجال الممكن مع الأخذ بعين الاعتبار للتهديدات البيئية[51].

إن هذا النوع من العولمة القائم على هذه المبادئ غير محتمل الوقوع، ما دام أن الترابط الحواري قائم فعلا في عالم اليوم، لكن العلاقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير مازالت تعبّر عن تغيّر في الوسائل فقط وليس إثباتا جديدا لقواعد الحوار، مادامت الخروق التي مسّت كرامة الشعوب الأصلية قد استبدلت فقط بشكل أكثر فعّالية للهيمنة. فبعد أن عمل وفق تميّزه العسكري، انتقل الغرب إلى العمل وفق تميّزه الثقافي والسيطرة عن طريق القوة تركت مكانها لتأثير لا يُقاوم لنمط حياة غربي لا يمتّ للجنوب بصلة.

إن بناء عولمة قد تتعدى هذا المنطق التناقضي بين التقليد (التقرير الكلي) واللامبالاة (التردد الكلي)، حيث لابد أن تحترم المنطق التأملي العاكس لكل الحيويات، أين كل نسق جزئي يمكن له أن يقرر في مكان الأنساق الأخرى، في إطار تفهُّم عام للمواقف والقرارات، ولكن ليس وفق منطق التقليد ولا اللامبالاة[52]. إن هذا المفهوم يمثّل الآلية الأساسية للعولمة، حيث أنه بعد وضعه حيّز التطبيق لا يمكن له أن يُلغى، لأنه يمثّل الدعامة الأساسية للنظام العالمي، وأي محاولة تأتي في هذا السياق تؤدي إلى مراجعة كلية لهذا النظام[53].

إن العولمة العادلة لابد أن تتجاوب لمنطقين متناقضين يمثّلان السلوكات المفترضة لعالم ما بعد الدولة، منطق وحدوي يهدف إلى بناء مشروع مشترك للإنسانية، ويمثّل هوية واحدة وفق مبدأ عام هو "الحضارة الإنسانية"، ومنطق آخر منافس، منطق تمايزي تفاضلي، يعبر عن حيويات العالم الحقيقي المتجزئة والمتناحرة، والتي تمثّل هويات وأهداف ومبادئ مختلفة ومتعددة.

فلا المنطق الوحدوي الهوياتي بكل صوره الدولاتية والعالمية، ولا المنطق الفسيفسائي التعددي، قادران على تحقيق مشروع شامل للإنسانية، وإنما هو منطق وسطي نلاحظه جيدا في نموذج "العالم الصغير"[54]، أين يمكن إحداث تغييرات على الجزيئات المرتبطة تحت شروط معينة للحرارة الاجتماعية، ولا يمكن إحداث هذه التغييرات إذا كانت هذه الجزيئات والعُقد مرتبطة بشكل مكثف، لأن الشبكة قد دخلت مرحلة التجمد كما يقول Duncan Watts[55].

إن تصوُّر "العالم الصغير" يمكن أن يكون مفيدا في هذه الحالات، ويمكن أن يمثّل إطارا نظريا لتعددية من العُقد (الأنساق) المستقلة، فلنتصور مثلا مجموعة من العُقد قّررت تسيير شؤونها (توزيع الثروة) حسب عقلانيتين: أنانية (الأفراد يضعون مصالحهم الشخصية أولا في تعاملاتهم)، والثانية إيثارية (الأفراد يضعون مصالح الغير في تعاملاتهم)، السيناريو المحتمل هو عولمة توازن Nash (الحصول على المكاسب الشخصية)، وعليه فالفرد يقوم عفويا بضمان وجوده الذاتي قبل أن يتساءل عن محيطه، حتى يصل إلى مستوى معين من الوعي الاجتماعي أين يمكنه أن يضع مصالح المجموعة ضمن أولوياته، وعليه فالاتفاق في إطار هذه العولمة يكون على أساس أدنى فكرة يمكن الاتفاق عليها وهي الأنانية.

لكن وفق هذا المنطق الأناني، فإن النظام يهدده الانهيار مادامت عملية التواصل في إطار هذه الشبكة لا تكون إلا تحت قاعدة "الأنانية"، مما يدفع العُقد الفردية إلى تجريد الشبكة من توازنها على أساس أنها تقوم فقط بالارتباط وفق نظام علاقات قائم على التوازن الأدنى. حيث أنه في إطار نموذج "العالم الصغير"، فإن مثل هذه التعاملات الأنانية سوف تؤدي إلى تخفيض الحرارة من جراء ضعف الارتباطات، وعليه تفقد الشبكة حرارتها.

إن الوصول إلى هذه المرحلة الوسطية ما بين الأنانية والإيثار يتطلب وضع قاعدة عامة تحدد للنسق شروط قيامه بكلا السلوكين بصورة تحفظ توازنه وحرارته، حيث أنه يمكننا أن نبني نظاما عالميا موحدا ذا هوية جماعية تنصهر في إطار هياكل الفعاليات والحيويات المحلية، ويمكن تطبيق هذا النظام الموحد بصور واسعة. لكن، وعلى أساس التعددية التي يتميز بها هذا النظام المبني، والتي تجعل من المنطق الجماعي غير قادر على تجنيب الآثار الجانبية لهذه التعددية على المدى الطويل، وذلك لأنه وضِع أساسا لتجنب هذه الآثار على المدى القريب فقط، فإن هذا النظام العالمي لا يمكن له أن يتطور نحو نظام أكثر تعددا، حتى لو كنّا نرغب في ذلك. إن الحوكمة العالمية يجب أن تكون في مستوى "العالم الصغير" الذي يتوسط حالتي الفوضى والنظام، من خلال إعطاء الاستقلالية للعُقد الفردية وفق خاصيتها الأنانية، وما ينتج عنه من انخفاض لطول الممر المميّز، ولكن في مقابل ذلك وجب التأكيد على كثافة التفاعلات بين هذه العُقد الفردية، من أجل الوصول إلى درجات متوازنة لحرارة الشبكة.

خاتمـــة

من خلال ما تم الإشارة إليه، يتضح أن مفهوم الضبط يوجد في منطقة وسطية بين الثنائيات المعرفية التي عرفها التفكير الإنساني في مرحلة الحداثة، ومن أهم هذه الثنائيات التي كانت راسخة في إطار النظرية الضبطية التقليدية الدولاتية هي ثنائية الاستقلالية والتحكم، إن مفهوم الوحدة المتعددة (Unitas Multiplex) كمرحلة أخيرة لتطوُّر التصوُّرات الضبطية وموضوعاتها، والذي يمثّل فهما بنائيا لمساعي ضبط المجتمع لمرحلة ما بعد

الحداثة وما بعد الدولة، يعبّر بصورة جلية عن هذا التطوُّر على أساس الطبيعة غير المستقرة للكيانات الضبطية.

لقد تناول هذا البحث التحوُّل في مفهوم الضبط وفق طريق ثالث ما بين التحكم والاستقلالية، ليصبح ضبطا للتعددية، من خلال تحليل ملامح التعددية في مفهوم الضبط، وفق نظرية تعددية تسعى للوصول إلى توافقات معيارية لكل فعاليات المجتمع. إن تحليل المعالم الأساسية التي تتصف بها النظرية الضبطية المعاصرة، والتي تتحدد أساسا في كونها نظرية تعددية ترحب بكل أشكال الضبط الدولاتي وغير الدولاتي، يمكن أن تسمح لنا بفهم تغيُّر أشكال الضبط من جهة، وتعدد المشاريع الضبطية في المجتمع من جهة أخرى، خاصة بعد سقوط المشروع الضبطي الدولاتي لمرحلة الحداثة.

إن محاولة إدراك معالم ظاهرة الضبط في مرحلة ما بعد دولة الرفاه وفق الشروط الجديدة التي توفّرها التطوُّرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الراهنة تستدعي كشف التحوُّلات التي طرأت على مفهوم الضبط من المقاربات الدولاتية إلى المقاربات المجتمعية، وذلك من أجل معرفة الترتيبات الضبطية الناتجة عن هذه الظروف، والمحدّدة لمميّزات الضبط غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحكم في المجتمع.

إن التأكيد على المعالم السالفة الذكر، يمكن أن يفسح مجالات جديدة للتفكير في الترتيبات الضبطية المعبرة عنه، والنابعة أساسا من نقد الترتيبات التقليدية المعبرة عنها في شكل ثنائية أكاديمية وعملية على أساس ضبط تحكمي وضبط مستقل، ويمكن الوصول إلى هذا المسعى من خلال، أولا، تحليل التحول في مفهوم الضبط بشكل عام على أساس أنه يمثل مفهوما هجينا بين التحكم والاستقلالية، ويقع في التخوم المتحركة للحوكمة من خلال

نموذج الضابط الإيجابي للتعددية وهو نموذج توجيه الهدف، الذي يسمح بإيجاد مساحة لضبط التوليفة المتناقضة للخصائص التنظيمية التي تميّز أنماط الضبط التحكمية أو الاستقلالية من خلال ضبط التعددية. ثانيا، وبناء على المفاهيم الجديدة للضبط السالفة الذكر، يمكن تصوُّر نظرية جديدة تتناسب مع هذه المفاهيم على أساس أنها تمثل نظرية تعددية ترحب بكل أنواع الضبط الدولاتي وغير الدولاتي، وهي نظرية كذلك من أجل إعادة بناء المشاريع الضبطية المختلفة المميزة للمجتمع المعاصر.

إن مفهوم العولمة العادلة والمنصفة هو نتيجة مباشرة للمنطق متعدد السياقات وغير الاختزالي، أين يمكن بناء مشروعات عالمية تحت شعار الحضارة الإنسانية والمستقبل المشترك تستجيب لمختلف الفعاليات المحلية المكونة لها. وفي هذه الحالة يستوجب تحليل مختلف الظواهر والمشاكل العالمية بطريقة تعددية بعيدة عن المنطق الثنائي الاختزالي، بما يسمح بتعايش مختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة والمتناقضة بطريقة مشتركة وفق اعتماد متبادل في مختلف المجالات. وعلى هذا الأساس سوف نشهد نشوء وانبثاقا لبُنى ضبطية وحدوية تستجيب للمنطق التوحيدي للعولمة والمشروعات العالمية و ضبطا تعدديا يستجيب لتعددية الفواعل المشاركة في المشروعات الإنسانية.

الهوامش والإحالات:

(1)- حول الإسهامات الأولى لنظريات السيطرة والتحكّم عن طريق نموذج منظم الحرارة أنظر:

W. R. Ashby, Introduction to Cybernetics. Methuen, London,1956

(2)- F, Heylighen and C, Joslyn, Cybernetics and Second Order Cybernetics, in, Meyers R.A. (ed), Encyclopedia of Physical Science & Technology , Vol. 4 (3rd ed.), Academic Press, New York, 2001, p 169.

(3)- حول تعارض أنماط الضبط التحكمية والاستقلالية والمواصفات التنظيمية الناتجة عنها أنظر:

Geert Van Vliet, Le pilotage aux confins mouvants de la gouvernance (Economie, écologie, politique et régulation en Amazonie Colombienne, 1975 - 1990), Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques, Université de Paris I - Panthéon – Sorbonne, 1997, pp 153-159.

(4)- F, Heylighen and C, Joslyn, op.cit, p 180.

(5)- Ian Ayres and John Braithwaite, Responsive regulation, Transcending the Deregulation Debate, Oxford University Press, New York Oxford, 1992, pp 163-164.

(6)-Michael Hardt and Antonio Negri, Multitude, war and democracy in the age of empire, The Penguin Press, New York, 2004, p 199.

(7)- يعالج Oren Perez الصورة الجديدة لنموذج القانون ما بعد الدولاتي وفق مفهوم فقدان النقاء تعبيرا منه عن النموذج التعددي الهجين التناقضي الذي يميّز مفهوم الضبط القانوني في النظام ما بعد الوستفالي، أنظر:

Oren Perez, Purity lost: the paradoxical face of the new transnational legal body, Brook. J. Int'L L, Vol.33, 2007, pp 01-58

(8)-Christine Parker, The Pluralization of Regulation, Theoretical Inquiries in Law, Vol.9, n°2, 2008, p 350

(9)-Ian Ayres and John Braithwaite, op.cit, pp 19-35

(10)-Julia Black, Proceduralization and polycentric regulation, Revista, Vol.1, 2005, p 101

(11)-A.-J, Arnaud, Critique de la raison juridique. Vol. 2- Gouvernants sans frontières, Entre mondialisation et post-mondialisation, paris, L.G.D.J, 2003, pp 11-35

(12)- حول تحول النموذج المعرفي للضبط من الحكومة إلى منظومة الحوكمة أنظر:
Scott Burris,Michael Kempa and Clifford Shearing, Changes in Governance: A Cross-Disciplinary Review of Current Scholarship, Akron Law Review, Vol.41, n°1, pp 1-66

(13)-Colin Scott, Regulation in the Age of Governance: The Rise of the Post-regulatory State, in, Jacint Jordana and David Levi-Faur (eds), The Politics of Regulation, Institutions and Regulatory Reforms for the Age of Governance, Edward Elgar, UK, 2004, p 164

(14)-Ian Ayres and John Braithwaite, op.cit, pp 101-157
بالنسبة لنموذج الضبط الذاتي المفروض ص ص 101-132، بالنسبة لنموذج الضبط القطاعي الجزئي ص ص 133-157.

(15)-Colin Scott, op.cit, pp 164-165

(16)-Roger King, The Regulatory State in an Age of Governance, Soft Words and Big Sticks, Palgrave Macmillan, New York, 2007, pp 67-69; Elinor Ostrom, Governing the commons, the evolution of institutions for collective action, Cambridge University Press, 1990, p 8

(17)-Colin Scott, op.cit, p 147

(18) النظرية الأوتوبوييتيكية (Autopoietic Theory) طوّرت من طرف عالما البيولوجيا والإدراك التشيليين Maturana و Varela في الستّينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وقد سعى الباحثان للإجابة على السؤال: ما هي الحياة؟ أو: ماذا يميّز الأنساق الحية عن الأنساق غير الحية؟ وقد كان جوابهما أن النسق الحي يعيد إنتاج نفسه. إن هذه العملية لإعادة الإنتاج الذاتي هي ما يسمى بالأوتوبوييتيكية، ومنه عرّف العالمان النسق الأوتوبوييتيكي كنسق يعيد إنتاج عناصره بشكل تكراري بواسطة عناصره الخاصة.

والمفهوم المركزي للأوتوبوييتيكية هو فكرة أن العناصر المختلفة للنسق تتفاعل بطريقة تسمح بإنتاج وإعادة إنتاج عناصر النسق، بمعنى أنه من خلال عناصره، يعيد النسق إنتاج نفسه. إن الخلية الحية، على سبيل المثال، تعيد إنتاج عناصرها الخاصة، مثل البروتين ولا تقوم بجلبها من الخارج، فلننظر على سبيل المثال لحالة الخلية: إن شبكة ردود الأفعال هي التي تنتج الجزيئات (i) خلال تفاعلها، فهي تنتج وتشارك بشكل تكراري في نفس شبكة رد الفعل التي أنجبتها(ii) وتدرك بان الخلية كوحدة مادية (Varela et al.1974: 188)

Varela, F., H. Maturana, and R. Uribe, Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model, Biosystems, Vol. 5, 1974, pp 187-96

(19)-Geert Van Vliet, op.cit, p 136

(20)-Douglas Hofstadter, Gödel, Escher, Bach: An Eternal Golden Braid, Basic Books, New York, 1979, p 684

(21)-Douglas Hofstadter, op.cit, p 686

(22)-Geert Van Vliet, op.cit, p 256

(23)- حول المستويات المختلفة لمفهوم الضبط أنظر:

Roger king, op.cit, pp 66-76

(24)- Julia Black, , op.cit, p 101

(25)- تظهر أهمية الترابطات البينية في تحسين القدرات الضبطية والحكمانية في مختلف أدبيات الحوكمة وعلم الاجتماع الضبطي وأدبيات الضبط مؤخرا، وتوصف في غالب الأحيان في شكل شبكات وتظهر أهمية هذه الترابطات البينية في قدرتها على تحسين قدرات أي فاعل لتحقيق أهدافه الخاصة، وهذا ما نلاحظه من خلال أطروحة Mark Granovetter الشهيرة حول قوة الروابط الضعيفة حول هذا المفهوم أنظر:

Mark Granovetter, The strength of weak ties: a network theory revisited, Sociological Theory, Vol.1, 1983, pp 201-233

(26) Maria H. Ivanova, Partnerships, International, Organizations, and Global Environmental Governance, In, Jan Martin Witte, Charlotte Streck and Thorsten Benner, (eds.) Progress or Peril? The Post-Johannesburg Agenda, Washington DC, Berlin, 2003, p 09

(27) مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية إلى الحكومة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 421، مارس 2014، ص ص 142

(28) Jens Bartelson, The Critique of the State, Cambridge University Press, New York , 2003; Paul Wapner, Politics Beyond the State: Environmental Activism and World Civic Politics, World Politics, Vol. 47, N . 3, (Apr., 1995), pp 311-340

(29) Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele-Izu, The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance, in, Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova(eds), Global Environmental Governance: Options & Opportunities, Yale School of Forestry & Environmental Studies, 2002, pp 77-100

(30) Frank Biermann, Global governance and the environment, in, M. Michele Betsill, Kathryn Hochstetler and Stevis Dimitris, Palgrave Advances in

International Environmental Politics, Palgrave Macmillan, New York, 2006, pp 243-244

(31) Jennifer Clapp, Transnational corporations and global environmental governance, in, Peter Dauvergne(ed.),Handbook of Global Environmental Politics, Edward Elgar Publishing, UK, 2005, pp 284-297

(32) Norichika Kanie, Governance with multilateral environment agreements: a healthy or ill-equipped fragmentation?, in, Lydia Swart and Estelle Perry, Global Environmental Governance: Perspectives on the Current Debate, Center for UN Reform Education, New York, 2007, pp 67-86

(33) Frank Biermann, The Emerging Debate on the Need for a World Environment Organization: A Commentary, Global Environmental Politics, Vol. 1, N. 1, February 2001, pp 45-55

(34) Michele M. Betsill and Elisabeth Corell, NGO Influence in International Environmental Negotiations: A Framework for Analysis, Global Environmental Politics, Vol. 1, N. 4, November 2001, p 65

(35) Michele M. Betsill and Elisabeth Corell, A Comparative Look at NGO Influence in International Environmental Negotiations: Desertification and Climate Change, Global Environmental Politics, Vol. 1, N. 4, November 2001, pp 86-107

(36) Julie Mertus, Considering non state actors in the new millennium: toward expanded participation in norm generation and norm application, International Law and Politics, Vol. 32, pp 537-566

(37) Bas Arts, Non-State Actors in Global Environmental Governance, Op.cit, pp 189-191

(38) Streck Charlotte, Global Public Policy Networks as Coalitions for Change, in, Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova(eds), Global Environmental Governance: Options & Opportunities, Yale School of Forestry & Environmental Studies, 2002, pp 03-07

(39) Frank Biermann, Global governance and the environment, Op.cit, p 246

(40) Oren Perez, Using the private-public linkages to regulate environmental conflicts: the case of international construction contracts, Journal of Law and Society, Vol. 29, N. 1, 2002, pp 77-110

(41) Tania Voon, Sizing up the WTO: Trade-Environment conflict and the Kyoto protocol, J.Transnational Law & Policy, Vol. 10, N. 1, 2000, pp 71-72

(42) مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 146

(43) Maria Ivanova and Jennifer Roy, The architecture of global environmental governance: pros and cons of multiplicity, in, Lydia Swart and Estelle Perry, global environmental governance: Perspectives on the Current Debate, Center for UN Reform Education, New York, 2007, pp 51-53

(44)-Richard Münch, Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities, Palgrave, New York, 2001, pp 49-50

(45)-Ulrich Beck, The cosmopolitan perspective: sociology of the second age of modernity, British Journal of Sociology, Vol.51, Issue1, January/March 2000, p 99

(46)-Nick Vaughan-Williams, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politics of Singularity, International Politics, Vol.44, 2007, p 112

(47)-Keith Banting et all, Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, in, Keith Banting and Will Kymlicka(eds), Multiculturalism and The Welfare State: Recognition and redistribution in contemporary democracies, Oxford University Press, New York, 2006, p 128

(48)-Oleg Shvydanenko, A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?, Journal of International Economic Policy, Issue 3, 2005, p 16

(49)-Jacques Attali, The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy, Foreign Policy, n°107, 1997, p 59

(50)-Richard Münch, op.cit, pp 136-185

(51)- Serge Diebolt, Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques, thèse en droit, université de Paris 10-Nanterre, U.F.R. de sciences juridiques, 2000, p 302

(52)- حول مفهوم الانعكاس(Spécularité)، القادم أساسا من علم النفس وتطبيقاته في مجال الأنظمة السياسية أنظر:

Jean-Louis Vullierme, Le concept de système politique, PUF, Paris, 1989, pp 221-293

(53)-Serge Diebolt, op.cit, p 303

(54)- نموذج "العالم الصغير" Small World Model من النماذج الاحتمالية في مجال الفيزياء النظرية، قدّمه كل من Duncan J.Watts و Steven H. Strogatz عام 1998 من أجل إيجاد حلول بيانية لشبكات العالم الواقعي لم تستطع النماذج الكلاسيكية للشبكات – نماذج الشبكات المنتظمة ونماذج الشبكات العشوائية– أن تقف على القياسات البنيوية لهذه الشبكات واحتمالات تطوراتها.

(55)- Duncan J. Watts, Networks, Dynamics, and the Small-World Phenomenon, American Journal of Sociology, Vol.105, n°2, September 1999, p 500

أسباب الحركة الاجتماعية من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني دراسة سوسيولوجية

د. علاء زهير الرواشده و د.أسماء ربحي العرب
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

ملخــّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الحركة الاجتماعية من جهة نظر الشباب الجامعي الأردني، وبيان علاقة ذلك ببعض المتغيرات كالجنس، ومكان الإقامة، والجامعة، ونوع الكلية، والدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومستوى تعليم الوالدين، والسنة الدراسية، والمعدل التراكمي، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية قصديه مكونة من (304) طالباً وطالبة من جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا، وتم جمع البيانات بواسطة أداة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشباب الجامعي الأردني يرفض الحركة الشعبية بالرغم من وجود بعض من مظاهره وهذا ما يبدو واضحاً على أفكارهم حول أسباب الحركة. وكانت ابرز أسباب الحركة الاجتماعية عند الشباب الأردني تعود إلى أسباب اجتماعية يليها الأسباب الدينية ثم يليها السياسية ثم الأكاديمية فالاقتصادية، ووجدت الدراسة بعض الفروقات البسيطة التي تعزى للجنس ولصالح الإناث حول الأسباب السياسية ولا توجد فروق

حول أسباب الحراك تعزى لبقية متغيرات الدراسة وأوصت الدراسة بضرورة معالجة الحراك الشعبي من خلال علاج الأسباب الاجتماعية السابقة الذكر كافة.

الكلمـــات الدالـــة: الثورة، الحركة الاجتماعية، الشباب الجامعي، الأسباب.

Reasons of social movement from Jordan University youth point of view

Sociological Study

Dr: Alaa .Z. Rwashdeh
Dr: Asma .R . Arab

Abstract

The study aimed at identifying reasons of social movement from Jordan university youth view point and its relation with some variables such as :sex, place of accommodation , University , type of college , family monthly income , number of family members , parents educational level, academic year, cumulative degree.

The study was conducted of a chosen random sample consisted of (304) males and females student from Yarmouk , Science and technology universities , data was collected through and adequate questionnaire .

The study results showed the following:

-Jordanian youth refuses the social movement despite of the existence of some of its appearances and that was clear in their thoughts and believes regarding the uprising reasons.

-The most recommended reasons for social movement from the sample view point in order were the following: social reasons, followed by religious reasons, political, academic, then economical ones.
-The study fond a small differences in sex for the benefit of females regarding political reasons.
-There were no significant differences in uprising reasons due the rest of the variables.
The study recommended the necessity of treating and dealing with the public social movement through dealing with its previous mentioned reasons.
Key words: Revolution - social movement - University youth - reasons

مقدمـــة

إن الحديث في تاريخ الحراك والحركة الاجتماعية سيقود حتما نحو البدء الإنساني، وتحديدا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في القدم. فالحركة الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي تعد ممارسة قديمة في التاريخ البشري، إلا أن استعمالها كمفهوم نظري يظل حديثا، فقد كان على قارئي اللحظات التاريخية الاحتجاجية أن ينتظروا سنة 1842، لينحت لورينز فون ستاين (L.von stein) مصطلح الحركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء (Entienne, Jean, 1997).

يعد الحراك الشعبي من الظواهر التي قد تهدد وتغير أمن الفرد والمجتمع بعمومة، والواقع أن ثورة بعض الشباب في أرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم نحو بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية ظاهرة تحتل موقعها في كل المجتمعات منذ أقدم العصور ولكنها أخذت بعداً جديداً في المجتمعات الحديثة كالعنف والإرهاب والثورات والعدوان على الأبرياء والممتلكات، وفوضى الأمن بالمجتمع. والشباب من أكثر الفئات عرضة لهذا الفعل الاجتماعي لكونهم يشكلون مرحلة عمرية تتميز بالحيوية والنشاط والرغبة القوية نحو التجديد والتغيير مما تجعلهم أكثر الفئات الناقدة والانفعالية لكثر المتناقضات الحياتية التي يواجهونها، سيما أن المجتمع المعاصر تجتاحه تيارات مختلفة ومتباينة ومتعارضة، ويزخر بتحولات وتحديات سياسية، واقتصادية واجتماعية كبيرة جعلت الإنسان يعاني من أزمات متلاحقة أبرزها شعوره بمظاهر اللامبالاة والإهمال والحرمان، والتهميش الثقافي والسياسي مما يدفعه للمطالبة في التغيير.

وقد أشار تقرير حالة سكان العالم للعام 2011م إلى الدور الكبير الذي قام به الشباب في المظاهرات التي عمت البلدان العربية والذي حظي بكثير من اهتمام وسائط الإعلام، والذي برزت فيه سلطة الشباب وأطروحاتهم للمجتمعات التي يودون قيامها، وهو ما قد تؤدي في المدى الطويل إلى إحداث تغييرات أكثر جذرية على نطاق العالم، وحينما أقدم بائع جوال من تونس عمره 26 عاماً على إضرام النار في نفسه تعبيراً عن اليأس والإحباط، فقد قام بذلك أيضاً بإشعال فتيل الاحتجاجات التي هزت المنطقة العربية بأسرها.لقد كانت مشاركة الشباب في "الربيع العربي" غير مسبوقة. وعن طريق الاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر، انطلقت احتجاجات الشباب عبر أرجاء المنطقة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، والبطالة، والوضع القائم.(صندوق الأمم المتحدة،2011) .

الإطـــار النظـــري للدراسة

شاع استخدام مفهوم الحراك أو الحركة الاجتماعية في العصر الحديث بشكل غير مسبوق، والسبب ارتباطه بمفاهيم يصعب فصلها أو الحديث عنه دون التطرق إليها كالتغير، والإصلاح، والتحول الديمقراطي، ورياح الحرية، والربيع العربي وغيره حيث يعد الحراك المغذي الرئيس لكل تلك الظواهر، وكلها مفاهيم تحمل معنى التغيير ببعدية الإرادي وغير الإرادي.

ويعرف الحراك لغة:

أما اصطلاحـــا:

ويتحدد المفهوم الإجرائي للحراك الشعبي وفقاً لغايات الدراسة الحالية بالآتي: هو مجموعة الاعتصام والتظاهرات والإضرابات والاحتجاجات التي

يشهدها المجتمع الأردني منذ عام، وتتكرر بشكل مستمر كل يوم جمعة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الظروف المعيشية، وإيجاد فرص عمل، وحرية التعبير وممارسة الديمقراطية، ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة. وغيرها من المطالب الخدماتية..

وتعتبر الحركة الاجتماعية شكلا من أشكال التغير الاجتماعي الذي فرض على واقع الحياة العربية صيغة جديدة للعلاقات البنائية التي تحكم مكونات المجتمع العربي، إلى جانب التغير في الوظائف التي كانت تقوم بها هذه البنى من مؤسسات وأحزاب ومكونات اجتماعية أخرى. إلى جانب الآثار السلبية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تنتج عن هكذا تغيير. ويقسم أرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى نظام آخر – كما في تونس وليبيا ومصر–، ونوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم –كما في اليمن –.(Aristotle, 2000)

ويشير الأدب النظري في علم الاجتماع إلى العديد من النظريات التي تناولت تفسير عمليات التغير الاجتماعي(التنمية، التطور، الثورة، العاملية) في إطار أي مجتمع، إضافة إلى عوامل التغير وأدواته كالعوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية والداخلية والخارجية....، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو النظريات العاملية في تفسير التغير الاجتماعي وخاصة تلك التي ركزت على العامل التكنولوجي والعامل الاقتصادي والعامل الثقافي (الدقس، 2005).

والجدير بالذكر إن ظاهرة الحركة الاجتماعية لا تقتصر على مكان دون آخر أنها قديمة قدم الإنسانية بدأت مع بدايات التاريخ الإنساني، وبقيت إلى يومنا هذا ملازمة لظهور الأديان والعقائد والأنظمة والمذاهب حتى المصالح، فلكل

حالة مؤيدون ومعارضون (بيومي، 2004). وكثير من الباحثين قد أولو اهتمام اكبر للحراك ذو الطابع الديني أكثر من غيره في مجتمعاتنا العربية، والسبب يعود إلى انتشار الفكر التكفيري القامع والمشكك لاعتقاد غالبية المسلمين، ولكونه من أخطر أنواع الحراك يتم فيه تجنيد فئات من الشباب لتحقيق أهداف ضد المجتمع وآمنه (الحربي، 2011).

إن لغياب الحرية والديمقراطية وشيوع الفساد والاستبداد وظروف الفقر في معظم الدول العربية قد شكلت البيئة الخصبة لنمو وانتشار ثورات الحراك المجتمعي الشعبي. كما لصعود جماعات الإسلام السياسي في البلاد العربية وصراعها المرير مع القوى والجماعات المغايرة بايدلوجيتها والخلافات العميقة حول كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والدنيوية والدينية وملاحقتها ومحاربتها بقساوة من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة وتضييق الخناق عليها وحرمانها من ابسط حقوقها (بني سلامة وخطايبة 2009) ترك المجال لإعادة ترميم بيئة الحراك في البلاد العربية، وهذا ما ينطبق على بقية الجماعات الأخرى في البلاد وما عاشته الشعوب العربية، وما مورس عليها من تزييف الوعي، وسيادة العلاقات المزيفة بينها وبين الصفوات الحاكمة التي بدورها أحرمت شعوبها من حقوقها في المشاركة السياسية والمساواة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ممارسة المديقراطية، وإبقائها تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. في الوقت الذي انفردت الأنظمة السياسة العربية في ممارسة احتكار السلطة دون مبررات شرعية، وارتكاب أبشع جرائم الإنسانية في تصفية المعارضين وطالبي الحرية من الشعوب، ونهب أموالهم أنها أنظمة جعلت من ظاهرة الحراك عند الشباب العربي أمرا حتمياً وسمة سيكولوجية قد تشكلت عبر زمن طويل من المعاناة والحرمان.

هناك دورا كبيرا لعلم الاجتماع في دراسة ظاهرة الحراك ومعالجتها بالمجتمع المعاصر، لأن الحراك ظاهرة لها أبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتربوية والدينية؛ فهي تستوجب الدراسة والتقصي حتى يمكن فهمها (بني فياض، 2008). التي ربما لا يخرج تفسيرها عن بعدين هما: نتاج عوامل خارجية تتمثل بالتغيرات العالمية الحادة كالسياسات الاستعمارية والعسكرية والحروب والصراعات غير المبررة، والأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على مجتمعاتنا، وعوامل داخلية تتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبة للإفراد والجماعات، والحرمان السياسي والديمقراطي في المجتمع وعوامل التفسخ الأسري والاجتماعي مما تنعكس في توتر الأفراد بأفكارهم واتجاهاتهم وسلوكهم.

واختلفت تفسيرات علماء الاجتماع لظواهر كالحراك كلاً حسب مرجعيته، فنجد الوظيفيين أمثال كايم ويارسونز وميرتون قد ربطوا ظهور ظواهر معتلة كالحراك الاجتماعي إلى وجود خلل بنائي داخل النسق الاجتماعي ممثل بفقدان اندماج الفرد بالجماعات الاجتماعية، والثقافة السائدة مع ضعف آليات الضبط والقواعد المنظمة لسلوك الفرد وتفكك المنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع مما تنتج هذه الظروف قيم مضادة فتولد السلوك غير المألوف في فضاء الأعراف والمعايير المجتمعية وهذه حالة تعبر عن عدم قدرة الأنساق والمؤسسات على تلبية حاجات الأفراد والجماعات وطموحاتها فتتشكل حالة الحراك لديهم.

بينما ينظر الماركسيين إلى أن سبب مثل هذه الظواهر يعود لتفشي الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها فئات كبيرة بالمجتمع على هامش مخلفات النظام الرأسمالي من فقر وبطالة، ومعاناتها المريرة من الحرمان ببعديه الاقتصادي والسياسي، وفقدان المجتمع للعدالة الاجتماعية، والمساواة بين

فئاته، وتزايد الشعور بالاضطهاد والتهميش والاحتكار والاستغلال في مناحي الحياة مما ينعكس على نمو ظواهر عدة كالحراك الاجتماعي والثورات. ويذهب (siglman) مؤيداً هذا التفسير عندما ارجع ظواهر كالثورات والعنف والحركات الاجتماعية إلى عدم الاستقرار السياسي في الدولة نتيجة عدم العدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات. فالحراك تعبير عن حالة التعارض القائم بين مصالح الجماعات، وتزايد الشعور بالظلم والحرمان وعدم المساواة والاضطهاد بأشكاله المختلفة خاصة السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في حين نجد فرانسيس فوكوياما يستخدم في نظريته حول التغير الاجتماعي في العالم المعاصر عدد من المفاهيم التاريخية والاقتصادية والفلسفية، أهمها: الديمقراطية الليبرالية والتيتموس، وميجالوثيميا، ويشرح في كتابه المشهور نهاية التاريخ وخاتم البشر معنى هذه المفاهيم. ويري ان مجتمعات العالم جميعها تسير نحو الديمقراطية الليبرالية بسرعات متفاوته، ولتتخلص مجتمعات العالم الثالث من طغيان الديكتاتورية وصولا إلى الرفاهية والديمقراطية، فلا بد من توفر عدد من العوامل أو الشروط الحضارية الاجتماعية وهي: تطور البنية الاجتماعية نحو التأكيد على المساواة بين الأفراد، وقيام المجتمع النامي بإيجاد وتدعيم مراكز للسلطة الوسيطة (مجتمع مدني) بين الأفراد والدولة، وعدم المبالغة بالتمييز القومي الذي قد يدفع إلى العزلة، وممارسة التعصب الثقافي، والوصول الى تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية لأنها تدعم قيم الحرية والمساواة والتسامح وهما نفس قيم الديمقراطية. وأخيرا أن تعمل الصفوة السياسية والاجتماعية على دعم الممارسات الديمقراطية في الحياة ، ومنها حرية التعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والمشاركة السياسية في الحكم.(فوكوياما،)

مشكلة الدراســة

إن ثورات الحركة الاجتماعية حقيقة واقعة يلمس تأثيره في مجتمعاتنا المعاصرة بكثرة ومع ذلك فإن هناك ندرة في الدراسات الاجتماعية الميدانية التي أجريت حول هذا الموضوع خاصة في المجتمع الأردني بحسب علم الباحث. ولان الحراك بأشكاله المختلفة (اعتصامــات، إضرابــات، مظاهــرات...) لم ينشأ جزافًا، بل له أسبابه ودواعيه الموضوعية، كما له مخاطره وآثاره المؤثرة سلباً على الفرد والجماعة وعلى بنية المجتمع بعمومة وأهدافه التنموية، لذا فإن معرفة أسباب الحراك وجذوره وعلاقته بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأمنية يعد غاية في الأهمية لتحديد نوع العلاج المناسب والتعامل معه كظاهرة تفرض ذاتها في المجتمع المعاصر. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة بالتعرف على أسباب وعوامل الحراك الشعبي من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية كالجنس، ومكان الإقامة، والوضع الاقتصادي، وحجم الأسرة، والمعدل التراكمي، ونوع الكلية.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تتحدد أهداف الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التاليــة:

ما أهم أسباب الحركة الاجتماعية من وجهة نظر الشباب الجامعي؟

2. هل هناك فروق ذات دلالة بين وجهة نظر الشباب نحو الحركة الاجتماعية تعزى للمتغيرات الجنس، مكان الإقامة، الجامعة، ونوع الكلية، والدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومستوى تعليم الوالدين، والسنة الدراسية، والمعدل التراكمي؟

3. ما أبرز الأساليب في معالجة الحركة الاجتماعية ؟

أهمية الدراســة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المطروح لكون الحركة الاجتماعية ظاهرة تسود فئات معينة وسط النسيج الاجتماعي في المجتمع الأردني، قد تهدد أمنه واستقرار أفراده وجماعاته إذا ما ترك العنان لمثل تلك الأفكار بالرواج خاصة عند الشباب. سيما أنها دراسة تركز على شريحة اجتماعية واسعة، وتشكل الغالبية من سكان المجتمع الأردني وتمتاز بصفات قد لا تتوافر ببقية الشرائح الأخرى كالطاقة والحيوية والنشاط والطموح والرغبة القوية بالتغيير والتجديد وسط سلسلة من الأزمات العميقة، والتحولات الكبيرة التي يشهدها المجتمع، وتترك آثارها المختلفة على فكر الشباب واتجاهاتهم وطرائق تفكيرهم من شتى نواحي الحياة.

أنها دراسة هامة من الناحيتين النظرية بما توفره من معلومات وأفكار عن ظاهرة هامة في مجتمعنا تفيد المكتبة المحلية والعربية والأجنبية، والباحثين في هذا المجال، وهامة من الناحية العملية بما توضحه وتكشف عنه للشباب أنفسهم والجهات ذات العلاقة بالأمن الفكري ولمؤسسات التنشئة المجتمعية لتقوم بأدوارها المناسبة للتعامل مع معطيات الظاهرة في المجتمع.

الدراســات السابقــة

بعد مراجعة الأدب النظري تبين أن غالبية الدراسات السابقة هي كتابات نظرية (بشاره، عزمي، 2011) (لبيب،الطاهر،2011)، (المدني، توفيق، وآخرون، 2011) (قبانجي، جاك، 2011) (حنفي، ساري،2011) (العطري، عبدالرحيم،2011) (الهر، محمود،2011) (بعزيز، إبراهيم، 2011)، وقليل

منها ميدانية (المغاسي 2004) (المرعب، 2009) (الفواز،2007) (الاوجلي، 2006) (الحربي، 2011) تطرقت لبعض قضايا هذه الدراسة، ونستعرض منها نتائج دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية (2011) التي توصلت إلى أن 32% من الأردنيين يعتقدون أن الحكومة جادة بمحاسبة الفاسدين، و35% فقط يعلمون بوجود حراك شبابي وشعبي، ونحو نصف الأردنيين يؤيدون إجراء انتخابات نيابية مبكرة قبل نهاية العام الحالي. و أن 68% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن حرية التظاهر مكفولة، فيما اعتبر 75% منهم أن حرية الصحافة مضمونة.ورأى 73% من عينة الاستطلاع الذي حمل عنوان "حالة الديمقراطية في الأردن"، أن حرية الرأي مضمونة، كما اعتبر 58% من أفراد العينة أن حرية الانتساب للأحزاب السياسية مضمونة.

ويعتقد 78% من المستجيبين أن عقد الاجتماعات والاحتجاجات السلمية هي وسيلة مناسبة لتغيير الحكومة اذا ظهرت الحاجة لذلك، في ما يعتقد أقل من نصف المستجيبين 48% أن الضغط على البرلمان لحجب الثقة عن الحكومة هو وسيلة مناسبة، ويعتقد 45% أن الانتظار حتى تتغير الحكومة هو أفضل الوسائل، ويرفض 93% اللجوء إلى استخدام العنف باعتباره وسيلة لتغيير الحكومة. وأعرب 64% من المستطلعة آراؤهم عن رغبتهم بإجراء الانتخابات البلدية في حزيران للعام الحالي، كما يرغب 51% من أفراد العينة بإجراء الانتخابات النيابية في نهاية 2012. وأيد 31% من المستجيبين للاستطلاع إجراء تعديلات دستورية جديدة، لكن 41% منهم لا يؤيد ذلك.

وسمع 35% فقط من الأردنيين بالتنظيمات والحركات الشبابية المطالبة بالإصلاح، وفق الاستطلاع الذي أظهر أن 27% من النسبة التي سمعت بتلك الحركات مقتنعون بجدوى وأهمية هذه التنظيمات والحركات الشبابية

والشعبية. وأظهرت النتائج أن نسبة من يعتقدون بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح في الأردن هي (60%) مقارنة بـِ (25%) يعتقدون أنها لا تسير في الاتجاه الصحيح. وقال الاستطلاع إن الشعور بالأمن والاستقرار حصل على نسبة (36%) وجدية الحكومة بالإصلاح ومحاسبة الفاسدين (32%) كانت أهم الأسباب لاعتقاد المستجيبين بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، فيما كان الوضع الاقتصادي السيئ، (فقر، بطالة، غلاء معيشة) (36%) وتفشي الفساد والواسطة والمحسوبية (31%) أهم الأسباب لاعتقاد المستجيبين بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ. وارتفع تقييم المستجيبين لحالة الديمقراطية في الأردن مقارنةً بالعام الماضي، فقد بلغ، 6.9 على مقياس من1 إلى 10 مقارنةً بـــ 6.3 في العام 2010. ومن الجدير بالذكر أن هذا المستوى هو المستوى نفسه في العام 2009. وجاءت ضمان الحقوق والحريات المدنية والسياسية كأهم سمة يجب أن تتوافر بالأردن حتى تقول إنه بلد ديمقراطي (57%)، تلتها قيمة العدل والمساواة (15%) في المرتبة الثانية. ويعتقد (28%) أن انتشار الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية، أهم معيق للتحول الديمقراطي في الأردن، فيما كان عدم ضمان حرية التعبير والرأي (7%) ثاني أهم معيق. ولكن يعتقد 12% بأنه لا يوجد معيقات للتحول الديموقراطي في الأردن، بينما أجاب 18% بأنهم لا يعرفون اذا كان هنالك معيقات للتحول الديموقراطي في الأردن.وتعتقد أغلبية ساحقة من الأردنيين بأن الحريات التالية مضمونة: حرية التنقل (97%)، وحرية التملك (95%)، وحرية المعتقدات الدينية (93%)، وحرية الفكر(89%). كذلك، فإن غالبية تتراوح بين الثلثين والثلاثة أرباع تعتقد أن حرية الصحافة (75%) وحرية التعبير عن الرأي وحرية تأسيس منظمات

مجتمع مدني والانتساب اليها، والاشتراك بالتظاهرات السلمية مضمونة. بالمقابل احتلت حرية تأسيس الأحزاب والانتساب اليها وحرية الحق في الحصول على المعلومات الحكومية أدنى تقييم لدى المواطنين (54%، 53%، 57% على التوالي).

و يعتقد 58% من المستجيبين أن تطبيق مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الغنى أو الفقر مطبق في الأردن، في ما يعتقد 66% أن تطبيق مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن بلد الأصل مطبق في الأردن.ويرى 71% من المستجيبين أن الفرد يتمتع بمعاملة عادلة في تحقيق تقوم به الشرطة، في ما يعتقد 41% فقط أن الفرد يتمتع بمعاملة عادلة في إجراءات الحصول على وظيفة في القطاع العام.وأفاد ما يقارب ثلث المبحوثين (32%) بأنهم يستطيعون انتقاد الحكومة علناً بزيادة مقدارها (13) نقطة عما كانت عليه في العام الماضي (19%). وأظهرت النتائج أن الدافع الرئيسي الذي قد يؤدي للمشاركة في تظاهرة أو اعتصام أو فعالية احتجاجية سلمية هو تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع الأسعار(27%)، في ما جاء الشعور بالظلم وعدم المساواة (11%) في المرتبة الثانية، وجاءت المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والدينية (9%) في المرتبة الثالثة.وأظهرت النتائج أن هناك تدنياً ملحوظاً في انخراط المواطنين في الأطر المدنية السياسية الطوعية، فقد أفاد (1%) فقط أنهم منتسبون إلى حزب أو مجموعة أو حركة سياسية. ولكن، بالمقابل أفاد 4% بأنهم ينوون الانتساب إلى أحزاب سياسية في المستقبل، ما يعكس تنامي الاهتمام بالحياة السياسية، في المقابل كانت نسبة المنخرطين في إطار مدني طوعي: (جمعية خيرية، هيئة شبابية، هيئة ثقافية، أو نادٍ رياضي أو جمعية تعاونية) (5%).وقال الاستطلاع إن أكثر من ثلي المستجيبين يعتقدون بأنه لا يوجد حالياً حزب سياسي أو حركة

سياسية مؤهلة وقادرة على تشكيل الحكومة، في ما يعتقد (8%) فقط أنه يوجد حزب أو حركة سياسية قادرة على تشكيل الحكومة في الأردن.وأشار إلى أن هناك ارتفاع واضح وملحوظ في نسبة من يقبلون بوصول حزب سياسي لا يتفقون معه الى السلطة مقارنة بالأعوام السابقة، فقد أظهرت النتائج أن (26%) يقبلون بذلك مقارنة بـــ 9% في العام 2010.وبحسب النتائج، فإنه في حالة إجراء الانتخابات النيابية (يوم الاستطلاع)، فإن 33% يرجحون منح صوتهم لمرشح من الاتجاه السياسي الوطني، في ما أفاد 23% أنهم يرجحون منح صوتهم لمرشح من الاتجاه السياسي الإسلامي، و 10% للاتجاه السياسي القومي العربي، و 2% للاتجاه الليبرالي. بينما أفاد ما يقارب الربع بأنه ليس لديهم اتجاه سياسي معين.ويعتقد أكثر من النصف بقليل بأن مجلس النواب يقوم بدوره في: مساءلة الحكومة (52%) وبسن القوانين (50%) وبالإشراف على الإنفاق العام (52%)، بينما تتراجع نسبة تقييم المواطنين لقدرته على مكافحة الفساد (48%) والتأثير في السياسات العامة (46%)، والتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية (45%)، لتصل أدناها بقيام المجلس بالتواصل مع المواطنين (41%).وأظهرت نتائج الاستطلاع ارتفاع نسبة من يعتقدون أن السلطة التنفيذية وأجهزتها (من 56% في العام 2010 الى 63% في العام 2011) وذوي النفوذ السياسي والاقتصادي (55% في العام 2010 إلى 61% في العام 2011) يتدخلون في الأحكام الصادرة عن القضاء.وبحسب رأي المستجيبين جاء التظاهر والاعتصام والاحتجاج السلمي 33%هي الوسيلة الفضلى لتغيير سياسة حكومية غير راضين عنها، فيما جاء الحوار مع الحكومة (10%) كخيار ثانٍ واستخدام وسائل الإعلام المختلفة (7%) كخيار ثالث.

منهجية الدراسة (الطريقـــة والإجـــراءات):

منهج الدراسة: تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، لمناسبة استخدامه لمثل هذا النوع من الدراسات حيث تم اختيار عينة من طلبة الجامعات التي تشكل مجتمع الدراسة، لغاية الحصول على البيانات المتعلقة بظاهرة الحراك الشعبي من منظور الشباب الأردني الجامعي.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموع الطلبة الجامعيين المسجلين في جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا، وهما من اكبر الجامعات الأردنية الواقعة في إقليم شمالي الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (304) طالباً وطالبة تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية القصدية من مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة: تقوم الدراسة على استخدام الإستبانة كوسيلة لجمع البيانات من عينة مجتمع الدراسة، وقد صممت بطريقة تم بموجها مراعاة عدة جوانب أبرزها: تغطية مختلف جوانب الموضوع المدروس، وتعكس تساؤلات وأهداف الدراسة الرئيسة التي أجريت الدراسة من أجلها علماً بان تصميم هذه الاستبانة تم بالاستفادة من المقاييس التي استخدمت في الدراسات السابقة.

صدق الأداة وثباتها

ا. **صدق الأداة:** بعد أن تمت عملية تحكيم الإستبانة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي والمشكلات الاجتماعية، ومن لهم خبرة في مجال تصميم أداوت الدراسات الميدانية، وأجريت بعض التعديلات على بعض التساؤلات، وعدت الإجراءات السابقة صدقاً ظاهرياً للأداة.

ب. **ثبات الأداة:** من أجل التأكد من ثبات الأداة فقد تم توزيع الإستبانة على مجموعة من الشباب الجامعي بلغت 40 طالباً وطالبة، ثم أعيدت

التجربة مرة أخرى بعد أسبوعين على العينة نفسها، وهو ما يسمى اختبار بيرسون وإعادة الاختبار (test-retest)، وتم احتساب معامل ارتباط بيرسون للإجابات، وبلغت القيمة (0.86)، وهي من المعدلات المقبولة لأغراض الدراسة وأهدافها وبذلك تم التيقن من سلامة اعتماد الاستبانة للإجراء الميداني الرئيسي.

جدول رقم (2)

قيم معاملات الاتساق الداخلي لثبات مجالات أداة الدراسة والأداة الكلية

الرقم	المجـــال	عدد الفقرات	الاتساق الداخلي
1	الأسباب الاقتصادية	10	0.76
2	الأسباب الاجتماعية	11	0.75
3	الأسباب الدينية	8	0.72
4	الأسباب الأكاديمية	7	0.71
5	الأسباب السياسية	7	0.70
الأداة ككل		43	0.87

كما يوضح الجـــدول رقم (2) فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي بين نتائج التطبيقين حيث تراوحت تلك المعاملات بين (0.70–0.76) للمجالات و(0.87) للأداة ككل.

المعالجة الإحصائية: (التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية تحليل التباين الأحادي)

اعتمدت الدراسة على إدخال البيانات باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخدم الإحصاء الوصفي الذي تمثل في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك لوصف خصائص

أفراد عينة الدراسة، ولغرض تحقيق أهداف البحث تم استخدام عدة وسائل إحصائية لمعالجة البيانات وتحويلها إلى جوانب كمية ليسهل تحليلها وتفسيرها،. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات والأداة ككل حسب متغيرات الدراسة، ولبيان ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي.

عرض نتائج الدراســـة ومناقشتها

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

للتعرف على أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والتعليمية ذات العلاقة بأفراد عينة الدراسة، بيانات الجدول التالي توضح لنا ما يلـــي:

بالنسبة للجنس يتبين من الجدول أعلاه أن الإناث حصلن على أعلى تكرار بلغ (183) وبنسبة مئوية (60.2) بينما بلغ تكرار الذكور (121) وبنسبة مئوية (39.8). كما تبين الذين يسكنون القرية حصلوا على أعلى تكرار بلغ (163) وبنسبة مئوية (53.6) بينما حصل سكان البادية على أقل تكرار بلغ (8) وبنسبة مئوية (2.6). وأن معظم الطلبة عينة الدراسة كانوا من جامعة اليرموك بتكرار بلغ 209) ونسبة مئوية (68.8) بينما بلغ عدد طلبة العلوم والتكنولوجيا (95) وبنسبة مئوية (31.3). كما تبين أن معظم الطلبة عينة الدراسة كانوا من الكليات العلمية بتكرار بلغ 158) ونسبة مئوية (52.0) بينما بلغ عدد طلبة الكليات الإنسانية (146) وبنسبة مئوية (48.0).

أما دخل الأسرة فتبين أن فئة الدخل 350 دينار فأقل جاءت بأعلى تكرار بلغ (140) وبنسبة مئوية (46.1) بينما بلغ تكرار فئة الدخل من 351 دينار إلى 700 دينار (106) وبنسبة مئوية (34.9). بينما بلغ تكرار فئة الدخل من 701 (58) وبنسبة مئوية (19.1). والنسبة لعدد أفراد الأسرة فتبين ان الفئة

من7- 9 أفراد حصلت على أعلى تكرار بلغ (135) وبنسبة مئوية (44.4) بينما حصلت فئة 3 أفراد فأقل على أقل تكرار بلغ (17) وبنسبة مئوية (5.6).

الجدول (2)

التوزيع التكراري والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية

المتغيـــرات المستقلة	الفئـــات	التكـــرار	النسبـــة
الجنس	ذكر	121	39.8
	أنثى	183	60.2
مكان إقامة السكن	مدينة	118	38.8
	قرية	163	53.6
	مخيم	15	4.9
	بادية	8	2.6
الجامعة التي تدرس فيها	اليرموك	209	68.8
	العلوم والتكنولوجيا	95	31.3
نوع الكلية التي تدرس فيها	إنسانية	146	48.0
	علمية	158	52.0
الدخل الشهري للأسرة	350 دينار فأقل	140	46.1
	من 351 دينار إلى 700 دنيار	106	34.9

المتغيـــرات المستقلة	الفئـــات	التكـــرار	النسبـــة
	من 701 دينار فأكثر	58	19.1
عدد أفراد الأسرة	3 أفراد فأقل	17	5.6
	من 4–6 أفراد	108	35.5
	من 7–9 أفراد	135	44.4
	10أفراد فأكثر	44	14.5
مستوى تعليم الأب	أمي	17	5.6
	ابتدائي	16	5.3
	إعدادي	45	14.8
	ثانوي	66	21.7
	دبلوم	31	10.2
	بكالوريوس	91	29.9
	دراسات عليا	38	12.5
مستوى تعليم الأم	أمي	40	13.2
	ابتدائي	16	5.3
	إعدادي	34	11.2
	ثانوي	77	25.3
	دبلوم	61	20.1
	بكالوريوس	67	22.0
	دراسات عليا	9	3.0
مستوى السنة الدراسية	أولى	62	20.4

المتغيـــرات المستقلة	الفئـــات	التكـــرار	النسبـــة
	ثانية	81	26.6
	ثالثة	76	25.0
	رابعة	85	28.0
تقدير المعدل التراكمي في الجامعة	مقبول	40	13.2
	جيد	128	42.1
	جيد جدا	79	26.0
	ممتاز	35	11.5
	لا إجابة	22	7.2
	المجموع	304	100.0

أما بالنسبة لمستوى تعليم الأب فتبين أن مستوى البكالوريوس حصل على أعلى تكرار بلغ (91) وبنسبة مئوية (29.9) بينما حصل مستوى ابتدائي على أقل تكرار بلغ (16) وبنسبة مئوية (5.3). كم تبين أن مستوى الثانوي للام حصل على أعلى تكرار بلغ (77) وبنسبة مئوية (25.3) بينما حصل مستوى دراسات عليا على أقل تكرار بلغ (9) وبنسبة مئوية (3.0).

وبخصوص مستوى السنة الدراسية فتبين أن مستوى السنة الرابعة حصل على أعلى تكرار بلغ (85) وبنسبة مئوية (28.0) بينما حصل مستوى السنة الأولى على أقل تكرار بلغ (62) وبنسبة مئوية (20.4). أما تقدير المعدل التراكمي في الجامعة فتبين أن من مستواهم جيد حصل على أعلى تكرار بلغ (128) وبنسبة مئوية (42.1) بينما حصل تقدير لم يجاوبوا على أقل تكرار بلغ (22) وبنسبة مئوية (7.2).

عرض النتائج فـــي ضوء التساؤلات:

السؤال الاول: ما أهم أسباب الحركة الاجتماعية من جهة نظر الشباب الجامعي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم أسباب الحركة الاجتماعية بنظر الشباب الجامعي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم أسباب الحركة الاجتماعية بنظر الشباب الجامعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	الأسباب الاجتماعية للحركة الاجتماعية	3.89	.59	كبيرة
2	3	الأسباب الدينية للحركة الاجتماعية	3.76	.61	كبيرة
3	5	الأسباب السياسية للحركة الاجتماعية	3.69	.62	كبيرة
4	4	الأسباب الأكاديمية للحركة الاجتماعية	3.64	.67	متوسطة
5	1	الأسباب الاقتصادية للحركة الاجتماعية	3.49	.63	متوسطة
		الأسباب ككل	3.70	.43	كبيرة

يبين الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.49-3.89)، حيث جاء مجال الأسباب الاجتماعية للحركة الاجتماعية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.89)، وجاء مجال الاسباب الدينية في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ(3.76)، وجاء مجال الأسباب السياسية في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.69)، وجاء المجال الأكاديمي في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.64)، بينما جاء مجال الأسباب الاقتصادية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.49)، وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب ككل (3.70).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل محور على حدى، حيث كانت على النحو التالـــي:

محور الأسباب الاقتصادية للحركة الاجتماعية:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الاقتصادية للحركة الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	14	غياب تكافؤ الفرص بين الأفراد ينتج للحركة الاجتماعية عند المظلومين	3.96	.93	كبيرة
2	16	انتشار البطالة بين الشباب يدفعهم للمشاركة	3.72	1.06	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		في الحركة الشعبية			
3	17	الحركة الاجتماعية سببه شيوع الفساد في المؤسسات الحكومية	3.63	1.06	متوسطة
3	21	ازدياد ارتفاع الأسعار المستمر لمختلف المواد يدفع للحركة	3.63	1.03	متوسطة
5	22	الحرمان المادي مصدر رئيس للحركة الاجتماعية	3.62	1.13	متوسطة
6	15	التفاوت الطبقي بين الأفراد يجعل الفقراء يميلون إلى الحركة	3.55	1.14	متوسطة
7	18	ارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية مصدر للحركة الاجتماعية	3.48	1.17	متوسطة
8	23	الحركة الاجتماعية نتيجة لأزمات الكساد الاقتصادي	3.34	1.09	متوسطة
9	20	حرمان بعض الطلبة من الحصول على مساعدات مالية من الجامعة يؤدي إلى مشاركتهم في الحركة الاجتماعية	3.30	1.24	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
10	19	معظم فئات الحركة الاجتماعية من الفقراء	2.66	1.17	متوسطة
المحور ككل			3.49	.63	متوسطة

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.66-3.96)، حيث جاءت الفقرة رقم (14) والتي تنص على "غياب تكافؤ الفرص بين الأفراد ينتج الحركة عند المظلومين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.96)، وجاءت الفقرة رقم (16) ونصها" انتشار البطالة بين الشباب يجعلهم مشاركين في الحركة" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ(3.72), وجاءت الفقرة رقم (23) ونصها "الحركة الاجتماعية نتيجة لأزمات الكساد الاقتصادي" بالمرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.34)، بينما جاءت الفقرة رقم (19) ونصها "معظم فئات الحركة من الفقراء" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.66).

2. محور الأسباب الاجتماعية للحركة الاجتماعية:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الاجتماعية للحركة الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	27	وجود التفكك الأسري بكثرة في المجتمع	4.20	.98	كبيرة
2	24	غياب الانضباط الأخلاقي	4.12	1.03	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		في المجتمع			
3	30	انتشار الجهل وعدم التوعية لدى بعض الأسر	4.10	1.02	كبيرة
4	29	التعامل مع رفقاء السوء	4.06	1.12	كبيرة
5	26	انتشار الرذيلة في المجتمع كالحشيش والمواد المخدرة	4.04	1.15	كبيرة
6	25	ضعف القيم كالانتماء والولاء والمواطنة داخل الأسرة	3.88	1.07	كبيرة
7	32	ضعف دور وسائل الإعلام	3.84	1.08	كبيرة
8	33	القهر والقسوة في التعامل مع الابناء	3.83	1.16	كبيرة
9	28	عدم الاندماج الاجتماعي لبعض الأفراد يدفعهم للحراك	3.71	1.06	كبيرة
10	31	تصادم الآراء بين الآباء والأبناء	3.65	1.09	متوسطة
11	34	شعور الفرد بتدني الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها	3.34	1.26	متوسطة
المحور ككل			3.89	.59	كبيرة

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.34-4.20)، حيث جاءت الفقرة رقم (27) والتي تنص على "وجود التفكك الأسري بكثرة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.20)، وجاءت الفقرة رقم (24) ونصها "غياب الانضباط الأخلاقي في المجتمع"بالمرتبة

الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.12), وجاءت الفقرة رقم (30) ونصها "انتشار الجهل وعدم التوعية لدى بعض الأسر" بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ(4.10), وجاءت الفقرة رقم (31) ونصها "تصادم الآراء بين الآباء والأبناء يصنع الحراك" بالمرتبة ما قبل الاخيرة وبمتوسط حسابي بلغ(3.65), بينما جاءت الفقرة رقم (34) ونصها "شعور الفرد بتدني الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.34).

3.محور الأسباب الدينية للحركة الاجتماعية:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الدينية للحركة الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجــة
1	38	غياب الفهم العميق لنصوص الشريعة الإسلامية مصدر للحركة	4.13	1.02	كبيرة
2	41	قصور دور الوعظ والإرشاد في المجتمع	3.93	1.02	كبيرة
3	42	الحراك الشعبي نتاج وجود جماعات دينية متشددة	3.75	1.12	كبيرة
4	40	تلقي الفتاوى من الفضائيات دون تمييز بات مصدرا للحركة	3.74	1.09	كبيرة
5	35	الشعور بالتهميش الديني سبب رئيس للحركة	3.73	1.03	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجــة
		الاجتماعية.			
6	37	الحركة الاجتماعية نتاج الحروب غير المبررة على البلاد الإسلامية	3.68	1.02	كبيرة
7	36	إساءات أصحاب الديانات الأخرى للإسلام مصدر لحركة المسلمين	3.48	1.20	متوسطة
المحور ككل			3.76	.61	كبيرة

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.48-4.13)، حيث جاءت الفقرة رقم (38) والتي تنص على "غياب الفهم العمق لنصوص الشريعة الإسلامية مصدر للحراك الشعبي " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.13)، بينما جاءت الفقرة رقم (41) ونصها "قصور دور الوعظ والإرشاد في المجتمع" في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، وجاءت الفقرة رقم (37) ونصها "الحراك نتاج الحروب غير المبررة على البلاد الإسلامية" بالمرتبة ما قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.60)، (36) ونصها "إساءات أصحاب الديانات الأخرى للإسلام مصدر لحراك المسلمين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.48).

4.محور الأسباب الأكاديمية للحركة الاجتماعية:

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الأكاديمية للحركة الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	43	قصور الدور التربوي والتثقيفي للتعليم الجامعي	3.95	1.02	كبيرة
2	44	خلو المواد الدراسية من مواضيع تكافح مروجات الحركات الاجتماعية	3.91	.94	كبيرة
3	49	قصور الأداء للأنشطة التعليمية والثقافية في الجامعة	3.66	1.15	كبيرة
4	47	ضعف دور الجامعة في تعزيز وتنمية المواطنة لدى الطلبة	3.60	1.20	متوسطة
5	46	تسويق الانحرافات الفكرية عبر البريد الالكتروني وغيره	3.55	1.20	متوسطة
6	45	إدخال الشبكة المعلوماتية للتعليم سهلت من الترويج للحراك	3.52	1.16	متوسطة
7	48	تدني المستوى التعليمية والثقافي للوالدين	3.26	1.32	متوسطة
المحور ككل			3.64	.67	متوسطة

يبين الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.26-3.95)، حيث جاءت الفقرة رقم (43) والتي تنص على "قصور الدور التربوي والتثقيفي للتعليم الجامعي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وجاءت الفقرة رقم (44) ونصها "خلو المواد الدراسية من مواضيع تكافح مروجات الحركات الاجتماعية " بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.91)، وجاءت الفقرة رقم (49) ونصها " قصور الأداء للأنشطة التعليمية والثقافية في الجامعة" بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.66)، بينما

جاءت الفقرة رقم (48) ونصها "تدني المستوى التعليمي والثقافي للوالدين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.26).

5.محور الأسباب السياسية للحركة الاجتماعية:

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب السياسية للحركة الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	51	شعور الأفراد بعدم وجود عدالة سياسية يدفعهم للحركة الاجتماعية	3.92	.86	كبيرة
2	52	عدم إتاحة الحرية للتعبير عن الراي مصدر لشيوع الحركة الاجتماعية	3.89	.90	كبيرة
3	56	الحركة الاجتماعية نتاج سياسات الهيمنة الغربية ضد العرب	3.83	1.07	كبيرة
4	55	قصور في اهتمام السياسين بحقوق المواطنين	3.71	1.06	كبيرة
5	50	المشاركون في الحركة أفراد عانوا كثيراً من الاغتراب السياسي	3.56	1.09	متوسطة
6	54	تعارض سياسات الدولة الخارجية مع تطلعات المواطنين مصدر للحركة	3.50	1.07	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		الاجتماعية			
7	53	ضعف مشاركة الناس في العمل السياسي يدفعهم إلى الحركة الاجتماعية	3.41	1.14	متوسطة
المحور ككل			3.69	.62	كبيرة

يبين الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.41-3.92)، حيث جاءت الفقرة رقم (51) والتي تنص على "شعور الافراد بعدم وجود عدالة سياسية يدفعهم للحركة الاجتماعية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.92)، وجاءت الفقرة رقم (52) ونصها "عدم إتاحة الحرية للتعبير عن الرأي مصدر لشيوع الحركة الاجتماعية " في المرتبة الثانية وبموسط حسابي بلغ (3.89)، وجاءت الفقرة رقم (56) ونصها "الحراك نتاج سياسات الهيمنة الغربية ضد العرب" في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.83)، وجاءت الفقرة رقم (55) ونصها "قصور في اهتمام السياسين بحقوق المواطنين" بالمرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.71)، بينما جاءت الفقرة رقم (53) ونصها "ضعف مشاركة الناس في العمل السياسي يدفعهم إلى الحركة الاجتماعية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.41).

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة بين وجهات نظر الشباب نحو الحركة تعزى للمتغيرات الجنس، مكان الإقامة، الجامعة، ونوع الكلية، والدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومستوى تعليم الوالدين، والسنة الدراسية، والمعدل التراكمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحركة تبعا لمتغيراتهم الديموغرافية، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية على اتجاهات الشباب نحو الحركة الاجتماعية

المتغير	الخيـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.25	.465	6.713	.010
	أنثى	3.10	.492		
مكان إقامة السكن	مدينة	3.17	.514	.872	.456
	قرية	3.14	.470		
	مخيم	3.34	.407		
	بادية	3.12	.533		
الجامعة التي تدرس فيها	اليرموك	3.16	.431	.060	.807
	العلوم والتكنولوجيا	3.17	.593		
نوع الكلية التي تدرس فيها	إنسانية	3.15	.451	.167	.683
	علمية	3.17	.518		
الدخل الشهري للأسرة	350 دينار فأقل	3.20	.467	2.764	.065
	من 351 إلى	3.18	.484		

المتغير	الخيـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	700				
	من 701 دينار فأكثر	3.03	.521		
عدد أفراد الأسرة	3 أفراد فأقل	3.24	.411	1.433	.233
	من 4–6 أفراد	3.20	.521		
	من 7–9 أفراد	3.16	.449		
	10 أفراد فأكثر	3.03	.524		
مستوى تعليم الأب	أمي	3.12	.449	.485	.819
	ابتدائي	3.26	.388		
	إعدادي	3.15	.540		
	ثانوي	3.14	.413		
	دبلوم	3.25	.628		
	بكالوريوس	3.17	.496		
	دراسات عليا	3.09	.450		
مستوى تعليم الأم	أمي	3.24	.449	1.371	.226
	ابتدائي	3.08	.564		
	إعدادي	3.09	.527		
	ثانوي	3.16	.467		
	دبلوم	3.18	.491		
	بكالوريوس	3.20	.491		
	دراسات عليا	2.79	.333		
مستوى السنة	أولى	3.06	.519	1.260	.288

المتغير	الخيـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسية	ثانية	3.17	.439		
	ثالثة	3.22	.518		
	رابعة	3.17	.472		
تقدير المعدل التراكمي في الجامعة	مقبول	3.20	.503	.235	.872
	جيد	3.19	.487		
	جيد جدا	3.14	.445		
	ممتاز	3.18	.577		

يتبين من الجدول (4) الأتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\square$ = 0.05) تعزى لأثر للجنس. وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\square$ = 0.05) تعزى لأثر مكان اقامة السكن.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\square$ = 0.05) تعزى لأثر (الجامعة التي يدرس فيها، نوع الكلية، الدخل الشهري للأسرة، عدد أفراد الأسرة، مستوى تعليم الأب، مستوى تعليم الأم، مستوى السنة الدراسية، تقدير المعدل التراكمي في الجامعة).

مناقشة النتائج وتفسيرها:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أبرزها: وجود توجهات متباينة عند الشباب الجامعي الأردني من الحركة الاجتماعية. وفيما يتعلق بأهم أسباب الحركة الاجتماعية بنظر الشباب الجامعي، جاءت الأسباب

الاجتماعية للحركة في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.89) حيث يري الشباب أن أكثر الأسباب تأثيراً في الحراك هي: التفكك الأسري، ضعف التوجيه والتوعية والنصح، وانتشار الرذيلة في المجتمع، وضعف قيم الانتماء، وقصور دور وسائل الإعلام، والقهر والقسوة في التعامل مع الأبناء، والشعور بتدني الطبقة الاجتماعية، وعدم الاندماج الاجتماعي. تشكل أسباب اجتماعية لنمو الحركة الاجتماعية عند الشباب. وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (الحربي، 2011)، كما ينسجم مع دراسة (الأوجلي، 2006) إذ وجد أن من الضروري بذل الجهود الدولية من أجل القضاء على العوامل المولدة للاضطرابات من بينها العوامل الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالأسباب الدينية التي جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.76) حيث أن أكثر الأسباب تأثيراً في ظهور الحركة الاجتماعية قصور الإرشاد والوعظ الديني، عدم الفهم الصحيح للنصوص الدينية، وجود جماعات متشددة دينياً في المجتمع، وقصور الوعظ والإرشاد، إضافة إلى الإساءات التي يتعرض لها المسلمين. وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (العيد، 1421) إذ وجدت أن التأكيد على أن يتحول الخطاب الديني من الترهيب إلى الترغيب والتشويق وفتح باب الأمل أمام الناس للإقبال على العمل والإنتاج والتأكيد على بيان مقاصد الشريعة الإسلامية المتمثلة في ضبط النفس والعقل والدين والمال والنسل والتأكيد على أن الإسلام دين حوار ووسطية وعدل وتسامح، والتأكيد على رفض الاعتقاد السائد بأن العالم كله ضد الإسلام والمسلمين.

وفيما يتعلق بالأسباب السياسية للحركة وجاءت في المرتبة الثالثة كانت أكثر الأسباب الداخلية تأثيراً هي: عدم وجود عدالة سياسية، عدم إتاحة حرية

التعبير وقلة الاهتمام بحقوق المواطنين، وضعف المشاركة السياسية في المجتمع، وهذا يؤكد الغربة السياسية والثقافية التي يعيشها الشباب ووجود تهميش واضح مما له صلة قوية بحراك الشباب، وأما الأسباب السياسية الخارجية تمثلت بالهيمنة الغربية واستغلال البلاد العربية، وهذا يفسر من خلال الحروب التي تمارس ضد الشعوب العربية والإسلامية ودون ذنب، والسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية، وسلب أردته السياسية وتجنيدها لتعمل وفق المصالح الغربية دون مبررات. ووجدت الدراسة أن الإناث ترى الأسباب السياسية ذات تأثير على ولادة الحراك عند الشباب أكثر من الذكور وهذا يدل على اهتمام الإناث بالسياسة، وأيضاً يعود إلى زيادة نسبة التعليم بين فئات الإناث، هذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (المرعب، 2009). كما ويتفق مع نتائج دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية (2011).

وفيما يتعلق بالأسباب الأكاديمية جاءت في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.64) وكانت أبر مظاهر ذلك قصور دور مؤسسات التربية والتعليم في المجال التثقيفي، ضعف دور الجامعات في تعزيز المواطنة، الدور السلبي للإنترنت في تسويق الحراك وتبرير أفكاره، وخلو المناهج الدراسية من مواضيع تتحدث عن الحركات الاجتماعية. وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (المغامسي، 2004) زيادة التوعية بأهمية التربية على منهج الوسطية في جميع شؤون الحياة، وعلى مستوى الأفراد والجماعات، وذلك عن طريق جميع المؤسسات التربوية والثقافية. وضرورة تكثيف البرامج، والأنشطة، والمحاضرات، والندوات، واللقاءات، والحوارات البناءة، عن طريق جميع مؤسسات المجتمع التي تهتم بترسيخ القيم والآداب الإسلامية الصحيحة.

والعناية باختيار المربين الذين يقومون بالتربية والتعليم، والتوجيه والإرشاد، في المؤسسات التربوية والاجتماعية. والعمل على زيادة التواصل بين الشباب وعلماء الدين، وذلك بتكثيف المحاضرات والندوات، وسبل التواصل الأخرى.

وفيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية للحركة الذي جاء في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (3.49) حيث كانت أكثر الأسباب تأثيراً في ظهور الحركة الاجتماعية، غياب تكافؤ الفرص, انتشار البطالة وهي من أكثر الأسباب المؤثرة حيث أن وجود وقت فراغ والإحساس بالظلم وعدم وجود العدالة يؤدي إلى الحراك، وارتفاع الأسعار، التفاوت الطبقي، ونواتج أزمات الكساد، وحرمان بعض الطلاب من المساعدة المالية، والفقر. وهذا ما يتفق مع دراسة (البرعي, 2002) حيث أشار إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية في المجتمع المصري أهمها: البطالة بين خريجي الجامعات، وانتشار الرشاوي، والاختلاسات بين كبار المسئولين، وغياب العدالة الاجتماعية، وتدني المستوى الاقتصادي للأسرة، وغياب القدوة الصالحة.كما ويتفق مع نتائج دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية (2011).

ووجدت الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس. وكانت الفروق لصالح الذكور في حين لم نجد فروق تعزى لباقي متغيرات الدراسة.

نستنتج أن أبرز الأساليب في معالجة الحراك الشعبي لا بد من التركيز على معالجة الأسباب الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية التي ثبت علاقاتها القوية في ولادة الحراك بنظر الشباب الجامعي الأردني، وتعزيز وجود القدوة الصالحة، ومزيد من إتاحة فرص ممارسة المشاركة السياسة والديمقراطية أمام الطلاب، وتنشيط الثقافة الدينية لدى الطلبة ورفع مستوى

الوعي لديهم بالحركة وأبعاده ونتائجه، وإيجاد فرص عمل للشباب وللخريجين، وتنمية روح التسامح بين أفراد المجتمع وتعزيز قيم حرية الرأي والتعبير وإدارة الحوار ومعالجة مظاهر الحراك وأفكاره بالحجة والإقناع.

التوصيـــات:-

في ضوء النتائج السابقة نقدم بعض التوصيات الهامة وعلى النحو الأتي:

1. لا بد من ضبط مفهوم محدد وشامل لمصطلح الحراك، ووضع الأسس الأمنية والعلمية لمواجهة صور الحركة المستحدثة كالاعتصامات والإضرابات والتظاهرات.

2. دعوة المؤسسات الاجتماعية، والدينية، والإعلامية والأكاديمية إلى تبني إستراتيجية علمية بهدف مواجهة الحركة الاجتماعية والظواهر الأخرى ذات الخطورة على المجتمع.

3. تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإفراد لمنع وجود محفز لظهور الحركات الشعبية والتطرف والعنف والإرهاب في المجتمع. وتفعيل دور المساجد في التوعية حول هذه الظواهر وبيان موقف الإسلام منها .

4. معالجة ظواهر الفساد والمحسوبية في المؤسسات لأنها تساهم في انتشار الحركة بين الأفراد. وتطوير دور الأسرة في ترسيخ الانتماء والولاء والمواطنة تجاه الأسرة والمجتمع.

قائمة المصـــادر والمراجـــع:

- القرآن الكريم.
- الحديث النبوي الشريف
- الأوجلي، سالم محمد، (2006). التعاون الدولي ضد الإرهاب. ليبيا: جامعة قار يونس.

- البرعي، وفاء محمد (2002). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، الطبعة الأولى، الاسكندرية

- بشارة،عزمي(2011)، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- الحربي، علي (2011)، اتجاهات الشباب السعودي نحو ظاهرة التطرف الفكري: دراسة اجتماعية على عينة من طلبة جامعة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.

- حنفي ،ساري (2011) ثورتا الياسمين والميدان : قراءة سوسيولوجية، مجلة اضافات ،ع 13.ص:4-10

- بعزيز،ابراهيم،(2011) دور وسائل الاتصال الجديدة في احداث التغيير السياسي في البلدان العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية: مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت.ص:173-168

- بني سلامة، محمد والخطايبة، يوسف ضامن (2010). مستقبل جماعات الاسلام السياسي ومواقف الدول العظمى منها، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 27، العدد 1. عمان، الأردن.

- بني فياض، يحيى (2008)، ظاهرة التطرف الفكري ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الأردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- بيومي، محمد أحمد (2004)، ظاهرة التطرف الأسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، لإسكندرية، ص11.

- الجراد، سفير أحمد (2000). ظاهرة التطرف الديني في المجتمع الاسلامي المعاصر مفهومها-اسبابها-آثارها-علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت الاسلامية، بيروت.
- الدقس، محمد (2005). التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
- ديرانية، عيد (2003)، ظاهرة التعصب ومظاهرها لدى الجامعات الرسمية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، عمان.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (2002)، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 9.
- الصاوي، صلاح (1993) التطرف الديني - الرأي الآخر،الآفاق الدولية للإعلام, القاهرة، ص11.
- العطري،عبدالرحيم (2011) سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة اضافات ،ع 13.ص:17-31
- صندوق الأمم المتحدة للسكان ، تقرير حالة سكان العالم 2011.
- العيد، سليمان، وقاية الأولاد من الانحراف من منظور إسلامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 14، العدد 28، (1421هـ)، ص ص298-343. نقلا عن مراد زريقات على موقع:
http://www.murad-zuriekat.com/security_sciences06.html
- فوكوياما، فرنسيس ،( ) ، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ، ص: 190-198
- قبانجي، جاك (2011)، لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية، مجلة اضافات، ع 14.ص:9-31

- القرضاوي، يوسف (2001)، الصحوة الاسلامية بين الجمود والتطرف، الطبعة 12، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- لبيب، الطاهر (2011) الربيع العربي، مجلة اضافات، ع 16.ص:4-6
المرعب، منير أحمد (2009)، ظاهرة التطرف الفكري والتربوي عند طلاب كليات التربية للبنين في مدينة حائل.المظاهر والأسباب والحلول المقترحة "دراسة ميدانية" مجلة القراءة والمعرفة. عدد19.
ـــ مركز الدراسات الإستراتيجية (2011)، حالة الديمقراطية في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان.
- المدني، توفيق وآخرون،(2011) الربيع العربي إلى أين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- المغامسي، سعيد فالح (2004). الوسطية في الإسلام وأثرها في تحقيق الأمن. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 19(38). ص5-75.
- الهر، محمود، (2011) الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية: مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت.ص:159-188.
- وطفة علي والأحمد، عبد الرحمن (2002). التعصب: ماهيته وانتشاره في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، 3(30). ص79-1 24.
- AL_fuqaha 1.(2001)The level of the tendency to wards violence and aggressive behavior for students at the Philadelphia university (relationships to gender-college academic level -number of family members and income)dirasat educational sciences-vol-16(3):480-301.

- Auguste comet-The positive philosophy-trans harriet maritneau-N.Y.calvin Blanchard .b58.
- Thomas S.kuhn , The Structure of Scientific Revolution ,3 Edition . (Chicago and London : The university of Chicago press, 1996) , pp .92
- Entienne, Jean, (1997), Dictionnaire de sociologie. 2eme ed.paris: hatier, pp21018

دور الثقافة في التنمية البيئية

الدكتور: ماهر فرحان مرعب
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

الملخَّــص:

يناقش هذا المقال دور الثقافة كنتاج إنساني في التنمية البيئية من خلال عدة محاور تبين قضايا ومفاهيم لها أهميتها في علاقة الثقافة بالبيئة، وكيفية العمل على تنمية البيئة واستثمار مواردها بالشكل الصحيح، معتمدين منظوراً ثقافياً يأخذ بعين الاعتبار فكرة المحافظة على البيئة والعمل على استدامتها.

يضم هذا العمل ثلاث محاور الأول: يتناول علاقة الإنسان بالبيئة، والمحور الثاني يبين التأثير المتبادل بين البيئة والتنمية، بينما يوضح المحور الثالث موضوع التربية البيئية وأهميتها التنموية، بالإضافة إلى تناولنا لبعض المفاهيم والقضايا كالتعايش مع البيئة، التوازن البيئي، والمجتمعات المستدامة في إطار الفكرة العامة لهذا العمل.

كلمــات مفتاحية: الثقافة– التنمية– البيئة– التربية البيئية – التوازن البيئي – المجتمعات المستدامة.

Abstract:

This article discusses the role of culture as the product of human in environmental development, through several axes indicate the issues and concepts its importance In the

relationship between culture and the environment, and how to work on the development of the environment and invest its resources properly, Dependent on cultural perspective, Take in consideration the idea of Protection of the environment and sustainability.

This article includes Three axes: First Discusses the relationship between man and the environment, the second shows the mutual influence between the environment and development, while the third shows the topic of environmental education and its importance to development, As well Discuss some of the concepts and issues, Such as coexistence with the environment, ecological balance, and sustainable communities, Within the general idea for this article.

***Key words**: culture-environment-development-environmental education-environmental balance-sustainable communities.*

Résumé:

Cet article traite le role de la culture entant que produit humain dans le dévelopement de l'environement par le biais de plusieurs axes, qui explique et éclaircissent d'une part des notions inportantes dans la relation de la culture avec l'environement, et d'autre part comment travailler pour ce dévelopement de l'environement afin d'investir ses ressources convenablement et correctement se basant sur une perspective culturelle qui prend en conte l'idée de la préservation de l'environement et de dévelopement durable.
Cet article contient trois axes : Le premier traite la relation de l'homme a l'environnement. Le deusciéme axe montre l'impact mutuel entre l'environnement et le dévelopement. Le troisiéme axe étudie le théme de l'éducation a

l'environnement et son importance pour le dévelopement. De plus , on a abordé certains concepts et questions telles que la coexistance avec l'environnement, l'équilibre échologique, les collectivités durables dans le cadre de l'idée générale pour cet article.

***Les Mots clés** : la Culture - le Développement - l'Environnement - l'Éducation environnementale - l'équilibre écologique - les communautés durables.*

- مقدمـــة:

تعد البيئة واحدة من مجالات اهتمام علوم عدة من هذه المجالات من ينظر إليها بمنظار بيئي بحت ويناقش مكوناتها وما يسود بين هذه المكونات من تفاعلات مع بعضها الأخر ومجال ثاني ينظر إلى البيئة باعتبارها مصدرا أو مخزنا يضم موارد طبيعية تشكل احد أهم عناصر الإنتاج ومجال ثالث ينظر إليها ضمن علاقتها المتبادلة مع أهم كائن فاعل في المحيط الطبيعي وهو الإنسان بسبب ما يمتلكه من قدرات وما له من تأثيرات على المحيط الذي يعيش فيه، وتفسر هذه العلاقة ضمن نسق يطلق عليه النسق الايكولوجي باعتباره احد أهم مكونات البناء الاجتماعي الذي تتمحور من خلاله علاقة الإنسان بمحيطه الطبيعي بما يضمه هذا المحيط من مكونات بيئية وغطاء نباتي وأجناس حيوانية، وهذه النظرة الأخيرة ممثلة بمجال اهتمام الانثروبولوجيا بالنسق الايكولوجي، وهي التي تعنينا في عملنا هذا.

- البعد الثقافي للنسق الايكولوجي:

ان النسق الايكولوجي هو أحد الأنساق المهمة في الدراسات الانثروبولوجية، هذا النسق الذي يمكن ترجمته من خلال **معادلة تفاعل بين**

طرفين رئيسيين أحدهما الإنسان والآخر المحيط الطبيعي- البيئي، تبادل ويتبادل كل منهما التأثير والتأثر منذ بدء الخليقة والى يومنا هذا.

لذلك أصبحت علاقة الإنسان وثقافته بالبيئة الطبيعية واحدة من اهتمامات العديد من العلماء حيث أشار ريموند فيرث في دراسته لمجتمع تيوكوبيا إلى أهمية دراسة الجانب البيئي عند دراسة البناء الاجتماعي، كما أكد داريل فورد D.Ford في كتابه البيئة والاقتصاد والمجتمع عام 1934 على ضرورة دراسة العلاقة بين العوامل الثقافية والبيئية. وفي نفس الاتجاه سار الأمريكي جوليان ستيوارد عندما درس العلاقة والتأثير المتبادل بين الثقافة والبيئة، وهكذا نشأ تخصص جديد أُطلق عليه الايكولوجيا الثقافية (Culture Ecology) هدفه دراسة العلاقات المتبادلة بين البيئة والثقافة.[1]

يعد الإنسان احد الكائنات التي يضمها المحيط البيئي، هذه الكائنات التي تدخل ضمن ما يعرف بالسلاسل والدورات البيئية الطبيعية، لكل من هذه الكائنات دور ووظيفة تتبادلها مع غيرها من الكائنات الأخرى محققة دورا تكامليا يعرف **بالتوازن البيئي**.

إلا ان غياب احد مكونات هذه السلاسل الحيوية بشكل قسري، او عندما يكون تفاعل احد الكائنات غير طبيعي مع بقية المكونات والكائنات الأخرى أو بشكل خارج عن المألوف الطبيعي أو عن دوره في الحياة، سينعكس ذلك بالسلب على البيئة وعلى توازنها بشكل خاص.

وبما ان الإنسان هو ذلك الكائن الذي استطاع ان يبني ثقافته الخاصة بفضل ما لديه من ملكات فكرية وقدرات عقلية وقوة وتركيبة بدنية بالإضافة إلى قدرته التطورية على التواصل مع بني جنسه.

لذا فان هذا الكائن لديه الكثير من القدرات للتعامل مع البيئة او مواجهتها او استغلالها لإشباع حاجاته المتعددة.

والثقافة هي بمثابة آليات وطرق حياة ونظم اجتماعية أوجدها الإنسان من اجل إشباع احتياجاته وفقا لمنظومة قيمية تسيطر على الفعل الاجتماعي وتوجهه ضمن اطر محددة، كما تحدد الثقافة موقف الإنسان من قضايا حياته بكل تفاصيلها، ومن ضمنها موقفه من البيئة وقضاياها.

اذاً هذا الإنتاج الإنساني (الثقافة) هو من يحدد نظرتنا إلى مجريات الحياة ومنها البيئة كما يحدد طريقة تفاعلنا معها أيضا.

وهذه الثقافة او النظم الثقافية التي أوجدها الإنسان جاءت وفق معادلة تسمى **بمعادلة التحدي والاستجابة**، فمقابل كل تحدي كانت الطبيعة تفرضه على الإنسان او تهدد حياته من خلال ذلك التحدي، كان الإنسان بالمقابل يواجه هذه التهديد او التحدي باختراعه لأنظمة اجتماعية كاستجابة ثقافية من قبله، لذا فلهذا الكائن (الإنسان) علاقة وطيدة مع البيئة من خلال اليات (ثقافية) خارجة عن تكوينه الفسيولوجي والحيوي ككائن.

- الإنســـان والبيئة:

ان علاقة الإنسان مع البيئة التي يعيش عليها تمتد زمنيا منذ تاريخ وجوده على ظهر هذه البيئة إلى يومنا الحالي، فهو في حالة صراع او تفاعل مستمر مع بيئته، يتسم هذا الصراع تارة بتأثير البيئة على الإنسان وتارة أخرى بتأثير الإنسان على البيئة التي يعيش عليها، فبعدما كان الإنسان خاضعا لبيئته مستسلما لقواها مستجديا عطفها، متقربا منها بالأضاحي والعبادات، أصبح اليوم أكثر تأثيرا وقوة من قبل في سيطرته عليها وتسخيره لقواها واستغلاله لمواردها لصالح خدمته، وهنا بدأت المشكلة في استغلال الطرف القوي –

ممثلا بالإنسان– للطبيعة ومواردها دون تعقل أو نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار العمر الزمني الذي تحتاجه البيئة من اجل تجديد مواردها أو دون اعتبار لكميات ما يستهلك من هذه الموارد أو في كيفية استهلاكها، مما نجم عن ذلك ظهور العديد من المشكلات البيئية سواء ما تعلق بالاستهلاك الجائر للثروات الطبيعية او الإفراط في مساحة امتداد الخرسانات الإسمنتية على حساب المساحات الطبيعية أو في تراكم وازدياد المخلفات الصناعية، وتأثير كل ذلك على البيئة بمختلف مساحاتها من مياه وهواء وتربة، وهذا ما دفع برجال العلم والاختصاص إلى إطلاق التحذيرات بشان هذه المخاطر وما نجم وينجم عنها من تغيرات على مستوى البيئة كتلوث المياه وذوبان الجليد والتصحر وانقراض عدد من النباتات والحيوانات وتضرر الغلاف الجوي وغيرها من التداعيات التي تنذر بمستقبل مليء بالمخاطر الطبيعية اذا ما تم التنبه لهذه المشكلات والعمل على معالجتها.

لذلك ينظر علماء التنمية إلى بعض أشكال الثقافات ذات الصبغة البدائية او التقليدية في دول العالم الثالث، باعتبارها تمثل عقبة أمام تحقيق التنمية لذا يؤكدوا على ضرورة إحداث تغيير على مستوى البنية الثقافية لهذه المجتمعات من اجل مساعدتها على تحقيق التقدم.[2]

ان اخطر تداعيات التفاعل السلبي بين الإنسان والبيئة تتمثل بمشكلة التلوث البيئي، فالمتعارف عليه ان التلوث هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية بشكل لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون ان يختل اتزانها. تغيرات كمية كزيادة نسبة المكونات الطبيعية للبيئة مثل زيادة ثاني اوكسيد الكربون نتيجة للحرائق المقصودة أو غير المقصودة، أما التغيرات الكيفية فتنتج من إضافة مركبات صناعية غريبة على الأنظمة

البيئية الطبيعية، حيث لم يسبق لها ان كانت في دوراتها وسلاسلها الحيوية، كمبيدات الآفات الزراعية ومبيدات الأعشاب والحشرات وغيرها.

واخطر ما في هذه الملوثات ما يسمى بالملوثات **المستحدثة** التي تتكون نتيجة لما استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وما ابتكره من اكتشافات كتلك الناتجة عن شتى الصناعات والتفجيرات النووية ووسائل المواصلات وشتى النفايات البشرية في الريف والمدن.[3]

وهذا ما دعا الكاتب الكبير الفن توفلر ليؤلف كتابه الشهير والمعنون **مجتمعات النفايات**، فقد أثبتت الدراسات في بلجيكا اختفاء نوع نباتي سنويا من أراضي بلجيكا فضلا عن مائتي نوع أخرى تفقد ما يربو على 75% من أفرادها، ومنذ القرن الماضي اختفى 49 نوعا نباتيا من اقليم مانجو الفرنسي.

والنتيجة مذهلة فيما يتعلق بالأنواع الحيوانية، فجان دورست يذكر في كتابه (Avant que nature meure) قائمة الأنواع التي اختفت بفعل الإنسان أو التي في تناقص مطرد على مستوى جميع القارات.[4]

وعلى هذا الأساس ظهرت الجمعيات المنادية بحماية البيئة وتشكلت اللجان وعقدت اللقاءات الدولية التي دفعت بالمجتمع الدولي إلى إبرام الاتفاقيات وإطلاق الدعوة إلى العمل الجاد والمشترك من اجل الحفاظ على المحيط الطبيعي والعمل على تنميته.

فمنذ سبعينيات القرن الماضي والمجتمع الدولي ينادي بضرورة حماية البيئة من تدخلات الإنسان التي أضرت بالتوازن البيئي، انطلاقا من مؤتمر البيئة البشرية المنعقد في السويد عام 1972 – كمثال على ذلك– هذا المؤتمر الذي أشار المجتمعون فيه أيضا إلى ضرورة إثارة وتنمية الوعي البيئي لدى الأفراد.

وكذلك نذكر جملة من هذه اللقاءات الدولية والإقليمية والعربية بمشاركة منظمات دولية كاليونيسكو ومعهد الطاقة للدول الفرانكفونية (IEPF) والمؤسسة الدولية للطاقة (IEF) والكومستيك (COMSTECH) وأكاديمية العالم الثالث للعلوم (TWAS) والمنظمة الدولية للفرانكفونية وغيرها، وذلك من أجل تبادل المعارف والمعلومات حول العديد من القضايا الحيوية كالحد من ظاهرة التصحر وحماية الغابات والحفاظ على التنوع البيئي وغير ذلك.

ولم تكن الدول العربية والإفريقية بعيدة عن هذه التجمعات الدولية اذ كان لها دورها ومشاركتها كذلك ومن تلك اللقاءات على المستوى العربي نذكر المؤتمر الدولي **السادس حول الطاقة الشمسية** (سلطنة عُمان، أبريل 1998)، و**الاجتماع شبه الإقليمي حول المعايير الجيولوجية لحماية البيئة** (باماكو، ديسمبر 1998)، والملتقى **الدولي حول محاربة التصحر** (تشاد، أكتوبر / نوفمبر 2000)، والمؤتمر **الدولي حول المحيط البيئي** (عُمان، مارس 2000)، والمؤتمر الدولي العالمي الرابع حول **العلوم والتنمية والبيئة** (القاهرة، مارس 2001).[5] وغيرها العديد من اللقاءات الأخرى.

لقد أشارت معظم اللقاءات الدولية إلى أهمية ودور الوعي والسلوك الفردي في التعامل والتفاعل الحسن مع البيئية وقضاياها.

ان مواجهة هذه المشكلات–على الرغم من كبر حجمها– تعتمد بشكل كبير على سلوك الفرد وعلى مدى وعيه وثقافته تجاه قضايا البيئة، لان اي معالجة بعيدة عن ثقافة الفرد البيئية ستكون بمثابة حلقة مفرغة تتناول الآثار من دون الأسباب، كما ان البدء بالمحيط الضيق هو الخطوة الأولى للوصول إلى المحيط الأوسع.

– التنمية والبيئة:

ان التنمية بمعناها الواسع تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهي عبارة عن مزيج من كل هذه المتغيرات. كما إنها تمثل عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وتحرير طاقاته وإطلاق قدراته، واكتشافا لموارد المجتمع وتنميتها وتحقيق الاستخدام الأمثل لها من اجل بناء الطاقات الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة بل هي هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور.[6]

ان تحقيق فكرة التنمية يتطلب تغييرا جذريا في فكر الإنسان وقدرته وسلوكه، وهذا الأمر يعد وسيلة التنمية وغايتها في ذات الوقت، وهذا لن يتحقق إلا إذا أصبحت التنمية عبارة عن منهاجا وطنيا يؤمن به المجتمع ويتفاعل معه بكل طاقاته.[7]

وبتعبير أخر نقول ان تحقيق التنمية لا يتطلب المزيد من الأجهزة والمؤسسات والأنشطة، بل يحتاج إلى تغيير في السلوك والاتجاهات وإصلاحا جذريا وشاملا يتطرق إلى الإنسان المتقبل للتغيير والقادر على المبادأة والابتكار. [8]

لقد ساد اعتقاد في ما مضى بان المصالح البيئية تتعارض مع أهداف التنمية، وذلك انطلاقا من المشكلات البيئية التي كانت تظهر مع مراحل التنمية، كالتلوث والتفجر السكاني وغيرها، كما خيل لكثير من الدول النامية ان الاهتمام بحماية البيئة وتحسينها وتخصيص الموارد لهذا الغرض سوف يقيد استمرار التنمية،...، كما كانت هذه الدول ترى ان المخصصات اللازمة لذلك يمكن ان تستغل في أغراض تنموية أخرى أكثر إلحاحا كالزراعة

والصناعة وغيرها، بالإضافة إلى ان البعض كان يرى في المحافظة على الموارد الطبيعية محاولة لإبقاء الدول النامية على مستويات دنيا من التنمية، كحديقة خلفية للبلدان المصنعة او كاحتياطي للموارد الطبيعية.[9] إلا ان هذه الرؤية قد أخذت بالتغير شيئا فشيئا مع تنامي الوعي البيئي الدولي.

كما اخذ مفهوم التنمية ذاته يتعرض للتغيير فقد ابتعدت التنمية عن تركيزها الضيق السابق على نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لتتخذ معنى أكثر شمولا وواقعية يشمل من بين ما يشمل، التحسين المستمر في نوعية الحياة والقضاء على الفقر المدقع والمشاركة في مكاسب التنمية. [10]

ونظرا لهذا التغير الذي حصل فان دول العالم اليوم لا تواجه مشكلة مفاضلة او اختيار بين المشاريع التنموية او المحافظة على البيئة وحمايتها وإنما أصبح الأمر هو الاختيار بين البدائل التنموية المتاحة في مجال استثمار او استغلال او استهلاك او معالجة وتصنيع الموارد الطبيعية، بما يحقق تحسن الحياة على أسس بيئية سليمة. [11]

وعليه فلا يجوز اعتبار البيئة والتنمية تحديات منفصلة عن بعضها، بل متلازمة بشكل لا فكاك عنه فلا يمكن للتنمية ان تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابات تكاليف تدمير البيئة. وهذه المشاكل لا يمكن معالجتها بصورة منفصلة لأنها تتشابك في منظومة معقدة من الأسباب والآثار.[12]

- التعايش مع البيئة:

يقول باري كومونر Barry Commoner في كتابه الشهير الدوامة (The closing circle) أنقذوا الإنسان من الموت المؤكد، ساهموا في

مكافحة التلوث، إن حياة قبائل البوشمن البدائية في أفريقيا أرقى من حياة مدن أميركا المرفهة.

ان هذه العبارة وكلام غيرها كثير لم يصدر اعتباطا وإنما جاء نتيجة لتعقد الحياة المعاصرة وكثرة مشكلاتها نتيجة للتعامل والتفاعل السلبي ما بين الإنسان والبيئة، فظهرت هذه المقولات والدعوات المحذرة من طبيعة الحياة الحاضرة والمستقبلية من الناحية البيئية اذا ما استمر استغلال الإنسان للبيئة بشكل سلبي، لذلك نرى هناك الكثير من يتكلم بحنين لأيام الحياة البسيطة ما قبل الصناعية.

ان انتشار التكنولوجيا وتزايد الحواضر واتساع نطاق الحضرية للحياة العصرية وما تبعها من أثار، عملت على تغيير البيئة البشرية بسرعة وطرق لم يكن في قدرة احد التنبؤ بها، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أو ما يعرف بالتنمية التي تعتبر قوة الدفع الرئيسية لتقدم البشرية. (13)

كما ظهرت من الناحية العلمية والعملية دعوات للحفاظ على البيئة وحمايتها والعمل على تنميتها، خاصة بعد ظهور طاقات جديدة كالنفط والطاقة النووية، ونقص الاستعداد لتقبل النفايات، وزيادة الاعتماد على السياحة كمصدر للدخل، والتحرك نحو مزيد من المشاركة في عضوية كتل مثل الرابطة الأوربية. (14)

هذا الأمر يمثل جوهر علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، إذ إن حماية البيئة يمثل أسلوب تعامل الإنسان مع البيئة التي يعيش عليها أخذاً بالحسبان اتزان هذه البيئة ومحدودية مواردها حتى تبقى مأوى مريحا للإنسان، لهذا شهدت السنوات الأخيرة وعيا متزايدا ينظر إلى مستقبل جهود التنمية، بل

وربما بقاء الجنس البشري، بانه أصبح محفوفا بأخطار متزايدة بسبب تأثير الإنسان على البيئة.

ان حماية البيئة اليوم تمثل مشكلة حضارة العصر والتحدي الحقيقي الذي يواجهها، لذا يجب ان يتمثل هذا الأمر فكرا وسلوكا وممارسة حتى نضمن استمرارية التنمية بالعطاء ويتسنى للجنس البشري فرصة البقاء. (15)

وهذا يعني على المجتمعات الإنسانية أن تعدل من سيرها لتتماشى مع طبيعة الإنسان وضمن قيود بيئية صارمة، لا أن تتماشى مع حتميات التكنولوجيا والحياة الصناعية، ولكن في نفس الوقت هذا لا يعني ان ننظر إلى البيئة كنظام يجب المحافظة عليه دون أي تغيير، بل يجب إيجاد علاقة بين الإنسان والبيئة يكون أساسها الفائدة المتبادلة التي تتيح للإنسان استمرار العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن. (16)

إن أساس رسم وتكريس هذه العلاقة يعتمد على طريقة تلقينا ونقلنا للقيم والمعارف العلمية والعملية، النظرية والحياتية، بواسطة المنظومة التربوية وعملياتها في إعداد الفرد وتهيئة البيئة الفكرية الملائمة.

- التربية البيئية:

التربية البيئية هي عملية لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وثقافته بالبيئة التي يحيا عليها، وتوضح أيضا حتمية المحافظة على موارد البيئة وضرورة حسن استغلالها. (17)

ان مفهوم التربية البيئية ليس حديث العهد بل من المواضيع التي اكتسبت أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة نتيجة لارتفاع الوعي بالمشكلات البيئية، كما

ظل هذا المفهوم وثيق الصلة في تطوره بمفهوم البيئة ذاته وبكيفية النظر إليه.

ومنذ عهد قريب بدا إدخال البيئة صراحة في عملية التعليم، خاصة بعد اللقاءات والتأكيدات الدولية التي أثرت في توجيه التفكير صوب الأخذ بمعالجة مشكلات البيئة والاهتمام بها، كما تم تحديد أهداف هذه التربية بمساعدة الإنسان على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها البيولوجية والفيزيائية والاجتماعية والثقافية، وتزويد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تمكنه من تفسير علاقة التكافل والتكامل التي تربط بين هذه المكونات بما يساعد على إيضاح الطريق السوي نحو استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية لتلبية احتياجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية، بالإضافة إلى دور هذه التربية في إيجاد وتعزيز الوعي البيئي بالنسبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [18]

وبما ان الثقافة هي نتاج إنساني ممثلة بمجموعة من الإبداعات الفكرية والروحية والمادية لمواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة الحياة البيئية والاجتماعية على الإنسان، فمقابل كل تحدي بيئي أو اجتماعي أو مقابل كل حاجة إنسانية أو اجتماعية، هناك نتاج إنساني ثقافي لتلبية هذه الحاجة أو لمواجهة ذلك التحدي.

لذلك تعد الثقافة طريقة الحياة التي يعتمدها المجتمع لإشباع حاجات أفراده، وهنا تظهر طبيعة علاقة الثقافة والمجتمع مع البيئة التي يعيش عليها ويستغل طاقاتها، فكلما كان هناك وعيا بأهمية المحيط الطبيعي وبكيفية استثمار موارده وليس استغلالها وكلما كانت هناك رؤية مستقبلية واعية عن تداعيات أي استهلاك مفرط لهذه الموارد، كلما كانت علاقة الثقافة بالبيئة

علاقة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق حاجات المجتمع مع المحافظة على سلامة البيئة واستمرار تجددها، وهذا الوعي بدوره يعتمد على المنظومة الفكرية وقيمها وعاداتها التي أنتجها المجتمع تجاه قضايا البيئة وكيفية استثمارها، والتي تحدد طريقة تفاعل المجتمع مع محيطه البيئي والاجتماعي.

لذلك تؤكد الدراسات الواسعة للمنظمات والهيئات الدولية على ضرورة الاستمرار في الكشف عن دور الثقافة في العملية التنموية لتكوين فهما عميقا على المستوى النظري والتطبيقي حول هذا التأثير، [19] مع الاهتمام بتحليل البنية القيمية لثقافة المجتمعات ومحاولة استبدال القيم الغير تنموية بأخرى تتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية. [20]

كما تلعب الثقافة دورا في تحقيق الوعي المجتمعي اللازم لتحقيق التنمية وذلك من خلال نظم عدة من أهمها النظام التربوي(الرسمي وغير الرسمي) وما يقوم به من عملية تربوية تنشيئية غايتها بناء الفرد والتأثير في سلوكه من خلال تزويده بكم من القيم الاجتماعية والموجهات السلوكية التي تحدد دوره تجاه مفردات وقضايا الحياة الاجتماعية والطبيعية.

ويمكن تحديد دور العملية التربوية في هذا المجال من خلال المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، وذلك بتعزيز قيم العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير ونبذ الاتكالية والابتعاد عن النزعة الاستهلاكية والاهتمام بإطلاق الطاقات الإبداعية لدى الفرد والعمل على تنميتها والتأكيد على الموضوعية في التصرف وتدريبه على الملاحظة والتجريب والتحليل والتطبيق. بالإضافة إلى دور هذا النظام بتحقيق حد أدنى من التعليم يمكن الفرد من القراءة والكتابة والتفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة. [21]

لأهمية ذلك في خلق الوعي لدى الفرد وفي تعزيز قدرته على المشاركة في العملية التنموية كطاقة بشرية قابلة للاستثمار والتوظيف بدلا من ان يكون مستهلكا عاجزا أو سلبيا تجاه محيطه الاجتماعي والطبيعي.

ان الوعي بكل مستوياته وأنواعه إنما يتحدد بمجموعه من القيم والمعايير والأعراف التي تؤثر في الفرد والجماعة. فالوعي شعور ينتاب الفرد والجماعة ويجعلها تدرك حقيقة مركزها ودورها ومستقبلها ويدفع بها لتدارك الأخطار المحيطة ورسم البرامج الكفيلة لتحقيق الأهداف والطموحات واذا شئنا ان نقرر ان الوعي بالتنمية يعني إدراك لأهمية التنمية وضروراتها.

لقد ناقش **سي رايت ميلز** في كتابه **الخيال السوسيولوجي** تلك العلاقة بإسهاب وقدم لنا العديد من البيانات والاقتراحات والمعالجات النظرية والتطبيقية منطلقا من بيان العناصر التي تتألف منها التنمية الاجتماعية وموقف المجتمع من التاريخ الإنساني والوسيلة التي يتغير فيها المجتمع، وعلاقة ذلك بالطبيعة البشرية. وقد توصل **ميلز** إلى ان فهم ما يدور في أي ميدان من ميادين العمل الثقافي والفكري يجب فهمه في ظل ظروف السياق الاجتماعي ذاته، وان غاية العلم الاجتماعي هي التنبؤ بالسلوك الإنساني والسيطرة عليه.

وبسبب التغيرات والتحولات التكنولوجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم وانعكاساتها بشكل خاص على دول العالم الثالث، فعلى النظم التربوية بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ان تتماشى مع هذه التحولات، من خلال الاستفادة من ايجابيات التحول والاستعداد قدر الإمكان لمواجهة سلبياته، خاصة ما يتعلق ببناء المنظومة القيمية وحمايتها وتجديدها بما يتلائم مع قدرات المجتمع ومستوى طموحاته.

اما اذا تم تجاهل هذه الضرورات الاجتماعية وبقي النظام التربوي بعيدا عن التفاعل مع هذه التحولات مؤكدا على الكم دون الكيف، استجابة لضغط الطلب الاجتماعي وبسبب زيادة النمو الديمغرافي، سيبقى النظام التربوي غير قادر على إعداد أشخاص قادرين على مواكبة التحولات السريعة التي تحدث من حولهم.

كما على الثقافة ان تؤكد من خلال عمليتها التنشيئية على تنمية روح المواطنة والانتماء والشعور بالمسؤولية المشتركة والمصلحة والهدف والمصير المشترك.

ولنجاح المشاريع التنموية يجب ان تكون هناك ثقافة قائمة على تحرير الفكر وتجديده او تحديثه وعلى ضرورة المشاركة وان تكون لديها رؤية واضحة ومنهجية حديثة في التفكير والعمل. [22]

وهذا الأمر يعد من أهم الخطوات في بناء ثقافة واعية تجاه البيئة والمحيط وفي كيفية التعامل معه.

نتيجة لهذه الرؤية الحديثة والعقلانية في التعامل مع البيئة وفي الحفاظ على استمرارية المشاريع التنموية، بالإضافة إلى ما طرح من رؤى وأفكار ودعوات عالمية في هذا الشأن، جاءت تسمية جديدة لتطلق على نوع من المجتمعات تعرف **بالمجتمعات المستدامة.**

تمثل المجتمعات المستدامة أماكن وبيئات تحتوي على البنية الأساسية المجتمعية والاقتصادية التي تمكن أفرادها من العمل وضمان فرص العيش وإشباع الحاجات في الحاضر والمستقبل، مع توافر الشعور بالانتماء والالتزام والعمل على رفاهية مجتمعهم، بالإضافة إلى كونها مجتمعات لديها

القدرة على التلائم الايكولوجي وتسعى من اجل حماية البيئة الطبيعية والمحافظة عليها والعمل على تدعيمها بطرق تتوائم مع احتياجات المستقبل بقدر متساو مع احتياجات الحاضر. [23]

تعتبر الاستدامة البيئية احدى الركائز الاساسية للتنمية المستدامة التي تعني كمفهوم استغلال الموارد المتاحة لإشباع احتياجات الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة،[24] والأخذ بعين الاعتبار اثر النظم الاجتماعية والتكنولوجيا في الحد من قدرة البيئة الطبيعية على توفير احتياجات الحاضر والمستقبل.[25] هذه التنمية (المستدامة) يمكن تحقيقها بتبني اخلاقيات جديدة للحفاظ على الطبيعة وحمايتها كالحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحسين فرص الحصول على امدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة وغيرها. أو من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة بما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، التي يجب ان تتصف بالتكامل والانسجام.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك من خلال تنمية احساسهم بالمسؤولية وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة، بالمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3- ضمان ادراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، وهذا من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية، للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.

4- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.

5- التركيز على الأنظمة المعرضة للأخطار سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أم مصادر مياه معرضة للتلوث أو للنمو العمراني العشوائي أو غيرها.

6- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: وهذا ليحافظ على رأس المال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.[26]

نشير في ضوء معنى ومفهوم المجتمع المستدام والتنمية المستدامة الى بعض المؤشرات عن واقع المجتمعات العربية كجزء من عالم ثالث تعاني معظم مدنه من التلوث وضعف رؤوس الأموال وقلة البنى التحتية اللازمة لمواجهة أو الحد من هذا التلوث،[27] لذلك بداية نتكلم عن انبعاثات الغازات التي تصل في المنطقة العربية الى نسبة 5% تقريبا مع تفاوت كبير في إجمالي هذه الانبعاثات ونصيب الفرد منها بين الدول العربية مما يدل على اختلاف مستويات إتاحة الطاقة واستخدامها بين هذه الدول، وهناك أيضا 15 دولة عربية على الأقل تواجه خطر استنفاذ مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة فالبحرين والأردن والكويت وليبيا وعمان وقطر والإمارات تقع تحت مستوى 1000 متر مكعب للفرد في السنة، بالإضافة الى ذلك هناك نقص خطير في المياه العذبة في مصر والمغرب وتونس، كما تواجه المنطقة العربية تحديا آخر يتمثل في إدارة موارد المياه المشتركة بين دول المنطقة والدول المجاورة، بالإضافة إلى استنفاذ إمدادات المياه الجوفية في العديد من الدول العربية وتأثيره على جفاف الأراضي وفقدان الكائنات الحية المرتبطة بها، مقابل ازدياد نشاطات التنمية الاقتصادية بشكل غير مسبوق مع ارتفاع نسبة الزيادة السكانية واثر كل ذلك على طبيعة البيئة وحجم مواردها، كمـــا

تشهد هذه الدول انخفاضا في نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، مما أدى هذا الوضع إلى تعاظم التحدي المتمثل بتعزيز التنمية المستدامة وضمان الاستدامة البيئية والتي تتطلب رؤية مشتركة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. [28]

إن قضايا البيئة جزء لا ينفصل عن جميع أنشطة التنمية فالتحدي الحقيقي هو رفع مستويات المعيشة بدون تدمير البيئة، وبدون الإخلال بالتوازن البيئي–الطبيعي وذلك بالمحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية، وصيانة الموارد وتأمين التفاعل الأمثل مع جميع الكائنات الحية.[29] التي تشاركنا هذه البيئة.

ـ خاتمة:

ختاما نقول: إن للثقافة دورا بارزا في تحديد شكل العلاقة ما بين الإنسان والمحيط البيئي والاجتماعي، وعلى اثر هذه العلاقة تتوقف حجم الايجابيات او التداعيات المنتظرة. وهذا ما يدعونا إلى التفكير بشكل الثقافة التي يجب ان تكون، لتحقيق التنمية المستدامة أو السير في طريق التنمية مع الحفاظ على البيئة في ذات الوقت، فمن الضرورة ان تكون هناك ثقافة تتبنى مجموعة من المفاهيم المعاصرة عن التنمية المستدامة وعن البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تنتمي إليها، وان توظف هذه المفاهيم على مستوى الفكر والممارسة، بشكل يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الحاضر والمستقبل مراعيا تحقيق التوازن البيئي في الوقت ذاته.

بالإضافة إلى ضرورة تجسيد وتضمين أفكار الثقافة التنموية المستدامة على المستوى القانوني من اجل ان يكون للبيئة ولقضاياها سندا تشريعيا يدعوا لها ويسعى لتحقيقها والحفاظ عليها، مع الاهتمام بالجانب العلمي والبحثي لتمكين المشاريع التنموية من تحقيق أهدافها في الحاضر مع تشكيل الرؤى المستقبلية عنها بما يضمن استمرارية هذه المشاريع مع الحفاظ على سلامة كل من المحيطين البيئي والاجتماعي معا.

- الهوامش والمراجـــع :

1. مجموعة مؤلفين، **الصحة والبيئة: دراسات اجتماعية وانثروبولوجية**، ط1، القاهرة، 2001، ص271.

2. Bronwyn Beatty and Lorena Gibson, **Culture and Development**, New Paradigms, Knowledge notes, synexe, NEW ZEALAND, N°2 ,2009, p2.

3. رشيد الحمد ومحمد سعيد، **البيئة ومشكلاتها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص120، 121.

4. جان ماري بيلت، **عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة**، ت: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص72.

5. ايسيسكوا، تقرير عن جهود الإيسيسكوا في مجال **التربية البيئية والصحية والسكانية**، http://www.isesco.org.ma.

6. أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص16.

7. المرجع نفسه، ص17-18.

8. المرجع نفسه، ص27.

9. رشيد الحمد ومحمد سعيد، مرجع سابق، ص167.

10. المكان نفسه.

11. المرجع نفسه، ص168.

12. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص63.

13. رشيد الحمد ومحمد سعيد، مرجع سابق، ص157.

14. المرجع نفسه ، ص157،156.

15. المرجع نفسه، ص159.

16. المرجع نفسه، ص 180-181.

17. فضل الأيوبي، **الثقافة والتنمية الاجتماعية في دول الخليج العربي: آفاق مستقبلية**، مجلة جامعة الملك سعود، م17، السعودية، 2004، ص100.

18. فائق جمعة، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، من 14-17 يناير، الأردن، 2008، ص19.

19 .UNESCO, **Culture and Development**, Maider Marana, Spain, 2010, p.2.

20.UNESCO, **Culture : a driver and enabler of sustainable development,** UN, New York, 2012, p4.

21. فائق جمعة، مرجع سابق، ص 181-182.

22. عبد العزيز عبد الله، تربية اليسر وتخلف التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص.14

23. أيان ج. سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ترجمة: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص.133

24. Jorge E. Hardoy , Diana Mitlin and David Sattethwaite, **Environmental Problems in Third World Cities**, Earthscan ; London, 1992, p.172.

25. World Commission on Environment and Development (WCED). **Our common future**. Oxford: Oxford University Press, 1987 p. 43.

26.عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، بيروت، 2007، ص 19.

27.Jorge E. Hardoy, Diana Mitlin and David Sattethwaite, **op. cit**, p. 213.

28. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، **التقرير العربي الثالث حول الاهداف التنموية للألفية**، 2010، ص 82، .83

29. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 185.

المرأة العاملة بين الفضاء المنزلي والفضاء الخارجي

د. يوسف حديد - قسم علم النفس - جامعة جيجل
أ. براهمة نصيرة - قسم علم الاجتماع - جامعة جيجل

الملخَّــص:

تعتبر العائلة وحدة اجتماعية يفترض على كل أعضائها المشاركة والتعاون في تحمل المسؤولية داخل هذه الوحدة، إلا أن امتناع كل أعضائها عن المشاركة في خدمة أنفسهم أدى إلى غياب التضامن العائلي وجعل المرأة تتحمل هذا العبء الثقيل بمفردها خاصة إذا كانت عاملة، فهي إذا المسئول عن: أداء متطلبات الوظيفة، أداء العمل المنزلي، أداء واجبات الأم نحو أبنائها، أداء واجبات الزوجة نحو زوجها، ما جعلها في صراع بين مختلف الأدوار المسندة إليها على حساب صحتها النفسية والجسمية.

الكلمات الدالة: المرأة العاملة - الفضاء المنزلي - الفضاء الخارجي

Résumé

Une famille est un groupe sociale et ses membres sont en principe censés porter les valeurs de ce groupe , à savoir le partage et la participation , Quand tous les membres de la famille se considèrent comme convives chez eux , c'est normal que la femme porte le fardeau toute seule : elle a des responsabilités professionnelles, les taches ménagères , les devoirs de mère , d'épouse et de cuisinière , donc la femme active soufre , care la solidarité familial fait parfois défaut , elle est tiraillée entre le travail et la famille son faire attention à leur santé physique et psychique .

Mots clés: la femme active – l'espace domestique – l'espace cosmique

مقدمـــة:

تحتل الأسرة في أي مجتمع المكانة الأساسية التي لا يمكن إغفالها عند الحديث عن أي ظاهرة تمس المجتمع، ذلك لأنها المنتج الوحيد للفاعل الاجتماعي وجماعته الأولية التي يتطبع بقيمها وعاداتها وأي خلل في وظائف هذه الأخيرة ينعكس على كافة التشكيلات الاجتماعية.

وبالنظر إلى السياقات التاريخية التي مرت بها الأسرة الجزائرية نجد تلك النقلة النوعية التي حصلت بمجرد بدايات التخلي عن النظام الأبوي، حيث تغيرت أدوار كل من الرجل والمرأة وأصبحت هناك معايير جديدة لتحديد مكانة الأفراد في الأسرة، ولعل من أهم أسباب هذا التخلي تغير النظام الاقتصادي الجزائري من النموذج الاشتراكي الذي يكرس منطق المساواتية ويقلل من النزعة الفردية إلى الاقتصاد الحر الذي تسود فيه النزعة الفردية والتي صنعتها هي الأخرى ظهور العمل المأجور، مما أدى إلى اضمحلال الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النووية وتحول مكانة ودور المرأة، فبعد أن كانت المرأة في النظام الأبوي في مرتبة دونية لا يعتد برأيها ويحصر دورها في إنجاب الأطفال وتربيتهم (لا تتحدد مكانة المرأة بعد الزواج إلا بعد الإنجاب خاصة الذكر) ومساعدة الرجل في مختلف الأعمال وإشباع رغبته الجنسية دون أن يكون لها أي دور يذكر في الحياة العامة، أدى الآن خروجها للدراسة والعمل إلى تحطيم الحياة الخاصة للأسرة ووضع كل من الرجل والمرأة والطفل في صراع داخلي زاد في حدته انفتاح المجتمع الجزائري على باقي مجتمعات العالم بفعل العولمة التي لم تكتفي باختراق الحدود

الجغرافية وإنما تعدت إلى الحدود الثقافية للمجتمعات دون مراعاة لأي خصوصية، فالطفل الذي تخلت عنه أمه ولو جزئيا وجد نفسه في مؤسسات اجتماعية أخرى لا يمكنها تعويض مكانة ودور الأسرة بالنسبة له، أما الرجل فقد اضطر إلى التنازل عن بعض الصلاحيات التي منحها له النظام الأبوي، في حين نجد المرأة واقعة في مأزق زيادة مسؤولياتها وعجزها عن التوفيق بين الرغبة في تحقيق ذاتها وإرضاء زوجها وأبناءها خاصة بعد أن أصبحت مدركة لوضعيتها الاجتماعية.

والحديث عن المرأة بين الزوج والابن والعمل حديث عن فضائيين تدور المرأة في فلكيهما وتلعب في كليهما الأدوار الرئيسية، فالمرأة في الفضاء الداخلي أي المنزلي تعتبر المسؤولة عن خدمة الزوج وتربية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية من تنظيف وطهي ...، أما في الفضاء الخارجي فبالرغم من بعض الحقوق والامتيازات القانونية التي تراعي التركيبة البيولوجية والنفسية لها إلا أنها في النهاية تعتبر موظفا بغض النظر عن جنسه لها مسؤوليات وواجبات يجب القيام بها دون تقصير وعلى هذا الأساس يكون الجزاء والعقاب في الوظيفة، وقبل الولوج أكثر في الموضوع ينبغي الإشارة إلى أن هذا الصراع الذي تتخبط فيه المرأة الجزائرية ليس مقترنا فقط بالمرأة العاملة بالمفهوم القانوني للعمل الذي تتقاضى مقابله أجرا خارج منزلها ذلك أن العمل المنزلي هو في حد ذاته عمل غير مأجور يأخذ النصيب الأوفر من وقت وجهد المرأة وبالتالي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كأهم المؤشرات التي سيناقش في ظلها هذا الموضوع.

أولا: المرأة في ظل النظام الأبوي التقليـــدي:

إن التحليل السوسيولوجي لأي ظاهرة اجتماعية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية التي أدت إلى وجودها في المجتمع، لذا وقبل أن نتحدث عن صراع الأدوار عند المرأة العاملة ينبغي أن نشير إلى أسباب عدم تخلص المرأة من أدوارها التقليدية بعد أن تقمصت أدوارا أخرى في الفضاء الخارجي اعتبرت فيما سبق حكرا على الرجل، وقبل أن نصل إلى مكانة المرأة الجزائرية في ظل النظام الأبوي التقليدي والتي تعتبر المؤسسة لمكانتها الحالية والمفسرة للصراع الذي تتخبط فيه، ينبغي أن نعرج بالذكر إلى مكانة المرأة في مختلف المجتمعات والشرائع عبر التاريخ من أجل معرفة الإطار العام الذي تتموقع فيه المرأة، فمثلا كانت المرأة عند الهنود القدامى تعد مخلوقا نجسا تحرق بالنار إذا مات زوجها أو تبقى ملعونة إلى الأبد أو تدفن حية وكان لزوجها أن يطلقها كيف يشاء دون أن يكون لها الحق في طلب ذلك مهما كان السبب، أما الفرس فكان لهم آلهة تسمى أشتار وهي تمثل آلهة الحب والجمال والشهوة والقرابين التي تقدم لها الفتيات الأبكار اللاتي تصبحن سلعة تباع وتشترى وتستبدل وتؤجر حتى من طرف الزوج وهي في نظرهم كائن بلا روح لا يمكن لها أن تضحك أو تتكلم أو تتحرك إلا بإذن من سيدها الرجل، بينما اعتبر اليونان المرأة ملك لوليها وشيء من أشياءه يتصرف بها كما يشاء فيزوجها لمن يريد وللزوج الحق في بيع زوجته وتطليقها متى أراد ذلك، في حين نجد المرأة الصينية يصورها مثلهم القديم القائل بأن المرأة كالكرة كلما ركلتها ارتفعت إلى أعلى (رشدي شحاتة أبو زيد، 2011، ص36)، وعند اليهود اعتبرت المرأة صاحبة الخطيئة الأولى التي تسببت في إغواء آدم عليه السلام وخروجه من الجنة لذا عاقبها الرب بتكثير آلام وأعباء الحمل والولادة لذا يردد اليهود في صلواتهم دعاء "

شكرا لك يا رب أنك لم تخلقني امرأة " ولا يتوقف ازدراء المرأة عندهم في هذا الحد بل يتمادى أين نجد نصوصا في ثوراتهم تعتبرها مصدر للنجاسة كما ورد في الإصحاح الثاني عشر من سفر التكوين « وكلم الرب موسى قائلا: كلم بني إسرائيل قائلا: إذا حملت المرأة وولدت ذكرا تكون نجسة 7 أيام، كما في أيام طمث علتها تكون نجسة ثم تقيم 33 يوما في دم تطهيرها وإن ولدت أنثى تكون نجسة أسبوعين كما في طمثها ثم تقيم 66 يوما في دم تطهيرها » أي أن الأنثى عندهم تنكر منذ ولادتها وتسبب بزعمهم ضعف النجاسة التي يسببها الذكر لأمه (رشدي شحاتة أبو زيد ,2011, ص38)، وفي المسيحية نُظر إلى المرأة نفس نظرة اليهود فهي عندهم صاحبة الخطيئة الأولى وسبب غواية آدم عليه السلام، وبالتالي سبب نزول بني آدم الأرض ومن ثم العناء والتعب، وقد عانت المرأة كثيرا في أوائل عهد المسيحية حتى إن أحد المجامع المسيحية في القرن الخامس الميلادي (مجمع ماكون) انعقد ليناقش قضية هامة تتعلق بالمرأة وهي هل المرأة جسم فقط بلا روح أم بها روح؟ وإن كانت لها روح هل هي روح تامة أم ناقصة ؟ وبعد نقاش طويل توصلوا إلى أنها جسم له روح غير تامة ماعدا السيدة مريم، وفي العصور الحديثة في أوربا لم يختلف حال المرأة كثيرا، ففي انجلترا أصدر أمر ملكي من هنري الثامن يحظر على المرأة قراءة الكتاب المقدس، ولم يكن للمرأة حق التملك حتى سنة 1882م، وظل حق الأزواج في بيع زوجاتهم قائما حتى في القرن الحادي عشر ميلادي الذي أباحت فيه المحاكم الكنسية للنبلاء أصحاب الشرف والمكانة أن يستمتعوا بزوجات الفلاحين في الليلة الأولى للزفاف قبل أن يدخل بهن أزواجهن، حتى ألغى الملك فرناند الكاثوليكي هذا سنة 1486م ويكفي للتعبير عن صورة المرأة الدونية في ذاكرة الحضارة

الغربية مقولة الكاتب المسرحي يوربيدس «ملعون أي شخص لا يلعن المرأة» (رشدي شحاتة أبو زيد ،2011، ص40)، أما مكانة المرأة في الإسلام فتتضح جليا من خلال العودة إلى نصوصه المتمثلة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وليس إلى ما تجدر في أذهان أفراد المجتمع الذين يبررون نظرتهم الدونية للمرأة إلى القاعدة الدينية إذ أن «القرآن العظيم جاء فزكى المرأة وسواها بالذكر فإن أناط ضربا من القوامة النفاقية بالذكر فكان هذا اقتضاء لدواعي الحياة نفسها وليس بسبب قصور تأهيلي جنسي، مما يعني أن المساواة المرشدة مقررة متى تجاوز الطرفان أشكال الاتفاق والكفالة» (عشراتي سليمان،2007، ص246)، كما أن الإسلام يضع في أحكامه الرفق كمبدإ يحكم كل الدوائر الإنسانية والعلاقات الاجتماعية بما فيها علاقة المجتمع بالمرأة ومن حيث عمل المرأة فقد« أجاز الإسلام للمرأة العمل حيث أن العمل اسم شامل لكل ما يقوم به الإنسان من جهد ذهني وبدني وهذا لا تمنع المرأة منه أصلا، والأصل في العمل جائز شرعا للرجل والمرأة بشرط أن يحفظ للمرأة كرامتها وعفتها وأن يتناسب مع فطرتها وتدبير شؤون بيتها وأولادها مع عدم الاختلاط قدر الإمكان إلا لضرورة أو حاجة » (أحمد محمد سعد ،2000، ص18)، وهذا المعنى يتضح جليا في الآية الكريمة «من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » (سورة النحل الآية 98)، أي أن العمل كوظيفة تقوم به المرأة خارج الفضاء التقليدي الخاص بها ليس ممنوعا وفي نفس الوقت ليس مشجعا عليه والمتأمل في عديد النصوص يجدها تشترط مجموعة من الضوابط لعل لبس المرأة الحجاب خارج الفضاء المنزلي من أهمها ومن ثم عدم الاختلاط بالرجال قدر

الإمكان وعدم الخضوع بالقول أمامهم، وكذا عدم القيام بوظائف محددة، وقبل كل هذا التأكيد على أهمية رعاية شؤون الزوج والأبناء في كافة المجالات، وفي المقابل تكليف الرجل بالإنفاق عليها وتلبية مطالبها، كل هذا يضع المرأة في موقف لا يبرأها من مهامها التقليدية وإنما يضيف دورا آخر لها وعلى المرأة العاملة تحمل الضغوط ما دامت تريد أن تعمل وتحقق الأهداف التي دفعتها إليه، ورغم الاختلاف في تفاصيل المكانة التي تحتلها المرأة في مختلف الشرائع والمجتمعات إلا أننا نكاد نجد شبه توحد في اعتبارها سيدة الفضاء الداخلي والمسئولة عن سيره وخدمة الرجل فيه، والمجتمع الجزائري التقليدي يحصر مفهوم الرجولة في الذكورة، أين أصبح مبدأ القوامة مشجب يبرر من خلاله تهوين أحاسيس العزة والتقدير في ذات المرأة، وبالمقابل تكريس الغرور والاستعلاء عند الرجل بعد أن كانت القوامة تمجيدا لشيم ومآثر تعكس روح التسامي العاطفي والبذل ونكران الذات وهذا الحال ينسحب على كل المجتمعات البحر متوسطية التي تمارس فيها الهيمنة الذكورية على النساء في كافة المجالات بطريقة غير معلنة ومسلم بها أي أن « قوة النظام الذكوري تتراءى فيه أمرا يستغني عن التبرير ذلك أن الرؤية مركزية الذكورة تفرض نفسها كأنها محايدة وإنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها، والنظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها، إنها التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين لمكانه وزمانه وأدواته إنها في بنية الفضاء مع التعارض بين مكان التجمع أو السوق المخصصة للرجال والمنزل المخصص للنساء » (بيار بورديو، 2009، ص27)

ورغم هذا الحصر لدور المرأة في الفضاء المنزلي إلا أنها تقاسمت الدور مع الرجل خارج المنزل في الحقل أي ساهمت في الإنتاج إلا أن هذا لم يأخذ بعين الاعتبار عند موقعها في النظام الاجتماعي الذي لا يستمد مكانتها من مشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما وزوجة وأختا وبنتا واجباتها ومسؤولياتها أكبر بكثير من الحقوق والامتيازات الممنوحة لها تلاؤما مع خصائصها النفسية والجسمية (أو التشريحية) ومن ثم تسيير المدخرات الغذائية والمحافظة على عفتها وشرف عائلتها وكذا دورها كخادم يضمن الاعتناء بالمنزل ورجاله من كل النواحي بما فيه الإشباع الجنسي والإنجاب الذي لا يحقق الغاية منه إلا بإنجاب الذكر الذي سيضمن لأمه في المستقبل مكانة أفضل من المكانة التي تمنح لها وهي صغيرة فالمرأة في المجتمع التقليدي عندما تصبح حماة تسقط عليها حدة الرقابة والسيطرة التي تصبح هي الأخرى ممارسة لها على نساء صغيرات (زوجة ابنها و ابنتها...) كما تتخلص من كثير من أعباء العمل المنزلي.

فالمرأة في هذه المرحلة لا يسمح لها بالخروج لزيارة الأقارب إلا مع رجل يحرسها أو عجوز ترافقها فكيف بالخروج إلى العمل الذي تحفظ المجتمع التقليدي عليه، حتى أننا لا نزال نلمح بعض مظاهره في كثير من العائلات في يومنا هذا، وهنا الحديث عن العمل المأجور الذي تخرج بسببه المرأة من بيتها متوجهة إلى مكان آخر تعمل فيه وتتقاضى مقابله أجرا، وليس عن أي نشاط تقوم المرأة به في إطار تواجدها في بيتها والذي يصبح تابعا للعمل المنزلي الملازم لها والذي لا تتقاضى مقابله أجرا ولا شكرا أو تقديرا رغم أنه يأخذ الوقت الأوفر من يومها. وكأن المرأة العجوز عندما تتوقف عن القيام بالدور الجنسي لها (مشبعة للرجل ومنجبة للأطفال) تتحرر من الأعباء

الملقاة على عاتقها سواء أكانت نفسية (الحراسة وتضييق مساحات الحرية...) أو جسدية (العمل الشاق،...) و بالتالي فالنظام الاجتماعي الذي يقسم الأدوار بين الرجل و المرأة و يحصر عمل المرأة في البيت بينما يوسع مجال تحرك الرجل في الفضاء الخارجي بما يصطحبه من توسع لمداركه و دائرة علاقاته الاجتماعية يبنى بالأساس على الاختلاف البيولوجي القائم بينهما أي " بين الأجساد الذكورية و الأنثوية، وبشكل خاص الاختلاف التشريحي بين الأعضاء التناسلية، أن يبدو إذا و كأنه التبرير الطبيعي للاختلاف المبني اجتماعيا بين نوعين (Geres)، و بشكل خاص للتقسيم الجنسي للعمل، إن الجسد وحركاته باعتبارها سجلات لمبادئ كونية تخضع لعمل بناء اجتماعي لاهي محددة بالكامل في دلالتها الجنسية تحديدا ولا غير محددة بالكامل بحيث أن الرمزية المرتبطة بها هي في الوقت ذاته اصطلاحية ومعللة فتدرك بالتالي كأنها شبه طبيعية " (بيار بورديو، 2009، ص28)

ثانيا: دوافـــع خروج المرأة للعمل و إجراءات التكيف مع هذا الخروج:

«إن للعمل قيمة كبيرة في حياة الإنسان السيكولوجية و الاجتماعية و إن التغيرات الإيديولوجية و التكنولوجية قد أدت إلى دخول المرأة للعمل والإنتاج فخلقت إنسانا جديدا له مميزاته و خصائصه النفسية المختلفة عن خصائص المرأة القديمة التي محيطها الأسرة و المنزل و الأهل و الأقارب» (سليم نعامة، 1984، ص50) ولا أحد هنا ينكر دور الحربين العالميتين في زيادة تحرر المرأة و دخولها في عالم الشغل بعد أن أخذت الحرب معظم الرجال من وظائفهم و دفعتهم إلى حمل السلاح، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل قد جندت النساء أنفسهم في الحرب العالمية الثانية «التي تعتبر معلما تاريخيا في حركة تحرر المرأة وحصولها على حقوق مساوية لحقوق الرجل»

(عوفي مصطفى، 2003، ص43) حتى أصبح من الصعب على المرأة أن تفقد عملها الذي قدم لها شيء من الحرية خاصة مع الاتجاه العالمي نحو سن تشريعات تمنح المزيد من الحقوق لها بعد أن أثبتت عدم وجود فروق متعلقة بالذكاء و المهارات و القدرات بينها وبين الرجل، و الجزائر على غرار دول العالم عرفت ظاهرة خروج المرأة للعمل منذ بدايات التحول أو التمرد عن النظام الأبوي التقليدي إلا أن هذه النسب عرفت ارتفاعا كبيرا مع بداية التسعينات حيث انخفضت القدرة الشرائية لعامة أفراد المجتمع الجزائري ونحاول فيما يلي تحديد أهم دوافع خروج المرأة الجزائرية للعمل:

1 -« من أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية و هو ضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث إذ أن أعباء المعيشة وغلاءها من جهة و التطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة إلى الخروج في البحث عن عمل» (بوتفنوشت، 1980، ص19) أي أن تحسين مستوى معيشة أفرادها أسرتها و مساعدة الزوج في تحمل الأعباء والواجبات دفع المرأة التي ارتبط خروجها إلى العمل في الجزائر بتدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري خلال فترة التسعينات بعد ما تخلت الدولة عن دعم المواد الغذائية الرئيسية، وهنا نجد الرجل رغم تحفظه على الخروج المرأة للعمل إلا أنه اضطر إلى قبول ذلك واشترط في المقابل مجموعة من الدفاعات تعتبر اعتقادا منه أنه تخفيف عن تنازله بالسماح لزوجته أو ابنته أو أخته أو أمه الولوج في عالم العمل.

2- دوافع ذاتية و اجتماعية متعلقة برغبة المرأة في تأكيد ذاتها و تحقيق المكانة الاجتماعية و إشباع غريزة حب الظهور خاصة و أنها أثبتت أن قدراتها و ذكائها و كفاءتها لا تختلف عن الرجل بل و تفوقه أحيانا، كما أن

المجتمعات الحديثة تتكون من أسر نووية و«من الملاحظ أنه بدون وجود الأسرة الممتدة يصبح تفرغ المرأة للعمل المنزلي عازلا لها عن الآخرين فالعمل خارج المنزل يعطي للمرأة شعورا بالمشاركة والراحة النفسية والإسهام في العمل و القدرة على الانجاز و ينمي لدى المرأة تقديرها لذاتها و يزيد من قدراتها ومن مهاراتها في تكوين علاقات اجتماعية و يكسبها فعالية في المشاركة و اتخاذ القرارات» (خليل مخائيل عوض، 2003، ص172)، ضف إلى ذلك يساهم خروج المرأة للعمل و تغييرها لروتين العمل المنزلي في تقليل الضغوط النفسية و يخلق لها فضاء آخر تعبر فيه عن نفسها خارج العلاقات الأسرية الزوجية حتى وإن كان هذا الفضاء مصدر آخر للضغط بالنسبة لها، و هذا ربما ما يفسر عدم رغبة المرأة في التوقف عن العمل رغم ما يتسبب فيه لها من متاعب مقابل تحريره لها من القيود الاجتماعية التي فرضها عليها النظام الأبوي التقليدي.

3- دوافع تعليمية، و هنا ليس المقصود أن المرأة تتعلم من خلال تواجدها في العمل و إنما المرأة تعمل لأنها تعلمت، أي أن عدم توجيه الفتاة إلى الأعمال المنزلية منذ المراحل الأولى من حياتها و كذا قدرتها على اقتحام ميادين كثيرة كانت من اختصاص الرجل فنجد أنها أصبحت طبيبة وأستاذة ومديرة و محامية و قاضية و شرطية وحتى ضابطة وجندية، ألزم الرجل الذي نافسته بل و تجاوزته في كثير من الأحيان أن يتنازل عن ممارسة سلطته الذكورية في حصرها داخل الفضاء المنزلي، وكأن «تخلف تعليم المرأة هو الذي أخر حضورها إلى ساحة العمل الاجتماعي وقلل من إسهامها في تطور المجتمع» (محي الدين صابر، 1987، ص76) و بالتالي فقطع المرأة لشوط كبير من سنوات التعليم وحصولها على شهادات بعد عناء كبير

يشكل عندها دافعا قويا لجني ثمار تعبها من خلال وظيفة تعوضها ماديا تحقق لها مكانة اجتماعية.

إذا كان خروج المرأة للعمل أمر فرضه تغير توزيع الأدوار في المجتمعات الحديثة فإن الأسرة حاولت التكيف مع هذا الخروج لتفادي أكبر قدر من المشكلات التي تؤدي إلى تصدعها من خلال مجموعة من الإجـــراءات:

1. إن خروج المرأة من فضائها الداخلي إلى فضاء الرجل الخارجي لا يعني بالضرورة أنه أصبح لها كامل الحرية، أي أن الرجل اتخذ إجراءات مقابل سماحه لها بالخروج ليعوض تنازله عن سلطاته و هذه الإجراءات تأخذ عدة أوجه أهمها استمرار توزيع الأدوار التقليدية من خلال احتفاظ المرأة بأدائها للعمل المنزلي و خدمة الزوج والأولاد رغم التقصير في ذلك، بالإضافة إلى التشديد في مراقبة تحركاتها التي لا تتم إلا بإذن مسبق وكذا فرض لباس معين يتوافق مع الخلفية الإيديولوجية و القاعدة الدينية التي تستند إليها الأسرة و في الأخير أخذ مال المرأة كاملا أو جزء منه رغما عنها و عدم السماح لها في التصرف فيه إلا بإذن الرجل وحتى وإن لم يأخذ منها بالقوة فإن المرأة هي من سيمنح هذا العائد من وظيفتها للرجل طواعية حتى تعوضه على السماح لها بالعمل والتقصير في بعض واجباتها اتجاهه و اتجاه أبنائه ومنزله.

2. الاتجاه أكثر إلى الأسر النووية على اعتبار أن عمل المرأة لا يمكن أن يتناسب مع وجودها في عائلة كبيرة تتطلب حضورها الدائم و بالتالي

فإنفرادها بزوج وأولاد يسهل عليها وضع برنامج لعملها المنزلي لا يمكن أن يناسب أحدا غيرها .

3. تقليص عدد الأفراد الأسرة و تباعد الولادات، فالمرأة التي تتعدد الأدوار لديها تفكر مليا قبل أن تنجب و تزيد ثقل المسؤولية عليها و بالتالي فالأسر التي تعمل فيها المرأة في الغالب تضم عدد قليل من الأولاد.

4. اللجوء إلا ما يعوض المرأة في أعمالها المنزلية (الخادمة) أو وظيفتها التربوية (دور الحضانة).

ثالثا: المرأة العاملة الجزائرية بين الامتيازات التشريعية والممارسة الفعلية:

إن التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الجزائري و انعكس بشكل مباشر على الأسرة جاء ليعبر عن جملة من الممارسات المتمردة على النظام التقليدي، ولعل خروج الفتاة أو المرأة للدراسة و من ثم للعمل من أهمها، ورغم أن نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة تختلف باختلاف درجات تأثر أفراده بالمستجدات الثقافية التي حملتها للمجتمع مختلف تكنولوجيات الاتصال، إلا أن أعداد النساء العاملات في ارتفاع مستمر حيث بلغ " مليونان و 275 ألف امرأة سنة 2013 بعدما كانت 166000 امرأة سنة 2004 أي تسجيل زيادة بنسبة 37% خلال عشرية واحدة " (الديوان الوطني للإحصائيات)، طبعا ولا يمكن اعتبار هذه الإحصائيات دقيقة ذلك أنها تتم في فترة محددة كما أنها لا تشمل كل فئات النساء العاملات خارج بيوتهن حيث توجد بعض المهن الغير مصرح بها و التي لا تدخل في دائرة الإحصاء القانوني أي أن أعداد النساء العاملات أكبر من المصرح به، و رغم اختلاف هذه النظرة إلا أن الملاحظ بصفة عامة هو تحفظ المجتمع الجزائري على

عمل المرأة الذي دفع إليه في أول الأمر بقوة الحاجة الاقتصادية، هذا العمل الذي شرعه القانون الجزائري في جملة من المواد تحاول مراعاة التركيبة النفسية والبيولوجية للمرأة في بعضها و لا تأخذ هذه الاختلافات في الحسبان في البعض الآخر، حيث يترجم تشريع العمل أحكام الدستور الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل و تنص المادة 55 من الدستور على أنه «لكل المواطنين الحق في العمل و يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية و الأمن و النظافة » كما ويمنع القانون المتعلق بالخدمة المدنية أي تفرقه بين الجنسين في ميدان العمل (مادة 5) كما ويضمن القانون المتعلق بعلاقات العمل الحق في العمل لأي كان مهما كان جنسه وسنه (مادة 84) ويتعرض الموقعون على اتفاقية جماعية أو اتفاق جماعي للعمل يحتوي أحكام تميزية اتجاه المرأة العاملة لدفع غرامة ما بين 2000 و5000 دينار و في حال تكرار الجرم تكون الغرامة بين 2000 و 10.000 دينار بالإضافة إلى عقوبة بالسجن لمدة 3أيام أو إحدى هاتين العقوبتين فقط (المادة 42 من قانون 90-11 بتاريخ نيسان / أبريل الجريدة الرسمية رقم 17-1990)، و تتمتع النساء العاملات بإجازة أمومة خلال الفترة السابقة واللاحقة للولادة (الفقرة 1 من المادة 55 من قانون 90-11 بتاريخ 21 نيسان / أبريل 1990 الجريدة الرسمية رقم 17-1990) و تمتد إجازة الأمومة براتب مدفوع من هيئة الضمان الاجتماعي لمدة 14 أسبوع (المادة 29 من قانون 83 -11 بتاريخ 02/ 07/ 1983 معدل بواسطة المادة 12 من الأمر رقم 96-17 بتاريخ 1996/07/06) و يعطي نظام الحماية الاجتماعية للمرأة التأمين الصحي و التأمين على الحوادث العمل فضلا عن إجراءات حماية متعلقة بالأمومة و التقاعد (قانون 83-11 بتاريخ 02 تموز / يوليو

1983 المواد 6,6 مكرر,23,28) (مجموعة من الخبراء، 2010 ص24)، كما وتنص المادة 31 من الدستور الجزائري على أنه « تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية » و تنص المادة 51 «على أن يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون ».

و بغض النظر عن الهوة الموجودة بين القوانين المشرعة والممارسة الفعلية لهذه القوانين خاصة ما تعلق بها بالمرأة فإننا نجد أن المشرع الجزائري تعامل مع المرأة العاملة باعتبارها فاعل اجتماعي يتساوى مع الرجل في القدرات و الكفاءات و الذكاء بغض النظر عن ما تعنى به المرأة خارج مكان عملها فمثلا نجد أن المرأة العاملة أكثر انضباطا من زميلها الرجل بل و الطرف الذي تلقى على عاتقه أكبر المهام و في المقابل يعتبر تقلد المناصب القيادية بالنسبة للمرأة في العمل ضعيف جدا مقارنة مع الرجل ، كما أن الاتجاه الآن أصبح نحو توظيف النساء أكثر من الرجال خاصة مع الجهد المبذول الذي يقدمنه و الانضباط و الصبر و كذا الرضا بأجور زهيدة لا يقبل بها الرجال، هذا من جهة ومن جهة أخرى يبقى السؤال مطروحا: هل فعلا مدة 3 أو 4 أشهر كافية لأن تنفصل فيه الأم عن رضيعها؟ أو هل الحالة الصحية للمرأة الحامل التي تبدأ عطلة الأمومة عندها بالولادة مؤهلة للقيام بأعباء الوظيفة الموكلة إليها؟ أي أنه رغم ما وضع من قوانين وتشريعات تسهل خروج المرأة خارج فضائها الداخلي إلا أن عدم تخلصها من المهمة الموكلة لها تقليديا يقف حاجزا دون اعتبارها فاعل اجتماعي

يساوي الرجل في مكان العمل خاصة و أنها أكثر ارتباطا بالأولاد الذين لن تعوض دور الحضانة مكانتها الحقيقية، ما يولد في النهاية ضغوطا في العمل يجعل المرأة أكثر عصبية وأقل سيطرة على سلوكها فتنقل ضغط البيت إلى العمل و تنقل ضغط العمل إلى البيت، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الضغط موجود في كل الأحوال ولكنه يختلف باختلاف نوع الوظيفة التي تشغلها المرأة وكذا الوضعية الاقتصادية للأسرة و من ثم قرب مكان العمل أو بعده و كذا قرب المرأة العاملة لبيت أسرة المنشأ، فمثلا المرأة التي تعمل في الإدارة طيلة أيام الأسبوع من الساعة 08 صباحا إلى 16:30 مساءا ليست كالمرأة التي تعمل في سلك التعليم حيث عدد ساعات العمل في الأسبوع أقل والاستفادة من العطل الشتاء و لربيع و الصيف و حترام المجتمع لمهنة التعليم أكثر من مهنة الإدارة و أيضا ضغط العمل في الإدارة أكبر منه في المدرسة أو الجامعة، كما أن الوضعية الاقتصادية للأسرة تلعب دورا هي الأخرى فالمرأة التي تملك سيارة أو يملك زوجها سيارة لا تجد صعوبة كبيرة في إيصال الأطفال إلى دور الحضانة و من ثم أن تصل هي الأخرى للعمل في الوقت أما المرأة التي لا تملك سيارة فيعتبر ضغط المواصلات مؤشرا إضافيا يتطلب منها بذل المزيد من الجهد والوقت لإيصال الأبناء و من ثم وصولها هي أيضا، كذلك الحال بالنسبة للمرأة التي يقترب مكان عملها من بيتها مكانيا يوفر لها هذا جزءا من الوقت و الجهد، بالإضافة إلى كل هذا يعتبر توفر مؤسسات بديلة لتنشئة الأطفال عن الأم من عدم توفرها من أهم عوامل الضغوط الملقاة على عاتق المرأة سواء أكانت هذه المؤسسات عبارة عن دور للحضانة أو عن أسر حاضنة للأطفال فالأم التي تترك أطفالها عند أمها أو أختها تكون أكثر ارتياحا ممن تتركهم في دور للحضانة أو في مكان

آخر أي أن وجود أطراف أخرى تساعد المرأة العاملة على تحمل الأعباء سواء أكانت متعلقة بتربية الأبناء أو العمل المنزلي كالأم و الأخت و الحماة و أخت الزوج ، عامل لا يمكن أن يهمل عند تحليل نفسية المرأة العاملة التي تعتبر القاعدة المؤسسة لأداء المرأة لدورها المنوط بها على أكمل وجه كموظفة في مؤسسة تتطلب منها بذل الجهد العضلي والنفسي لإنجاح أهدافها وعلى هذا الأساس فالمرأة تكون أقل استقرارا في وظيفتها من الرجل نظرا لكثرة تعرضها للمرض(الحمل، الولادة، الرضاعة) و كثرة تعرض أطراف أخرى للمرض ممن تعتبر هي الممرضة الوحيدة لهم كالابن أو الزوج أو الوالدين أو أطراف أخرى، كما أن قدرتها على التفكير والإبداع و التطوير تبقى محدودة لانشغالها بالتفكير في حال أبنائها والعمل المنزلي الذي ينتظرها عند عودتها باعتباره الوظيفة التقليدية التي لازمتها رغم كل التغيرات التي مست البنى الاجتماعية و كأنه هويتها الذي ارتبط وجودها بوجوده « و على الرغم من جميع ردود الأفعال المناهضة والاعتراضات التي تنظر إلى ما يسمى بالأعمال المنزلية على أنها مهنة زائفة أو كشكل من أشكال الاستبداد فإنها مازالت المهنة الرئيسية للنساء سواء كن متزوجات أو غير متزوجات، أمهات أو ليس لديهن أطفال، عاملات أو غير عاملات» (سناء خولى، 2002، ص99) و هنا نؤكد على أن العمل المنزلي الذي تخص المرأة به ورغم الوقت والجهد الذي يتطلبه منها يعتبر عملا غير مأجور، لذلك فهو عديم القيمة بمنطق السوق، وربما هذا ما يبرر عدم اعتراف المجتمع للمرأة بهذا العمل و عدم تقديرها عليه واعتباره مفروضا عليها بمنطق التقسيم الجنسي للعمل لذا نجد أنه عند انقضاء الوقت القانوني للعمل يذهب الرجل إلى بيته توفر له زوجته أو أمه أو أخته أو ابنته كل شروط

الراحة و الرفاهية، في حين تذهب المرأة إلى البيت لتبدأ عملا جديدا من نوع آخر على حساب صحتها النفسية والجسدية، بأقصى سرعة ممكنة حتى لا يسجل عليها أي طرف التقصير في واجباتها.

الخاتمـــة:

تعتبر المرأة فاعل اجتماعي له قدرات معتبرة لا يمكن إهمالها أو إغفالها في حال أريد للمجتمع التطور والتقدم و بالتالي فحصرها في الفضاء المنزلي و منعها من التعليم والعمل يحدث خللا في النظام الاجتماعي الذي تعد المرأة اللبنة الأولى في بناءه، إلا ن خروجها هذا للعمل يضعها في صراع للأدوار، فبعد عودتها من عمل أخذ جزءا كبيرا من قدراتها النفسية و الجسمية تجد نفسها عند العودة إلى البيت بين ثلاث أدوار، أما وزوجة و خادمة، أما الأبناء لم يجدوا في دور الحضانة أمهم الحقيقية المصدر الرئيسي بالنسبة لهم للإشباع العاطفي الذي يؤدي أي خلل أو نقص فيه إلى تنشئة غير سوية فضلا عن حاجاتهم المادية من مأكل و مشرب و مغسل، وزوجة لرجل يعتبر الفضاء المنزلي فضاء للراحة توفر فيه الزوجة كل مستلزماته بدءا بالإشباع الجنسي إلى العاطفي والمادي و أي تقصير للزوجة في هذه المسؤوليات يعتبر من أهم عوامل المشكلات الزوجية الذي يؤدي تفاقمها وعدم معالجتها بالأساليب التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف الطرفين إلى التصدع أو التفكك الأسري، كما وتجد نفسها خادمة لبيت (غابت عنه طول اليوم) من تنظيف وغسل وكي وطهي كل هذا في الوقت الضيق الممنوح لها، و أمام أداء هذه الأدوار تحاول المرأة إنجاز الضروري ثم الأقل ضرورة وهكذا تؤجل ما يمكن تأجيله، وتقصر في بعض ما يجب عليها انجازه لأنه يستحيل أن

تتقن كل الأدوار و إنما يجب عليها أن توازن و تختار أحد الأدوار لتؤديه على أكمل وجه في كل مرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرغبة في العمل الخارجي والقدرة على متطلباته لا يمكن تعميمها على كل النساء و بالتالي إذا كان لزاما على بعض النساء أن يخرجن للعمل مهما كان الدافع لذلك فيجب على الأسرة و المجتمع أن تتخذ إجراءات للتكيف مع الوضع.

قائمة المراجـــع:

1- أحمد محمود سعد و ياسر عبد الكريم الحوراني: المرأة و قوة العمل من منظور إسلامي، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، جامعة مؤتة الدوحة، قطر، العدد الأول، 2000.

2- الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

3- الدستور الجزائري المواد 31 ، 51 ، 55 .

4- القرآن الكريم (سورة النحل)

5- بيار بورديوا: الهيمنة الذكورية، (ترجمة سلمان قعفراني)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

6- مجموعة من الخبراء المستقلون : تقرير حول تحليل الوضع الوطني الحقوق الإنسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الاجتماعي، تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة في المنطقة الأورومتوسطية، برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، الجزائر، 2010.

7- محي الدين صابر: تعليم المرأة و تدريبها و علاقتها بالتنمية القومية، مجلة من قضايا التنمية في الوطن العربي، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، بيروت، 1987 .

8- مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور و الخصائص، (ترجمة دمري أحمد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
9- سناء خولي: الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
10- سليم نعامة: سيكولوجية المرأة العاملة، أضواء عربية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت 1984.
11- عوفي مصطفى: خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 19، 2003.
12- عشراتي سليمان: الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
13- رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة و كيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.
14- خليل مخائيل عوض: علم النفس الاجتماعي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2003.

آثار الألعاب الإلكترونية على الخصائص النفسية السلوكية لدى الطفل

الدكتورة: عنو عزيزة
قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطوفونيا
جامعة الجزائر

ملخَّــص:

إن إستخدام الأطفال الألعاب الإلكترونية يمثل ظاهرة مهمة لأنها تمثل التفاعل مع التقدم التكنولوجي، لكن إستغلال هذه الألعاب الإلكترونية يتطلب الدراسة و الفحص من أجل إختبار المواضيع التي تحقق تنمية الخصائص النفسية السلوكية المرغوب فيها لدى الطفل والإبتعاد عن العنف والسلوكيات العدوانية والإضطرابات الذهنية والعقلية بالإضافة إلى تلقي التنشئة الإجتماعية السليمة وهنا تلعب الأسرة الدور الأساسي في إنتقاء الألعاب الإلكترونية المناسبة للأطفال وفقاً للمرحلة العمرية المناسبة.

Résumé

L'exploitation des jeux électronique par les enfants c'est un fléau très important ce qui présente l'interaction avec le développement technologique, mais cette exploitation des jeux électronique demande l'étude et

l'examination pour choisir les sujets qui confirment le développement des traits psychologique comportementale, dont il a besoin l'enfant et l'évitement de la violence et les comportements agressives,les troubles mentaux ainsi qu'il accède une meilleure sociabilité,et donc la famille jeux le rôle principale dans le choix des jeux électronique convenant avec la période d'âge.

1- مقدمـــــة

إن إستخدام الأطفال الألعاب الإلكترونية يمثل ظاهرة مهمة، فلا يصح أن يكون الطفل منفصلاً عن حركة التقدم التكنولوجي، ولكن لا بد أن يتم ذلك بشكل منظم و مدروس. فهذه الألعاب الإلكترونية سلاح ذو حدين، والإفراط في اللعب بها يؤثر تأثيراً سلبياً في نفسية الطفل وأعصابه، وكذلك ما ينطوي عليه بعـــض هذه الألعاب من مخاطر تربوية و إجتماعية.

لقد شهد عالم الألعاب الإلكترونية تطوراً مذهلاً في الآونة الأخيرة، مع التطـــور التكنولوجي، و تقنيات الحاسوب و الشبكة العنكبوتية، إذ ظهرت تلك الألعاب الإلكترونية، و تنوعت تنوعاً كبيراً، و أصبحت تجذب أكبر عدد من الأطفال و الشباب على السواء، الذين تبهرهم أشكالها الرائعة و مؤثراتها البصرية و الصوتية المتميزة.

و من الملاحظ أنه إذا أحسنا إختيار الألعاب الإلكترونية، و إختبارها قبل تقديمها على الطفل، فإنها ستكون ذات نفع كبير، و تحقق كثيراً من الأهداف الموجودة من مثل هذه الألعاب، لعل من أهمها ما يأتي:

- مساعدة الطفل على فهم الحاسوب و إمكاناته، فيتمكن من الإستفادة من خدماته المتعددة و تطبيقاته المتنوعة.

- تنمية قدرات الطفل العقلية وحفز ملكاته إلى التذكير العلمي والتخطيط السليم في حال المشكلات المختلفة.
- إكتساب الطفل- وخصوصاً في مرحلة المدرسة الإبتدائية - المهارات التعليمية الأساسية مثل القدرة على إجراء العمليات الحسابية المختلفة من جمع وطرح، و ضرب و قسمة، كما يتيح له حل المشكلات البسيطة، أو المعقدة لتنمية ذكائه، وقدرته على إستذكار دروسه، و فهم الغامض بأسلوب سهل، وطريقة شائقة.
- الألعاب الترفيهية تروح عن الطفل و تسليه، فتشبع حاجاته النفسية الفطرية لممارسة اللعب، وتقدم له كذلك نوعاً من المكافآت والحوافز.
- تقريب الواقع إلى الطفل بصورة أبسط في ألعاب المحاكاة، و بذلك يستوعب كثيراً من الخصائص و المبادئ.
- بعض الألعاب الإلكترونية الجماعية تنمي في الطفل روح التعاون و الإيثار و المنافسة الحميدة.

و إنطلاقاً من هذا التصور للطفل و لثقافته إعتمد الكثيرون من المربين: «أن أفلام الأطفال لا تهدف إلاّ إلى التسلية فقط، دون أن يشكوا أن التسلية لا تتناقص مع نقل المعايير الإيديولوجية، بل تشكل وسيلة لها، إن ثمة عملية تأهيل إجتماعي تجري خلال أوقات الفراغ (Chambart,1979,15)، كما تتابع شيللر Chirler، فيقول و الواقع أن الفكرة القائلة أن الترفيه لا ينطوي على أي سمة تعليمية ينبغي أن ينظر إليها بوصفها أكبر الخدع في التاريخ، و هو ما يصوره»، أريك باوند Erick Bowand مؤرخ التلفزيون الأمريكـــي على النحو التالي «إن مفهوم الترفيه،في تصوري هو مفهوم

شديد الخطورة، إذ تتمثل الفكرة الأساسية للترفيه في أنه لا يتصـــل من بعيد أو قريب بالقضايا الجادة للعالم، و إنما مجرد شغل أو ملء من الفراغ، والحقيقة أن هناك إيديولوجية مغمرة بالفصل في كل أنواع القصص الخيالية فعنصر الخيال يفوق في التصفية العنصر الواقعي في تشكيل آراء الناس» (القولي، 1999).

و لقد أصبح معلوماً أن مشاركة الأطفال في العالم الثقافي الرحب، ممثلة في وسيلة الشبكة العنكبوتية و الألعاب الإلكترونية وهما البديل أيضاً عن أي نشاط داخل المنزل، كما أنهما وسيلتين تساعدان الطفـــل في إكتساب رصيد لغوي و إكتسابه مهارات إجتماعية تصل إليه على شكل مفردات لغوية، وهذا مما يساعد على بناء سلوكه ومنهجية في الحياة وفقاً للأساليب الإجتماعية السائدة.

و مع القلق الذي يبديه الأهل من آباء و أمهات، و كذلك رجال التربية و علم النفس تجاه الألعاب الإلكترونية لم يلجم و لع الأطفال و الشباب بهذه التسلية، حتى أنها صارت تنافس معظم الأنشطة التي كانت تقليداً تملأ أوقات فراغهم، بل وصلت إلى حد منافسة الواجبات المدرسية على الأوقات المخصصة لها.

2- أهمية الألعاب الإلكترونية بالنسبة للطفل:

لقد تعددت الإستعارات وصف هذه الشبكة الديناصورية، من مجاز المكان إلى مجاز الحشرات، إلى مجاز الكوارث (...) أما مجاز الحشرات فقد حظي بموضوع الصدارة في وصف شبكة الإنترنت، و ما يجري على جبهتها، فكانت إستعارة بيت العنكبوت «Web» تشبيهاً لشبكة بهذا النسيج البالغ الرهافة، المكون من مسارات التي تقطعها طولاً وعرضاً، و غاية

حلقات الربط التي تصل إلى مواقعها و وثائقها و ناشريها و مطوريها ومستخدميها، متاهة هائلة من مسالك التشعب و علاقات الإندماج المتطايرة المتجمدة، ملايين من خطوط الإتصال في رهافة خيوط العنكبوت، قد عزلت هذا النسيج الرمزي الذي لا تعرف له بداية أو نهاية، و لم يقتصر مجاز الحشرات على «العناكب» بل يوسع ليشمل: النمل «أيضاً حيث يشبهون قوافل الربوتان المعرفية «بمملكة النمل» و هي ربوتات برمجية، تجوب الشبكة ذهاباً و إياباً، تنقل المعلومات Kvowlots وتبادلها فيما بينها، وتوزعها و تصورها و توظفها (علي، 2001).

كما أصبحت الألعــاب الإلكترونية تتأثر بالقــوى نذكر القروض في مجال صناعــة الحاسوب، و إنتشار الإنترنت، و بالطبع صناعة السينما في هوليود.

ذلك أن تطور صناعة الحاسوب يعني زيادة قدرات السياق العملي، وذكاءاً إصطناعياً أكثر حدة، و قدرة على تصميم الألعاب، كذلك ساعدت الإنترنت على تزويد الألعاب بأدوات جديدة، وهكذا ولد نوع جديد من الألعاب التي تحمل إشتراك عدد وافر من اللاعبين. مثل ألعاب «جمعية إدارة المعلومات» و لعبة «البحث الدائم» فهذه الألعاب لا يمكن ممارستها خارج الإنترنت، حيث ندفع إشتراكاً شهرياً، لممارسة لعبة ما، وللتعامل مــع لاعبين آخرين على الخط. و كإتجاه، تدفق منتجوا السينما في هوليود على صناعة الألعاب، مما أوجد أنواعاً جديدة مستوحاة بدرجة كبيرة من أفلام الحروب، فلعبة «نداء الواجب» على سبيل المثال، تحمل شبهاً كبيراً بالفيلم الحربي «البحث عن الجنــدي رايان» فالفيلم و اللعبة يقدمان تجربة شعور حقيقي مكثف بالحرب.

و لقد أصبح من المألوف أن نرى و نحن نزور العديد من فضاءات التسيير مجموعة من الأطفال، و قد تحلقوا حول شاشات أجهزة الحواسب مسحورين بروعة ما تمنحه لهم هذه التكنولوجيا من إمكانيات لا متناهية، وتبدو أنها ملهم الصغير و هي تداعب أزراراً لوحة المفاتيح كأنها قد وجدت ضالتها المنشودة.

ذلك أن الخبراء يؤكـــدون أن الطفل في سن العامين أو ثلاثة أعوام يمكنـــه إستخدام الكومبيوتـــر، و في سن الرابعة يبحر في عالم الإنترنت، حيث أن أطفال الألفية الثالثة لم تعد تجدبهم الألعاب التقليدية، و يقول الخبراء في هذا المجال «إن الكومبيوتر يعد حيوان صبوراً أو أداة جيدة للتعلم، لأنها تسمح للطفل بأن يصبح شخصية فعالة تعكس التلفزيون علاوة على أنه بحث على المدارك المختلفة للمخ، و يقول روبرتو مارلينا Reberto Marlina» أستاذ علوم التكنولوجيا في جامعة روما و مؤلف كتاب Esseri Multimedial كانوا وسطاء جداً، ففي هذه السن يقرن الطفل الكلمات بالأشياء و من خلال الكومبيوتر يطور قدراته و التعرف على الأصوات والصور، كما يملكه التصغير و التكبير، مما ينمي لديه الحواس المرئية والصوتية، (صحيفة الإنترنت، 2002: 7).

كما أن الأطفال في حاجة ماسة إلى من يرشدهم لإستكشاف عوالم الإنترنت المدهشة و المفيدة و برامجه المتنوعة الفنية و الرياضية و العلمية، فالإنترنت في أي بلد يقدم برامج متنوعة موجهة للصغار كالألعاب الترفيهية و مجلات الصغار و برامج العلوم وسواها.

و الأهم من ذلك أن يتم إختبار هذه البرامج المقدمة للصغار وفق أسس رئيسية تراعي المستوى العقلي والمستوى السني، والمستوى الإنفعالي و الشخصي و الخبرات و القدرات لكل فئة من الأطفال، إضافة إلى مراعاة

اللغة من حيث قاموس الطفل اللغوي و خصائص اللغة الخاصة بالأطفال في المرحلة من مراحل الطفولة المختلفة.

كما يجب أن تراعي، الأهداف التربوية التي تعطي الطفل مجالاً في الإنتقال من مرحلة الغرائز إلى مرحلة التكيف الإجتماعي، و لكي تكون هذه البرامج المقدمة موفقــة في عرضها للأطفال، عليها أن تراعــي تجارب الأطفال و خبراتهم و قدراتهم التي يعيشونها في البيت، في الحي، في الشارع، في الروضة، و في المدرسة.

و عليه تهدف الدراسة الحالية الكشف عن آثار الألعاب الإلكترونية على الخصائص النفسية السلوكية لدى الطفل، علماً أن مرحلة الطفولة تعتبر ذات أهمية كبيرة في تكوين شخصية الفرد، حيث توضع البذور الأولى للشخصية، فعلى ضوء ما يلقى الفرد من خبرات يشب رجلاً سوياً مع المجتمع الذي يحيطه، و إذا كانت خبرات مؤلمة مريرة ترك ذلك آثاراً ضارة في شخصيته (عيسوي، 1994: 213).

تتمثل في جميع أشكال المعاناة التي تمر بمراحل مهمة، و تؤدي إلى الإضطراب النفسي لدى الطفل و عدم قدرته على التوافق الشخصي والإجتماعي، ولعل أهم آثار الألعاب الإلكترونية السلوك العدواني، الإباحية الجنسية، مناهضة القيم والمعتقدات، الإضطرابات الصحية، الحركية الإضطرابات الذهنية و العقلية، الإضطرابات النفسية و الوجدانية.

3- مخاطــر الألعاب الإلكترونية:

1.3- السلوك العدوانـــي و العنف:

من المعروف أن السلوك العدواني يتصف بالثورة و الإعتداء على الآخر لفظياً أو سلوكياً بسبب إستجابة تكمن وراء الرغبة في إلحاق الأذى والضرر بالآخرين أو بالذات، من جراء ما يصادفه الطفل من فشل إحباط مستمر أو كبت دائم في حياته، و ما يحس به من الكراهية و الحقد رحب الإنتقام من الآخر (عيسوي،1994).

ذلك أن الألعاب الإلكترونية تسعى جاهدة بطريقة غير مباشرة لزرع العدوان و التحريض على العنف حد القتل لدى الطفل، و الدليل على ذلك أن بعض الألعاب الإلكترونية التي يتم تطويرها و برمجتها حديثاً، على ما يعرف بالأسطوانات المدمجة CD ؟ تهدف إلى التحريض على العنف وممارسته، فعندما نطالع النشرات الخاصة بشرح طريقة اللعب، لألعاب مثل: «السوبرمان» و«الرجل الوطواط» وغيرهما، والمترجمة من اللغة الأنجليزية إلى اللغة العربية، نجد قاموساً بألفاظ العنف مثـــل: القتل، الصراخ، والشجـــار، و فقاعات الدم، و إطلاق النار، و الجنون و الموت والرعب والهلع ... إلخ.

كما نجد كذلك هذه العبارات: «تفجير ما إستطعت من الغرباء ...»، «إطلاق النار على أصدقائك، و إرداؤهم في برك فقاعات الدم، أمر مسلياً جداً» «تكشف كونامي عن إحتفال مصاصي الدماء المرتقب بشوق وحب..» إن سفك الدماء من دون تمييز ممتع جداً».

لذا ظهرت في الآونة الأخيرة عدة دراسات و أبحاث للكشف عن الآثار السلبية التي تتركها مثل هذه الألعاب في نفوس من يمارسها من الأطفال و المراهقين و الشباب و في عقولهم، من أهمها دراسة بعنوان: «طفولة كونترول» أشرفت على وضعها الخبيرة التربوية يان لـــڤـــين Yane Levin، و قد كشف رفع النقاب لهذه الدراسة عن حقائق مفزعة عن شحنة

العنف التي يتلقاها الطفل الغربي من ممارسة الألعاب الإلكترونية، و أنها سبب في إرتفاع معدل الشجار الذي يصل في كثير من الأحيان إلى إستخدام الأسلحة المتباينة من السكاكين إلى المسدسات، بين طلاب في المدارس الولايات المتحدة الأمريكية.

ذلك أن الطفل الذي يعيش في جو أسري أو مدرسي مليء بالضغوط و المعاملة القاسية، فإنه يتخذ من الألعاب الإلكترونية الملاذ الوحيد للتنفيس عن عدوانه و غضبه العاجز عن توجيهه للمعنيين، محاولاً التكيف مع المعاملة القاسية الموجهة نحوه، و تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه دمياني (1997)، Damiani أن الطفل من خلال إستخدامه لهذه الآلية يفقد شخصيته و هويته الخاصة به. و غالباً ما ينجر عن المعاملة القاسية للطفل من قبل الآخرين عواقب وخيمة على نموه النفسي المستقبلي، إذ يلجأ هذا الأخير لتقليد السلوك المرتكب ضده، ذلك أن التماهي بالمعتدي هو نموذج يستعمله الطفل للتكيف مع العنف فالطفل ضحية، يكون مندفعاً بحاجة إضطرارية للسيطرة و الإساءة و الإعتداء على الآخرين للدفاع ضد مشاعر الرعب، والعنف و الضعف التي يعاني منها (Borudy,1997 :138).

في هذا الصدد أشارت دراسة لوران كاريثرر Loran Karitrer الباحث في معهد روشستر- إلى أن معظم الأطفال الذين يمارسون الألعاب الإلكترونية صاروا يعرفون عنها أكثر مما يعرفونه عن آبائهم، و أن العنف لديهم يتزايد، و تنعكس آثاره بين أقرانهم.

و من النتائج التي توصل إليها بيل ماك كيبين و آخــرون Bill Mac Gribin et Al من علماء الإجتماع، بعد إجراء بحث ميداني موسع للوقوف على أبعاد هذه الظاهرة، أن ما تجلبه الألعاب الإلكترونية، التي تروج لها

منظمات مشبوهة في الغرب، هو تدمير حقيقي للفطرة والبراءة، اللتين يتحلى بهما الطفل السوي.

لقد أكدوا إذا شرع الإنسان في إنشاء ثقافة مضرة عن عمد بالأطفال، فلن يكون بمقدوره أن يأتي بأخبث مما تفعله هذه الألعاب الإلكترونية، و من الدراسات المهمة أيضاً في هذا المجال التي كشفت عن مخاطر الألعاب الإلكترونية على الأطفال، الدراسة المستفيضة التي أشرفت عليها الباحثة سيسيلابوك Cicilaboke التي تحمل عنوان: «الأذى المتعمد: العنف كوسيلة شعبية، و عنوانها: «الهجوم على الأبوة» (عبد الحافظ، 1994)، كذلك الدراسة التي أعدتها الجمعية النفسانية الأمريكية، بناءاً على مسح أجرته على مدى أعوام سابقة، و قد خلصت إلى أن معظم الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية، صاروا محاصرين بثقافة تغتصب براءتهم، و تصيبهم بوابل كثيف من العنف» (خليل، 2000).

كما توصلت الدراسة التي قام بها باندورا Bandura إلى النتائج الآتية:

- إن الألعاب الإلكترونية تساهم في تشكيل صورة السلوك العدواني ونمطه لدى الأطفال.
- تقلل من قدرة الأطفال على كف الدفاعات العدوانية، أو منعها، وبذلك يتجهون إلى إرتكاب المزيد من العنف.
- يقلد الطفل السلوك العدواني الذي يثاب الشخص الذي يقوم به.

أما دراسة الباحث أيوجين بروفيننزو و آخرون Ayoguin Brofinzo & Al وجد أن من 47 لعبة من ألعاب «النننتندو» ثمة 41 لعبة مشحونة بكل ألوان العنف، بينما الست الباقية تنحصر فيها مشاهد العنف على مرحلة، أو مرحلتين من مراحل اللعب، و قد أشار الباحث إلى أن «أبطال» هذه الألعاب

ليسوا سوى مجموعة من الأشرار الذين يمتصون الدماء، و يقتلون بشذوذ، ويشجعون بقسوة على ممارسة العنصرية.(سليم، 1995).

لذلك فإن الأسر- في الدول التي تصمم هذه الألعاب و تصنع أجهزتها- قد شكت منها، بسبب ما أحدثته من تدهور سلوك، و إنحراف أخلاقي، و ترسيخ العنف في عقول أطفالهم، حتى إن إستطلاعاً للرأي أجراه جالوب Galobe لمصلحة صحيفة U.S.A to day و محطة S.N.N الإخبارية الأمريكية، أشار إلى أن تسعا من بين عشر أسر، قالوا: إن ما تحثه مشاهد العنف في عقول أطفالنا جعل من تربيتهم ليكونوا مواطنين صالحين أمراً عسيراً، عما كان عليه الحال مند عشرين سنة مضت (خليل،2000).

و لقد أشارت بعض الصحف بخبر فحواه، أن ألعاب الفيديو – المتهم الجديد بترويج العنف- باعت 20 مليون نسخة: جريمة مقتبسة عن بطولة «شقي حاسوبي»، قد كلف مخترعه 100 مليون دولار، إتهمت تلك الصناعة الإلكترونية بجعل العنف سلعة تقوي الأطفال و المراهقين و الشباب، و تعظم القتلة و السفاحين، مشيرة إلى أطروحة مايكل مور Maechael Moor عن تكوين مفهوم (الأمة المدججة) في فلمه الوثائقي «لعبة بولينج من أجل كولومباين» عن مجزرة أتت على 13 إنساناً، كما أشار المخرج جاس فــان سانت Jasse Gane Saint إلى الطفلين اللذين قاما بمجزرة المدرسة الثانوية الشهيرة في كولورادو، و هما يلعبان بينهم معارك فــيديو (بلاي ستيشين Play Station) تحت إسم «الهلاك» Doom. و ذلك قبل أن يدججا أنفسهما بالسلاح القاتل،و من ثم فإن الإتهام واقع لا محالــة على رؤوس مالكي الصناعات السمعية البصرية التي تعتمد برامجها على العنــف، و هذا ما دعا مراهقــين أمريكيين (بأكثر 14 سنة) و أخاه غير الشقيق (كريستفور

16 سنة) إلى الإعتراف بقتل سائق سيارة عابرة، و إحداث شلل لإمرأة شابة، حيث طبقاً ما يحدث في لعبة Grand theft Auto بتقمص شخصية عدوانية شقية مدججة بأربعين نوعاً من أسلحة الجيش الأمريكي، يتصدى للمارة بسيارته الصفراء الشهيرة قاتلاً كل من يراه بالرصاص، قال المرهقان: إنهما أحسا بالسأم فسرقا بندقية والدهما، ووجهاها على أول سيارة تمثلاً و توحدا (بالبطل الإفتراضي).

و عليه يواجه المراهقان حكماً قد يصل إلى السجن مدى الحياة بتهمة القيام بجريمة مذهورة، والتسبب بإعتداء خطير، و تهديد متهور لحياة آخرين، أما أسرتا الضحيتين فقد رفعتا دعوى على الشركة البريطانية المصممة للعبة، التي صممت أصلاً للكبار، وخطورة تلك الألعاب الإلكترونية و تحديداً، جرائد ثفت أوتو، هو حجم مبيعاتها الهائل مقارنة بكل ألعاب السوق، و هذا ما أثر في النظامين العائلي والاجتماعي في مجتمعات تؤكد الفردية و العزلة و الأنانية وكره الآخر. و صمم هذا البرنامج مهندسون بريطانيون شباب أصدروا منه أربعة أجزاء، باعت الأخيرة 250 ألف نسخة خلال يومين، و هو أكبر رقم مبيعات في تاريخ صناعة ألعاب الفيديو، في حين بلغت أعداد النسخ التي بيعت خلال السنوات من (1998 إلى 2002) 20 مليوناً (عبد الحافظ، 1999).

2.3- مناهضـــة القيم و المعتقدات:

هناك ألعاب إلكترونية توفرها بعض المواقع على شبكة الإنترنت ومعظمها مجانية، و هذا ما يثبت أنها قد تكون موجهة، أو يقف وراءها بعض العابثين، و هي ألعاب تحتوي على أفكار مضللة، و معتقدات فاسدة، مثل الألعاب التي يعتمد فيها الطفل، أو المراهق على العرافين و السحرة

داخل اللعبة للعثور على كنز مفقود، أو شخص مختبئ، و كذا الألعاب التي تروج إلى تصديق الأبراج، ودوائر الحظ، وأوراق «الكوتشينة» (الطنطاوي، ب.ت).

3.3- الإضطرابـــات الذهنية و العقلية:

التعرض الطويل للألعاب الإلكترونية يؤدي إلى إضطرابات التعلم، تقدم ذهني عن التقدم العمري (شكل عشوائي غير مفضل و غير مفيد)، وفقدان القدرة على التفكير الحرز (خوري، 2004).

كما تجدر الإشارة إلى أن الألعاب الإلكترونية تنقسم إلى منبه و رد فعل، و إلى تنبيه على مساحة إلكترونية واسعة، سنركز هنا في تلك الألعاب التي تنبه و تحدث ردود فعل، و المعروفة بإسم Stimulus Response SR، و هي منتشرة جداً، و شعبية أيضاً لها طابع قتالي، و تحتوي في الأغلب- على سيناريو متنافس، نشاط منبه قوي يحدث رد فعل أقوى، ومستوى عال من الإدراك العنيف و الإثارة الشديدة.

ليست هناك تفاصيل مصورة، منبه سمعي بصري شديد، لا يوجد تميز، أو تفريق في الشحنات المرسلة من اللعبة إلى الجهاز العصبي، بمعنى آخر لا جهد حسياً يحتاج إليه اللاعب، و من ثم تنتبه المشاعر للنجاح والفوز، أو الإحباط و الهزيمة، تنبيه خارجي للعبة لا يتسبب فيه ترتيب، وتنسيق ذهني داخلي من اللاعب، أي أن الأمر جد مختلف عن عمليات (التذكر، والقراءة، وسماع كلمات بعينها)، و هكذا فمشاعر اللعبة إصطناعية، لا علاقة لها بالواقع الذي نحياه. و لنصفها بأنها مشاعر التحدي و هي إرادة اللاعب المستفزة التي تكون محدودة بإطار اللعبة و حدودها، و تكــون

حركات مكررة و محددة مسبقاً، مع قليل من التفكير، لا حاجة أيضاً إلى الإرادة و التفكير.

و في حال المراهقين، نجد إنحسار التفكير الموضوعي، وإنتهاء النشاط الذهني الواعي نتيجة للغوص عميقاً في عالم تلك الألعاب الإلكترونية، لأنه إذا حكم المراهق عقله و تذكيره، فسيكون بطيئاً في اللعبة و هذا قد يؤدي إلى خسارته مختار، 004).

4.3- الإباحيـــة الجنسيـــة:

مما لا شك فيه أن التطور الهائل في التكنولوجيا قد جعل التصدير الجرافيكي أكثر حقيقة و دافعية في إطار ما يسمى بالألعاب الإلكترونية. تقدمت تلك الألعاب و تطورت، و تجسدت و إرتكزت، وإعتمدت، وتمحورت على التكنولوجيا الحديثة، بل إستغلتها، و صارت في قلبها، وقدمت لنا القسوة، دموية مؤلمة، وجنسية فاضحة ومفضوحة، فبعض الألعاب الإلكترونية تحتوى على صور إباحة، و أصوات و عبارات بذيئة، وسلوكيات متذنية رديئة، و لشدة الأسف فإن أكثر البشر عرضة لتلك الألعاب و أكثر هم إستهلاكاً لتلك الإلكترونيات المصورة : أطفال.

علماً أن الطفل العربي مع كل الخطر عليه- عرضة أكثر من غيره للتلصص و سرقة الوقت، و المكان، و الزمان، لممارسة الألعاب خلسة في البيت، أو مع صديق، من ديون رقابة، أو في نواد و مقاه (الفيديو جيم)، أو (الإنترنت كافيه)، أو كليهما، حيث المكسب المادي لمالكيها هو الحكم لا غيره، ربما لأن الضغط عليه من الوالدين عال جداً، خصوصاً من الأم التي تكاد تلفه في ورق سولفان، أو تضعـــه في صندوق زجاجي، و تتوقع منه أن يكون الأول بإمتياز، و ألا يخطئ، و ألا يرسب، و ألا يلعب، و أحياناً ألا يمرح، أو يضحك، أو يخرج (فاضل، 004).

و عليه فنحن نحتاج إلى نظرة بعيدة، إلى خطة محكمة، و ربما إلى لجنة مستقلة تتأمل ما كان، و ما سيكون، ترصد مواطن الخطر، وتحديد المشكلات التي قد يتسبب فيها الحاسوب، و ألعاب التلفزيون، والآثار المحتملة للعب الإلكتروني.

5.3- الإضطرابات الصحية و الحركية:

إن الألعاب الإلكترونية تؤثر في كل مراحل التطور و النمو لدى الطفل، فهي تقدم حالة عضوية خاصة (بدءاً من جلسة الحاسوب أو Play Station منصة اللعب، أو غيرهما) إلى كل الطقوس المصاحبة لها. فجلوس الطفل لممارسة تلك الألعاب عدة ساعات يفضي إلى هدر الوقت، وحين تستحوذ الألعاب الإلكترونية عليه فترة زمنية طويلة، يتضرر جهازه العصبي، و يتأذى بصره، كما تتأثر صحته العامة من خلال إشغاله باللعب عن تناول وجباته الغذائية، و يحدث أيضاً أن يقل الأداء الحركي المرن، مع إلتهابات مفصلية. كما أن الألعاب الإلكترونية لا توفر للطفل، أو المراهق ما توفره ألعاب الحركة البدنية من قوة الجسم و لباقته و النمو البدني السليم (الطنطاوي، .ت).

كما تجدر الإشارة إلى أوجه الإختلاف بين اللعب على الفيديو و اللعب الحقيقي الذي يسهم في تدعيم التنشئة السليمة و في تنمية مهارات التواصل والتفاعل مع البيئة المحيطة، و يزيد من قدرة الطفل على التعبير الخلاق والإبداع، كما أنه يتيح له مسافة من الحرية للتعبير عن نفسه في إطار مقبول إجتماعياً وممتع له و للمحيطين به. و هو إستهلاك لطاقات الطفل، وتوجيهها إلى البناء لا الهدم، فلو أتيحت لتلك الطاقات منافذ اللعب، لأنطلقت تبني لنا

الأبطال و لصار هؤلاء قدوة للنشء، فاللعب هو السبيل، الشخصية المتكاملة للإنسان (إبراهيم، 2000).

كما أن اللعب مطلب حيوي للحياة النفسية السوية لأطفالنا في مراحل النمو المتعاقبة، و يعد اللعب بالنسبة للأطفال عملية أساسية تواكب النمو الحركي، كما نجد أنه يرتبط إرتباطاً وثيقاً بجميع جوانب النمو الآخر، كالنمو الحركي و الإجتماعي و الإنفعالي، و العقلي و اللغوي (لطف الله، 1998).

أما من الناحية العقلية، فاللعب يساعد الطفل على أن يدرك جيداً عالمه الخارجي، و ينمي مهاراته اليدوية والعقلية، و يقوم بالإستكشاف فيتعلم ويحصل على المعلومات بنفسه، وتزداد الحصيلة المعرفية واللغوية، ويتدرب على حل المشكلات، و تنمو لديه روح الإبداع و الإبتكار. و يساعد اللعب على نمو الطفل من الناحيـــة الإجتماعية فيتعلم النظام و يحترم الجماعة، ويدرك قيمة التعاون و المصلحة العامة، و يقيم العلاقات الجيدة مع الآخرين، و يتعاون معهم في حل المشكلات، مما يساعد على التخلص من الخجل والتمركـــز حول الذات، كما يتعلم السلـــوك و ضبط النفس والصبر والإحساس بشعور الآخرين، و يكون صورة سليمة عنهم و عن الآخرين (القذافي، 995).

و إنطلاقاً مما سبق يبدو واضحاً أن الألعاب الإلكترونية تعمل جاهدة على تضيق دائرة المعارف و إستغلال الطاقات و المهارات لدى الأطفال والمراهقين و توجيهها توجيهاً سلبياً نحو العنف والعدوان والإنحلال بالإضافة إلى الإضرار بالنمو الحسي الحركي و خفض وتيرة نموه الطبيعي.

6.3- الإضطرابـــات النفسية و الوجدانية:

من الواضح، بل من المؤكد أن التعرض للألعاب الإلكترونية فترة طويلة، و اللعب المفرط تأثيرات نفسية و وجدانية أهمها: السلوك الإدماني

الوسواسي، و نزع الإنسانية عن اللاعب و نزع حساسية و مشاعره، و عدة تغيرات في شخصيته، و إغتيال البراءة، و ظهور إضطرابات نفسية حركية، و إنحسار العزيمة و الإرادة، و مع الأسف لا يوجد شكل منهجي تقويمي لآثار الألعاب الإلكترونية في الأطفال.

ذلك أن خطر الألعاب الإلكترونية على الأطفال و المراهقين و الشباب حتى الرجال، يتجلى عندما يتذكرون أحداثاً و مشاهد بعينها من تلك الألعاب المرعبة، كما يتذكرون أحداثاً حياتية سلبية و مؤلمة، يربكهم هذا و يوترهم ويتركهم نهباً لتوتر و كــرب ما بعد الصدمة، و لنا أن نورد حالات عقلية بعينها، تعــود في مجملها إلى تسلسل مشاهد و أحداث و تتابعها، حدثت في الطفولــة الأولى و ما تلاها. كما يعيش الأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسيــة في ظروف عنف و رعب شديد كخبرة جذرية تترك آثاراً دائمة ومختلفة، و متفاوتــة في شدتها، تتجلى شيئاً فشيئاً، و تبقى طوال الحياة، وإن وجدت مخارج و ظروف حسنة في بعض الأحيان. فالطفل وحده فقط هو الذي يصاب بها و بفظاعتها، و ذلك من حيث الإنعكاسات السلبية على النمو النفسي السوي له، إذ تؤثر على السير النفسي المستقبلي لديه، و تعقد من مشاكل في السنوات اللاحقة (Borudy,1997 :97).

و مما يبدو واضحاً أن هذه الآثار السلبية للألعاب الإلكترونية تتجسد في إنطباع مشاهد العنف- لمصورة إلكترونياً- في تلك الألعاب الجهنمية على سطح العقل الباقي، أو تقبع في صخب تلك المنطقة الواقعة بين الشعــور و اللاشعور تمكن و تكون البذرة لما هو آت، يحدث هذا أكثر في حالات الأطفال المهيئين أكثر لإستقبال تلك الإندفاعات من بيئتهم المحيطة.

ذلك أن الصغـــار لا يستطيعون –بل لا يتملقون– من فهم ذلك الفـــارق الكبـــير بين العنف المصـــور في اللعبة و وحشية ما يحدث في الحياة، إنهم لا يحسوُن بتلك التأثيرات التي تنزع عنهم حساسياتهم، لا يدركون، فيستمرون في اللعب نهاراً و ليلاً من دون هوادة، و قد يستمر اللعب لأيام من دون كلل أو ملل، لا يقطعه سوى تناول القليل من الطعام (الجاهز و المعبأ آلياً، غالباً)، قليل من النوم، و الذهاب إلى الحمام لقضاء الحاجة مع إهمال تام في المظهر.

و عليه لنسم الآن تلك الألعـــاب بأسمائها كما هي Space Invaders Pack Man مع ألعاب أخـــرى شتى عنيفة و عدوانية، و لنا أن نتأمل تدفق الدم الذي يجعله القرص المضغوط أكثر واقعية، و تصوره التكنولوجيا الرقمية للأقراص الصلبة المتعاملة مع الليزر Laser-Disk.

ذلك أن التطور الهائل لتلك التكنولوجيا المركبة و المعقدة قد يسمح بمشاهدة عنف أكثرت جسمياً و تجسيد العنف (بما يحويه ذلك من كميات دم تفور في كل مكان)، و على سبيل المثال، فإن لعبة Mortal Kombat، تصور أحد أبطالها بفص رأس ضحيته عن جسمه، و الآخر بصعقه كهربائياً، و الثالث يمزقه إرباً إرباً حتى إن قلبه الطالع من صدره، و هو ما زال ينبض بقطعه بكلتا يديه العريتين، و الرابع يشد رأس غريمه، عن جســـده و يرفعها كعلامة للنصر، و في لعبة أخرى Nite Trap نرى مصاصي الدماء متعطشين يتتبعون و ينتهكون خمس نساء، يحفرون في رقابهن حفراً بحفارة كهربية ثم يعلقن كالذبائح من أسفل لأعلى.

إن ذلك الفعل العنيف المراوع بكل تقنياته – مع الأسف – يجعل من العنف أكثر أقلية تدخل هذا المدخل الصعب إلى ما يمكن تصوره عن ذلك

الزخم، الذي يصاحب تسويق تلك الألعاب الإلكترونية، و هو أمر يصعب أحياناً تصديقه (سليم، 1995).

كما أن تلك الأعداد المهولة من تلك الألعاب المزمعة و المسلية في آن واحد، و تجارتها و تداولها، أصبحت أمراً يستحق التوقف و الدراسة الجادة. و لو حصرنا أعداد الألعاب الموجودة حالياً داخل كل بيت عربي يمتلك المقومات الإقتصادية لشرائها، لأستطعنا رؤية الأمر بوضوح، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تجديداً في جريدة «ساو باولو» عدد 3 فيفري عام 1992، تجد في صحفتـــي 9 و 10، أن 76 % من البضاعة المعروضة للبيع والشـــراء هي ألعاب إلكترونية، و الباقي دراجات، و كتب و غيرها، فهل يعكس هذا بأس حالنا و حال كوكبنا في الألفية الثالثة ؟ (خوري، 2004).

7.3- الألعـــاب الإلكترونية و المستقبل:

مما لاشك أن أهمية شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الألعاب الإلكترونية تكمن في قدرتها على توصيل المعلومات للأطفال بشكل واسع، بالإضافة إلى قدرتها على جذب تفاعل الأطفال مع المواد التي تعرضها الشبكة، فهي تعتبر من أخطر و سائل التعبير الفني، وأكثرها تأثير و فاعلية في جماهير الأطفال، و بذلك يمكن إعتبارها بديل عن الوسائل الإعلامية الجديدة التي يمكنها أن تقدم للأطفال خدمات كثيرة، فالصورة المتحركة المرتبطة بالصوت المسموع تثير إهتمام الطفل، و تقدم له نفعاً أكثر الكلمة المكتوبة أو المسموعة.

و يعود ذلك لما توفره الشبكة العنكبوتية من تسلية و خيال، و حقيقة، و تقمص بالإضافة إلى الكم النوعي من المعلومات.

لا شك أن للألعاب الإلكترونية بصفة عامة و شبكة الإنترنت بصفة خاصة آثار إيجابية و أخرى سلبية، فإختبار البرامج التربوية التعليمية الهادفة التي تنقل العلم و المعرفة و الثقافة، و التوجيه و السلوك السليم، و تعـــزز العادات و القيم و المثل السليمة، و تمتع الأطفال و تسليهم بمعلومات تعزز المناهج المدرسية أو تقوي معلوماتهم الثقافية، تعطي آثاراً إيجابية في حياة الطفل الحاضرة و المستقبلية. أما البرامج و الألعاب الإلكترونية التي لا يتم إختيارها، و مراقبة عرضها بناءاً على هذه الأسس، و بخاصة برامـــج العنف و الجريمة و القتل، فإنها تعتبر سلبيـــة في آثارها و نتائجها على هذا المخلوق الهش، و تلحق الضرر به.

ذلك أنه إزاء كل هذه المخاطر والأضرار التي حاولنا إلقاء الضوء عليها، ماذا نحن فاعلون؟ في أستراليا تحركت مجموعة من البرلمانيين لوضع حد لهذه الألعاب التي تحوي في طياتها عنفاً وجنساً، فلعبة Nite Trap، صودرت و منعت من الأسواق بأمر المحكمة حتى صدور تصنيف حكومي لتلك الألعاب، كما في الأفلام (للكبار فقط)، و يقترح التقسيم العام (كل الأعمار)، و عام (للأطفال فوق سن الثامنة)، و بالغون (لمن هم فوق سن 15 سنة)، و محدود (لمن هم 18 سنة فما فوق فقط)، و مرفوض Refused (R) ممنوع مطلقاً.

فألعاب مثل Mortal Kambat and Street Fighter II Turbo، تشد إهتمـــام الأطفـــال من 8 سنوات فما فـــوق، أما Nite Trap فتشد إهتمام البالغين من سن 15 سنة فما فوق.

و بذلك التقسيم و المراقبة و الترتيب، قد تزول بعض مخاوفنا ليســـت كلها بالطبع. كما أنه في بعض المدن الأمريكية يمارس عمدتها التدقيق في

بيع الألعاب الإلكترونية وشرائها و تأجيرها مانعين ذلك بتاتاً، خلال ساعات الدراسة و أيام الدراسة، و بالطبع فإن مسألة المنع التام ستعيد إلى أمهاتنا (تفاحة آدم) المحرمة، و إن كل ممنوع يصير مرغوباً أكثر، لاشيء إلاّ ما في الموضوع هو ضمير الإنسان نفسه، و لي أمركان، أو مراهقاً، أو بائعاً، لكن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الوالدين، لأنهما المتحكمان في عملية الشراء و اللعب و الوقت لأولادهما، كما يجب أن يراقباً بحذر و بحب عملية إختلاط الأولاد بأولاد آخرين، و تبادلهم تلك الألعاب الإلكترونية، و توخي ضرورة التعاون و التواصل مع أولياء الأمور الآخرين بغية تكوين شبكة إجتماعية متألقة ضد خطر عنف اللعب الإلكتروني، بكل ما يحويه من دمار نفسي و عصبي، و لمنع تلك الآفة من أن تصبح وباء، من أجل تحقيق وعي إجتماعي عام يتمحور حول أخطار إستخدام تلك الألعاب وآثارها الجانبية في الأطفال و المراهقين.

كما أنه المطلوب من الآباء مراقبة أبنائهم والسهر على توفير الصيانة و الإطمئنان لقرة أعينهم، حيث يؤخذ بعين الإعتبار مراحل الطفولة المبكرة و المتوسطة و المتأخرة، أي فهم فن الترتيب العمري للأطفال، فهم في حاجة ماسة إلى من يرافقهم إلى فضاءات السيبر و الإشراف على الشبكة العنكبوتية و الألعاب الإلكترونية خاصة يفرض الرقابة من طرف جهات مختصة، وخاصة وزارة الصحة لأن بعض الفضاءات أشبه ما تكون أوكاراً التجميع المراهقين، مما يؤثر على ثقافة الأطفال العلمية والإجتماعية والتعليمية والسلوكية و النفسية و العاطفية و الإنفعالية.

لذلك فالمطلوب في الأقراص المضغوطة الحاوية للألعاب الإلكترونية من جهة و البرامج التي تقدم على الشبكة العنكبوتية أن تراعي مراحــل نمو

الأطفال، و خصائـــص كل مرحلة منها، و أن تراعـــي في مضمونها تقديم القصـــص و الحكايات الشعبية، و القصص الهادفة و طرق و ساليب التعامل مع الألعاب، و مع الناس في أسرتهـــم و في مدارسهم و في مجتمعهم بشكل عام، بالإضافة إلى العمل على تنمية ميولهم و رغباتهم وهواياتهم و صقلها.

كما يجب أن لا تتعرض برامج الألعاب الإلكترونية إلى الضعف والعدوان و القتل و الجنس، و إنما العمل على وضع برامج تربوية، تثقيفية، علمية، ترفيهية تتخذ من التعاون و الخير و الفضيلة و الدين القاعدة الأساسية في تنمية هذه الخصائص النفسية السلوكية لدى النشء و إدماجه في المجتمع كعنصر فعال للبناء و العمل في الإتجاه الإيجابي، من ناحية أخرى يجب أن تكون برامج الشبكة العنكبوتية قادرة على عرض برامج تثقيفية و نوعية للكبار، و إطلاعهم على مشاكل الأطفال التربوية و الصحية و النفسية والإجتماعية، وكيفية التعامل معها والمساعدة في حلها، وإجتيازها مع الأطفال بشكل سليم.

كما أن معظم الدراسات كان منطلقها وأساسها أهمية الألعاب الإلكترونية بصفة عامة و الشبكة العنكبوتية بصفة خاصة في صلة الكبار والصغار، و خاصة الطفل المولع بإستكشاف الجديد والطامح إلى غد ومستقبل أفضل، فالإنترنت أو «الشبكة الأم» في تمثيل الأسرة أداة فعالة لتعريض الأمة و قتامة الحياة اليومية، خصوصاً عندما تكون معظم البيوت مفتقرة إلى أنشطة ترفيهية يسودها التوتر و الرقابة.

ذلك أنه فضلاً عن أهمية المعرفة و الإطلاع، فالشبكة العنكبوتية بمـــا تحتويه من البرامج و الألعاب الإلكترونية تلعب دوراً متصاعـــد في تنشـــئة الطفل، إذا ما أحســـن إستعمالها، فالإقبال المتزايد على الشبكـــة إنما لرغبة

جامعة في التعلــم و الإطلاع، و تعطش كبير من الأطفال والشباب إلى الإندماج على العالم الخارجي، ولكن هذه المنافع الإيجابية للإنترنت لن تتحقق للأطفال و المراهقين، و إلاّ إذا أحسن البرامج المناسبة لهم، وعرضها في أوقات مناسبة أيضاً، و في أمكنة مناسبة كان ذلك في الأسرة، داخل البيت، أم في روضة الأطفال، أم في المدرسة، و أن يكون العرض بإشراف الكبار و حضورهم، حتى يوجهوا الأطفال، و يشرحوا لهم بعض المفاهيم والدلالات الخيالية أو الغامضة، و لا شك أن هناك أوجهــاً بين الفترة والشبكة العنكبوتية، من حيث إشتراكها في الصورة و الصوت و الحركة والتشابه في بعض الأجهزة كالعرض مثلاً، بذلك يمكــن الإستفادة منها مجتمعــه أحياناً وكل منهما يمتلك وسائل التصوير الخيالية مع الإختــلاف في التقديم والإمكانات الفنية و العلمية المتاحة لكل منهما.

و مهما اختلفت وسائل كل منهما في التطوير و العرض، إلاّ أنها تلتقي جميعها بتأثيرها في الطفل إيجاباً أو سلباً، حيث دفع إنتشار إستخدام الكومبيوتر و الإنترنت التلفزيون كي يضيف لمسة من التفاعلية تشبهاً بهما، فكان أن زاد من تفاعله مع الجمهور غير الهاتف مباشرة، و تلقي رسالته من خلال الفاكس و البريد الإلكتروني، و كما يرى البعض أن تعدد الوسائط الإعلامية الذي يؤدي إلى إنقراض أي منهما، فسيعيد توزيع الأدوار فيما بينهما، و على كل وسط تقع مسؤولية، البحث عن دور جديد، و في غاية إعلام عصر المعلومات سيظل البناء الأنسب و الأجدى، و كل مهمة إعلامية ستختار وسيطها الأمثل (علي، 2001: 389).

و مما لاشك في أن المستقبل سيحمل لتطبيقات مدهشة في واقعية الألعاب الإلكترونية. المريدون و المؤيدون لها يشيرون إلى مقال نشرته

مؤخراً صحيفة نيويورك تايمز عن تحسن جراحة البطن بالمنظار من خلال الممارسة المسبقة للألعاب الإلكترونية. و اعتمدت الصحيفة في هذا المقال على دراسة أجريت في أحد مستشفيات مانهاتن بولاية نيويورك، وأظهرت مؤشر على المهارة اليدوية المطلوبة في عمل الطبيب الجراح لم يكن مؤشر اليد الثابتة، أو سنوات الخبرة، أو الجنس، أو العمر، أو عدد الحالات السابقة، التي عالجها الجراح، بل كان المؤشر في ما إذا كان الجراح يمارس الألعاب الإلكترونية أم لا ؟ (خوري، 2004).

كما تؤكد دراسات أخرى أن ممارسة الألعاب الإلكترونية تحسن التكامل بين العين و اليد، و تقدم بذلك منافع لممارسة الحركة التي تتطلب قدراً كبيراً من الإحساس بالمساحة و المسافة.

غير أن لواقعية الألعاب المتطورة وجهاً آخر مثيراً للقلق و التساؤل، أو النقل: إنه يضفي مزيد من الجدية على السؤال القديم المتعلق بتنمية هذه الألعاب لمشاعر الضعف و العدائية عند اللاعبين.

ففي الماضي بدا هذا السؤال متشائماً و سلبياً، عندما كان اللاعب مثلاً يطلق النار على هدف مرسوم بشكل بدائي، و لا يشبه الإنسان في شيء، أو يشبهه قليلاً فقط، و لكن مع تحسين الرسوم البيانية، و في حالة دمج السينما بالألعاب الإلكترونية بحيث يصبح الفيلم السينمائي تفاعلياً يؤدي فيه اللاعب دور الجندي، أو القاتل، و يطلق النار مثلاً على أهداف صور أناس حقيقيين، و يمارس هويته هذه ساعات طويلة، ألاّ يصبح من الضروري جداً آنذاك قرع جرس الإنذار، و المراقبة من كثب (وبقلق مشروع) لما يمكن أن تكون عليه هذه الألعاب من حيث التأثير في النفسيات و الأخلاقيات.. و هل سيكون من التجني آنذاك القول: إن الألعاب الإلكترونية صارت «موزعة قيم وعادات» ؟

و عليه سيتواصل النقاش، الأهل سيدعون إلى محاسبة أخلاقية، و هذا حق، و سيدافع مبتكــر الألعاب الإلكترونية و صانعوها عن الحق في الإختيار و التعبير الفردي و المنفعة، و سيواصل العلماء دراسة الظاهرة، وفي بلادنا العربية أيضاً سيبقى النقاش مثيراً متواصلاً.

ذلك أن صناعة الألعاب الإلكترونية في بلادنا العربية حديثة العهد، وهناك ما يكفي من الإشارات إلى أن رجال الأعمال يريدون أن يستثمروا أموالهم في هذه الصناعة، و يبقى الأمل في ألاّ تستمد ألعابنا العتيدة رواجها و هويتها من العنف و العدوان. قمع تزايد أعداد المواهب المتطورة في البلاد العربية، سيكون بوسع المؤسسات قريباً إطلاق ألعاب يذهب فيها أبطال عرب في مغامرات مع إبن بطوطة، و يحلون ألغاز في رحلة عبر نهر النيل.

فإلى أين تسير هذه الصناعة ؟ الوقت سيحدد ذلك، غير أن النظرة التي ألقيناها على البدايات، تشير إلى الأمور تسير اليوم وفق ما يشتهي رجال الأعمال، و الصناعيون، و اللاعبون، و ستبقى كذلك خلال المستقبل المنظور على الأقل.

و إنطلاقاً مما سبق يبدو واضحاً أن الأسرة و بخاصة الآباء والأمهات في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية تعتبر الوسط الأول، و المهم الذي يقوم بتثقيف الطفل، و لا شك بأنها الميدان الأول الذي يواجه فيه الطفل مختلف التأثيرات الثقافية في المجتمع.

و لكن تظل قدرة الوالدين محدودة على تزويد الطفل بكل ما يحتاج إليه في الحياة، و في تأسيس قاعدته الثقافية التي يمكن أن ينطلــق من خلالها إلى الحياة بشكل سليم، و ذلك بسبب إنحياد أعبــاء الحياة على طرفي الأسرة، الأب و الأم، و كذلك بسبب النمو المعرفي المستمر في التطور و التغير الذي

يمكن لبعض الأسر أن تملك قدرة على متابعته، و هذا مما يؤكد حاجة الأسرة على الإستعانة بالمادة المطبوعة، والمقروءة والمسموعة والمرتبة، التي تتمثل في الإنترنت هذا الجهاز الذي يستطيع أن يعـــاون الأسرة في توجيه الطفـــل والمراهق نحو المنهجية الحياتية الإجتماعية، و نحو تعديـــل سلوكهم وتثقيفهم بما يكفل لهم الإعداد و التهيئة السليمة، كما أن الإنترنت يمكنه أن يقوم بدور المثقف للكبار الذين يشرفون على إعداد الأطفال والمراهقين، وبخاصة الآباء و الأمهات و المربين و المربيات و المعلمين والمعلمات، وكل من له علاقة مباشرة في تربية الأطفال و تثقيفهم.

لذلك كله من المفـــروض على هؤلاء الكبـــار، و بخاصة الوالدين والمربين، ضـــرورة متابعـــة برامج التلفزيون و الإستفادة منها في وجهين، الوجه الأول الإستفـــادة من المواد التثقيفية التي تساعدهم على توجيـــه أبنائهم و تربيتهم، و ذلك بواسطة المعلومات العلمية و التربويـــة المتكررة التي يتوصل إليها معدو برامج الألعـــاب الإلكترونية بصفة خاصة والإنترنت بصفة عامة.

أما الوجه الثاني يتمثل في متابعة البرامج التي تقدم الأطفال والمراهقين و إفساح المجال أمامهم للإستفادة منها عن طريق مشاهدتهم لها، و من وجهة نظرنا أرى أن يشارك الآباء و الأمهات الأبناء مشاهدة بعض البرامج التثقيفية و التربوية المحاولة الإستفادة من إستفسارات الأطفال حول بعض الجوانب، و ربطها بالحياة التي يعيشون فيها، و بذلك تكتمل الفائدة، وتخف حدة السلبية بتربية و شل من مهارته الإبداعية و سلوكياته المرغوب توفيرها فيه.

كما من واجب الأسرة تعليم الأطفال المراهقين و تربيتهم تربية تليق بهم، تربية إسلامية نابعة من تعاليم القرآن الكريم و السنة النبوية، كما أن وسائل الإعلام المختلفة المسموعة و المرئية و المقروءة مسئولة عن القيام بواجبها الرسالي المتمثل في التوعية من أجل إنقاذ الأطفال من الضياع والإنحراف.

4- المراجـــع:

1.4- المراجـــع العربية:

1- إبراهيم، فيوليت، فؤاد(2000): محاضرات في الصحة النفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

2- خليل شهيرة (2000): لعبة الطفل كيف تتحول إلى أداة للعنف، مجلة العربي، الكويت وزارة الإعلام، العدد .501

3- خوري، فادي (2004): الألعاب الإلكترونية قفزة في الهواء مازالت تقفز، مجلة القافلة، السعودية.

4- سليم، عزت طه محمد (1995): ألعاب الفيديو جيم تزيد النزعة العدوانية، مجلة العلم، القاهرة، أكاديمية البحث العلمي.

5- صحيفة دليل الإنترنت (2002): علمي طفلك الكومبيوتر عامين، العدد 20، فيفري.

6- الطنطاوي، ممدوح و إبراهيم (بدون تاريخ): الألعاب الإلكترونية، أهدافها و مخاطرها، مجلة الكويت، وزارة الإعلام، العدد 242، الكويت.

7- عبد الحافظ، حسني (1999): ألعاب الفيديو و إنحرافات الطفولة، مجلة التربية، العدد .129

8- عبد الحافظ، حسين (1994): الألعاب الإلكترونية و ظاهرة العنف عند الأطفال، مجلة الخفجي.

9- عيسوي، عبد الرحمان (1999): الوعي السيكولوجي، دار العلوم العربية للطباعة و النشر، لبنان.

10- علي، نبيل (2001): الثقافة العربية و عصر المعلومات، عالم المعرفة 276، مطابع الوطن، الكويت.

11- فاضل، خليل (2004): التشويه الإلكتروني للطفل، مجلة العربي، وزارة الإعلام، العدد 552، الكويت.

12- القولي، محمد عبد الله (1999): الإنترنت، المعرفة و الخطر الداهم، الوعي الإسلامي، مارس العدد، 399، مطابع السياسية، الكويت.

13- القذافي، رمضان محمد (1995): رعاية المتخلفين ذهنياً، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

14- لطف الله، عفاف (1998): أوراق تربوية في مشكلات الأطفال والناشئة، دمشق.

15- مختار، وفيق صفوت (2004): أطفالنا و ألعاب الحاسوب، مجلة مقار الإسلام، الإمارات العربية المتحدة.

2.4- المراجــع الأجنبية:

16- Borudy,j.(1997) : La douleur invisible de l'enfant approche Eco systématique de la maltraitance, Erés, Toulouse.

17- Chambart delauwe,(Maire Jose Claude) :Enfant de l'image, Payot.Paris.

نحو إدارة فعالة للتنوع في المؤسسات الصحية
- التجربة السويسرية نموذجا -

د. فريحة ليندة و د. خروف منير
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخّص:

لقد تنامى الاهتمام في الفترة الأخيرة بإدارة التنوع في منظمات الأعمال مع اتجاهها نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح، وقد أصبح الاهتمام بإدارة التنوع في المؤسسات الخدمية يوازي الاهتمام بإدارة التنوع في المؤسسات الإنتاجية في الكثير من بلدان العالم، ولاسيما المتقدمة منها، لكن إدارة التنوع في المؤسسات الصحية حظيت باهتمام أكبر عن غيرها من الخدمات نظراً لتعلق الأمر بصحة وحياة الإنسان الذي هو قيمة عليا على الأرض، وقد تبلور هذا الاهتمام بقيام المهتمين بهذا المجال بتحديد أسس إدارة التنوع الفعال في المؤسسات الصحية وهذه الأسس تعد بمثابة مؤشرات لقياس فعالية إدارة التنوع الصحي.

الكلمـــات المفتاحية: التنوع، إدارة التنوع، المؤسسات الصحية، فعالية الخدمات الصحية، التجربة السويسرية.

Abstract:

We have a growing interest in the recent period to the management of diversity in business organizations with the trend toward greater economic liberalization and openness ,it has become the attention to managing diversity in service institutions equivalent attention to managing diversity in productive enterprises in many countries of the world , especially the developed ones , the management of diversity in institutions health has received more attention from other services to it is related to the health and human life , which is the highest value on the ground , has crystallized the fact that those interested in this field required the foundations of diversity management effective in health institutions and these foundations are as indicators to measure the effectiveness of diversity management systems.

key words: diversity, diversity management, health institutions, the effectiveness of health services, the Swiss experience .

المقدمـــة:

تعاظم الاهتمام في الفترة الأخيرة بإدارة التنوع في منظمات الأعمال مع اتجاهها نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح، وقد أصبح الاهتمام بإدارة التنوع في المؤسسات الخدمية يوازي الاهتمام بإدارة التنوع في المؤسسات الإنتاجية في الكثير من بلدان العالم، ولاسيما المتقدمة منها، لكن إدارة التنوع في المؤسسات الصحية حظيت باهتمام أكبر عن غيرها من الخدمات نظراً لتعلق الأمر بصحة وحياة الإنسان الذي هو قيمة عليا على الأرض . وقد تبلور هذا الاهتمام بقيام المهتمين بهذا المجال بتحديد أسس إدارة التنوع الفعال في المؤسسات الصحية وهذه الأسس تعد بمثابة مؤشرات لقياس فعالية إدارة التنوع الصحي.

من خلال ما تقدم تبرز لنا معالم الإشكالية التي نوجزها في التساؤل التالي:

ما مدى أهمية إدارة التنوع في المؤسسات الصحية الجزائرية على غرار التجربة السويسرية؟.

وقد تضمنت هذه الدراسة:

I. الإطار المفاهيمي لإدارة التنوع
II. ماهية الخدمات الصحية
III. عرض تجربة المؤسسات الصحية السويسرية
IV. أهمية استفادة القطاع الصحي الجزائري من مزايا التجربة السويسرية

I. الإطار المفاهيمي لإدارة التنوع

1. تعريف التنوع

يمكن تعريف التنوع بطرق مختلفة تغطي مجموعة من الفوارق المرتبطة بالعرق والجنس والهوية الجنسية والأثنية والتوجه الجنسي والعمر والدين وأسلوب المعرفة ومستوى التعليم والوضع الاقتصادي والاجتماعي والطبقة والقدرة الجسدية والأصول الوظيفية وغيرها الكثير .في ضوء هذه الفوارق، يتحتم على كل شركة في تعريف التنوع وفقا لثقافتها وقيمها وأهدافها[1].

التنوع يشمل القبول والاحترام وهو يعني معرفة أن كل شخص متفرد في ذاته وإدراك اختلافاتنا الفردية[2]. ويمكن أن يكون لذلك أبعاد كبيرة فيما يتعلق بـــالسلالة أو العرق أو النوع أو التوجه الجنسي الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو العمر أو القدرات النفسية أو المعتقدات الدينية أو المعتقدات السياسية أو غير ذلك من الأيديولوجيات. كما يعني استكشاف هذه الاختلافات في ظل بيئة تتسم بالأمان والإيجابية والرعاية. بالإضافة إلى أن هذا المفهوم يعني بفهم كل منا للآخر وتجاوز التسامح البسيط إلى تعظيم الأبعاد الغنية للتنوع في كل فرد والاحتفاء بها كمقابل للامتثال التام لنهج قوانين المساواة/الإجراءات الإيجابية[3].

2. جدوى التنوع:

إن أهم المزايا التي يوفرها تنوع القوة العاملة في شركة ما حسب ما أشارت الكثير من الدراســـات هو:

- تنوع الخبرات والمهارات
- أساليب التفكير وإمكانية تقديم مبادرات وأفكار جديدة تفيد الشركة كثيرا خصوصا في فترات الأزمات والحاجة إلى وقوف الجميع صفا وأحدا لمواجهة أزمة معينة.
- كذلك فإن عدم احترام التنوع ووجود ممارسات غير قانونية تجاه الأقليات أو النساء أو بعض الفئات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع دوران العمل ونزوح العاملين الأمر الذي يعني تكاليف إضافية للتعاقد مع عاملين جدد ودفع غرامات ومعالجة شكاوى العاملين الخارجين من الشركة[4]
- و على العكس فإن احترام التنوع وإدارته بشكل جيد يمكن أن يؤدي إلى استقرار وظيفي وبالتالي خفض التكاليف.
- من جانب آخر فإن الإنتاجية يمكن أن تزداد سواء على مستوى الأفراد أو الأقسام حيث إن الأفراد من مختلف الفئات المتنوعة عندما يشعرون بوجود التقدير والعدالة والمساواة في التعامل فإنهم سيبذلون قصارى جهودهم للارتقاء بمستوى الأداء[5].
- إن المشاركة في صنع القرار والتمثيل العادل لكل الفئات في اللجان أو فرق العمل سيؤدي إلى تحفيزهم ودفعهم إلى مزيد من الإنتاج.

- ولعل الإبداع والإتيان بشيء جديد هو عنصر المنافسة الأساسي في عالم اليوم وعادة ما يحاول أعضاء الفئات المتنوعة إثبات وجودهم من خلال المثابرة وتقديم ما هو متميز وجديد. ولا بد من الإشارة إلى أن شركات الأعمال الكبيرة تلجا اليوم إلى تنمية الثقافة التنظيمية المتعددة Organizational Multiculturalism بإثراء الثقافة التنظيمية السائدة بثقافات الفئات المتنوعة داخل المنظمة الأمر الذي يؤدي إلى آثار إيجابية كثيرة، فمشاركة الفئات المتنوعة بأفراحهم أو مناسباتهم واحترام خصوصياتهم واعتبارها سياقا دائما في نظم العمل الخاصة بالشركة له مردوده الكبير[6].

3. تعريف إدارة التنوع:

إدارة التنـــوع" شيئًا منفصلًا عن مفاهيم المساواة مثل تكافؤ الفرص والإجـــراءات الإيجابيـــة[7]. كما يمكن تعريف إدارة التنوع على أنهـــا وسيلة لإضفاء الطابع المؤسســـي على المساواة و/أو تشريعات الإجراءات الإيجابية[8].

لماذا تهتم الشركات بموضوع إدارة التنوع؟:

- وتهتم بهذا الأمر لعدة أسباب منها:
  - ضغوط الحكومة على الشركات.
  - استشعار المدراء بأهمية إدارة التنوع.
  - الشعور بالحاجة إلى جذب واستقرار قوة عمل مدربة وماهرة.

4. وضع برامج متنوعة لإدارة التنوع في قوة العمل.

ويتم ذلك من خلال[9]:

أولاً: وضع برامج تدريب تستهدف زيادة معرفة المتدرب بموضوع التنوع.

وهي تعني أن يكون للمتدرب معرفة و دراية بموضوع التنوع ومحاولة جذب انتباهه لفهمه و محاولة التركيز عليه.

- **ثانياً: وضع برامج تدريب تستهدف تنمية مهارات إدارة التنوع:**

وهي تعني أن يكون للمتدرب معرفة ومهارات وأساليب مطلوبة لإتمام عملية التفاعل مع الآخرين وهناك عدة أساليب يمكن استخدامها مثل:

- فهم التباين الثقافي المسئول عن تباين السلوك.
- تعلم كيفية التغلب على المعوقات اللفظية وغير اللفظية التي تعيق عملية الاتصال.
- تدريب الناس على تجنب سوء الفهم الناتج عن التباين اللفظي.
- تنمية القدرة على المرونة والتكيف عند التعامل مع أشخاص جدد.

5. تقييم مدى فعالية إدارة التنوع:

هناك عدة ملاحظات لابد من أخذها ي الاعتبار عند إدارة التنوع:

- يجب التركيز على الاختلاف بين الأفراد من حيث المهارات والقدرات ومدى الصلاحية للعمل وليس الاهتمام بالأوهام والمعتقدات الخاطئة التي يؤمن بها بعض الجماعات.
- يجب أن يكون الاهتمام بإدارة التنوع سياسة ثابتة من قبل الإدارة وليس اهتمام وقتي لظرف معين.

6. المعوقات التي تعترض إدارة التنوع:

لا أحد يستطيع أن ينكر أن إدارة التنوع ستواجه بعض المعوقات أثناء عملية التدريب على إدارة التنوع وهذا موضح في الجدول التالي[10]:

الجدول رقم 01: معوقـــات إدارة التنـــوع:

المشكلة	الوصف والحل
– ارتفاع مستوى التوتر العاطفي	– من المحتمل أن يشعر الحديث عن التميز البعض بعدم الارتياح لذلك يجب أن يتم التدريب في بيئة آمنة ومريحة.
– احتمال حدوث استقطاب	– تجنب المناقشة التي تحتاج الإجابة بنعم أو لا وبدلاً من ذلك شجع الأمور التي تتضمن اختبارات عديدة.
– بعض الناس بطبعه ميال لكثرة الحديث وتحميل	– يجب عدم إعطاء فرصة للأفراد الذين يميلون للحديث عن الماضي واجعل

الأمور أكثر من طاقتها.	كل الجهود موجهة نحو هدف التدريب.
- احتمال حدوث هجوم شخصي	- فبعض الآراء الجرئية في الموضوع قد تسيء إلى بعض الناس، حاول أن تعامل كل فرد بإحترام.
- تفاوت رد الفعل تجاه التدريب	- فالبعض قد يرحب به والبعض الآخر قد لا يرحب به وتنمية الشعور بأهمية التدريب في هذا المجال يجب أن يكون جزءاً من البرنامج.
- قد ينصب التدريب على الجماعات المسيطرة	- لا يمكن اعتبار التحيز مسئولية جهة واحدة ويجب التأكيد على ذلك خلال برامج التدريب.
- عدم ملائمة توقيت التدريب	- تجنب إحداث مزيد من الضغوط بحيث لا يعقد التدريب في الفترات التي تشهد أحداثاً حساسة مثل أوقات توفير بعض العمل وأوقات التفاوض على عقود العمل.
- عدم تهيئة المناخ التنظيمي	- فالتدريب على إدارة التنوع يؤتي ثماره حينما يكون جزء من إستراتيجية

	الشركة الخاصة بإحداث تغييرات في المناخ التنظيمي وعلى وضع نتائج التدريب موضع التنفيذ.

المصدر: **ايهم الصباغ، إدارة التنوع: حلول ناجعة لكل التحديات اليومية**، مطبوعات كلية هارفارد لإدارة الأعمال، العبيكان، 2013، ص52.

II. ماهية الخدمات الصحية

لم يعد دور المستشفى في عصرنا الحالي مقتصر على مجرد تقديم خدمة علاجية، ولم يعد يعرف بأنه مكان لإيواء المرضى والمصابين كما كان في الماضي، حيث كان ابسط وأقدم تعريف للمستشفى هو انه مكان الإيواء المرضى والمصابين حتى يتم شفاؤهم.ولكن المستشفى الحديث يعد تنظيما طبيا متكاملا يستهدف تقديم الخدمة الصحية بمفهومها الشامل... وقاية وعلاجا وتعليما طبيا، إضافة إلى إجراء البحوث الصحية في مختلف فروعها. فهي تعتبر أهم المؤسسات الخدمية التي تقدم الخدمة الصحية المتكاملة.

1. مفهوم الخدمة الصحية:

من الملاحظ انه ليس هناك اتفاق جماعي بين العاملين في هدا المجال على تعريف واحد فقد يرى البعض انه لابد من اعتبار نوع معين من الخدمات كجزء من الرعاية الطبية بينما يرى البعض نقيض ذلك، وعموما يمكن تعريف الخدمة الصحية أو الرعاية الطبية على أنها:

التعريف الأول: الرعاية الطبية تعني الخدمة أو الخدمات العلاجية أو الاستشفائية أو التشخيصية التي يقدمها احد أعضاء الفريق الطبي إلى فرد واجد أو أكثر من أفراد المجتمع ، مثل معالجة الطبيب لشخص مريض سواء كان ذلك في عيادته الخاصة أو في العيادات الخارجية للمستشفى الحكومي، أو العناية التمريضية أو الحكمية التي تقدمها الممرضة للمريض، أو التحاليل التشخيصية التي يقدمها في المختبر لشخص ما أو لعدة أشخاص غير أن الرعاية الطبية قد تقدم رعاية صحية وقائية، حيث أن الطبيب الذي يعالج شخصا ما يمكن أن يقدم له توضيحات ومعلومات حول مرض ما وطرق انتشاره وطرق الوقاية منه لتجنب الوقوع فيه في المستقبل. وبذلك يقوم الطبيب بدور الرعاية الصحية إلى جانب الرعاية الطبية[11] .

التعرف الثاني: ويمكن تعريف الخدمة الصحية على أنها" النشاط الذي يقدم للمنتفعين، والتي تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلك النهائي حيث لا ترتبط ببيع سلعة أو خدمة أخرى[12] ."

التعريف الثالث:الخدمة الصحية ما هي إلا مزيج متكامل من العناصر الملموسة وغير الملموسة والتي تحقق إشباعها ورضا معينا للمستفيد[13].

2. دوافع الاهتمام المتزايد بدراسة الخدمات الصحية[14]:

- حرمان نظم توصيل الخدمات الصحية من تطبيقات نظريات الإدارة والتنظيم ومن بناء نظم إدارية متخصصة فيها ،أما تحت مفهوم أن هده النظم ما هي إلا نظم طبية متخصصة وحل مشكلاتها لا يأتي إلا

من طبيب أو انه يمكن تطبيق مبادئ الإدارة العامة على المؤسسات الصحية مما يحتاج إلى نظام إداري متخصص لإدارة المؤسسة، حيث أنها وبإتباع هذا المنطق سوف تحرم من الإدارة المتخصصة والتي تحقق الكفاءة والفعالية في انجاز الأعمال وتحقيق الأهداف.

- ندره الموارد والإمكانيات وتزايد الطلب عليها يحتاج إلى التعرف على أساليب إدارة تلك الموارد النادرة وضرورة توفيرها لتحقيق الأهداف، وبالتالي تقديم الخدمات الطبية المتوقعة والمطلوبة حسب خصائصها.
- الاهتمام الحالي قائم على تقديم خدمات ذات نوعية جيدة، والتخطيط للمرضى الحاليين والمرتقبين وليس فقط لتحقيق الربح، والاهتمام المنحصر على توفير الأجهزة والمعدات.
- تغيير المشكلة في المؤسسات الصحية حيث كانت تبدو كأنها مسالة نقص توفير الموارد المادية والبشرية، لكن اتضح أن إدارة وكيفية إدارة هده الموارد بشكل فعال هو المشكلة، فالعنصر البشري هو الأساس، والإدارة الفاعلة هي أساس نجاح المؤسسات الصحية، وذلك لسعيها للاستخدام الأفضل للموارد سواء كانت مادية أو بشرية.
- تغير المفهوم القديم لتقديم الخدمات الصحية وتطوره، فالمفهوم القديم يعني خدمات صحية، توصيل خدمات صحية، زيادة معدلات الخدمة لتحقيق الهدف. أما المفهوم الجديد فيعني مرضى حالين ومرتقبين، نظام متكامل لتقديم الخدمات الصحية، تحقيق الأهداف عن طريق

إرضاء حاجات المرضى إي أن الإدارة مسئولة لتحديد حجم ونوع المرضى الحالين والمرتقبين في كل نوع من أنواع الخدمات الصحية كنقطة انطلاق في إدارة نظم توصيل الخدمات الصحية وذلك من خلال تخطيط مواردها لتفي بتلك الحاجات واكتشاف الأمراض الجديدة والأدوية الجديدة، حيث تتمكن من تكييف برامج الوقاية وتقليل التكلفة. فإذا أخذت الإدارة بهذا المفهوم، فان النظام الصحي يكون أكثر فعالية في توصيل الخدمات،حيث يتم تحديد المشكلة وبالتالي وصف الحل له، أيضا زيادة التفاعل بين المؤسسة الصحية والمجتمع والبيئة بشكل عام وهنا يأتي دور الإدارة الفاعلية والقادرة على تعزيز هدا التفاعل بصورة ايجابية.

3. أسس الخدمات الصحية:

هناك مجموعة من العوامل العديدة التي تحدد أسس وسمات الخدمات الصحية كالحاجات العامة للسكان، وانطباع الطبيب عما هو أفضل بالنسبة لمرضاه، وقد أصبح تخطيط هذه الخدمات يتم في ضوء تقدير للحاجات الملحة وله ارتباطا كبير بالبحوث والدراسات الجارية في الرعاية الطبية،ونظم المعلومات الصحية، وتنظيم المؤسسات الطبية كالمستشفيات والمراكز الصحية والعيادات متعددة الخدمات وهذا من أجل تقديم الخدمات الطبية بشكل كاف ومستوى عالي أي أنه يجب أن تتوفر فيها الكفاية الكمية والكفاية النوعية[15].

أولا – الكفاية الكمية:

وهي تعني توفير الخدمات الطبية بحجم وعدد كاف يتناسب مع عدد السكان وهذا يشمل:

- توفير عدد كاف من الموارد البشرية الطبية: أطباء، ممرضين، فنيين مختبرات، وغيرهم من المساعدين، حيث أن الطبيب لوحده لا يستطيع القيام بجميع أعمال الخدمات الطبية من تمريضية ومخبرية وإدارية.
- توفير عدد كاف من الأطباء والمراكز والمؤسسات الطبية التي تقدم الخدمات الطبية (وحدات صحية، مستشفيات، مختبرات، صيدليات ... الخ) ويشترط أن تكون هناك عدالة ومساواة في توزيعها بين مختلف مناطق البلاد، إذ لا يجوز أبدا تخصيص أو زيادة عدد أعضاء الفريق الطبي في منطقة ما في البلاد على حساب المناطق الأخرى.
- توفير الخدمات الطبية في جميع الأوقات، وهذا يعني ضرورة عمل أعضاء الفريق الطبي مدة 24 ساعة، فالمرض لا يعرف وقتا محددا يقع فيه مثل أوقات الدوام الرسمي
- توفير أساليب ووسائل التثقيف الصحي بين أفراد المجتمع لتعريفهم بوسائل الرعاية الطبية، وتواجدها، والخدمات التي تقدمها وأهميتها وطرق الاستفادة منها مبكرا، بمجرد إحساس الفرد

بالمرض، وعدم الانتظار حتى يتطور المرض ويصبح خطيرا ليعرض نفسه على الطبيب

- يجب وضع النظم المالية والإدارية الكفيلة بتوفير الخدمات التي تكفل للفرد الحصول عليها، والسعي للتأمين الطبي الشامل لكافة المواطنين.

ثانيا – الكفاية النوعية:

لا يكفي لتوفير الرعاية الطبية زيادة عدد أعضاء الفرق الطبية والوحدات الصحية والمستشفيات فحسب، بل يجب أيضا توفير ظروف رفيعة المستوى للعمل الطبي وهذا يشمل:

- ❖ وضع معايير وأسس تحدد المستوى المطلوب والواجب توفيره في كل من أعضاء الفريق الطبي ،والمعدات والأجهزة، ووسائل التشخيص والعلاج . ويجب أن تضع هذه المعايير لجنة عليا من ذوي الاختصاص والخبرة والدراية في مجالات الرعاية الطبية المختلفة، ولا يسمح لأي كان سواء كان طبيبا أو ممرضا أو مؤسسة طبية أن تمارس مهنة تقديم الخدمات الطبية إلا إذا توافرت فيها هذه المعايير.
- ❖ العمل على رفع كفاءة وحسن تدريب أعضاء الفريق الطبي، سواء كان طبيبا عاما أو اختصاصيا أو ممرضا أو صيدلانيا، وهذا من

خلال وضع برامج ثقافية علمية لرفع مستواهم العلمي والإطلاع على أحدث الاكتشافات الطبية، بالإضافة إلى البرامج التأهيلية من اجل تجديد معلوماتهم النظرية والعلمية، ويشترط في هذه الدورات أن تكون إجبارية مرتبطة باستمرارية مزاولة المهنة.

- ❖ تقديم التسهيلات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لجميع العاملين في قطاع الخدمات الطبية، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات من اجل الحصول وامتلاك الأدوات والأجهزة والمعدات الطبية اللازمة والمرافق الطبية بأقل التكاليف المالية والجهود، ليستطيعوا تقديم الخدمات الطبية على مستوى عال.
- ❖ دمج الخدمات الصحية العلاجية والوقائية وذلك لأن هذه الخدمات لها كيان واحد متكامل، غرض شامل هو العمل على اكتمال سلامة الفرد من النواحي الجسمية والعقلية علاوة على مكافحة الأمراض وعلاجها، لأن تقسيم هذه الخدمات ينفي الغرض من التكامل إضافة على ما يتبع ذلك من زيادة في النفقات الفعلية والإدارية لهذه الخدمات وبالتالي تؤثر على أسعارها النهائية.

4. تطبيق إدارة التنوع في المؤسسات الصحية:

يمكن تحديد الإطار الذي من خلاله يتم تطبيق إدارة التنوع في المؤسسات الصحية، فيما يلـــي[16]:

- ➢ **الإعداد والتهيئة لبرنامج إدارة التنوع:** يبدأ الانجاز الناجح لإدارة التنوع من الإعداد والتهيئة لتطبيقه وفي هد المرحلة التي

تسبق بناء النظام تشترك الإدارة العليا للمستشفى ورؤساء الأقسام الطبية والإدارية بها بالتعاون مع مستشارين أو محترفين في مجال تصميم نظام إدارة التنوع بالإضافة إلى كبار الموظفين في مختلف التخصصات، في مناقشة كافة جوانب العمل بالمستشفى وحصر مشكلاتها واستنباط الأفكار والحلول المثلى لها. ورغم انه لا توجد آلية محددة لكيفية انجاز هذه المرحلة فان هدفها الأساسي يتلخص في توفير كافة البيانات و المعلومات والأفكار والمقترحات التي تحدد الملامح الأساسية والأبعاد الرئيسية والمرتكزات التي تتمحور حولها السياسات العامة للمستشفى والخطط التشغيلية والبرامج التنفيذية والمشروعات الخاصة بتحقيق ما تصبو إليه من طموحات وما تسعى إلى تحقيقه من غايات، يتبين مما سبق إن هذه المرحلة هي مرحلة تهيئة تنظيمية، وتتطلب مشاركة القيادات الطبية والفنية.

- **نشر ثقافة إدارة التنوع:** لمفهوم إدارة التنوع في مجال الخدمات الصحية مبادئ، ومهارات، وأدوات مختلفة، ويمكن الاستعانة بما يتجمع خلال الأنشطة من المعلومات الأولية والارتجاعية في توسيع نطاق برامج إدارة التنوع وتحسينها. وتنبغي الاستفادة على أفضل وجه من الدور الذي يمكن أن تقوم به رسائل الإعلام

في هذا الصدد ،وإسهامها في التوعية بأهمية جودة الرعاية وحفز الطلب على الرعاية الجيدة

- **تكوين فريق إدارة التنوع:** وتستند إلى هذا الفريق المهام التالية:

أ. **وضع سياسة مكتوبة وواضحة للتنوع** مع التأكيد في هذه السياسة على الاعتبارات التالية:

- التركيز على ضرورة تفهم احتياجات المرضى الظاهرة والخفية والعمل على تلبيتها بأقصى كفاءة ممكنة.
- تطوير فكرة الولاء والانتماء للمستشفى وأهدافها.
- الأخذ بمفهوم العميل الداخلي والخارجي، وتعميق فكرة أن العميل هو الذي يدير المستشفى ويوجه كافة أنشطتها
- مشاركة جميع فئات العاملين في حل مشكلات العمل والقضاء على الأخطاء.

ب. **تصميم وتنفيذ مجموعة من النظم والآليات** واللازمة لتغطية الجوانب التالية:

- تلقي وتحليل ومعالجة شكاوي المرضى والعاملين والزائرين.
- تشجيع جميع فئات العاملين بالمستشفى والمتعاملين معها على التقدم بآرائهم ومقترحاتهم بشان تحسين جودة الأداء في جميع المجالات.
- إعداد آلية لجوائز التميز في الأداء وجودة الخدمات المقدمة على مستوى الأقسام والأفراد.

- تهيئة الظروف المناسبة لأداء العمل ورعاية العاملين.
- توفير وتصميم آليات مرنة للاتصالات في مختلف الاتجاهات.
- تصميم وتنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية والحلقات لنقاشية بناء على دراسة علمية للاحتياجات التدريبة المستشفى.

5. عوامل نجاح تطبيق إدارة التنوع في المؤسسات الصحية:

بغرض إنجاح تطبيق إدارة التنوع في المؤسسات الصحية لابد من توافر جموعة من العوامل :

- ❖ يجب أن تقتنع الإدارة العليا في المنظمات الصحية بأهمية ومزايا طبيق إدارة التنوع ،
- ❖ يجب أن تقنع الإدارة العليا جميع العاملين في المنظمة بفوائد مزايا هذا النظام ،
- ❖ يجب إن تتوقع الإدارة في المنظمة بعض القيود والمعوقات مقاومة بعض الأفراد لتطبيق هذا النظام ، وكلما تفهم الجميع همية النظام كلما انخفضت حده وحجم المقاومة،

- ترتفع تكاليف تطبيق النظام في أول الأمر ثم تأخذ في الانخفاض لتدريجي حتى تستقر عند حجم معين وعندها يبدأ النظام في الكشف عما من مزايا وفوائد،
- يتطلب النظام في كثير من جوانبه تغيير في السياسات والمفاهيم والاستراتيجيات والهياكل التنظيمية في المنظمات الصحية،
- إن نظام إدارة التنوع ليس نظاما بديلا للنظم السائدة، ولكنه أداة رئيسة وأساسية للبحث عن الأداء العالي المتميز مند بداية التشغيل حتى نهاية ومع وجود أخطاء أو الحد منها إلـــى أقصـــى حد.

لنجاح تطبيق النظام تحتاج المنظمة إلى نظم فعالة ومساندة أهمها:

- الترويج لهذا النظام وتسويقه لدى العاملين في مجال الخدمات الصحية داخل المنظمة أو المتعاملين معها.
- نظام فعال للعلاقات الإنسانية يهدف إلى تعميق الولاء التنظيمي ويحقق ويعمق مفهوم أن إدارة التنوع هي مسؤولية كل فرد في الوحدة الصحية.
- نظم فعالة للاتصالات والتنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات والوحدات الفرعية.
- يمكن للوحدة أو المنظمة الطبية البدء في تطبيق نظام إدارة التنوع في احد أنشطتها الفرعية ثم تتدرج بعد ذلك منها إلى باقي الأنشطة.

- تظهر الملامح الجيدة لتطبيق هذا النظام بسرعة في المنظمات الصحية الخاصة، حيث الإمكانيات العالية والعناصر البشرية الفعالة والمناخ التنظيمي الملائم.
- يحتاج النظام قبل تنظيمه إلى دورات تدريبية مكثفة، وأيضا إلى الاستفادة من تجارب المنظمات التي نجحت في هذا المجال.

III. عرض تجربة المؤسسات الصحية السويسرية[17]

تعتبر سويسرا أرض التنوّع بامتياز مع أربع لغات وطنية، و26 كانتونا تتمتع باستقلالية واسعة، و23% من السكان الأجانب، ومن أجل حُسن إدارة التنوّع في المجال الصحي، وضمان فرص متكافئة للجميع، أطلقت الحكومة الفدرالية مشروع "المستشفيات الصديقة للمهاجرين" في إطار برنامج شامل يُعنى بـــ "الصحة والهجرة".

1. نشأة تجربة "المُستشفيات الصديقة للمُهاجرين"

✓ يقِف الاتحاد الأوروبي وراء مشروع المُستشفيات الصديقة للمهاجرين، ويندرِج المشروع في إطار برنامج "الهجرة والصحة"، الذي أطلقه المكتب الفدرالي للصحة العمومية في عام 2002، ويهدف إلى تعزيز مهارات المُهاجرين في مجال الصحة وتطوير

النظام الصحي، ليتكيَّــف مع احتياجاتِهم. كما يهدِف إلى تلبية الإحتِياجات الخاصة بالمرضى، الذين لديْهم ثقافة ومفاهيم صحية مُختلفة، وإلى تنظيم الخدمات الصحية بالشكل الذي يُهيِّئ للجميع الحصول على العِلاج والمعاملة العادِلة، وعلى وجه الخصوص، تنظيم المستشفيات بصورة أفضل، بحيث تصبح أكثر ملاءمة من الناحية الثقافية ويتعزَّز دورها في مُراعاة الجوانب الصحية الخاصة بالأقليات العِرقية والمهاجرين.

- ✓ تشارك سويسرا أيضا في هذا المشروع، وقد خصَّصت ميزانية قدْرها مليونيْ فرنك سويسري لصالح المستشفيات التي وقع عليها الإختيار.
- ✓ يركِّــز البرنامج بشكل رئيسي، على مضمون الوقاية والتّعليم والتأهيل والإستِعانة بمُترجمين متخصِّصين في الشأن الصحّي وتعزيز مهارة توظيف التبادُل الثقافي لدى العامِلين في المجال الصحي.

2. جهود المستشفيات المشاركة من أجل حسن إدارة هذا التنوّع.

سعت العديد من المستشفيات السويسرية لتوفير تجربة "المستشفيات الصديقة":

- فقد وضع كانتون فو، حيّز التنفيذ حزمة من الخدمات بالتعاون مع منظمات غير حكومية عديدة ومتخصّصة، تمثّلت في تفريغ شبكة من

الممرضين والممرضات متخصصة في متابعة الوضع الصحي لسكان مراكز طالبي اللجوء،

- كما قام المستشفي الجامعي في لوزان بتعزيز خدمة الترجمة الإجتماعية الفورية بقسم التوليد نظرا للنسبة العالية من الأجنبيات اللواتي يُعالجن فيه، ومن بينهن مقيمات بطريقة غير شرعية لا يتمتّعن بتأمينات صحية.
- كما يوفّر مستشفى الأطفال بلوزان معاينات طبية متعددة اللغات لضمان تشخيص دقيق للمرض، ولضمان تواصل ناجح بين المريض والطبيب. وهي خدمات تتميّز جميعها بالقرب من الفئات الأكثر عرضة للأخطار، وهي تتأسس على شراكة قوية بين القطاعيْن العام والخاص، وتسعى إلى الحدّ من التكلفة مع ضمان الجدوى والفعالية".
- وفي كانتون جنيف المجاور، أطلقت المستشفيات الجامعية برنامج "العلاج للجميع" بما في ذلك لغير المتمتعين بالتأمينات الصحية أو لمن ليست لديهم الإمكانيات لتغطية نفقاتهم الصحية. وقد كلّف هذا البرنامج الخاص المستشفيات في السنوات الثلاث الماضية 180 مليون فرنك، وهو ما يمثّل 10% من مجموع ميزانية المؤسسة.
- وقد بلغت تكلفة الترجمة الفورية الاجتماعية بمستشفيات جنيف سنة 2009، والبالغ مدتها الإجمالية 13.500 ساعة عمل 945.000 فرنك ،كما أضيفت اللغة الأصلية للملف الصحي الخاص بكل

مريض، وتم تنظيم حملات تحسيسية بين صفوف الموظفين لتوعيتهم بالإحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة وللأجانب".

- في الشمال السويسري، وتحديدا في مستشفى الأطفال بزيورخ، حيث ربع الولادات من الأجانب ونصف المعالجين من هذه الفئة، بُذلت جهود معتبرة من أجل حسن إدارة هذا التنوّع. ومن الخطوات في هذا الإطار إنشاء وحدة "العلاج متعدد الثقافات واللغات" التي يتلخص هدفها في "مساعدة المرضى الأجانب في الحصول على العلاج المناسب، وتعريفهم بالإمكانات المتاحة لهم".

3. النتائج التي حققها حسن إدارة هذا التنوّع:

- ❖ سدّ النقائص في النظام الصحي القائم وتجويده لكي يأخذ في الاعتبار احتياجات الفئات الإجتماعية المهمّشة والضعيفة.
- ❖ توفير المؤهلات الضرورية، وتكثيف برامج التدريب وحملات التحسيس بهذه الأبعاد العابرة للثقافات واللغات.
- ❖ **حُسن فهْـم الآخـــر لمعالجته بصورة أفضل**
- ❖ التواصل بين المؤسسات البحثية ومراكز مالية لتمويلها،
- ❖ منفعة كبيرة عادت ليس فقط على المهاجرين، إنما شملت جميع سكان البلاد.
- ❖ ترجمة هاتفية ب12 لغة في خدمة المرضى و الأطباء

❖ جذب المرضى الاغنياء من مختلف دول العالم(السياحة الصحية)

4. التحديات التي تعترض إدارة هذا التنوّع:

التنوّع لا ينتج ثراء فقط بل يُنشئ أيضا تحديات إضافية. ومن التحديات الكبيرة التي ستواجه هذا المسعى في السنوات القادمة

أ. تكوين الأطر الطبية:

إن إحداث التحوّل المطلوب على مستوى المقررات التعليمية الجامعية في مجالي الطب والتمريض، والإدارة الإستشفائية بما يؤهّل الكفاءات المستقبلية على التعامل مع بيئة متعددة الثقافات واللغات. ويعني مصطلح "المؤهلات العابرة للثقافات" كما تضمنته مطويات صادرة عن المكتب الفدرالي للصحة: "القدرة على النظر إلى الأفراد وفهمهم في إطار ما يعيشونه وفي سياقاتهم الفردية، والتصرّف تجاههم بناءً على ذلك". يتعلّق الأمر بجملة من السلوكات، ومن المعارفى والخبرات، التي تمكّن المهنيّ في قطاع الصحة من تقديم علاج في المستوى لمرضى من أصول مختلفة".

في سياق متصل، أظهر استطلاع للرأي أجراه المركّب الصحي الجامعي بلوزان في عام 2013، وشمل 800 موظّف بهذه المؤسسة الحاجة الماسّة للإهتمام بهذه الأبعاد العابرة للثقافات خلال مراحل التكوين حيث أكّد 53% من المستطلعة آرائهم أنهم لا يشعرون بالراحة خلال تعاملهم مع مرضى يتكلمون لغات أخرى، وأن درجة استعداداتهم لمعالجة مريض من المهاجرين لا تتعدى وفق نظرهم 3 من 5 نقاط.

ب. صيانة عملية التواصل:

التحدّي الثاني، الذي يحتاج لجهود كبيرة، يتمثل في العناية بمسالك التواصل بين المريض من أصول أجنبية والطاقم الطبي والإداري بالمؤسّسات الصحية. ولقد أثبتت العديد من الدراسات العلمية التلازم بين القدرة على اتقان اللغات الوطنية وحسن الإستفادة من الخدمات الصحية.

ولئن نجح المكتب الفدرالي للصحة وبالتعاون مع مؤسسة "الترجمة الإجتماعية الفورية" ومع المكتب الفدرالي للهجرة في تطوير خدمة الترجمة الإجتماعية الفورية، وهو جهد بدأ منذ 2002، وانتهى إلى وضع معايير دقيقة لمنح دبلوم المترجم الفوري، وإلى استقرار في معايير التنوع للمترجمين في المجال الصحي، فإن إعداد الطاقم الطبي لعملية تواصلية ثلاثية الأضلع، والأخذ بعين الإعتبار وجهة نظر المريض الذي يستخدم لغة أجنبية وينتمي إلى ثقافة غير الثقافة السائدة عملية لا تزال قيد التجربة وتُوجد في مناطق دون أخرى.

إذ أن سويسرا كما يقول بودنمان "كنفدرالية، تتشكل من 26 كانتونا، في كل واحد منها نظام صحي يختلف عن الآخر، وهذا ما يجعل من الصعب إنجاز قاعدة بيانات على المستوى الوطني، لأنه من العسير الوصول إلى صياغة سياسات صحية سليمة بدون قاعدة البيانات تلك". أن قرار الإنخراط في هذا البرنامج متروك لكل مؤسسة على حدة،

ج.تبني نهج يُراعي تعدّد الثقافات:

تتزايد عاما بعد عام، أعداد الأجانب ضِمن السكان المقيمين في سويسرا، ويُشكل هذا التطوّر، تحديا لأوساط الأطباء والممرِّضين، إذ من المفروض على الطاقم الطبّي أن يبحث مع المريض وعائلته عن حلول في إطار الاحترام المتبادَل، وعلى كل طرف أن يتقدَّم باتِّجاه الآخر، وليس للمريض أن يفرِض علي الأطباء قيَـــمَـــه، إذا كانت تتناقَض مع قيمهم.

د. حرية اتخاذ قرار الانخراط في البرنامج:

يتطلّع المشاركون في هذا البرنامج والقائمون عليه على مستوى الكنفدرالية والكانتونات إلى توسيع التجربة لتشمل كافة المؤسسات الصحية في سويسرا، رغم أن قرار الإنخراط في هذا البرنامج متروك لكل مؤسسة على حدة.

IV. كيفية استفادة القطاع الصحي الجزائري من دراسة التجربة السويسرية

1. الدروس المستفادة من حسن إدارة هذا التنوّع:

- إن الهدف النهائي ليس إيجاد نظام صحيّ موازيا للنظام القائم، بل سدّ النقائص في النظام القائم وتجويده لكي يأخذ في الإعتبار احتياجات الفئات الإجتماعية المهمّشة والضعيفة.
- ما هو مهمّ هو أن يخرج هذا التدريب وهذا التكوين من الهوامش ليحتل مركز الإهتمام، ولا يجب أن يظل شغل عدد قليل من الخبراء، بل في صلب ومركز العملية العلاجية. ويجب أن يكون متطلبا

دراسيا إجباريا، ومؤهلا مهنيا لازما بالنسبة لأي عامل في المؤسسات الصحية".

- مساعدة هذه المؤسسات الصحية عبر توفير المؤهلات الضرورية، وتكثيف برامج التدريب وحملات التحسيس بهذه الأبعاد العابرة للثقافات واللغات.
- قضاء وقت مهمّ في الملاحظة والرصد لأشكال التفاوت وعدم المساواة، ثم محاولة فهم الميكانيزمات والآليات التي تنتج هذا التفاوت، لتأتي لاحقا مرحلة اقتراح الحلول".
- عمل كهذا يتطلّب التواصل بين المؤسسات البحثية ومراكز مالية لتمويلها،
- أخيرا، يبدو أن حسن إدارة التنوع في المجال الصحي سيكون له نفع كبير لا على المهاجرين فحسب، بل على جميع سكان البلاد
- السياحة الصحية وجذب الاغنياء المرضى.

اهمية استفادة القطاع الصحي الجزائري من مزايا التجربة السويسرية

يواجه القطاع الصحي الجزائري عدة تحديات ،ولعل أبرز هذه التحديات الانفتاحُ المتزايد للاقتصاديات واحتدام الصراع التنافسي لضمان البقاء والاستمرار في السوق.

بيد أن هذا المسعى رسم ملامح تنوع فسيفسائي من الموارد البشرية، بدءً بالتنوع العرقي، ومرورا بالتنوع الجنسي والانتماء الجغرافي ووصولا إلى

التنوع العقائدي، وهذا ما وضع المسيرين عموما، ومسيري الموارد البشرية خاصة، أمام تحدٍّ جديد، ألا وهو تسيير التنوع، وإلزامية البحث عن الأدوات المناسبة لضمان مستوى أداء أعلى للعملية التسييرية برمتها، وبالتالي الحفاظ على المهارات وتنميتها، وتجاوز الحواجز التي فرضتها ظاهرة التنوع.

إن تعزيز التنوع في مكان العمل يتطلب أكثر من مجرد زيادة الخليط الديمغرافي في قاعدة موظفي الشركة، فهو يشمل أيضاً النظر إلى كل ناحية من نواحي العمل عبر عدسة التنوع وإتباع تناولا شاملا في فرض مثل تلك القيم على مستوى الشركة، ولعل الخدمة الصحية واحدة من أبرز الخدمات التي ازدادت الحاجة إليها عما سبق، هذا ما أوجب أن يكون هناك اهتمام واضح ومتزايد من قبل المنظمات الصحية بالاستجابة الدقيقة والواضحة لتلك الحاجات الإنسانية المتنوعة ، ومن مختلف الأجناس والأعراق والاثنيات والديانات ...الخ .

وتعتبر المؤسسات الصحية السويسرية الأنموذج الحي لمدى فعالية إدارة التنوع في إطار تقديم الخدمات الصحية، لما توليه من أهمية للعنصر البشري، وقد استفادت ليس فقط من هذه الناحية إنما أيضا من ناحية المرضى الأغنياء.

و الجزائر على اعتبار أنها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة إلى السوق العربية المشتركة و التعاون الإفريقي كما أنها تدعو إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقاب قوسين أو أدنى من الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة ، فإنها بالضرورة مجبرة على إدارة مثل هذا التنوع (العرقيات، الثقافات، اللغات.....)، ومحاولة الاستفادة من ايجابيات التجربة السويسرية في هذا المجال، و تتمثل هذه الايجابيات في ما يلي:

- ❖ حُسن فهْـم الآخـــــر لمعالجته بصورة أفضل
- ❖ منفعة كبيرة تعود على القطاع الصحي.
- ❖ سدّ النقائص في النظام الصحي القائم
- ❖ جودة القطاع الصحي لكي يأخذ في الإعتبار احتياجات الفئات الاجتماعية المهمّشة والضعيفة.
- ❖ توفير المؤهلات الضرورية، وتكثيف برامج التدريب وحملات التحسيس بهذه الأبعاد العابرة للثقافات واللغات.
- ❖ التواصل بين المؤسسات البحثية ومراكز مالية لتمويلها،

و بغرض إنجاح تطبيق إدارة التنوع في المؤسسات الصحية الجزائرية لا بد من توافر مجموعة من العوامل:

- ❖ ضرورة اقتناع الإدارة العليا في المنظمات الصحية بأهمية ومزايا تطبيق إدارة التنوع ،
- ❖ ضرورة اقتناع جميع العاملين في المنظمة بفوائد ومزايا هذا النظام،

- ضرورة توقع بعض القيود والمعوقات ومقاومة بعض الأفراد لتطبيق هذا النظام، وكلما تفهم الجميع أهمية النظام كلما انخفضت حده وحجم المقاومة،
- ارتفاع تكاليف تطبيق النظام في أول الأمر ثم تأخذ في الانخفاض التدريجي حتى تستقر عند حجم معين وعندها يبدأ النظام في الكشف عما من مزايا وفوائد،
- إعادة هيكلة النظام الصحي الذي يتطلب تغيير في السياسات والمفاهيم والاستراتيجيات والهياكل التنظيمية في المنظمات الصحية،
- إن نظام إدارة التنوع ليس نظاما بديلا للنظم السائدة، ولكنه أداة رئيسة وأساسية للبحث عن الأداء العالي المتميز مند بداية التشغيل حتى نهاية ومع وجود أخطاء أو الحد منها إلـــى أقصـــى حد.

لنجاح تطبيق النظام تحتاج الجزائر إلى نظم فعالة ومساندة أهمها:

- الترويج لهذا النظام وتسويقه لدى العاملين في مجال الخدمات الصحية داخل المنظمة أو المتعاملين معها.
- نظام فعال للعلاقات الإنسانية يهدف إلى تعميق الولاء التنظيمي ويحقق ويعمق مفهوم أن إدارة التنوع هي مسؤولية كل فرد في الوحدة الصحية.

- نظم فعالة للاتصالات والتنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات والوحدات الفرعية.
- يمكن للوحدة أو المنظمة الطبية البدء في تطبيق نظام إدارة التنوع في احد أنشطتها الفرعية ثم تتدرج بعد ذلك منها إلى باقي الأنشطة.
- تظهر الملامح الجيدة لتطبيق هذا النظام بسرعة في المنظمات الصحية الخاصة، حيث الإمكانيات العالية والعناصر البشرية الفعالة والمناخ التنظيمي الملائم.
- يحتاج النظام قبل تنظيمه إلى دورات تدريبية مكثفة ، وأيضا إلى الاستفادة من تجارب المنظمات التي نجحت في هذا المجال.

الخاتمـــة:

إن تسيير التنوع في القطاع الصحي يتطلب أكثر من مجرد زيادة الخليط الديمغرافي في قاعدة موظفي المصحة، فهو يشمل أيضاً النظر إلى كل ناحية من نواحي العمل عبر عدسة التنوع وإتباع تناولا شاملا في فرض مثل تلك القيم على مستوى القطاع الصحي، ولعل الخدمة الصحية واحدة من أبرز الخدمات التي ازدادت الحاجة إليها عما سبق، هذا ما أوجب أن يكون هناك اهتمام واضح ومتزايد من قبل المنظمات الصحية بالاستجابة الدقيقة

والواضحة لتلك الحاجات الإنسانية المتنوعة، ومن مختلف الأجناس والأعراق والاثنيات والديانات ...الخ .

وتعتبر المؤسسات الصحية السويسرية الأنموذج الحي لمدى فعالية إدارة التنوع في إطار تقديم الخدمات الصحية، لما توليه من أهمية للعنصر البشري، وقد استفادت ليس فقط من هذه الناحية إنما أيضا من ناحية المرضى الأغنياء.

والجزائر على اعتبار أنها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة إلى السوق العربية المشتركة و التعاون الإفريقي كما أنها تدعو إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقاب قوسين أو أدنى من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإنها بالضرورة مجبرة على إدارة مثل هذا التنوع (العرقيات، الثقافات، اللغات..)، ومحاولة الاستفادة من ايجابيات التجربة السويسرية في هذا المجال.

الهوامش و الإحـــالات:

[1] Bell, M.P & .Berry, D.P. (2007). **Viewing Diversity Through Different Lenses: Avoiding a Few Blind Spots,** Academy of Management Perspectives ,November

[2] Kelly, E & .Dobbin, F. (1998). **'How Affirmative Action Became Diversity Management**: Employer Response to Anti-discrimination Law, 1961-1996', American Behavioral Scientist 41(7): 960-84.

[3]Thomas, R. R. (1990). '**From affirmative action to affirming diversity** ,' Harvard Business Review, 68, 107-117

[4] Klarsfeld, A. (2009). **'The diffusion of diversity management : the case of France'**, Scandinavian Journal of Management, Vol. 25, No. 4, December 373-363 :

[5]Klein, K.J & .Harrison. (2007). **On the Diversity of Diversity: Tidy Logic, Messier Realities**, Academy of Management Perspectives, November

[6] Kearney, E & .Gebert, D. (2006). **Does More Diversity Lead to More Innovativeness? An Examination of the Critical Role of Leadership**, IFSAM VIIIth World Congress, Track 16, Berlin, 28-30 Sept.

[7] Thomas, D. and Ely R., (1996). **'Making differences matter'**, Harvard Business Review, 74(5), 79-90.

[8] Klarsfeld, A. (2010), "**International Handbook on Diversity Management at Work: Country Perspectives on Diversity and Equal Treatment** ,"Cheltenham: Edward Elgar, 346 pp.

[9]Evans , James R ., & Collier David A**., Operations Management** , Thomson South Western , Boston, 2007.

[10] ايهم الصباغ، **إدارة التنوع: حلول ناجعة لكل التحديات اليومية**، مطبوعات كلية هارفارد لإدارة الأعمال، العبيكان، 2013 ص52.

[11] . عبد المجيد الشاعر، وآخرون. **الرعاية الصحية الأولية**، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2000 ، ص.11

[12] فوزي شعبان مذكور، **تسويق الخدمات الصحية**، ايتراك للنشر والتوزيع مصر،1991، ص.92

[13] عبد المهـــدي بوعانة" **إدارة الخدمات والمؤسسات الصحية– مفاهيم نظريات وأساسيات في الإدارة الصحية.** " دار حامد للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 2004 . ص.2

[14] .صلاح محمود دياب. **إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة**. دار الفكر للنشر .عمان الأردن. الطبعة الأولى. 2009 ص .32

[15] 1أيمن مزاهره، وآخرون، **الصحة والسلامة العامة**، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2000 ، ص. 79.

[16] العسالي، محمد أديب، **واقع ومتطلبات تطوير الواقع الصحي**، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي، دمشق، سوريا، 2006.

[17] International Service of the Swiss Broadcasting Corporation ، **swissinfo.ch** 12.12.2013

دور التدقيق الداخلي في تحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الاقتصادية

أ/د. ميلود تومي
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر – بسكرة

أ. محمد لمين علون
قسم العلوم التجارية
جامعة محمد خيضر – بسكرة

ملخَّــص:

إن فصل الملكية عن التسيير بين الحاجة إلى مراقبة أعمال الإدارة لصالح أصحاب المال، فخوف هؤلاء عن أموالهم ومصالحهم شيء حتمي أدى إلى ظهور جهاز رقابي داخلي يستعين بمهنة التدقيق، بذلك تحتاج كل مؤسسة مهما كان نوعها إلى نظام رقابة متطور لضمان تحقيق تسيير أمثل لنشاطها، وهذه الحاجة أدت إلى استعمال أدوات وتقنيات دقيقة، تعتبر مؤشرات يعتمد عليها المسؤولون في التأكد من تحقق الأهداف المسطرة.

وسنحاول من خلال هذا المقال تبيان مساهمة التدقيق الداخلي كآلية للوصول بالمؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق تسيير أمثل.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، التسيير الأمثل، الرقابة الداخلية، لجنة التدقيق

Abstract:

The separation between ownership and management led to control management tasks for the benefit of owners, their fear about their funds and interests is something obligatory which led to the emergence of an internal secure controlling system using audit profession, therefor every institution needs a sophisticated control system to ensure optimal management to its activities, and this need led to using accurate tools and techniques, which are a reliable indicator that officials check on to make sure of achieving desired goals.

Through this article we will try to show the internal audit's contribution as a mechanism to reach economic institution to achieve optimal management.

KEYWORDS: Internal Audit, Optimal Management, Internal Control, Audit Committee.

مقدمـــة

أدى نمو حجم المؤسسات وكبرها وتعقد العمليات التي تقوم بها إلى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة والحاجة إلى وجود تدقيق داخلي كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية، بل اتسع نطاق استخدامه فأصبح يعتمد عليه في تقييم فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة وكفاءة العاملين فيها، كما يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية وكفاءة الأساليب الرقابية ومدّ الإدارة العليا بمعلومات ذات مصداقية وصالحة لاتخاذ القرارات والوصول بالمؤسسة إلى مرحلة التسيير الأمثل، هذا ما أدى بالمؤسسات إلى اللجوء إلى المدققين الداخليين كمستشارين عند الإقبال على اتخاذ قرارات خاصة الاستراتيجية منها؛ لأن مسيري هذه المؤسسات يعلمون

أن الخطأ في مثل هذه القرارات سوف يكلف غاليا ويستهدف كيان المؤسسة وأهدافها.

بهذا تتجلى الإشكالية المراد معالجتها في مقالنا هذا بالشكل التالي:

"كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الاقتصادية؟"

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية وفق المحاور التالية:

- التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية؛
- مؤشرات التسيير الأمثل؛
- التدقيق الداخلي محرك أساسي لتحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الاقتصادية؛
- خاتمـــة

- التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي: في عام 2001 أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي تعريفا شاملا للتدقيق الداخلي الذي يناسب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال حيث عرفه على أنه: "نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة."[1]

هذا التعريف يؤكد المسؤوليات الجديدة للتدقيق الداخلي في ظل التغيرات المتسارعة لمختلف مكونات المحيط، حيث نص بشكل واضح بأن التدقيق الداخلي:

- نشاط استشاري أي تقديم خدمات استشارية؛

– وسيلة تساهم بشكل فعال في ضمان استمرار المؤسسة، وخلق قيمة مضافة وتحسين عملياتها؛

– يقدم خدمات تأكيدية (إضفاء الثقة) وهو مفهوم أوسع من مصطلح التقييم، كما يقدم خدمات أخرى مرتبطة بمجالات جديدة من التأكيد تتعلق بعمليات إدارة المخاطر والحوكمة؛

– يتم وفق عملية منهجية، مؤسسة ومتسلسلة على أسس علمية وفنية وفق الإصدارات والمعايير المهنية؛

ثانيا: مهام التدقيق الداخلي: تشمل أعمال التدقيق الداخلي مهام مختلفة منها:[2]

– تدقيق الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والطرق وكافة اللوائح، السياسات، النظم المالية والرقابية والإدارية المستخدمة داخل المؤسسة لحماية الأصول والوفاء بالالتزامات المستحقة.

– التأكد من صحة البيانات المحاسبية والمالية وغير المالية ذات العلاقة، ومدى الاعتماد عليها من خلال تدقيق وفحص العمليات، ودراسة الضبط الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، وضبط إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة)؛

– التأكد من مدى ملاءمة سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة والتحقق من تطبيقها.

– تقديم الاقتراحات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية في المؤسسة، تأكيدا للمحافظة على أصولها؛

كما تشمل مهام التدقيق الداخلي القيام بالإجراءات التالية: [3]

* تقييم مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد.

* تدقيق إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة للتعرف على هذه المعلومات وتصنيفها ثم اعتمدها في اتخاذ القرارات المختلفة.

* تدقيق تنفيذ العمليات أو البرامج المخطط لها سابقا، للتحقق ما إذا كانت النتائج متماشية مع الأهداف الموضوعة، ومن خلال هذا المعيار يتبين مدى مساهمة التدقيق الداخلي في متابعة وترشيد القرارات التي تم اتخاذها، وأهم النتائج المتوصل إليها للقيام بالإجراءات التابعة اللازمة وبذلك تتحدد المسؤوليات المختلفة.

* فحص نظام الموازنات التقديرية وتقارير الأداء الدورية، والتحليلات الإحصائية والبرامج التدريبية للعاملين بغرض رفع كفاءتهم في تنفيذ الواجبات ومسؤوليات المكلفين بها.

* تدقيق إجراءات تقييم كفاية رأس المال الموظف في المؤسسة.

* إعداد تقارير مفصلة دورية ورفعها إلى الإدارة العليا، ومجلس الإدارة؛

ثالثا: أهداف التدقيق الداخلي: يسعى التدقيق الداخلي لتحقيق أهداف عديدة منها[4]

1- هدف الحماية: يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة في تحقيق أغراضها، عن طريق تدقيق جميع العمليات المالية في المؤسسة لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة من خلال التأكد من (السياسات والخطط، والإجراءات المحاسبية، ونظام الضبط الداخلي، واستخدام الموارد والأصول، وتقييم أنشطة التشغيل...).

2- هدف البناء: يعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص (الانحرافات)، والمطابقة (المقارنة)، وتقديم النصح للإدارة، كما يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بالإجراءات التالية:

* التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.
* التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.

وتم إضافة هدفين آخرين هما:[5]

3- هدف الشراكة: من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني مع العاملين بالمؤسسة شراكة حقيقية، يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية تعرقل من أداء مهامه.

4- هدف خلق قيمة مضافة: إن تحقيق هذا الهدف مرتبط بقدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة؛ أي المساهمة في تحقيق العائد النهائي للاستثمار فيها، وتتوقف كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة على أمرين همـــا:

* ضرورة توفر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلي نشاط مضيفاً للقيمة، وأن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعله حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية؛

* النظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة؛

ـ مؤشرات التسيير الأمثل.

أولا: مفهوم التسييـــر الأمثل: التسيير الأمثل هو فعل **(action)** يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات، نتيجته حتما تكون النجاح لأنه يهدف إلى تحقيق الأهداف التنظيمية مهما كانت طبيعتها، ويمكن إدراك هذا التحقيق بالمعنى المباشر بالإنجاز وبلوغ الغاية أو بالمعنى الواسع بالمراحل التي تقود إلى النتيجة.

وكمرجع لمفاهيم المثولية (optimum) يمثل التسيير الأمثل مجموعة من الإرشادات الرقمية التي تشير إلى الإمكانيات المثلى للوسائل. (6)

ويعرف على أنه: "ذلك التسيير الذي يستطيع تحقيق أهداف المؤسسة آخذ بعين الاعتبار العوامل المتغيرة للبيئة المحيطة والاستخدام الأمثل للموارد المادية والمعنوية المتاحة، وبالممارسة المهنية الكفأة للوظائف المكونة للعملية الإدارية وباستخدام الوسائل والتقنيات المناسبة." (7)، وعلى هذا المستوى يعتبر التسيير الأمثل مفهوم إستراتيجي عملي لفترة قصيرة ويدل كذلك على بعض المؤشرات مثل السلم الاجتماعي، والإبداع والمكانة الرفيعة الممنوحة للزبائن، وبالتالي التسيير الأمثل هو التسيير الذي يحقق كل من الكفاءة والفعالية معا.

ثانيا: أهـــداف التسيير الأمثل: يهدف التسيير الأمثل إلـــى تحقيق أهداف منها: (8)

1- إرضاء الزبائن: إن التعرف على أسعار البيع ومقارنتها مع أسعار المنتجات الأخرى المنافسة، عملية سهلة تمكنا الزبون القيام بها بسرعة، إلا أن هناك عوامل أخرى جد مهمة للزبون وضرورة توفيرها يبقى عاملا أساسيا لتحقيق إشباع حاجات الزبائن؛ كسرعة ردّ الفعل للتغيرات الطارئة، ومرونة

الإنتاج لمواجهة الطلب الموجود،و صعوبة تحديد مدة التسليم... وغيرها، وبالتالي في ظل السرعة المذهلة للتغيرات أصبح الوقت هو أنذر وأثمن مورد.

2- **تخفيض التكاليف:** تتضمن الميزانية المتعلقة بالتسيير الأمثل؛ العديد من التكاليف وتظهر عموما مختلفة بالنسبة لكل عنصر، ويستمر استعمال معطيات هذه الميزانية لمدة عدة سنوات، إلى أن يتم الكشف عن الأسباب التي أدت إلى ارتفاعها ثم وضع التصحيحات المناسبة مخفضة للتكلفة عن النسبة المتوقعة، وهذا ما يعبر عن التسيير الأمثل، وأحيانا لا يمكن التخلص من عدة تكاليف ولكن على الأقل وجب التخفيض منها، حيث أن تدفق المواد والمعلومات هو ضروري لتسيير أمثل.

3- الاستعمال الأفضل لرأس المال: معظم المؤسسات ترغب في التعرف على قيمة رأس المال عندما يوظف في شكل مخزون أو اقتناء آلات، وفي أغلب الحالات يكون يساوي أقل من قيمته الحقيقية، لأنه لا يمكن تقدير حجم المخزون الضروري بدقة تامة، كذلك بالنسبة للمعدل المرجح لاستعمال الآلة، فمن الصعب التعرف عليه بدقة، وفي حالة وجود الحاجة إلى طاقة إضافية ضرورية من الأفضل الاستثمار في آلات جديدة أو التعاقد مع عمال جدد أو مؤقتين، والاستعانة بساعات عمل إضافية أو تحويل العمل إلى الخارج.

ثالثا: نماذج التسيير الأمثل: ينتج التسيير الأمثل وفق نماذج عديدة منها:

1- **التفوق كمقياس للتسيير الأمثل في المؤسسات:** عرف التفوق في ثمانينات القرن الماضي كنموذج للنجاح ومنهج للتسيير الأمثل، ويبنى التفوق عادة على أساس نموذج نمو حقيقي خاص بكل مؤسسة؛ حيث تتمكن العديد من المؤسسات من تحقيق النجاح من خلال التطبيق النظامي والممنهج للنموذج يوصلها إلى تحقيق أهدافها المسطرة، في حين قد توشك مؤسسات أخرى على الانتهاء إذا ما سعت إلى تجاوز حدود النجاح التي حققته

الأولى،[9] وهذا ما يعبر عنه "**بخطر التفوق**"؛ أي أن العوامل التي تعتمد عنها بعض المؤسسات لتنفيذ البرامج والخطط بشكل منتظم تساهم في نجاحها (مثل تطبيق إستراتيجية جديدة أو ثقافة المنظمة تكون ديناميكية)، في حين أن بعض المؤسسات إذا اعتمدت على نفس العوامل لكن بصوره غير ممنهجة من أجل تحقيق نتائج أكبر فإنه سيؤدي إلى فشلها في بعض الأحيان.

2- القدرة التنافسية والتسيير الأمثل:

*** الأنظمة التنافسية كنماذج خاصة للتسيير الأمثل:** إن التحليل العميق للنظام التنافسي لكل نشاط في المؤسسة، يمكن أن يقود إلى أفعال وتوجهات تشير إلى تسيير أمثل في ثلاث مستويات مختلفة هي:[10]

- وجود المؤسسة في وضعية دفاع؛ أي حماية الأصول واستعمال منافسة القاعدة.
- تغيير توازن القوى بالتأثير على قواعد اللعبة على مستوى القطاع.
- توقع نمو القطاع من أجل خلق مزايا تنافسية مستقبلية بسرعة قبل أن يقلد المنافسون ما تملكه المؤسسة اليوم.

بهذا فالتسيير الأمثل هو استغلال الجهد الموجود للمحافظة على وضعية مشجعة وتطوير أشكال جديدة للمزايا التنافسية وتوقع ثم بناء قواعد تتفوق في المستقبل.

*** حصة السوق كنموذج مثالي للتسيير الأمثل التنافسي:** "حصة من السوق"، هي نسبة أعمال المؤسسة في السوق لا بالنسبة إلى قطاع الأعمال بأكمله، فهي محرك من محركات الربحية، وتأثير الربح من جوانب الدراسة الإستراتيجية للسوق التي يجريها معهد التخطيط الاستراتيجي سنويا لغرض

تحديد الأبعاد الأساسية التي تؤثر على الربحية والنمو، ولكن نموذج حصة السوق لا يكون نموذجا مثاليا إلا في الأنظمة التي يتحد فيها الحجم مع آثار النمو، فيسمح بتحقيق مكاسب الأداء ويؤدي إلى إبعاد المنافسين بسرعة في بعض الميادين الأخرى، والبحث عن تعظيم حصة السوق يمكن أن يقود إلى أخطاء كبيرة، فالنجاح المحقق في الأول ينقلب إلى خسارة.

3- الأداء التنظيمي والأداء الاجتماعي كمقياسين للتسيير الأمثل: يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيريها معايير يتم على أساسها قياس فعالية وكفاءة الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، والأداء الاجتماعي يشير إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، وإذا أهملت المؤسسة هذا الجانب لمواردها البشرية يؤثر ذلك سلبا على الجانب الاقتصادي، وعليه فإن أمثلية وجودة التسيير في المؤسسة يرتبط بمدى تلازم كل من الفعالية الاجتماعية والاقتصادية، لذا ينصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي داخل المؤسسة.[11]

3- المردود أو الأداء الاقتصادي والمالي كمقياس للتسيير الأمثل: إن القياس الكمي للأداء الاقتصادي يمثل العنصر الأساسي الذي يدل على تقييم المؤسسة، ويتم تحليل المردودية في المؤسسة من جهة تكوين النتيجة من خلال:

– **النسب المالية:** يمكن استعمال النسب المالية في تحليل مردودية رأس المال المستثمر بكل سهولة، ولغرض تفسير وإدراك التركيبات يمكن التطرق إلى مفهومين بسيطين كنماذج قاعدية.

– **تفصيل المردودية:** تفسر مردودية رأس المال الخاص بالنسب التالية:

- **الأولى:** نسبة الهامش = (النتيجة الصافية) / (الإنتاج)
- **الثانية:** نسبة دوران الأصول = (الإنتاج)/ (الأصول)

ويدل على رقم الأعمال المحقق بواسطة موارد المؤسسة.

- **الثالثة:** نسبة المديونية أو رافعة المديونية بالمؤسسة =

(مجموع الخصوم)/ (رأس المال الخاص)

– **اثر الرافعة:** يناسب أثر الرافعة تفصيل المردودية إلى مردود الأصول ومردودية رأس المال الخاص، ومردود الأصول هو المردودية قبل المصاريف المالية ويعبر عن العلاقة بين الربح الصافي والمصاريف المالية من جهة، ومبلغ الأصول من جهة أخرى (أي الموارد المستثمرة داخل المؤسسة)، أما مردودية رأس المال الخاص فهي دائما تساوي النسبة بين الربح الصافي ورؤوس الأموال الخاصة.

ـ التدقيق الداخلي محرك أساسي لتحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الاقتصادية.

أولا: دور التدقيق الداخلي في تسيير موارد المؤسسة

1– الموارد البشرية: إن هدف تدقيق إدارة الموارد البشرية هو التأكد من قيامها بدورها ومدى فعاليتها وكفاءتها في إدارة هذا المورد، ومساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبالتالي البلوغ إلى تسيير أمثل، ويساعد التدقيق

الداخلي على تقييم ممارسات وأداء تلك الإدارة لتحديد نقاط القوة أو نقاط الضعف في أدائها ومن ثم مجالات الاستفادة أو التحسين، ومن أهم دوافع استخدام تدقيق إدارة الموارد البشرية ما يلي:

* وجود فجوة في الأداء مما يترتب عنه نتائج سلبية وغير متوقعة؛

* عدم تنفيذ السياسات والأنشطة والبرامج الموضوعة لتحقيق الأهداف حسب الأولويات وبالشكل المطلوب؛

* ظهور متغيرات في البيئة الخارجية تؤثر أو قد تؤثر على تحقيق الأهداف مثل إصدار القوانين أو تغير في خصائص سوق العمل؛

* ارتفاع في تكلفة إدارة الموارد البشرية ومحاولة التخلص أو تقليل تكلفة الأنشطة أو البرامج غير الفعالة مثل تكلفة التوظيف على سبيل المثال.... الخ؛

2- الموارد المادية: تنقسم هذه الموارد إلى موارد طبيعية وأخرى مالية، فالأولى هي تلك الثروات الباطنية المستخرجة أو المستعملة كمواد أولية أو كمواد أساسية كالبترول، الحديد...الخ، أما الثانية فهي رؤوس الأموال حيث أن معظم الأهداف والسياسات والقرارات يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية، ونتيجة التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، ومن أجل المحافظة على هذه الموارد لابد من التخطيط والرقابة المالية، حيث أصبحتا وظيفتين تحتلان مركزاً أكثر أهمية يعتمد عليهما في المحافظة على أصول المؤسسة وتسيير هذه الموارد، ومعرفة الخطط والسياسات الإدارية المطبقة وما تم تحقيقه فعلاً، ثم تسجيل الانحرافات وأسبابها ومدى إمكانية تصحيح الأخطاء سواء العفوية أو العمدية، وتقديم الملاحظات لأصحاب

الشأن من خلال مختلف التقارير المعدة، وإذا لم يتوفر شرط الرقابة على الموارد المادية تظهر مشاكل عديدة منها الاختلاس. (12)

3- نظم المعلومات: تتوقف فعالية الرقابة على مدى توافر وتكامل المعلومات الضرورية، ومدى ملاءمتها ودقتها، وسلامتها، ووضوحها، ومدى تنظيمها بحيث يمكن الاستفادة منها واستخدامها في الوقت المناسب، فقدرة المؤسسات على توفير المعلومات الضرورية والجيدة يعتبر عنصر أساسي لترشيد عملية الرقابة التسييرية والذي عن طريقه تحقق المؤسسة تسيرا أمثلا، كما تعتبر أنظمة المعلومات التسييرية الوسيلة التي تعمل على توفير البيانات وتحليلها، وتخزينها، وتوصيلها إلى الإدارة المعنية، وبدونها يصعب وجود نظام رقابة كفأة وفعالة.

ويمكن تلخيص بعض الفوائد التي يمكن تحقيقها بتوفر المعلومات في عملية الرقابة التسييرية على النحو التالي: (13)

* توفر المعلومات الضرورية للعملية الرقابية على أعمال الإدارة العامة؛

* توفر قاعدة أساسية لمعالجة المشكلات وتصحيحها في المستقبل؛

* رفع مستوى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر والحوكمة؛

ثانيا: التدقيق الداخلي وتحقيق الإستراتيجيات في المؤسسة: إن عملية التدقيق الإستراتيجي هي فحص ودراسة إستراتيجية المؤسسة ككل أو إستراتيجيات وحداتها المختلفة، بغرض تحديد ما إذا كانت الخطط المتبعة من قبل المؤسسة وما يرتبط بها من إجراءات قد حققت النتائج المرجوة، وعادةً ما تقوم المؤسسة بالتدقيق الإستراتيجي لأحد الأسباب التالية: (14)

* فشل الإستراتيجية الحالية في إحداث النتائج المرغوبة ووجود بدائل أخرى؛

* حدوث تغير جوهري في البيئة الخارجية للمؤسسة؛
* توقع حدوث فجوة في التخطيط بين الأهداف المالية الموضوعة والنتائج المنتظرة نتيجة الاستمرار في الأنشطة الحالية ومشروعات الأنشطة الجديدة؛
* وجود فريق إدارة جديد يرغب في وضع بصماته باتخاذ مجموعة من التصرفات، حيث أصبح المدقق الداخلي ليس مدقق حسابات فقط بل مستشاراً أيضاً يعطي بعض الاستشارات تتعلق بالجودة وحماية المستهلك وغيرها؛

ثالثا: التدقيق الداخلي للمؤسسة وتفعيل العلاقات مع المتعاملين.

1- دور التدقيق في تحسين العلاقة بين المؤسسة والبنك: المؤسسة بحكم نشاطها تحتاج إلى سيولة من أجل تمويل عملياتها الاستغلالية والاستثمارية وغيرها، لذلك تلجأ المؤسسة عادة إلى البنوك والمؤسسات المالية، وتظهر أهمية التدقيق الداخلي في التقارير التي يصدرها المدققين حول وضعية المؤسسة ومن خلالها تحدد هذه الأخيرة قيمة التمويل الذي تحتاجه، فعند القيام بتدقيق الأصول الثابتة والتأكد من وجودها مادياً ومستندياً وبعد الفحص والجرد يظهر الخطأ أو النقص فيها، بذلك تستطيع المؤسسة طلب قرض الاستثمار الخاص بتمويل الأصول الثابتة، والتدقيق في الأصول المتداولة والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف تستطيع طلب قرض الاستغلال لتغطية العجز في الأصول المتداولة.

* **دور التدقيق الداخلي في تحسين علاقة المؤسسة بإدارة الضرائب:** إن إجراء تدقيق وإبداء رأي فني محايد اتجاه القوائم المالية على أنها تعبر بصدق ووضوح على الوضعية الحالية للمؤسسة ومركزها المالي ونتيجة

نشاطها؛ يساعد كثيرا مديرية الضرائب، فبعد تقديم المؤسسة لقوائمها المالية المحددة لنتيجة نشاطها تقوم مصالح الضرائب بتحديد حجم الضرائب المناسبة، كما يمنع التدقيق من حدوث تهرب جبائي كزيادة التكاليف وتخفيض الإيرادات وبالتالي تفادي المؤسسة من المتابعة الجبائية أو حتى القضائية في حالات اكتشاف التهرب.(15)

* **خدمات التدقيق الداخلي لمصالح التأمين:** هناك بعض المخاطر في المؤسسة التي يصعب وقد يكون مستحيل فرض الرقابة عليها، في هذه الحالة تحاول الإدارة تخفيض النتائج المحتملة لهذه المخاطر عن طريق:

– زيادة الإجراءات الرقابية؛ – التأمين ضد الخسائر الممكنة؛

حيث يقوم المدقق بتحديد حجم المخاطر من خلال دراسة التنظيم ككل وتقدير المخاطر النسبية التي تتعلق بالأنشطة المختلفة، وترتيبها حسب المستويات النسبية للمخاطر بحيث يتم فحص الأنشطة التي تنطوي على مخاطر أكبر أولا، ويتوقف ترتيب المدقق للمخاطر النسبية على أساس عاملين، **الأول** هو مقدار الخسارة التي يمكن حدوثها، **والثاني** هو احتمال وقوع تلك الخسارة فعلا، وقد يصعب قياس المخاطرة بمقاييس نقدية في كثير من الحالات، ويجب أن نعلم أن أي مقياس للمخاطرة ما هو إلا مجرد تقدير يتوقف على حجم المعلومات المتاحة، ويبدأ المدقق عادة بوضع تقدير مبدئي للمخاطرة على ضوء ما لديه من معلومات، ثم يتم تعديل هذا التقدير كلما تم الحصول على معلومات إضافية، وبعد تحديد المخاطر وقياسها؛ يقوم بعدها بوضع خطط تقلل من تكاليف تلك المخاطر، والتي لا تستطيع المؤسسة تحملها تؤمن عنها لدى شركات التأمين، وبهذه الخطوة الأخيرة تستطيع المؤسسة أن تقلل

من التكاليف واستثمار تلك الأموال في مشاريع تساعدها في تحقيق أهدافها بشكل أمثل.

رابعا: دور لجان التدقيق في تحقيق تسيير أمثل لمؤسسة الاقتصادية:

1- تعريف لجان التدقيق: عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) لجنة التدقيق على أنها: " لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المدققين الخارجين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية." (16)

فلجنة التدقيق هي مجموعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يمثلون الوسطاء بين المدقق الخارجي والإدارة والمدقق الداخلي في تنظيم أعمال كل منهم والعلاقة فيما بينهم، فضلا عن دراسة واقتراح كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إعطاء الصورة الصادقة حول مدى تمثيل المعلومات للواقع والمركز المالي الفعلي للمؤسسة.

2- دورها: لكل لجنة من لجان التدقيق في المؤسسات شكل خاص، بمعنى لا يوجد معيار محدد موضوع يمكن استخدامه لتحديد دورها، ومع ذلك توجد أدلة لتوفير أفضل الممارسات وليس من الضروري أن تكون متعلقة بمؤسسة معينة، ويتمثل فيها دور لجنة التدقيق كما يلي: (17)

* **عملية التدقيق الخارجي:** فحص عملية التدقيق الخارجي وعمل توصيات للمجلس ويكون من الضروري القيام بـــ:

- تعيين، عزل والأتعاب، ومدى الاحتفاظ بالمدقق الخارجي على أساس تقييم أدائه؛

- النظر في خطط التدقيق الخارجي وطريقته وبرامج العمل خلال السنة المالية

– التأكد من أن المدقق الخارجي مستقل وأن كل الأمور التي تفسد هذا الاستقلال يتم معالجتها بشكل سليم؛

– حل المنازعات بين الإدارة والمدقق الخارجي؛

* **القوائم المالية:** يجب النظر فيها وتقرير المدقق المتعلق بها، لذلك يجب:

– دراسة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها مع الإدارة العليا، وضمان موافقة مجلس الإدارة عليها، وأنه لم يحذف من هذه القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ ذات أهمية نسبية ينتج عن حذفها أن تكون القوائم المالية مضلل.

– النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة وتقدير المجالات التي استخدمت فيها.

– تقدير مدى توفير التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمون؛

– النظر فيما إذا كان هناك مجال للتحريف في التقارير المالية.

– تقرير عن الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة من تاريخ الميزانية.

* **نظام الرقابة الداخلية:** يتمثل دورها في:

– فحص وتقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتأكد من مدى كفاية كل من برامـــج التدقيق الداخلـــي، وكفاية فريق عمل إدارته للوفاء بالمهام المنوط القيام بها.

– التحقق من استقلالية المدققين الداخليين، ودراسة خطة عمل التدقيق الداخلي، ونطاق الفحص والتقارير التي تصدر عنها، وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلالية المدققين الداخليين، وتكون اللجنة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين.

– التشاور مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للحصول على رأيهما بخصوص كفاية نظام الرقابة الداخلية، مع تدقيق التصويبات الجوهرية التي يقدمها المدقق الخارجي ومدى استجابة الإدارة لها.

– تقدير اللجنة على مدى فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي.

– الحصول على التقارير الخاصة في حالة عدم التطبيق الجيد لنظام المراقبة الداخلية الذي بدوره يؤثر على شفافية القوائم المالية.

* **إدارة المخاطر:** يجب أن تضمن لجنة التدقيق وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة وأنه يدعم أوجه الرقابة، كما يجب أن تضمن لجنة التدقيق أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة، وأنها متكاملة مع الممارسات العملية ومتماشية مع آليات اتخاذ القرار.[18]

* **المرونة والتوافق الدائم:** يتحقق هذا الدور من خلال: [19]

– الإشراف على النظم والإجراءات الموجودة لضمان أن المؤسسة قادرة على منع أو اكتشاف والرد على ادعاءات الغش؛

– حماية مصالح حملة الأسهم من خلال قيام اللجان بكشف أي أخطاء أو غش يعود بالضرر عليهم.

– تدقيق دليل السلوك الأخلاقي وتلقي تقرير ملخص عن أي خروج عنه وتقييم أية إجراءات حياله.

* **التحقق الخاص:** قد تطلب لجنة التدقيق تحقيقًا خاصًا من المدقق الداخلي أو من المسؤول عن الاتساق مع القوانين واللوائح، أو المدقق الخارجي أو خبراء خارجيين، حينما تكون هناك حاجه إلى استكشاف مشاكل حساسة تقع في نطاقها وأن هذه التحقيقات الخاصة يمكن أن تحدث في مجالات غير معتادة. [20]

3- علاقة وظيفة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق: تظهر هذه العلاقة من خلال: [21]

* توفير البيئة الملائمة لأداء أنشطتها المتعلقة بالتسيير (تقدير المخاطر، تقييم إجراءات الرقابة الداخلية، تفعيل وتعزيز العلاقة بين المتعاملين مع المؤسسة)؛

* التأهيل البشري والتدعيم المادي لوظيفة التدقيق الداخلي.

* تدعيم استقلال المدقق الداخلي.

* تفعيل التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

* فحص برنامج التدقيق الداخلي والموافقة عليه.

بالإضافة أنه على لجنة التدقيق العمل بشكل تعاوني مع إدارة التدقيق الداخلي لتحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الاقتصادية من خلال:

* توجيه خطة التدقيق الداخلي بما يخدم الأهداف الكلية للتدقيق في المؤسسة؛

* مصادقة لجنة التدقيق وأن تقوم بالتدقيق الدوري لتقارير إدارة التدقيق الداخلي وتوثيق الموافقات الإدارية التي تبين أهداف وصلاحيات التدقيق الداخلي ومسؤولياته للتأكد من قيام المدققين الداخليين بتنفيذ مهامهم بشكل جيد.

* قيام لجنة التدقيق بالتدقيق السنوي لغايات وأهداف إدارة التدقيق الداخلي وجداول إجراء التدقيق، وخطط التوظيف والموازنة المالية.

* إعلام لجنة التدقيق بنتائج عملية التدقيق الداخلي.

* حضور مدير إدارة التدقيق الداخلي اجتماعات لجنة التدقيق على الأقل مرة في السنة.

كما أن التدقيق الداخلي بدوره يقوم بتوفير آلية رقابية للجنة التدقيق من خلال رفع تقاريره إليها، وهذه التقارير تعتبر أداة تمنح لجنة التدقيق المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وكفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ومدى كفاية وفعالية أنشطة المؤسسة، وكل ما يدخل ضمن صلاحياتها، كل هذا من أجل الوصول بالمؤسسة إلى تسيير أمثل.

4- تحديد مهام ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق التسيير الأمثل: إن الدور الذي يمنحه أصحاب المصالح للتدقيق الداخلي يأتي كمحور أساسي لتجسد الفعالية والكفاءة المنشودتين في التسيير، ولتحقيق ذلك يتعين على المؤسسات من أجل الحصول على قوائم مالية ذات درجة عالية من الشفافية وتتسم بالمصداقية أن تقوم بتطبيق معايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما، ولضمان تنفيذ هذه الأعمال لابد من وجود تنظيم إداري ومهني متكامل يشتمل على مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين وإدارة التدقيق الداخلي، الأمر الذي يفرض على الإدارة مراعاة: [22]

- أن يكون لدى المؤسسة نظام محكم للتدقيق الداخلي، وأن يتعاون في وضعه مجلس الإدارة مع مديري مصالح المؤسسة، وأن يتولى تنفيذ هذا النظام إدارة التدقيق الداخلي؛

- يتولى إدارة التدقيق الداخلي مسؤول متفرغ بالمؤسسة ويكون من القيادات الإدارية، له الاتصال مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة ويحضر جميع اجتماعات لجنة التدقيق؛

- يكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب، على شرط موافقة لجنة التدقيق؛

– يجب أن يكون لمسؤول إدارة التدقيق الداخلي الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه؛

– يقدم مدير إدارة التدقيق الداخلي تقريرا ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق يبين مدى التزام المؤسسة بأحكام القانون والقواعد المؤسسة لنشاطها؛

– يصدر قرار واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة يحدد من خلاله كل من أهداف ومهام وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي واسم مديرها ومساعديه؛

– يهدف التدقيق الداخلي إلى وضع أدوات وتقنيات لتقييم وسائل ونظم وإجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسة من أجل تطبيق قواعد التسيير المحكم على نحو سليم؛

– يتم وضع نظم وإجراءات التدقيق الداخلي بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي قد تواجه المؤسسة، على أن يستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة والمديرين ومراقبي الحسابات، وأن يتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

الخاتمة:

لقد أوجبت التغيرات الاقتصادية الحديثة على مختلف المؤسسات تحسين طرق التسيير حتى تتلاءم مع أنماط الإدارة المعمول بها في الدول المتقدمة ومحاولة الوصول إلى تسيير أمثل، وحتى يتسنى لها ذلك لابد من تصميم نظام للتدقيق الداخلي يضمن زيادة كفاءة وفعالية التسيير، ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

* وجود ارتباط قوي بين تطبيق أسس وقواعد سليمة لنظام التدقيق الداخلي في المؤسسة من حيث تولي إدارة التدقيق الداخلي تنفيذه ومناقشته لبيان دقة هذا النظام، والقيام بفحص الإجراءات للتأكد من مطابقتها للسياسات والقوانين الموضوعة؛

* يتحقق التدقيق الداخلي في المؤسسة من خلال العمل على إرساء معايير وإجراءات لها، وتكوين أشخاص مؤهلين علميا وعمليا لأداء هذه الوظيفة على أحسن وجه؛

* إن توفير الجو الرقابي الفعال (غير المعرقل للنشاط) يساعد على بلوغ الأهداف بدرجات عالية من الفاعلية والكفاءة، لذا يجب على أي مسؤول في أي مؤسسة أن يسعى إلى تبني طرق ونماذج رقابية حديثة تساعد على التقليل من الثغرات وأعمال الغش، والتوفيق في أداء الأنشطة بصورة فعالة؛

* يساعد في زيادة الاهتمام بنظم المعلومات وتحسينها بشكل يواكب التطور التكنولوجي، مع التحديد الزمني لحركة المعلومات داخل المؤسسة؛

* الاستمرار في التطوير المهني للتدقيق الداخلي، ومتابعة النشرات والمعايير التي تصدر عن الهيئات المهنية المتخصصة بالتدقيق الداخلي؛

* قيام المدققين الداخليين بالتأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفء والفعال لموارد المؤسسة، وهذا ما يحقق تسيير أمثل للعمليات الاقتصادية التي تؤديها؛

* يعتبر التدقيق الإستراتيجي إحدى وسائل قياس الأداء؛ فهو يحدد فعاليات وكفاءة العلاقات بين الوحدات التنظيمية الوظيفية ودرجة مساهمة الأنشطة الوظيفية المختلفة في تحقيق خطة المؤسسة وأهدافها؛

* يتطلب تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي توافر التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فعال ولجنة تدقيق وإدارة تدقيق داخلي؛

* إن لجنة التدقيق تؤثر بشكل رئيسي في ضمان إجراء العمليات التي تقوم بها إدارة المؤسسة وإدارة التدقيق الداخلي مما يحقق زيادة كفاءة ونوعية التقارير المالية الصادرة من هذه الإدارة، والتي تساعد في الوصول إلى الأهداف المسطرة وتطبيق مبادئ وقواعد أنظمة المراقبة بشكل كفء وفعال الذي من شأنه ضمان تحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الإقتصادية؛

الـــهوامش والإحالات:

[1]-The Institute of Internal Auditors, IIA POSITION PAPER: **The Role of Internal Auditing in Resourcing the Internal Audit Activity**, January 2009, www. theiia.org, P02.

[2]– داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، ط 2، بيروت، 2010، ص ص49–50.

[3]– ثناء القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.ص53–55.

[4]– فتحي رزق السوافيري وآخرون، **الاتجاهات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص46.

[5]– علي حجاج بكري، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال**، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 30، القاهرة، 2005، ص119.

[6]– بوشعور راضية، بلمقدم مصطفي، **ماهية التسيير الفعال**، الملتقى الدولي الأول حول: التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 3–2005/05/4، ص02.

[7]– عثمان حسن عثمان، **الفعالية في منظمات الأعمال**، الملتقى الدولي الأول حول: التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 3-2005/05/4، ص03.

[8]– بوشعور راضية، بلمقدم مصطفي، مرجع سابق، ص ص09-10.

[9]– نذير عبد الرزاق، **خلق المزايا التنافسية في ظل التوجهات الإدارية الجديدة**، الملتقى الدولي الأول حول: التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 3-2005/05/4، ص ص06-07.

[10]– راضية بوشعور، مصطفى بلمقدم، مرجع سابق، ص05.

[11]– الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص217.

[12]– فيشر أنطوني، **اقتصاديات الموارد البيئية**، دار المريخ، الرياض، 2002، ص12.

[13]– مصطفى بلمقدم، حنان بن عاتق، زهيرة صاري، **نظم المعلومات كأداة للتسيير الفعال**، الملتقى الدولي الأول حول: التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 3-2005/05/4، ص ص09-10.

[14]– كاظم نزار الركابي، **الإدارة والإستراتيجية**، دار وائل للنشر والطباعة، عمان 2004، ص ص199-226.

[15]– عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة دار شباب الجامعة**، الإسكندرية، 1993، ص ص16-17.

[16]– مسعود صديقي، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر- على ضوء التجارب الدولية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص ص163-164.

[17]– محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص181-208.

[18]– أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات،** المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 24–26 سبتمبر2005، ص10.

[19]– أمين السيد احمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص154.

[20]– محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص95.

[21]– مسعود صديقي، مرجع سابق، ص170.

[22]– مسعود عبد الحفيظ البدري، **المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي،** مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلد22، جامعة قار يونس، ليبيا، 2005، ص193.

العلاقة بين البيئة والتنمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

الدكتور: بوعزيز ناصر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي1945 – قالمة

الملخص:

لم تبرز إشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية إلا منذ فترة قصيرة نسبيا، يرجع ذلك للعديد من الأسباب، على رأسها حداثة مفهوم البيئة نسبيا، كما أن الالتفات إلى علاقة ذلك المفهوم بغيره مما حوله من مظاهر الحياة، لم تكن على ذلك النحو من العمق والنضج الذي كشف عن التقدم العلمي فيما بعد إن كان ذلك معروفا على مستوى العالم الصناعي المتقدم.

فالنمو المتواصل للنشاط الاقتصادي وما صاحبه من تطور تكنولوجي وابتكار تقنيات حديثة لاستغلال الموارد الطبيعية أثر على البيئة، وأصبح التلوث البيئي من بين المشاكل الخطيرة التي يعاني منها العالم، بحيث تفاقمت مخاطره وتعددت مظاهره مع انتقال أثاره إلى كافة الدول، وقد تجلى التدهور البيئي في ارتفاع مستويات التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة العمل على تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على البيئة وتضمن احتياجات أجيال المستقبل.

Abstract:

The economic development aims at ridding the poor countries of the features of underdevelopment in various aspects, is working to balance the growing community of productive capital and raise the technical level of production methods used and address the manifestations of various types of unemployment.

With in the economic development the country can get rid of the economic dependency of the outside world and to achieve rates of sustained growth in national income, and that economic development it is also a means to reach specific goals and information, it is not an end in itself but is intended to achieve the objectives of economic and political, which sets out in advance.

The strategy of development means the knowledge and determines the path of development to reach the targets or goals to be achieved for a particular community through career development and during the given period of time.

الكلمـــات المفتاحيـــة: التنمية، البيئة، التنمية المستدامة، البعد البيئي، البعد التكنولوجي.

مقدمـــة:

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتشمل المقاربات الحديثة للتنمية على مجموعة الأفكار والنظريات التي ترتكز على الفكر التنموي الحديث حيث تميل للأخذ بالمفهوم الشامل لاستراتيجية التنمية فلا تقتصر على الاستثمار وتوجهات التصنيع فقط ، وإنما على شروط التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والبيئية ... ومن ضمن المحاولات العديدة التي اندرجت تحت هذا المفهوم، مقاربة تنمية الحاجات الأساسية بهدف رفع رفاهية السكان ورفض التبعية للخارج وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة ومستدامة.

أولا: البيئة والتنمية المستدامة:

تتسابق المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وقد يؤدي ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي. ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف أو تلافي الفقر، إلا أن النمو السريع غير

المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية من خلال –على سبيل المثال– الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة. ولذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة[1] .

1– مفهوم البيئة: البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني OIKOS والذي يعني بيتا أو منزلا وكثيراً ما يحدث الخلط بين علم البيئة Ecology والبيئة المحيطة أو ما تسمى أحياناً بعلم البيئة الإنساني Environment ذلك أن علم البيئة (الايكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية Environment على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها[2].

- "البيئة هي المحيط المـــادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منها من مكونات مادية أو كائنات حية، أو هي الإطـــار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه حياته مع أقرانـــه[3] ."

2– مشاكل البيئة: تتعرض البيئة إلى مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي واستنزاف المصادر الطبيعية:

ا– **التلوث البيئـــي:** ويشمل (تلوث الهواء، الماء والغذاء)، وجاء في الأحكام العامة لقانون البيئة " تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما

قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

ب- استنزاف الموارد الطبيعية: استنزاف الموارد الطبيعية أحد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوج) للإنسان، وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبيا، ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لاستنفاذ الموارد الطبيعية ودمار بعضها، وتمثل هذا الاستنزاف عموما فيما يلي: إزالة الأشجار تسبب في التصحر، انجراف التربة، انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاذ بعض موارد الطاقة كالبترول .[4]

3 – مفهوم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني، فالبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو ربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة[5]

وتعني التنمية المستدامة أن نكون منصفين إلى المستقبل فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه، فالسلوك السليم أن نكون منصفين للمستقبل[6].

كما يعرف تقرير (brand tland) لسنة 1997 التنمية المستدامة على أنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، وتعرف على أنها نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية،

وتحقق تنمية اقتصادية بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والدينية ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة[7].

لذلك نجد أن التنمية المستدامة تنطوي على كثير من التحديات خاصة فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نموا سكانيا يصاحبه طلب متزايد على الغذاء وعلى المأوى والطاقة والأمن الاقتصادي [8].

كما أصبحت الدول النامية تولي اهتماما بمفاهيم التنمية المستدامة خاصة بعد الأزمات التي شهدتها في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ويعكس هذا الاهتمام إلى حد ما قضايا رئيسية ذات أبعاد مهمة في عملية التنمية المستدامة والشاملة مثل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والبشرية.

ا- **التعريف المادي للتنمية المستدامة[9]:** رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

ب- **التعريف الاقتصادي:** تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها".

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة Sustainable Development وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث إن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وإن التنمية هي الأساليب التي نتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض[10].

من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية [11] .

ثانيا : أبعاد التنمية المستدامة

1 – الأبعـــاد الاقتصادية: تتمثل أهم الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في مايلـــي:

ا– حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـــ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ج– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

د– تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطؤ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق

استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

2 – البعد البيئـــي:

أصبح هناك قناعة شبه كاملة خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي من أن إدارة البيئة بشكل متوازن وسليم يعتبر ضرورة لعملية التنمية في الوقت الذي أصبحت فيه حماية البيئة ووقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية والتي تسعى إليها أكثر من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، لهذا ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن الاهتمام بالبيئة يعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية، لذلك من بين الاعتبارات الأولية في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى .

فتطبيق النهج البيئي في تنفيذ عملية التنمية ينبغي أن يركز على مفهومي الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والتنمية المستدامة المنصفة لأن أنشطة التنمية العلمية والتكنولوجية التي نفذت في الماضي تجاهلت حماية البيئة، مما أدى إلى زيادة التدهور البيئي وهدر الموارد الطبيعية.

3 – البعد البشـــري:

إضافة إلى البعد البيئي هناك بعد بشري للتنمية المستدامة حيث تعني تحقيق تقدم ومعدلات نمو مرتفعة بهدف المحافظة على استقرار معدل نمو السكان.

فأخذ العنصر البشري في العقود الأخيرة أبعادا كثيرة، حيث أصبح ينظر للإنسان أنه المحور الرئيسي للتنمية، فقد عرف تقرير التنمية البشرية

لعام 1990 التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس، والخيارات الأساسية تتراوح بين العيش مدة أطول وبصفة جيدة واكتساب خيرات ومهارات من خلال المعرفة وإشباع الحاجات الأساسية .

كما أصبحت أهداف الكثير من خطط التنمية ومع مرور الزمن ترتكز على النهوض بالعنصر البشري لما له من مساهمة في عملية التنمية وبصفته أحد أهدافها الأساسية، فأصبح الاهتمام بالمورد البشري وببعده الإنساني من قبل المجتمعات واضحا نظرا لارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، أي الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين حجم السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى. فهي إذا علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة.

لهذا ليس من السهل المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة، فالبعد البيئي يحذر من الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية حتى لا تؤثر على الأجيال القادمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعد البشري أن هذا الحذر لا يعتبر مقبولا للذين يعيشون تحت خط الفقر حيث إن أولوياتهم هي توفير مستوى معيشة مناسب لهؤلاء الأفراد، وليس فقط الحفاظ على الموارد الطبيعية

4 – الأبعاد التكنولوجية

ا– استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير

منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

ب– الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان

الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ج- المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثارا مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

د- الحد من انبعاث الغازات

وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان. إلا أن تحقيق التنمية المستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية يتطلب على الدول النامية الاستفادة من الفرص التي تمنحها تلك المتغيرات وذلك بالاهتمام أكثر ببعض الآليات والمشاكل خاصة فيما يتعلق بتحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله والتي أصبحت كشروط أساسية في عملية التنمية[12].

ثالثا: التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة وأثرها على الجهود التنموية في الدول النامية:

ويمكن تلخيص التأثيرات المتوقعة نتيجة التحولات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة أساسا في تحرير التجارة الدولية والعولمة على البيئة في الدول النامية من خلال النقاط التالية[13]:

1-**أثر العولمة على البيئة في الدول النامية:**

ا- **استهلاك مصادر المياه والموارد الطبيعية:** إن النمو المتوقع للصناعات والذي سينتج عن اتفاقيات التجارة الحرة ولاستغلال الميزات النسبية للصناعة لبعض الدول النامية ويسمح لها بالدخول الحر للأسواق الأميركية والأوروبية سيدفع باتجاه زيادة الضغط على مصادر المياه، ومن المتوقع أن ينتج هذا الضغط من التوسع في التعدين والصناعات الكيماوية التحويلية إضافة إلى

تزايد حجم النفايات السائلة بشكل كبير نتيجة زيادة النشاطات الصناعية في التعدين والأسمدة كنتيجة للانفتاح والتحرر التجاري والاقتصادي.

ب – نوعية الهــواء:

إن الزيادة المتوقعة في عدد المصانع وكذلك عدد السيارات ووسائل النقل المختلفة ستؤدي في المحصلة إلى زيادة متوقعة في تلوث الهواء خصوصا في الأماكن المزدحمة بالحافلات والمواقع الصناعية المضغوطة. ويتطلب ذلك استخدام التقنيات البيئية الحديثة في تقليل نسب انبعاثات التلوث من المصانع. ومن أهم القطاعات التي من المتوقع أن تشهد نموا وبالتالي زيادة في مصادر التلوث محطات توليد الطاقة الكهربائية ومصانع الاسمنت والأسمدة ومصفاة البترول والمدن الصناعية.

ج – النفايات الصلبة والخطرة :

إن زيادة المصانع والنشاط الاقتصادي تعني أيضا زيادة النفايات الصلبة والخطرة بسبب عدم وجود تقنيات حديثة وملائمة للتخلص من هذه النفايات فتصبح مشكلة تلوث حقيقية، ومن أهم مصادر النفايات الصلبة صناعات التعدين بكل أنواعها وكذلك الصناعات الكيماوية والصناعات الصغيرة المتوسطة التي لا تملك أية وسائل إعادة تدوير أو حتى وسائل تخلص ملائمة، وتبقى النفايات ذات الطبيعة الخطرة أكثر إثارة للتخوف نظرا لعدم وجود نظام مؤسسي حديث لجمع هذه النفايات ومعالجتها بطريقة سليمة بيئيا.

د – استنزاف مصادر الطاقة:

سيزداد العبء بشكل واضح على مصادر الطاقة من وقود وكهرباء لتشغيل المنشآت الصناعية وكذلك وسائل النقل التي يتزايد عددها بشكل كبير. وطالما بقيت موارد الطاقة في الدول النامية من مصادر الطاقة

الاحفورية وبدون تطوير مصادر الطاقة المتجددة فإن ذلك سيزيد من الاعتماد على الطاقة الملوثة وكذلك ازدياد الضغط الاقتصادي على تكلفة استيراد هذه الطاقة.

هناك العديد من الأسباب حول فشل جهود التنمية الاقتصادية في الدول النامية وعدم تحقيقها لعمليات إنماء سريعة وذلك من خلال تطبيقها لاستراتيجيات التنمية خلال العقود الماضية، فتعدد سمات التخلف تؤدي إلى تنوع عقبات التنمية؛ فمثلا ارتفاع معدل السكان أو انخفاض متوسط دخل الفرد يمكن دراستها كسمات للتخلف أو كنتائج له كما يمكن اعتبارها عقبات التنمية، ومن بين أهم أسباب فشل جهود التنمية نذكر ما يلي:

2- أسباب فشل جهود التنمية في الدول النامية

ا- **التخلف التكنولوجي:** الملاحظ في الدول المتقدمة صناعيا خاصة أن التقدم التكنولوجي يعتبر عملية ضرورية ومستمرة في تطورها، على عكس الدول النامية التي تعاني التخلف التكنولوجي التي يضعها في مرحلة بعيدة جدا من مراحل التقدم التكنولوجي ورغم ذلك يتوافر أمامها فرصة تبني وتطبيق الكم الهائل من المعلومات التكنولوجية التي توصلت إليها الدول المتقدمة دون أن تتحول نفقات باهظة التي تتطلبها، أو مرحلة اختراع وتطوير هذه التكنولوجيا[14].

فأصبحت هناك فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، حيث إن هذه الأخيرة تختلف فيها أسباب الإنتاج أي قوى الإنتاج بشقيها المادي والبشري وعلاقات الإنتاج التي تعمل فيها هذه القوى في إطارها، فتخلف أساليب الإنتاج يعني تخلف قوى الإنتاج ويرجع هذا التخلف في إدخال واستخدام المستحدثات التكنولوجية في الدول النامية إلى أسباب

سياسية واجتماعية واقتصادية متنوعة يستند بعضها إلى التكوين الاجتماعي والثقافي لتلك البلاد، وما ساد فيها من تقاليد وعادات، كما يستند البعض الآخر إلى عوامل تاريخية أوجدتها السياسة الاستعمارية التي حالت بين الدولة المذكورة وبين الأخذ بأسباب التقدم الفني في الإنتاج وتطوير أساليبه.

كما أن التكنولوجيا المستوردة من العالم المتقدم غير ملائمة للدول النامية لأنها صنعت من أجل سد حاجات الدول المتقدمة صناعيا، لذلك لا توجد تكنولوجيا مبتكرة في هذه الأخيرة تكون موجهة خصيصا للدول النامية، فوجدت الدول النامية صعوبة كبيرة في تنفيذ التكنولوجيا التي استخدمتها المشاريع الصناعية التي قامت بإنجازها، فكانت توجد فئة قليلة من اليد العاملة المؤهلة لاستخدام وتشغيل الآلات الإنتاجية وصيانتها.

لذلك تبقى هذه الدول النامية في تبعية للدول المتقدمة باعتبارها غير قادرة على استخدام التكنولوجيا المستوردة والحديثة، وتخلفها عن معالجة واستيعاب ركب التقدم العلمي وما نتج عنه في التطبيق من مظاهر مختلفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تؤدي التكنولوجيا وسوء استغلالها إلى زيادة في حدة البطالة نتيجة إدخال آلات ومعدات في الإنتاج تعوض مجموعة من اليد العاملة، بالرغم من استيعاب فئات جديدة لتشغيل تلك الآلات، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة والتي ما طالت تعاني منه الدول النامية، وهذا ليس معناه دعوة الدول النامية إلى عدم اقتناء التكنولوجيا.

وتبقى كذلك وسائل وأدوات الإنتاج التقليدية تسود النشاط الإنتاجي بالدول النامية في حين تتقدم وسائل وطرائق الإنتاج بالدول المتقدمة بخطى مذهلة تصل إلى شيوع التشغيل الآلي لمراحل الإنتاج أوتوماتكيا، واستخدام الحسابات الآلية الإلكترونية في الفحص والتحكم في العملية الإنتاجية.

فالتكنولوجيا التي يمكن للدول النامية اقتناؤها هي التكنولوجيا متوسطة المستوى التي تكون أسعارها في حدود الإمكانيات المالية والمادية لهذه الدول، لأن التكنولوجيا عالية المستوى غالبا ما تكون باهضة التكاليف فهي لا تتناسب وظروف الدول النامية لعدة أسباب أهمها:

- أنها كثيفة لرأس المال في حين أن الدول النامية تحتاج لتكنولوجيا كثيفة للعمل لتشغيل الأعداد المتزايدة في هذه الدول من السكان.
- عدم توفر الخبرة المحلية القادرة على تشغيلها.
- أسعارها المرتفعة التي لا تقدر عليها معظم الدول النامية.

كما أن الأخذ بالتقدم الفني واختيار التكنولوجيا الحديثة ما زال مرتبطا بقرارات تصدر عن المراكز الأجنبية التي تنفذ المشروعات الاستثمارية وتقوم بتمويلها[15].

فنظرا لأهمية التكنولوجيا وضرورتها كعامل مهم لتحقيق التنمية أصبح يحتم على الدول النامية ضرورة الإسراع بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج أو إبداعها والتي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مع تحسين مستوى التعليم الفني والتدريب اللازمين لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وذلك لدفع قوى التنمية الاقتصادية.

ب- قصور التكوين الرأسمالي

يعتبر قصور رأس المال اللازم للتنمية من أكبر عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، في الوقت الذي لا تسمح به ظروف هذه الدول بالإسراع في عملية التكوين الرأسمالي على الوجه الذي قامت عليه تجارب النمو الاقتصادي في الغرب الصناعي المتقدم إبان القرنين الماضيين[16]، فأوضاع الادخار في الدول النامية وإمكانيات تعبئتها للاستثمار من أجل التنمية لا

يزال يمثل عقبة كبرى في سبيل التنمية الاقتصادية، أي أنه لا يوجد مناخ لتوجيه تلك المدخرات نحو الاستثمار في أنشطة إنتاجية جديدة.
ومع ضعف القوة الشرائية لشعوب الدول النامية بسبب انخفاض دخولهم ونقص رأس المال هذا ما يؤدي إلى عدم التوسع في الاستثمارات اللازمة للتنمية.

ج- الإطار الضيق الذي تحركت فيه سياسات الإحلال محل الواردات

سياسات الإحلال محل الواردات التي اتبعتها الدول النامية اتسمت بالقصور وذلك منذ الحرب العالمية الثانية حتى حقبة التسعينات من القرن العشرين، ومن بين العوامل المسؤولية عن عدم نجاح هذه الاستراتيجية نذكر ما يلـــي[17]:

- تركزت صناعات الإحلال محل الواردات على السلع الاستهلاكية دون إعطاء الوزن النسبي المطلوب لصناعات الإحلال محل الواردات من السلع الغذائية والمنتجات الزراعية المصنعة، فلم تفلح هذه الدول في نهاية المطاف لا في الحد من الواردات ولا في تنمية الصادرات الزراعية والصناعية بعدما كانت تصدر السلع الزراعية والمواد الغذائية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أصبحت مستوردا صافيا لهذه المنتجات في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ودخولها دوامة المديونية الخارجية.
- اعتماد الدول النامية على السوق العالمي في الحصول على احتياجاتها المتناهية من السلع الوسيطية والرأسمالية لتزويد قطاعاتها الصناعية والاستهلاكية.

– تباطؤ معدلات نمو الصادرات الصناعية للدول النامية ساهم هو الآخر في ظهور الآثار غير المستحبة لاستراتيجيات التصنيع الموجهة للداخل، وهذا يرجع إلى النمط غير الملائم الذي اختارته هذه الدول لاستراتيجياتها لتوجيه التصنيع نحو السوق الداخلي.

انطلاقا من هذه العوامل يمكن استنتاج الآثار المترتبة على انتهاج الدول النامية لهذه الاستراتيجيات وهي كما يلـــي:

– لقد حفزت هذه الاستراتيجيات الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في حفز الطلب الخارجي على منتجاتها، وشجعت التنمية الصناعية المتجهة صوب الصناعات كثيفة العمل دون أن تنجح في تشجيع التنمية الصناعية المتجهة صوب الصناعات كثيفة رأس المال.

– فشل الاستراتيجيات الموجهة نحو التصنيع من أجل السوق الداخلي في إصلاح عجز موازين المدفوعات للدول النامية وهو الهدف الذي قامت من أجله.

– تضخم مشكلة المديونية الخارجية مما أثر سلبا على الدول النامية بالمضي قدما في تبني أهدافا طموحة بخططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية.

– إصابة صانعي القرار في الدول النامية بحالة من الاكتئاب والحيرة في التصدي للمشكلات التي تواجهها اقتصادياتها الوطنية.

– لجوء هذه الدول لصندوق النقد الدولي تسأله المعونة والنصيحة لكيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية، وهنا يبدأ صندوق النقد الدولي في الدخول لاقتصاديات هذه الدول ومشاطرتها عملية صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية الليبرالية لإعادة هيكلة اقتصادياتها.

د– مشكلة الديـــون الخارجية

أصبحت أزمة الديون الخارجية من أهم القضايا تعقيدا للدول النامية في علاقاتها الخارجية، كما أضحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية وآفاقها في المستقبل القريب بالنسبة لعدد كبير من مجموعة هذه الدول، فزيادة أعباء هذه الدول وعدم قدرتها على مواجهتها اعتمادا على مواردها الداخلية اتجهت صوب الاقتراض الخارجي ففرضت عليها شروطا صعبة للموافقة على منح القرض واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط والتي بدأت في السبعينات من القرن الماضي واستمر هذا الوضع حتى سنة 1981 بعدها بدأت مشكلة المديونية الخارجية في الظهور للأسباب التالية[18]:

– نتيجة أن طلب الدول النامية على القروض ازداد بحدة خاصة في أواخر السبعينات بدأت البنوك العالمية في أوربا وأمريكا بتشديد شروط القروض الممنوحة.

– ترتب على تخفيض معدل التضخم العالمي في أسعار السلع العالمية كالمواد الخام التي تصدرها الدول النامية، لكن في نفس الوقت استمرت أسعار السلع الصناعية في الارتفاع وأدى ذلك إلى نقص إيرادات هذه الدول مع زيادة مدفوعاتها للعالم الخارجي.

– الركود العالمي الذي بدأ في أواخر عام 1981 أدى إلى استمرار هبوط أسعار المواد الأولية بحيث قلت أسعار 1982 عن أسعار 1979 بمقدار 30 % وأدى ذلك إلى تناقص مستمر في إيرادات الدول النامية وزيادة عدم قدرتها على سداد مديونيتها.

وقد نجم على ارتفاع نصيب الديون الخارجية للدول النامية عدة آثار نذكر منها[19]:

– إن قدرة العديد من الدول النامية على تمويل وارداتها ذاتيا أصبحت صعبة للغاية بفعل انخفاض قيمة صادراتها، ذلك أن أعباء خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) تلتهم جزءا كبيرا من نسبة الصادرات.

– استنزاف القسم الأكبر من الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية وذلك لتمويل الواردات من السلع الغذائية والوسيطية.

– بسبب استفحال النقص في العملات الأجنبية عمدت العديد من الدول إلى التقليص من وارداتها وهذا ما خلق أزمات جديدة تمثلت في انخفاض مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة.

– انهيار الثقة الدولية ببعض الدول المدينة والتي تعثرت في سداد ديونها.

ه- إفراط التخصص في منتج واحد

اعتمدت الدول النامية على إنتاج منتج أولي واحد أو أكثر واعتمادها المفرط الموارد الطبيعية شكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني ومصدر لتمويل العمليات التنموية، فأصبحت تصدر الكثير من المواد الخام والأولية والقليل من السلع الصناعية، إلا أن المواد الخام والأولية متوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج والتي تسودها تقلبات كبيرة في الأسعار. ومن شأن هذه التقلبات أن تؤثر في هيكل الطلب من ناحية وعلى معدلات الإنتاج من ناحية أخرى، كما تتوقف على مستوى الأحوال الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، هذا ما يجعل موضوع التنمية في هذه الدول النامية أكثر تعقيدا.

كما أن شروط التبادل الدولي تتجه دائما في غير صالح الدول المنتجة للمواد الخام والأولية، والتي تعتمد في تسويقها على السوق العالمية، ولا شك في أن منافسة المنتجات الصناعية للمنتجات الطبيعية هي التي تعتبر جزءا من تراجع التجارة في المواد الأولية (كميا وسعريا) في هيكل التجارة العالمية،

كما تفسر إجراءات الحماية التي تفرضها الدول الصناعية على وارداتها من المواد الأولية الجزء الآخر من هذا التراجع في تجارة الدول النامية.

كما اعتمدت معظم الدول النامية في تمويل عمليات التصنيع وتجهيزها على الموارد الناتجة عن صادراتها للمواد الأولية والخام، إلا أنها لم تنجح في ذلك نتيجة تقلبات أسعار تلك المواد وانخفاضها في السوق الدولي.

ويمكن إضافة بعض العوائق التي أدت إلى قصور جهود التنمية في الدول النامية والتي تتمثل في:

- ضيق الأسواق المحلية للدول النامية.
- النمو الديمغرافي وانتشار الفقر ومختلف الأمراض.
- محدودية التعليم والتدريب ونقص المهارات الفنية والإدارية.
- نقص الهياكل الأساسية للإنتاج (الطرقات، السدود، الطاقة...).

كما يمكن أيضا حصر أهم أسباب فشل عمليات أو جهود التنمية التي جرت في الدول النامية فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وتتمثل في:

– اعتمد المخططون وصناع السياسة الاقتصادية في الدول النامية على نماذج اقتصادية للتنمية وضعها الفكر الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، دون مراعاة مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في دولهم، كما اعتمدت هذه السياسات على المتغيرات الكمية (رفع معدل زيادة الدخل الوطني، زيادة معدل التوظيف...) دون أن تتطرق إلى عمق الأزمة التي تعاني منها.

– اعتماد خطط التنمية التي اعتمدتها الدول النامية على الإنتاج من أجل رفع مستوى رفاهية المجتمع الاجتماعية، من هنا الإنتاج القائم على السلع الاستهلاكية والترفيهية التي لا تساعد على حل المشكلة جذريا.

– غياب الرؤية بعيدة المدى عن أنظار واضعي السياسات الاقتصادية لذلك كانت الخطط توضع لفترات زمنية محددة، دون التفكير في الاقتصاد الوطني.

الخاتمـــة:

إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية يتطلب على الدول النامية الاستفادة من الفرص التي تمنحها تلك المتغيرات وذلك بالاهتمام أكثر ببعض الآليات والمشاكل خاصة فيما يتعلق بتحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله والتي أصبحت كشروط أساسية في عملية التنمية.

انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- رغم مضي أكثر نصف قرن من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي وتحديد خياراتها في التنمية فإن معظمها لم تتمكن من تجاوز واقع التخلف والقضاء على الفقر والأمية والمجاعات وغيرها من خلال تبنيها لهذه النظريات أو الاستراتيجيات.

- قيام تلك الاستراتيجيات السابقة على سياسة التصنيع كمنهج للتنمية، فالدول المتقدمة صناعيا استطاعت بناء وتعزيز صناعاتها من خلال تهيئتها لثروات الدول النامية واستيلائها على الأسواق الدولية، أما بالنسبة للدول النامية

فالصناعة تواجه صعوبة بالغة ليس في اقتحام الأسواق المحلية فحسب بل تواجه صعوبة أكثر من ذلك في اقتحام الأسواق الأجنبية (الرأسمالية المتطورة)، كما أن التصنيع في الدول النامية لا يسمح لها أن تتجاوز بعض الصناعات الاستهلاكية أو المقلدة.

- إبطاء الدول النامية في مجال التنمية تحملت عبء الزيادة السكانية مما تسبب في البطالة وتردي الأحوال المعيشية وانتشار الجهل والمرض والجوع.

- يختلف وضع التخلف السائد في الدول النامية على أنه مشابها للتخلف الذي كان سائدا في العالم المتقدم قبل مرحلة التصنيع، فالتخلف السائد الآن يرتبط تاريخيا بعلاقة الدول النامية بالنظام الاقتصادي العالمي، أي ربط هذه الدول بالنظام الاقتصادي الرأسمالي وبمناهجه التنموية وبالتالي زيادة وتوسع التبعية بمختلف أشكالها وجوانبها.

- هذه الاستراتيجيات تعتبر التماثل مع الدول المتقدمة أو الوصول إلى نمط الحياة الغربية يؤدي إلى تضيق الفجوة بين مستويات المعيشة السائدة في الدول النامية، فلهذا التنمية ليست عملية ذاتية تقوم بها الدول النامية وإنما هي تبني ما طبق في الدول المتقدمة لترسيخ بعض المظاهر الاجتماعية والثقافية وحتى إحداث اختلالات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية.

- إن الاستراتيجيات المتبعة لا تعتمد على التنمية الشاملة بل أنها تقتصر على بعض القطاعات الاقتصادية والجوانب الاجتماعية وإهمال باقي القطاعات الأخرى كالاقتصار مثلا على تنمية وتطوير بعض المشاريع والصناعات التصديرية، هذا ما أدى إلى حدوث اختلال في هيكلها الاقتصادي.

الهوامش والمراجـــع:

1- Ashrinking World? / Allen J. And Hamnet, C.Oxford: Oxford University Press, Page 149

2- إحسان علي محاسنه، **البيئة والصحة العامة** دار الشروق للنشر والتوزيع – عمان – ص 17.

3- خالد كواش، "**السياحة والأبعاد البيئية**"، جديد الاقتصاد، العدد 02 ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2007 ، ص123

4 – **نفس المرجع**، ص. ص125 –126.

5- نادية حمدي صالح، **الإدارة والبيئة**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد 383.

6 – دراسة عن **إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة، 1999، ص04.

7- كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية العدد25، نوفمبر2005 www.uluminsania.net

8- جميل طاهر، **تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية 1997، العدد9 ص ص58، 63.

9- عبد السلام اديب، **التنمية المستدامة وأبعادها**، الحوار المتمدن، العدد7 نوفمبر 2002، المغرب.

10- عبد الله عبد القادر نصير، **البيئة والتنمية المستدامة التكامل الإستراتيجي للعمل الخيري**، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات،07 عدد يوليو2002.

11 – عبد السلام أديب، مرجع سابق، **الحوار المتمدن**، العدد7 نوفمبر2002، المغرب.

12- محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، تاريخ الإطلاع 2006/05/12، www.annabaa.org/nba43/sondoq.html

13- باتر وردم، **تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة**، تاريخ التصفح 2011/01/14 *www.*iefpedia.com/arab/wp-conten

14- محمد حافظ الرهوان، "**التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم**"، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006، ص 93.

15- عبد الله الصعيدي، **تطور النظم الاقتصادي، مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.، ص 232.

16- زين العابدين ناصر، صفوت عبد السلام عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1996- 1997.، ص 280.

17- سامي عفيفي حاتم، " **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.، ص ص 136-150.

18- أحمد جامع، محمد حافظ عبده الرهوان، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، شركة مطابع الطويجي، القاهرة، 2002-2003، ص ص 246،247-.

19- إبراهيم مشارب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، ط1، 1997.، ص 88.

محددات صورة متاجر التجزئة الغذائية لدى المستهلكين

الدكتور: فؤاد بوفطيمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر– باتنة

الملخَّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العناصر التي يستخدمها المستهلك لتكوين صورة عن متاجر التجزئة الغذائية وتحديد هيكل هذه العناصر.

ومن خلال التحليل العاملي توصلت الدراسة إلى تصنيف هذه العناصر إلى أربعة عوامل هي: العامل الأول: ويتضمن متغيرين (تنوع التشكيلة، وإمكانية تجميع المشتريات). العامل الثاني: ويتضمن متغيرين (سرعة المشتريات، ونظافة المتجر). العامل الثالث: ويتضمن متغيرين (جوارية المتجر، وإمكانية الوصول بسهولة إليه). العامل الرابع: ويتضمن متغيرين (لطف البائعين، ونزاهة البائعين).

Abstract :

This study aims to identify the elements used by the consumer to create an image of food distribution. In addition to determining the structure of these elements.

Through factor analysis, the study found to classify these elements to four factors: Group I: The two variables (diversity of product lines, and the possibility of aggregation of purchases). Group II: includes two variables (the speed of purchases, and the cleanliness of the store).

Group III: includes two variables (the proximity of the store, and ease of access). Group IV: The two variables (Kindness of sellers, and their integrity).

المقدمـــــة

تؤدي متاجر التجزئة الغذائية دورا مهما بالنسبة للمنتجين والمستهلكين النهائيين، حيث إنها تسهل مهمة المنتجين في الوصول إلى المستهلكين النهائيين المشتتين بشكل كبير، مما يجعل من الصعب على المنتجين الاتصال بكل واحد منهم على حدة. كما تساهم متاجر التجزئة الغذائية في خلق المنفعة المكانية والزمانية والحيازية للمستهلكين النهائيين، وذلك من خلال توفير السلع في المكان والزمان المناسبين للمستهلك، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على ملكية هذه السلع.

ويمكن لمتجر التجزئة الغذائي أن يميز نفسه عن بقيـــة متاجر التجزئة الغذائية، وبالتالي استقطاب عدد أكبر من المستهلكين من خلال استخدام مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة.

ولتقييم مدى ملائمة العناصر المستخدمة من قبل متاجر التجزئة، للتأثير إيجابيا على أراء المستهلكين تجاه المتجر، يمكن لمديره، أو مديريه اللجوء إلى قياس صورته لدى المستهلكين، والتي تسمح بمعرفـــة مواقفهم تجاه المتجر، كما يمكنها مقارنة صورته بصورة متاجر التجزئة الغذائية المنافسة، وبالتالي تحديد وضعيتها في السوق مقارنة بالمنافسين. ومن هذا المنطلق يمكن طرح السؤال التالـــي:

– ما هي العناصر التي تسهم في تشكيل صورة متاجر التجزئة الغذائية لدى المستهلكين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، قسم نظري وقسم ميداني.

أهميـــة الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلـــي:

- أهمية تجارة التجزئة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين.
- أهمية معرفة العناصر المستخدمة من قبل المستهلكين لتشكيل صورة متاجر التجزئة الغذائية.
- إمكانية تحديد نقاط القوة والضعف في صورة متاجر التجزئة الغذائية.
- إمكانية قياس تنافسية متاجر التجزئة الغذائية من خلال مقارنة صورها.

أهـــداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في النقطتين التاليتين:

- تحديد العناصر المكونة لصورة متاجر التجزئة الغذائية.
- تحديد هيكل العناصر المونة لصورة متاجر التجزئة الغذائية.

أولا- الإطـــار النظـــري للدراسة

تعتبر صورة مؤسسة التجزئة عنصرا مهما في قرار اختيار مؤسسة التجزئة من قبل الزبون من بين مختلف مؤسسات تجارة التجزئة المنافسة. وقد تناول العديد من الباحثين صورة مؤسسات تجارة التجزئة أو المتاجر بمقاربات مختلفة؛ فأنصار المقاربة المعرفية يعتبرون أن صورة المتجر هي محصلة اكتساب المعارف والتجارب عن المتجر وتراكمها لدى المستهلك.

بينما أنصار المقاربة العاطفية يربطون صورة المتجر بموقف المستهلك تجاهه بناء على تقييم خصائصه العاطفية. وبين المقاربتين السابقتين توجد مقاربة وسطية ترى أن صورة المتجر هي مجموعة من التصورات أو الانطباعات الذهنية العفوية ذات طبيعة معرفية وعاطفية، تتكون لدى المستهلك تجاه المتجر.[1]

وفي السياق نفسه يعرف (P. Martineau) صورة المتجر كالتالي: هي الطريقة التي يحدد بها المتجر في ذهن المستهلك من خلال صفاته الوظيفية وصفاته الرمزية.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن تكوين صورة المتجر في ذهن المستهلك يستند إلى اعتماده على مؤشرات ذات طبيعة معرفية مثل: تنوع المنتجات المعروضـــــة والعرض السعري ومواصفـــات الجودة وخدمات ما بعد البيع أو مؤشرات ذات طبيعة عاطفية، مثل: التصميم الداخلي وموسيقى الجو، والروائح والألوان.

وقد حاول بعض الباحثين تحديد الأبعاد أو المكونات أو الصفات التي تسهم في تكويـــن صورة مؤسســـة التجزئـــة أو المتجر لدى المستهلك، حيث يرى الباحثان (J.Jacoby و D.Mazursky) أن العوامل التي تساهم في تكوين صورة المتجر لدى المستهلكين هي: جودة المنتجات، السعر، طول المزيج، الموقع الملائم، الخدمـــــات والجو العام للمتجر[3]، ويرى الباحثان (Marc Benoun وMarie Louise Héliése Hassid) أن الصفات التي تساهم في تكوين صورة مؤسســـات التجزئـــة الغذائية هي: تشكيلة المنتجات، لطف وود العاملين والأسعار المنخفضة، عمليات ترويج المبيعات، نظافة المتجر، وجود موقف للسيارات، أوقات العمل، الخدمات مثل التسليم للبيت أو تسهيلات الدفع، وعدم الانتظار عند صندوق الدفع، ونوعيـــة المنتجات.[4]

وبالنسبة لجمال الدين محمد المرسي وثابت عبد الرحمان إدريس، فإن صورة مؤسسة التجزئة تتكون من العوامل الرئيسة التالية:[5]

- الجودة والأسعار والتنويع في السلع.
- العصرنة وطريقة وأسلوب البيع، والجاذبية الخارجية والإعلان.
- نوع العملاء، النصح، عروض السلع، ملاءمة الموقع، وتوفير الراحة والثقة في الشراء، والسرعة في إنجاز المعاملات، ومجالات الترويج.
- الترتيب الداخلي والنظافـــة، أماكن الراحة، الإثارة في الشراء، التسهيلات والخدمات المقدمة، والمشاعر تجاه البائعين.

ولكن المتغيرات والمؤشرات التي سبق عرضها ليس لها نفس الأهمية والتأثير على إدراك المستهلكين لصورة المتجر.

فبعض المستهلكين يبحثون بالدرجة الأولى عن المنتجات المنخفضة السعر، لأنهم يستهلكونها بكميات كبيرة، أو لكونهم حساسين للسعر، وفي هذه الحالة فإن صورة المتجر وارتياده مرتبطان بحضور المنتجات ذات السعر المنخفض في المتجر، وفئة أخرى من المستهلكيـــن تبحث عن التنوع في السلع والخدمـــات، وعليه تصبح سعة التشكيلـــة المقترحـــة من السلع والخدمـــات والعلامات عنصرا حاسما في تكوين صورة المتجر واختياره. وبعض المستهلكين يولون اهتماما خاصا لنوعية الخدمات على حساب التنوع في الخيارات أو الأسعار، لتكوين إدراكاتهم لصورة المتجر.

ثانيا- الإطـــار العملي للدراسة

1- منهج الدراسة

هذه الدراسة استكشافية، تهدف إلى اكتشاف العناصر المكونة لصورة متاجر التجزئة الغذائية من وجهة نظر الزبائن. كما أن طبيعة هذه الدراسة ميدانية،تعتمد على أسلوب المعاينة.

2- الحدود المكانية والزمنية للدراسة

أجريت هذه الدراسة في متجر التجزئة الغذائية "فينيس" الواقع بوسط مدينة "باتنة" خلا ل شهر جوان سنة 2010م.

3- عينة الدراســـة

شملت الدراسة عينة ملائمة تحوي ستين زبونا من زبائن المتجر، وزع عليهم الاستبيان خلال دخولهم للمتجر لإجراء مشترياتهم اليومية من المواد الغذائية في فترة منتصف النهار وعلى مدى أسبوعين.

4- أدوات تحليـــل البيانـــات

اعتمدنا في تحليل البيانـــات واختبار الفرضيات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Program For Social Science). وقد تمثلت الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية فيما يلـــي:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف مفردات العينة.
- معامل ألفا كرونباخ: للتحقق من درجة الثبات والثقة في مقياس الدراسة.
- التحليل العاملي: يهدف استعمال هذا الأسلوب الإحصائي إلى:
  - تخفيض عدد المتغيرات التي يشتمل عليها مقياس الدراسة.
  - استخراج العوامل الرئيسية في فقرات مقياس الدراسة.

5- وصف عينة الدراسة

تم وصف عينة الدراسة من خلال المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في: الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية.

جدول (1): وصف العينة حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	31	51,7
أنثى	29	48,3
المجموع	60	100,0

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن توزيع مفردات العينة متقارب، حيث بلغت نسبة الذكور 51.7 %، والنسبة الباقية إناث.

جدول (2): وصف العينة حسب السن

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	11	18,3
30 -20	9	15,0
40 -31	13	21,7
50 -41	15	25,0
أكثر من 50 سنة	12	20,0
المجموع	60	100,0

يتضح من الجدول (2) أن توزيع مفردات العينة متقارب أيضا من ناحية السن، وبخاصة الفئات الثلاث الأخيرة، حيث كانت النسبة الكبرى لفئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 41 و 50 سنة وهي 25 %، وتليها فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31 و 40 سنة بنسبة 21.7 %، ثم فئة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة بنسبة 20 %، وبعدها تأتي فئة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة بنسبة 18.3 %. وفي الأخير فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و30 سنة بنسبة 15 %.

جدول (3): وصف العينة حسب المستوى التعليمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	5	8,3
إكمالي	7	11,7
ثانوي	23	38,3
جامعي	25	41,7
المجموع	60	100,0

يبين الجدول أعلاه أن النسبة الكبرى في العينة هي نسبة الحاصلين على المستوى الجامعي والمقدرة ب:41.7%، وتليها مباشرة فئة الأفراد 38.3 %، ثم فئة الأفراد الحاصلين على مستوى إكمالي بنسبـــة 11.7 %. وأقل نسبة في العينة هي نسبة الأفراد الحاصلين على المستوى الابتدائي.

جدول (4): وصف العينة حسب الحالة الاجتماعية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	21	35,0
متزوج	39	65,0
المجموع	60	100,0

يوضح الجدول 4 أن النسبة الكبرى تعود لفئة المتزوجين والبالغـــة 65% في حين أن فئة العازبين بلغت نسبتها 35 %.

6- أداة الدراســة

استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد جرى تصميم هذا الاستبيان بعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بصورة متاجر التجزئة. والذي يتكون من 13 بندا تتعلق بالعناصر التي قد يستخدمها المستهلكون لتكوين صورة عن متاجر التجزئة الغذائية. ولتحديد مدى أهمية هذه العناصر من قبل المستهلكين تم الاعتماد على مقياس "ليكرت" المكون من خمس درجات من الأصغر إلى الأكبر كما يلي: غير مهم تماما (درجة)، غير مهم (درجتين)، مهم إلى حد ما (ثلاث درجات)، مهم (أربع درجات)، مهم جدا (خمس درجات).

7- اختبار مستوى الثبات والثقة في أداة الدراسة

تم تطبيق أسلوب الارتباط "ألفا كرونباخ" لتحليل مستوى الثبات والثقة في الاستبيان، والذي يعتبر من أكثر الأساليب الإحصائية المستخدمة في مجال تقييم الثقة أو الاعتمادية في المقاييس متعددة البنود أو الفقرات في العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

ويركز هذا الأسلوب على اختبار درجة الاتساق الداخلي بين بنود المقياس الخاضع للتحليل. كما يعتبر معامل ألفا أحد المؤشرات الهامة ذات الدلالة حول درجة تمثيل البنود أو الفقرات التي يتكون منها المقياس تحت الاختبار للمفهوم أو الخاصية المطلوب قياسها، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط فيما بين هذه البنود من ناحية، وحساب مساهمة كل بند في درجة الارتباط الإجمالية لجميع بنود المقياس من ناحية أخرى.(6)

جدول (5): تحليل مستوى الثبات والثقة في المقياس في المحاولة الأولى

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
لطف البائعين	41,33	40,463	0,316	0,764
الجوارية	41,28	41,800	0,311	0,762
تنوع التشكيلة	41,68	37,712	0,619	0,730
نزاهة البائعين	41,25	41,377	0,429	0,752
الخدمات	42,18	40,525	0,310	0,765
سهولة الوصول	41,48	41,068	0,321	0,762
الترتيب	41,37	37,762	0,635	0,729
النظافة	41,25	39,852	0,548	0,741
الأسعار	42,70	42,485	0,260	0,767
ساعات العمل	42,28	45,054	0,085	0,780
سرعة المشتريات	41,73	40,979	0,359	0,758
تجميع المشتريات	41,77	37,775	0,629	0,729
نوعية المنتجات	41,68	41,373	0,352	0,758

N of Cases :60 N of Items :13 Cronbach's Alpha :0.769

يبين الجدول السابق نتائج تحليل مستوى الثبات والثقة وفقا لأسلوب "ألفا كرونباخ" بعد تطبيق المقياس على عينة حجمها 60 مفردة. ويمكن قراءة الجدول من اليسار إلى اليمين كالتالـــي:

- العمود الأول

يمثل متغيرات أو فقرات الاستبيان والبالغ عددها 13 متغيرا، وهي: (لطف البائعين، جوارية المتجر، تنوع التشكيلة، نزاهة البائعين، الخدمات المقدمة للزبائن، سهولة الوصول للمتجر، ترتيب المتجر، نظافة المتجر، أسعار المتجر، ساعات عمل المتجر، سرعة إجراء المشتريات، إمكانية تجميع المشتريات، نوعية المنتجات).

- العمود الثاني

يبين متوسط المقياس في حالة حذف المتغير، وهي تتراوح ما بين:

42.70 -41.25

- العمود الثالث

يمثل تباين المقياس في حالة حذف المتغير، والذي يتراوح مابين:

45.05 -37.71

- العمود الرابع

يبين معامل الارتباط الكلي لكل متغير، أي معامل ارتباط كل متغير بالمقياس ككل، والذي يتراوح ما بين:0.085- 0.635

- العمود الخامس

يوضح معامل ألفا للمقياس في حالـــــة حذف المتغير، والذي يتراوح ما بين:

0.780 -0.729

وقد بلغت قيمة معامل "ألفا كرونباخ" للمقياس في هذه المحاولة: 0.769

وفي ضوء المبادئ العامة لتنمية المقاييس والتحقق من ثباتها ومصداقيتها في البحوث الاجتماعية وبحوث التسويق، فقد تقرر استبعاد أي متغير من المتغيرات الخاضعة لاختبار الثقة يحصل على معامل ارتباط إجمالي بينه وبين المتغيرات الأخرى في المقياس نفسه يكون أقل من: 0.30. وبعد تطبيق أسلوب معامل ألفا على 13 متغيرا في هذه المحاولة، وبعد فحص معامل الارتباط الإجمالي لكل متغير على حدة، فقد تقرر استبعاد متغيرين وهما: متغيري الأسعار وساعات العمل، وذلك لكون معامل الارتباط الإجمالي لكل منهما بالمقياس أقل من المعيار المحدد سابقا وهو: 0.30. وعليه، أصبح مقياس صورة متاجر التجزئة الغذائية يتكون من: 11 متغيرا.

وللتحقق من إمكانية زيادة درجة التناسق الداخلي بين محتويات المقياس، وذلك بعد استبعاد متغيري الأسعار وساعات العمل، فقد تقرر تطبيق أسلوب معامل "ألفا كرونباخ" ثانية على 11 متغيرا فقط.

جدول(6): تحليل مستوى الثبات والثقة في المقياس في المحاولة الثانية

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
لطف البائعين	35,98	35,169	0,304	0,782
الجوارية	35,93	35,962	0,340	0,775
تنوع التشكيلة	36,33	32,633	0,606	0,744
نزاهة البائعين	35,90	36,024	0,417	0,767
الخدمات	92,53	35,171	0,303	0,783
سهولة الوصول	36,13	35,202	0,353	0,774

الترتيب	36,02	32,695	0,621	0,743
النظافة	35,90	34,532	0,544	0,755
سرعة المشتريات	36,38	35,190	0,388	0,770
تجميع المشتريات	36,42	32,484	0,636	0,741
نوعية المنتجات	36,33	35,480	0,389	0,770

Cronbach's Alpha :0.782 N of Cases : 60 N of Items :11

يبين الجدول أعلاه أنه بعد استبعاد متغيري الأسعار وساعات العمل، وتطبيق أسلوب معامل " ألفا كرونباخ " للمرة الثانية على 11 متغيرا فقط، ارتفعت قيمة معامل "ألفا كرونباخ" إلى 0.78، وهي تمثل درجة عالية من الثبات والثقة في المقاييس المستخدمة في البحوث الإنسانية.

8- هيكل العناصر المشكلة لصورة متاجر التجزئة الغذائية:

من المفترض أن يستخدم الزبون هذه المتغيرات لمقارنة صورة متجر غذائي بصورة المتاجر الغذائية المنافسة على مستوى كل متغير، وبناء على هذه المقارنة يقوم باختيار أحدها. ولكن بعض الصفات أو المتغيرات قد تكون متكررة مما يؤدي إلى منحها وزنا أكبرا في التحليل لا تحتله في الواقع في عملية قرار اختيار المتجر لدى الزبون.

والوسيلـــــة التي تسمح بمعالجـــــة هذه المشكلـــة هي أسلوب التحليل العاملي، بحيث أن كل عامل سيكون عبارة عن تركيب خطي من الصفات أو المتغيرات أي أن الصفات أو المتغيرات التي تحتل مكانة متقاربة في عملية تقييم المتاجر الغذائية من قبل الزبون ستكون مشتركة في العامل نفسه.[7]

وبالتالي فإن المعالجة الإحصائية لفقرات استبيان الدراسة من خلال التحليل العاملي سوف تؤدي إلى ما يلي:

• تخفيض عدد المتغيرات التي يشتمل عليها المقياس من خلال التخلص من المتغيرات الزائدة.

• استخراج العوامل الرئيسية في فقرات المقياس والتي تعبر فعليا عن المجموعات المختلفة المشكلة لصورة متاجر التجزئة الغذائية.

• تحديد هيكل فقرات مقياس صورة متاجر التجزئة الغذائية، الذي يتمتع بصورة عالية من الثبات والمصداقية، والذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل صورة متاجر التجزئة الغذائية.

8-1- افتراضات التحليل العاملي

إن تطبيق أسلوب التحليل العاملي على البيانات يتطلب التأكد من مجموعة الافتراضات التالية:[8]

- حجم العينة

إذا كان في العينة 50 مشاهدة أو أقل، فإنه لا يمكن القيام بالتحليل العاملي لهذه البيانات.

- استقلال المفردات

يتطلب هذا الافتراض الإجابة الفردية على فقرات الاستبيان ،وليس الإجابة الجماعية أو التشاورية.

- مستوى القياس المطلوب

يجب أن تكون المتغيرات التابعة في التحليل العاملي مقاسه على المستوى الفئوي على الأقل.

- مقياس ملائمة العينة (KMO)

يشير هذا المقياس إلى مدى كفاية العينة للتحليل العاملي، وكلما كانت قيمة (KMO) أكبر كان ذلك أفضل.وتعتبر قيم (KMO) التي تفوق 0.50 دليلا على ملاءمة العينة .

- مصفوفة الارتباطات

يعتمد التحليل العاملي على وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات، فإذا لم تكن المتغيرات مترابطة بما يكفي فإنه لا معنى لإجراء التحليل العاملي لها. ويحبذ ألا تقل قيم الارتباطات عن القيمة 0.30 . وبالطبع كلما كانت الارتباطات بين المتغيرات أقوى كأن التحليل العاملي أفضل وأكثر دقة وتمثيلا لمتغيرات الظاهرة. ويستخدم اختبار (Bartlett Sphericity) لفحص قوة هذه الارتباطات، والفرضية الصفرية لهذه الاختبار هي أنه لا ارتباطات بين هذه المتغيرات، لذلك يتمنى الباحث أن ترفض هذه الفرضية لكي تكون بياناته ملائمة لإجراء التحليل العاملي لها.

8-2- إجراء التحليل العاملي للبيانات

سوف نقوم فيما يلي بإجراء التحليل العاملي للبيانات المتعلقة بالمتغيرات الأحد عشرة، وهي: (لطف البائعين، جوارية المتجر، تنوع التشكيلة، نزاهة البائعين، الخدمات المقدمة للزبائن، سهولة الوصول للمتجر، ترتيب المتجر، نظافة المتجر، سرعة إجراء المشتريات، إمكانية تجميع المشتريات،نوعية المنتجات).

جدول (7): إختبار KMO and Bartlett

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		**0,624**
Bartlett's Test of Sphericity	**Approx. Chi-Square**	**278,717**
	df	**55**
	Sig.	**0,000**

بدايـــة، ما يؤكد أن هذه البيانات صالحة للاستعمال هي قيمة (KMO) البالغة: 0.642، وهي أكبر من القيمة المرجعية وهي: 0.50، وكذلك قيمة اختبار (Bartlett Sphericity) للعلاقة بين المتغيرات البالغة: 278.717، وهي دالة إحصائيا، لأن قيمة مستوى الدلالة لهذه العلاقة هي:0.00، وهي أقل من 0.05، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية التي يقوم عليها الاختبار والتي تنص على عدم وجود ارتباطات بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباطات بين المتغيرات.

جدول (8): الاشتراكيات (Communalities)

	Initial	Extraction
اللطف	**1,000**	**0,822**
الجوارية	**1,000**	**0,812**
تنوع التشكيلة	**1,000**	**0,861**
النزاهة	**1,000**	**0,742**
الخدمات	**1,000**	**0,527**
سهولة الوصول	**1,000**	**0,867**
الترتيب	**1,000**	**0,630**
النظافة	**1,000**	**0,642**
سرعة المشتريات	**1,000**	**0,701**
تجميع المشتريات	**1,000**	**0,856**

نوعية المنتجات	1,000	0,454

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يتضمن الجدول أعلاه قيم اشتراكيات المتغيرات، والاشتراكية هي نسبة تباين المتغير التي يمكن تفسيرها بالعوامل المستخرجة.ويبين عمود (Initial) الاشتراكية الأوليـــة المفترضـــة لكل متغير، وقيمتها (1) لكل متغير. أما عمود (Extraction) فيحتوي على اشتراكيـــة كل متغير بعد استخراج العوامل من التحليل.فمثلا، اشتراكية متغير لطف البائعين هي: 0.822، وهذا يعني أن العوامل المستخرجة من التحليل تفسر ما مقداره 82.20 % من تباين هذا المتغير. وكلما كانت قيمة اشتراكية المتغير المستخرج أكبر كان ذلك أفضل. وفي أسفل الجدول هناك إشارة إلى أن الأسلوب المستخدم لاستخراج العوامل في هذه الدراسة هو: تحليل المكونات الأساسية (Component Analysis Principal)، وهو الأسلوب الشائع والأشهر في التحليل العاملي.

جدول (9): التباين الإجمالـــي المفســـر

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3,717	33,793	33,793	3,717	33,793	33,793	2,468	22,436	22,436
2	1,876	17,057	50,851	1,876	17,057	50,851	2,138	19,433	41,869
3	1,278	11,621	62,472	1,278	11,621	62,472	1,830	16,639	58,508
4	1,041	9,462	71,934	1,041	9,462	71,934	1,477	13,426	71,934
5	0,932	8,469	80,403						
6	0,616	5,602	86,005						

7	0,535	4,867	90,872						
8	0,372	3,384	94,257						
9	0,359	3,263	97,520						
10	0,190	1,724	99,244						
11	0,083	0,756	100,00						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبين الجدول (9) التباين المفسر، ومن خلال تفحص هذا الجدول نلاحظ أن العوامل المستخرجة عددها أربعة، والمعيار المستخدم لاستخراج هذه العوامل هو الجذر الكامن (Eigenvalues)، والجذر الكامن للعامل هو مقدار التباين الكلي الذي يفسره العامل، والمعيار المحدد لقيمة الجذر الكامن للعامل في هذه الدراسة هو القيمة (1) أي أن العامل المستخرج يجب أن تكون قيمة جذره الكامن تساوي (1) فما فوق، وأما أقل من ذلك، فإن العامل لا يختلف فعليا عن متغير مستقل وحيد من متغيرات الدراسة، وبالتالي لا يمكن اعتباره عاملا. والشائع في أغلب الدراسات هو استخدام الجذر الكامن بقيمة (1) لاستخراج العوامل، في إطار طريقة تحليل العوامل الأساسية.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة الجذر الكامن للعامل الأول هي3,717 واستطاع أن يفسر 22,436 % من التباين الكلي للبيانات، وقيمة الجذر الكامن للعامل الثاني هي: 1,876 واستطاع أن يفسر 19,433 % من التباين الكلي للبيانات. في حين كانت قيمة الجذر الكامن للعامل الثالث هي: 1,278 واستطاع أن يفسر 16.639 % من التباين الكلي للبيانات. أما قيمة الجذر الكامن للعامل الرابع فقد كانت 1,041 وقد استطاع تفسير ما نسبته 13,426 % من التباين الكلي للبيانات. وبجمع التباينات السابقـــة تكون العوامل الأربعـــة استطاعت تفسير ما مقداره 71,934 % من التباين الكلي

لبيانات الدراسة وهي قيمة عالية، وهذا يعني الاستفادة من التحليل العاملي في تفسير معظم التباين في صورة المتاجر الغذائية لدى الزبائن بعدد أقل من المتغيرات.

ويبين الجدول (10) مصفوفة العوامل المستخرجة قبل التدوير وعددها أربعة، ويتضمن كذلك قيم تشبعات المتغيرات على كل عامل من هذه العوامل الأربعة. فمثلا، تشبع المتغير الأول (لطف البائعين) على العامل الأول 0.775، في حين تشبعه على العامل الثاني 0.324-، وتشبعه على العامل الثالث 0.329- وتشبعه على العامل الرابع 0.0204-. وعليه، فإن المتغير الأول مرتبط مبدئيا بالعامل الأول نظرا لقيمة تشبعه العالية بالعامل الأول. وينطبق على بقية المتغيرات التحليل نفسه .

والوضع المثالي هو أن يكون للمتغير تشبعا عاليا على أحد العوامل وتشبعات منخفضة على بقية العوامل، والوضع غير المثالي أو المعقد هو أن يرتبط المتغير بعدة عوامل وبتشبعات متقاربة، مما يجعل من الصعب تحديد موقع له. وما يمكن ملاحظته من مصفوفة العوامل المستخرجة قبل عملية التدوير أن بعض المتغيرات تشبعاتها متقاربة وغير واضحة بمختلف العوامل المستخرجة، ولذلك سوف يتم اللجوء إلى عملية التدوير.

والتدوير هو عملية رياضية تتم على مصفوفة الارتباطات بهدف تحسين وضع المتغيرات على العوامل المستخرجة، أي تكبير التشبعات الكبيرة وتقليل التشبعات الصغيرة.(9)

جدول (10): مصفوفة العوامل الرئيسية المستخرجة قبل التدوير

	Component			
	1	2	3	4
تجميع المشتريات	0,775	-0,324	-0,329	-0,204
تنوع التشكيلة	0,767	-0,314	-0,312	-0,277
الترتيب	0,764	-0,001	-0,024	-0,213
النظافة	0,668	0,260	0,320	-0,160
نوعية المنتجات	0,539	-0,067	0,327	-0,227
النزاهة	0,536	-0,382	0,453	0,320
سرعة المشتريات	0,506	0,470	0,474	0,000
سهولة الوصول	0,433	0,784	-0,188	0,171
الجوارية	0,397	0,627	-0,394	0,325
الخدمات	0,392	-0,291	-0,468	0,265
اللطف	0,405	-0,377	0,151	0,702

Extraction Method: Principal Component Analysis.
4 components extracted.

من بين أنواع التدوير تدوير (Varimax)، وتميل فيه المتغيرات إلى التشبع بقوة مع عدد قليل من العوامل، والتشبع في الوقت نفسه بشكل أضعف مع بقية العوامل.

جدول(11): مصفوفة العوامل الرئيسية المستخرجة بعد التدوير

	Component			
	1	2	3	4
تشكيلة المنتجات	0,896	0,231	0,008	0,071
تجميع المشتريات	0,893	0,199	0,039	0,133

الترتيب	0,594	0,497	0,161	0,068
الخدمات	0,556	-0,259	0,184	0,340
سرعة المشتريات	-0,102	0,756	0,332	0,092
النظافة	0,222	0,736	0,218	0,062
نوعية المنتجات	0,281	0,595	-0,104	0,102
الجوارية	0,138	0,032	0,889	0,033
سهولة الوصول	0,034	0,289	0,880	-0,091
لطف البائعين	0,133	0,017	0,050	0,895
نزاهة البائعين	0,173	0,422	-0,183	0,707

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
Rotation converged in 6 iterations.

من خلال مقارنة مصفوفة العوامل الرئيسية المستخرجة بعد التدوير بمصفوفة العوامل الرئيسية المستخرجة قبله، نلاحظ أنه بعد التدوير أن قيم التشبعات القوية قد تم تحسينها، وقيم التشبعات الضعيفة قد جرى تخفيضها، أي أنه تم تحسين وضعية المتغيرات في العوامل المستخرجة من خلال عملية التدوير، وهو ما يسمح بقراءة أحسن لتوزيع المتغيرات على العوامل الأربعة المستخرجة.

وللوصول إلى درجة عالية من المصداقية في استخراج العوامل الرئيسية المعبرة عن هيكل صورة متاجر التجزئة الغذائية، فقد تقرر استبعاد أي متغير، في المقياس الخاضع للتحليل، يحصل على تشبعات أقل من 0.60 على جميع العوامل الرئيسية المستخرجة، أو يحصل على تشبع مقداره 0.60 على أكثر من عامل من العوامل الأربعة المستخرجة.

وعلى ضوء المعايير المحـــددة سابقـــا، تم التوصل إلى استبعاد ثلاثـــة متغيرات هي:(ترتيب المتجر، والخدمات المقدمة للزبائن، ونوعية المنتجات

المعروضة على الزبائن)، وذلك لأن جميع قيم تشبعاتها على العوامل الأربعة المستخرجة أقل من 0.60 وباقي المتغيرات كانت موزعة على العوامل الأربعة كالتالي:

- العامل الأول: ويشمل متغيرين (تنوع التشكيلة، وإمكانية تجميع المشتريات)
- العامل الثاني: ويشمل متغيرين (سرعة المشتريات، ونظافة المتجر)
- العامل الثالث: ويشمل متغيرين (جوارية المتجر، وإمكانية الوصول بسهولة إليه)
- العامل الرابع: ويشمل متغيرين (لطف البائعين، ونزاهة البائعين).

الخاتمـــــة

تؤدي متاجر التجزئة، كحلقة من حلقات قنوات التوزيع، وظائف عديدة للمنتجين والمستهلكين، فبالنسبة للمنتجين تؤدي مجموعة من الوظائف، تتمثل في الترويج للمنتجات وبيعها، ويمكنها التواصل مع المستهلكين، وجمع معلومات تتعلق بأذواقهم ورغباتهم وآرائهم حول المنتجات المباعة، وحجم الطلب على المنتجات، والاحتفاظ بالمخزون المناسب من المنتجات الذي يجيب طلبات المستهلكين.

أما بالنسبة للمستهلكين فهي تؤدي مجموعة من الوظائف تتمثل في توفير المنتجات المرغوبة في المكان والزمان المناسبين، وتقديم خدمات ما قبل وأثناء وبعد عملية البيع.

ويمكن لمؤسسات التجزئة أن تقيس مدى نجاحها من خلال قياس صورتها لدى المستهلكين، ومقارنتها بصورة مؤسسات التجزئة المنافسة.

وفي هذا السياق، أجريت الدراسة الميدانية على عينة من زبائن متجر للتجزئة الغذائية. وقد توصلت إلى أن العناصر التي يستخدمها الزبائن لتكوين صورة عن متاجر التجزئة الغذائية هي: تنوع التشكيلة، وإمكانية تجميع المشتريات من المتجر، وسرعة إجراء المشتريات من المتجر، ونظافة المتجر، وجوارية المتجر لمساكن المستهلكين، وإمكان الوصول إليه بسهولة، ولطف البائعين وكذلك نزاهتهم في التعامل مع المستهلكين.

ومن خلال التحليل العاملي، توصلت الدراسة إلى تصنيف هذه العناصر أو الصفات إلى أربعة عوامل هـــي:

- العامل الأول: ويتضمن متغيرين (تنوع التشكيلة، إمكانية تجميع المشتريات)

-العامل الثاني: ويتضمن متغيرين (سرعة المشتريات، نظافة المتجر).

- العامل الثالث: ويتضمن متغيرين (جوارية المتجر، إمكانية الوصول إليه بسهولة).

- العامل الرابع: ويتضمن متغيرين (لطف البائعين، ونزاهة البائعين).

الهوامش:

1) -Abdelmajid Amine, Le comportement du consommateur face aux variable d'action marketing,(Paris :Editions management et société, 1999),p.158

2) - Joel Jallais , Jaques Orsoni , André Fady ,Le marketing de la distribution-Application au point de vente,
(Paris :Vuibert,1987).p.153.

3) - Abdelmajid Amine ,Op. Cit., p.159.

4) - Marc Benoun, Marie Louise Héliés Hassid ,Distribution-Acteurs et Stratégies.(Paris : Economica,1995),p.259.

5)- جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، التسويق المعاصر، (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2006)، ص. 223

6)- ثابت عبد الرحمان إدريس، بحوث التسويق، (الإسكندرية: الدر الجامعية، 2002)، ص.423

7) -Eric Vernet, Marc Filser, Jean Luc Giannelloni, Etudes marketing appliquées , (Paris :Dunod, 2008), P .389

8)- حمزة محمد دودين، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام spss، (عمان، دار المسيرة، 2010)، ص.189

9)- المرجع نفسه، ص.200

القرار الاستثماري و متطلبات الوصول اليه

الدكتورة: سعيدة بورديمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

الملخص:

إن نجاح أي استثمار مرهون بالإدارة التي تتولى التخطيط والتنظيم والرقابة، والتي لها القدرة على اتخاذ قرار استثماري رشيد، مبني على معطيات ودراسات تشمل الجدوى الاقتصادية والتجارية للمشروع الاستثماري. ونظرا لأهمية القرار الاستثماري وبعده الاستراتيجي، واعتماده على مجموعة من دراسات الجدوى المبدئية والتفصيلية، وتولي المؤسسات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية اهتماما كبيرا، مما يجعل هذه العملية من أصعب المهام، خاصة القرارات المالية منها نظرا للتعقيدات المحيطة بها وكثرة التقلبات الاقتصادية.

Résumé:

Le succès de tout investissement dépend de l'administration de procéder à la planification, l'organisation et le contrôle, et qui ont la capacité de prendre des décisions rationnelles d'investissement, basée sur les données et études, y compris la faisabilité économique et commerciale du projet d'investissement. Compte tenu de l'importance de la décision d'investissement et la dimension stratégique et sa dépendance à l'égard d'un ensemble de

premières études de faisabilité et détaillées, les établissements de donner au processus de prise de décisions d'investissement d'un grand intérêt, qui simplifie les tâches de ce processus plus difficile, surtout les décisions financières, y compris tenu de la complexité entourant les grandes fluctuations économiques.

المقدمـــة:

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قرارات الاستثمار، ومن ثم فإنها تحظى بأهمية قصوى في أعمال البنوك وشركات الاستثمار والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن منح تراخيص إنشاء المشاريع والتي تهتم بمعرفة الآثار الايجابية التي يمكن أن تترتب على الاستثمار في مشروع معين، بالنسبة لمجتمع أو للاقتصاد الوطني جنبا إلى جنب مع الربحية الاقتصادية أو المالية للمشروع. وحتى تكون دراسات الجدوى الاقتصادية ذات دلالة وفعالية للمشروع في اتخاذ القرارات فإنها يجب أن تكون دراسات شاملة لكافة الجوانب المبدئية والتفصيلية، بحيث تشمل دراسات ذات طبيعة بيئية وقانونية، ودراسات تسويقية، بالإضافة إلى دراسات فنية. ثم تأتي دراسة الجدوى المالية للفرص الاستثمارية وتظهر أهميتها في أنها تحدد الرؤية المالية للمشروع بعد تقديم العناصر التسويقية والهندسية التي تحدد أوجه التكلفة وعناصر التشغيل للمنتج، ثم تأتي مرحلة التقييم المالي والاقتصادي لهذه المشاريع من أجل الوصول لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، سواء كان هذا التقييم من وجهة نظر تجارية صرفة أو حتى على مستوى الربحية الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الحالات الخاصة

والمؤثرة على عملية التقييم ومن أبرزها التضخم، الأخطار، قرارات الإحلال، التقييم من وجهة نظر إسلامية وغيرها.

من هنا برزت إشكالية بحثنا كالآتي:

كيف تؤثر دراسات الجدوى على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد؟

من هنا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من **القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول إليه** موضوعا لها، ولتحليل جوانب الموضوع نقترح المحاور الآتية:

- **القرار الاستثماري**
- **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية**

المحور الأول: القرار الاستثماري

يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع، فهو ذو تأثير على بقاء واستمرارية المشروع، ويرتكز مفهومه أساسا على مبدأ الرشادة الاقتصادية والتي هي العماد الذي يقوم عليه علم الاقتصاد، حيث يجب أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة، باستخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن للوصول إلى توظيف استغلال هذه الموارد بما يعود بأكبر ربح ممكن على استثمارها، آخذا في عين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة الضائعة أو المضحي بها. ويمر بالعديد من المراحل التي تكون دورة حياته.

وتعد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ذات أهمية بالغة، كما تعتبر من المهام الصعبة، خاصة مع تعقيدات المحيط وكثرة التقلبات الاقتصادية، إذ

تحاول المؤسسات الوصول إلى اتخاذ قرار رشيد بإتباع هيكل ومراحل معينة، ومما سيساعد على ذلك دراسات الجدوى الاقتصادية.

1. القرار الاستثماري: مفهومه مراحله

لا يعد القرار استجابة تلقائية ورد فعل مباشر شعوري، بل هو اختيار واعي مستند إلى التدبير والحساب والتحليل في تفاصيل الهدف المطلوب تحقيقه الوسيلة التي ينبغي استخدامها. فقد عرفه Simon بأنه اختيار بديل معين من بين البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة أو معضلة ناتجة عن عالم متغير وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال، في حين أن Bernard عرفه بأنه التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة التدابير والحساب والتفكير.[1]

أما القرار الاستثماري فيتمثل في كونه قرار تحويل الموارد المالية إلى سلع ومنتجات خلال زمن معين، يمر بعدة خطوات منها: تحديد البدائل الاستثمارية، وإجراء عملية المفاضلة.[1]

كما يمكن تعريف القرار الاستثماري الرشيد على أنه: ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين فأكثر، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.[2]

ويعتبر القرار الاستثماري من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين هما:

- اعتماده كليا على التنبؤات.
- مراعاته لأن يكون الاستثمار الجديد متماشيا مع أنشطة المؤسسة وأهدافها وسياساتها.

كما يعد القرار الاستثماري من القرارات الاستراتيجية، لذلك فهو يتخذ على مستوى الإدارات العليا في المؤسسات، ويتميز بأنه قرار لا يمكن تكراره أو إعادته، ويمتد تأثيره لفترة طويلة في المستقبل وبذلك فهو يواجه الكثير من المخاطر.

وتمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بعدة مراحل وهي: [3]

- تعريف المشكلة وأسبابها؛
- تحديد الأهداف المرغوب في تحقيقها؛
- البحث عن البدائل المتاحة؛
- تحديد معايير التقييم أو المفاضلة بين البدائل الممكنة؛
- تقييم البدائل على أساس المعايير المحددة ؛
- اختيار أفضل البدائل وتوقع الآثار السلبية؛
- الاستعداد لمواجهة الآثار السلبية للبديل المختار؛
- اتخاذ القرار بالبدء في التنفيذ.

كما يتميز القرار الاستثماري بالعديد من الخصائص من أبرزها:

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة، وهو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
- إن القرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها؛

- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية ويرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

2. أنواع القرارات الاستثمارية: يمكن تصنيف القرارات الاستثمارية حسب العديد من التصنيفات، ومن أبرزها نذكر:

2. 1 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظر المستثمر: تتوقف طبيعة القرار الاستثماري على العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظر المستثمر، حيث يمكن لهذا الأخير أن يتخذ واحدا من القرارات الثلاث حسب ظروفه وظروف السوق، وهي: [4]

- ✓ قرار الشراء
- ✓ قرار عدم التداول
- ✓ قرار البيع

2.2 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب ارتباطها بنشاط المؤسسة: يمكن تقسيم القرارات بناء على ارتباطها بالمؤسسة إلى ثلاث مستويات هي: [5]

- ✓ القرارات الاستراتيجية
- ✓ القرارات التكتيكية
- ✓ القرارات التشغيلية

2. 3 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب الزمن: تنقسم القرارات من حيث العامل الزمني إلى:

- ✓ قرارات قصيرة الأجل
- ✓ قرارات طويلة الأجل

2. 4 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب تكرار الموقف الإداري: تنقسم القرارات وفق الموقف الإداري إلى:

- ✓ قرارات متكررة
- ✓ قرارات غير متكررة

2. 5 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب ظروف اتخاذ القرار: يتم تبويبها في ضوء احتمالات الأحداث إلى: (6)

- ✓ قرارات في ظل ظروف التأكد
- ✓ قرارات في ظل المخاطرة
- ✓ قرارات في ظل ظروف عدم التأكد

2. 6 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب علاقتها بالاستثمار: تنقسم قرارات الاستثمار إلى: (7)

- ✓ قرارات تحديد أولويات الاستثمار
- ✓ قرارات قبول أو رفض الاستثمار
- ✓ قرارات الاستثمار المانعة تجاذليا أو تبادليا

3. مقومات ومبادئ القرار الاستثماري:

يقوم القرار الاستثماري الرشيد على ثلاث أسس تأخذ شكل مثلث اتخاذ القرار الاستثماري، حيث أن قاعدته الأساسية هي دراسات الجدوى ومعايير التقييم التي على أساسها يتم اختيار البديل الأفضل، وهذا وفقا لدراسات مستفيضة مبنية على أسس عملية تأخذ في عين الاعتبار جميع المتغيرات المؤثرة على هذا القرار. أما أحد أضلاعه وهو عادة الوتر فيمثل مدخلاته وهي مختلف المعلومات الداخلية والتغيرات وتقديراتها، أما الضلع الآخر فيمثل المخرجات وهي مختلف القرارات أو القرار الذي يخرج به متخذ القرار الاستثماري، ويتم اتخاذه بناء على جملة من المبادئ التي تحكم

عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، غير أنها تتعرض لبعض المشاكل والصعوبات والتي يجب مراعاتها حتى يتم تفاديها.

وحتى ينجح القرار الاستثماري فإنه يرتكز على ثلاث مقومات أساسية تتمثل في: (8)

- اعتماد الاستراتيجية الملائمة للاستثمار؛
- الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار؛
- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

ومن أهم العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار:

- التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ويدخل فيها ثمن شراء الأصول الثابتة مثل: إقامة مبنى أو إنشاء مصنع؛
- التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري، كالتدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة، و على الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ؛
- الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخارجة و المتمثلة في الضرائب.

إذن فالقرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، لذا يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين:

أولا: أن يسلك في اتخاذه لهذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة من أهمها ما يلـــي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة، ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛
- اختيار البديل المناسب للأهداف.

ثـــــانيا: أنه يجدر لمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية
- مبدأ الخبرة والتأهيل
- مبدأ الملائمة
- مبدأ التنويع أو التوزيع المخاطر الاستثمارية

4. مشاكل عملية اتخاذ القرار الاستثماري:

من بين ما يعاني متخذ القرار من مشاكل على مستوى المؤسسة ما يلي: [9]

- صعوبة تحديد المشكلة تحديدا واضحا بسبب تعدد وتنوع الأعراض الظاهرة وتشابكها؛
- احتمال عدم الدقة والوضوح في تعريف الأهداف المستخدمة كأساس لوضع معايير تقييم القرار الرشيد؛
- وجود درجات مختلفة من عدم التأكد غير ممكن استيعابها أو حسابها لكون أن نتائج القرار تكون في المستقبل ويحاول متخذ القرار التنبؤ بهذه النتائج؛

- وجود نقص في المعلومات دائما، الشيء الذي يؤدي دوما إلى عدم الدقة في عمليتي التحليل والاختيار؛
- الأثر السلبي للعامل الزمني على مستوى الرشادة في اتخاذ القرار؛
- صعوبة الاتفاق على الأهداف، والبدائل في عملية اتخاذ القرارات الجماعية نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الأشخاص.

وكخلاصة يمكن تعريف القرار الاستثماري الرشيد على أنه: ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين فأكثر، والمبنى على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار. وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.

المحور الثاني: دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

أصبحت دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، بل والمنهجية الفعالة للإدارة الإستراتيجية للمشاريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تمكن من مد البصر إلى المستقبل بفكر استراتيجي، يؤدي إلى صنع القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة. الأمر الذي لاشك فيه أن عدم قيام المستثمر أو القائم بإجراء دراسات الجدوى لمشروعه أو قراره يكون كمن يبحث عن قطة سوداء في حجرة ظلماء، ويجعل مشروعه أو قراره قائما على العشوائية ويصبح غير مدرك أن الاستثمار مثل محاولة إصابة هدف يتحرك بطريقة لا يمكن توقعه. حيث يعرف القرار الاستثماري الرشيد على

أنه القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار.

1. الإطار العام لدراسة الجدوى:

يزخر الأدب العالمي بالعديد من المصطلحات للإشارة إلى دراسة المشاريع مثل: دراسة الجدوى الاقتصادية، جدوى الاستثمار، تقييم الاستثمار، تقييم المشاريع الاستثمارية وأخرى كثيرة. وقد جاءت هذه التسميات نتيجة اختلاف اختصاص الشخص أو الجهة القائمة على دراسة المشروع. وأيا كانت هذه التسميات فمصطلح دراسة الجدوى الاقتصادية يعد الأكثر شيوعا في الاستعمال.

وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية أحد فروع الاقتصاد الإداري أو إدارة الأعمال، كما تعد من الدراسات الهامة في الآونة الأخيرة خاصة مع التحرر الاقتصادي والعولمة، والتحرك الاستثماري بحرية بين الدول، وزيادة التقدم التكنولوجي وعقد الاستثمارات وزيادة حدة المنافسة بين المشاريع الاستثمارية. وتأتي دراسة الجدوى للفرص الاستثمارية في أنها تحدد الرؤية الواضحة للمشاريع الاستثمارية من خلال تقديم كافة عناصره منها القانونية، التسويقية، الفنية وغيرها.

ويعتبر عالم دراسات الجدوى عالما معقدا ومتشابكا، لذا من أجل إجلاء بغض الغموض نبدأ كمدخل لدراسات جدوى المشاريع، من خلال المفهوم مع التعرض إلى متطلبات القيام بدراسة الجدوى و تفاصيل مراحلها، مع إبراز مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى كغيرها من الدراسات و ما تواجهه من معوقات.

1.1 المقصود بمصطلح دراسة الجدوى للمشروع: تقسم كلمة دراسة الجدوى للمشروع إلى: [10]

- **دراسة:** تعني القيام بتجميع وتبويب البيانات بهدف تحليلها من خلال مجموعة من التحليلات للجوانب المختلفة المرتبطة والمتأثرة بالمشروع المراد إنشائه.
- **الجدوى:** تعني هل المكاسب المتوقعة من وراء تنفيذ المشروع أو الفكرة تبرر الدراسة المتعمقة وما يرتبط بها من جهد وتكلفة، وهل التنفيذ يحقق أهداف القائمين على التنفيذ والمرتبطين بالمشروع والمتأثرين بنشاطه.
- **للمشروع:** والذي قد يكون تعديل في تصميم أو منتج أو مشروع منتج جديد أو إنشاء خط إنتاجي جديد أو تحسين خدمة أو الإحلال والتجديد... .

1. 2 مفهوم دراسة الجدوى: توجد عدة تعاريف تناولت دراسة الجدوى من أبرزها نذكر:

- **التعريف الأول:** دراسة الجدوى عبارة عن تصور بالأرقام يوضح الفائدة المتوقع الحصول عليها من مشروع لم ينفذ بعد، ويقوم بهذه الدراسة خبراء متخصصون في الاقتصاد بفروعه الإدارية والمحاسبية والبنكية المختلفة. [11]
- **التعريف الثاني:** إنها دراسة يقوم بها صاحب فكرة مشروع جديد لدراسة إمكانية تطبيق المشروع ونجاحه. وتوضح دراسة الجدوى الاستثمارات المطلوبة والعائد المتوقع والمؤثرات الخارجية على المشروع مثل قوانين الدولة والمُنافسة والتطور التكنولوجي. [12]

- **التعريف الثالث:** هي أسلوب أو منهج أو طريقة منظمة لتقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه، أي إمكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة. (13)
- **التعريف الرابع:** هي مجموعة من الدراسات التخصصية التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع الاستثماري أكبر من مدخلاته أو على الأقل مساوية لها، ويلاحظ أن لفظ الدراسات التخصصية يشير إلى أن دراسة الجدوى ليست في مجال تخصص واحد بل هي دراسة في المجال الاقتصادي والمحاسبي والإداري والفني والبيئي والقانوني. (14)
- **التعريف الخامس:** تعرف على أنها مجموعة الأساليب العلمية المستخدمة في تجميع البيانات الكافية عن المشروع الاستثماري وتحليلها للوصول إلى نتائج تتحدد على أساسها مدى صلاحية المشروع الاستثماري. (15)
- **التعريف السادس:** تعرف منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة دراسة الجدوى بأنها تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام، وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبإيرادات متوقعة تحقق عائدا محددا على الاستثمار. وتعتمد جودة دراسة الجدوى لأي مشروع على مدى توفر المعلومات ودقتها وخبرة وكفاءة فريق الدراسة وتكاليف أو أتعاب الدراسة. (16)

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل لدراسة الجدوى، إذ تتمثل دراسة الجدوى في مجموعة من الدراسات التي تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من جوانب عدة: تسويقية، فنية، مالية، اقتصادية واجتماعية، وذلك تمهيداً لاختيار تلك المشاريع التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة، إضافة إلى عدد آخر من الأهداف .

وهكذا فإن دراسة الجدوى تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية المقترحة، تمهيداً لاتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض الاستثمار فيها، إضافة للتوصل إلى إجابات محددة عن نواح عدة تتعلق بالمشروع المتوقع إقامته أهمها:

- وجود سوق كافية لاستيعاب إنتاج المشروع المقترح طوال سنوات عمره الاقتصادي؛
- إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية (توافر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة وتشغيل المشروع طوال عمره الاقتصادي)؛
- توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروع طوال عمره الاقتصادي،
- ربحية المشروع من وجهة النظر الخاصة (من وجهة نظر صاحب المشروع) عند استخدام الأسعار السوقية في التقييم بغض النظر عن اعتبارات اجتماعية أخرى؛
- ربحية المشروع من وجهة النظر الاقتصادية عند استخدام الأسعار الاقتصادية التي تعكس التكلفة الحقيقية والمنفعة الحقيقية بدلاً من الأسعار السوقية التي لا تعكسها؛

- ربحية المشروع من وجهة النظر الاجتماعية أي إذا أخذت الوفورات أو النقائص الخارجية للمشروع التي تتعلق بباقي أفراد المجتمع.

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية عملا يتطلب جهود متخصصين اقتصاديين لدراسة كافة الجوانب، وتتأثر بالعديد من العوامل من أهمها:

- طبيعة المشروع المراد إنشائه؛
- الظروف البيئية المحيطة؛
- المبالغ المخصصة لدراسة الجدوى.

كما تتعد المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الاقتصادية، ومن أبرزها نذكر:

- دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية الجديدة و/ أو القائمة؛
- دراسات الجدوى لمشاريع الإحلال و التجديد؛
- دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي.

وتتأسس دراسة الجدوى الاقتصادية على مجموعة من فروع المعرفة من أبرزها نذكر:

- العلوم الإدارية (إدارة الأعمال، التسويق، الترويج والإعلان، التمويل ...)؛
- العلوم الاقتصادية (اقتصاد جزئي وكلي)؛
- العلوم الهندسية (الإنشائية، المعمارية، الإنتاجية، هندسة التصميم)؛
- العلوم المحاسبية (المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المتخصصة.

1. 3 أهمية دراسة الجدوى: تبرر العديد من العوامل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، سواء كانت هذه العوامل شخصية أو مؤسسية أو وطنية. وتكمن أهمية دراسة الجدوى في النقاط الآتية: [17]

- اختلاف أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية عما كانت عليه سابقا، وتعد دراسات الجدوى من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم المشاريع الاقتصادية، حيث أن نجاح التنمية الاقتصادية وإمكانيات تنفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها يعتمد على عدة عوامل من أهمها سلامة دراسات المشاريع المكونة لها، والتي تقوم بها دراسات الجدوى لأنها تفضي إلى تقديم مشاريع سليمة؛
- تقوم بتحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية؛
- تساعد على اكتشاف التعارض بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى الوطنية، فالقرار الاستثماري الناجح من وجهة نظر الفردية (الذي يتفق مع مفهوم الربحية التجارية) قد لا يكون كذلك من وجهة النظر الوطنية (الذي يتفق مع وجهة النظر الوطنية)، ففي بعض الأحيان يحدث تعارض واضح بين القرار الاستثماري الناجح من وجهة النظر الفردية وهو نفسه من وجهة النظر الوطنية، نظرا لتحديد الأهداف المختلفة والعديد من المحددات الأخرى؛
- تساعد أصحاب رأس المال على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين، بقدر من الأموال يتناسب مع قدرتهم المالية وفي ظل مستوى مقبول من المخاطر، كما تجعل دراسة الجدوى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد، وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء

المشروع، مما يجعل حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد؛

- تبني شخص ما لفكرة أو مشروع معين قد يولد مشكلة تتمثل في تركيزه على الجوانب الايجابية دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السلبية المحتملة، وهو ما يبرر القيام بدراسة عليمة متخصصة غير متحيزة توضح احتمالات نجاح المشروع، حيث أنها تساعد على تجنب الخسائر الكبيرة في حالة غيابها؛
- الإنفاق الاستثماري عكس الإنفاق الجاري، إذ يتطلب إنفاق مبالغ ضخمة تتحول إلى أصول يصعب تحويلها لسيوله نقدية في الأجل القصير، لذا يجب معرفة النتائج المتوقعة للقرار الاستثماري قبل البدء في التنفيذ. حيث أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية تتسم بعدم التأكد نتيجة لسرعة المتغيرات سواء السوقية أو التكنولوجية أو السلوكية، لذا يجب التأكد من صلا حية المشروع وترتيبه بين البدائل المتاحة أو ماهية تكلفة الفرص البديلة لاختياره؛
- تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي على مستوى المشروع الخاص والعام، كما توضح العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي؛
- المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، ولهذا فإن دراسات الجدوى لها أهمية قصوى في الدول النامية حيث الموارد محدودة مما يتطلب تحديد أولويات للمشاريع التي تُفيد الاقتصاد الوطني؛

- يتوقف قرار مؤسسات التمويل فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها، وكذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح مساعداتها لإقامة مشاريع التنمية الإقليمية في الدول النامية؛
- تعرض دراسة الجدوى الاقتصادية منظومة كاملة عن بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، لكونها وسيلة عملية لتقييم المشاريع المقترحة محل الدراسة وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة بقدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية؛
- توضح دراسة الجدوى الاقتصادية الطريقة المثلى للتشغيل في ضوء الاستثمارات والسوق من خلال التفكير في طرق وبدائل مختلفة، ومقارنة المشاريع وتبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة؛
- تضع دراسة الجدوى الاقتصادية خطة أو برنامجاً لتنفيذ المشروع وتحدد أسلوب إدارة المشروع وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق، حيث تعد وسيلة عملية تساعد متخذي القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل، بما يتلائم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن أن تواجه المشاريع خلال فترات التنفيذ والتشغيل؛
- تساعد الدراسة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بمراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة، كما تساعد أيضاً في إعداد برامج توفير المعدات والآلات والمباني والعمالة ولتدريب وتخطيط الإنتاج؛

- يعتبر توفير الموارد المالية من أهم المسائل لضمان قيام و نجاح المشروع، وتساعد الدراسة المستثمر في معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية وتوقيتها؛
- درجة الدقة في دراسة الجدوى تمكن من الاعتماد عليها في فرص نجاح المشروع؛
- تشمل الدراسة التعرف على مقدرة المشروع على تحمل نتائج أي متغيرات أو تقلبات في الافتراضات بفضل اختبارات الحساسية؛
- تساعد دراسة الجدوى على التعرف على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال عمر المشروع الافتراضي؛
- تسهل عملية تقييم أداء المشاريع الاستثمارية لاحقا من خلال مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة؛
- التقليل من مخاطر عدم التأكد للمشروع بفضل دراسة تأثير التضخم وتغيرات الأسعار؛
- التقليل من احتمالية فشل المشروع والتقليل من هدر رأس المال؛
- تدعيم عمليّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. 4 متطلبات دراسة الجدوى: تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية على نوعية البيانات والمعلومات ومدى مصداقيتها، لذا يعد توفر المعلومات والبيانات التفصيلية عن المشروع مطلبا أساسيا لضمان اختيار أفضل البدائل المتاحة. وحتى يتم إخضاع المشروع للدراسة والتقييم يجب توفر جملة من المتطلبات، من أبرزها:

- المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع تنفيذا وتشغيلا، سواء كانت محلية أو خارجية؛
- تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها، بالإضافة إلى التأكد من وجود السلعة أو الخدمة المراد تطويرها وإنتاجها، وإمكانية تنميتها؛
- المعرفة التفصيلية والدقيقة لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي؛
- قابلية مستلزمات المشروع أي الخامات ومستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة والإمكانيات الملائمة للتنفيذ للقياس والتقييم؛
- التأكد من توافر البنية الأساسية اللازمة للتنفيذ؛
- التأكد من توافر مصادر التمويل الملائمة؛
- القدرة على قياس وتقييم مخرجات المشروع.

2. خصائص وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية:

تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر. وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تُعد أداة عملية تُجنب المشروع المخاطر وتحمل الخسائر، حيث يسبق الدراسة اتخاذ أي قرار استثماري كما تسبق الدراسة عمليات التشغيل. وعليه فدراسة الجدوى الاقتصادية هي الوسيلة التي يتم بناءا عليها اتخاذ قرار الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة. ويقوم بإعدادها العديد من الأجهزة، تتمثل في المستثمر نفسه، المؤسسات التنموية، المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المحلية والأجنبية، مؤســـسات تشجيع الاستثمار، الجهات الحكومية المعنية بهذه المشاريع.

2. 1 خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية: تتسم دراسة الجدوى بالعديد من الخصائص المميزة، من أهمها:

- النظرة المستقبلية، فدراسة الجدوى تعنى بدراسة مدى إمكانية تطبيق فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات؛
- تتعلق محتويات دراسة الجدوى بتقديرات احتمالية إما مطابقة للواقع أو تختلف عنه، مما يؤكد وجوب أن تستند هذه الدراسة على تقديرات أقرب ما تكون لما سيحدث في المستقبل، مما يتطلب استعمال أساليب علمية من قبل خبراء و متخصصين في بناء هذه التقديرات؛
- تتكون دراسة الجدوى من العديد من المراحل المترابطة والمتتابعة والمتداخلة، فمخرجات كل مرحلة تعد مدخلات للمرحلة التي تليها، وفي نهاية كل مرحلة يتم اتخاذ قرار إما بالانتقال والبدء في المرحلة الموالية أو التوقف.لذا فأي خطأ في أي مرحلة ينعكس أثره على المرحلة اللاحقة، لذا فهي تتكون من عدة دراسات؛
- لا يمكن انجاز دراسة الجدوى من قبل خبير واحد فقط، وإنما من فريق من الخبراء لكل منهم تخصصه؛
- تعد دراسة الجدوى على أساس حدي، بمعنى أنها تتم على مشاريع ليست قائمة للتحديد مدى جدوى القيام بها، و من ثم اتخاذ القرار المناسب. غير أن المشاريع القائمة والتي تم تنفيذها، فيتم تقييم أدائها؛
- تتميز دراسة الجدوى بكونها شاملة، فهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة والعامة.

2.2 أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية: تكمن أهداف دراسة الجدوى في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أفضل مشروع يمكن القيام به؟
- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
- أين يتم إقامة المشروع؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
- من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟
- كيف سيتم إقامة المشروع؟
- ما مدى حاجة المشروع من عمال وآلات...؟
- كم سيكلف المشروع؟
- هل سيحقق أرباح أم لا؟
- ما هي مصادر تمويل المشروع؟
- كيف أختار مشروع من مجموعة مشاريع بديلة؟
- كيف أثبت أن المشروع مجدي اقتصادياً؟
- هل المشروع مربح من الناحية الاجتماعية؟
- ماهي درجة كفاءة مؤسسي المشروع ؟ ودرجة الثقة فيهم ؟

غير أن دراسة الجدوى تعد عملا شاقا يكتنفه العديد من الصعوبات والمشاكل التي يواجهها القائمون بها، وتتمثل أبرز هذه الصعوبات في:[2]

- غياب أو نقص أو قصور في المعلومات والبيانات التي تحتاجها دراسة الجدوى؛
- صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى كالطلب والتكاليف خاصة مع كبر حجم المشاريع وطول أعمارها المتوقعة، أو أن تكون بعض المتغيرات غير قابلة للقياس الكمي، خاصة في المشاريع العامة كالتعليم والصحة والمرافق العمومية...؛

- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى خاصة في المشاريع الصغيرة الحجم والمحدودة الميزانية، علما وأنه من الناحية المحاسبية يدخل تكاليف دراسة الجدوى ضمن تكاليف التأسيس والتي يتم إطفائها خلال مدة زمنية معينة؛
- صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدء والانتهاء للمشاريع والتصاميم الهندسية؛
- مخاطر عدم التأكد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع، خاصة ما يتعلق بالمتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية؛
- مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة للتقييم، إذ ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل زمان و مكان. كما أن المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع في الدول المتقدمة لا يمكن تطبيقها في تقييم المشاريع في الدول النامية.

3. أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية: يوجد اختلاف واضح من الناحية النظرية والتطبيقية بين طبيعة ونتائج دراسات الجدوى ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى الاعتبارات التالية:

- اختلاف طبيعة الأهداف والمعايير التي يرجع إليها في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والاختيار بينها؛
- وجود اختلاف في أساليب التحليل المستخدمة في دراسة الجدوى المشاريع من وجهة النظر الوطنية وتلك الأساليب من وجهة النظر التجارية أي بمعنى آخر وجود اختلاف في مكونات عناصر التقييم ومن أهم تلك الاختلافات مثلاً: تتم معالجة الضرائب على أنها بند

من بنود المنافع الكلية وفقاً لمفهوم الربحية الوطنية في حين أنها تخصم من المنفعة الكلية للفرص المتاحة من وجهة نظر الربحية التجارية، وعلى العكس من ذلك تمثل الإعانة المقدمة من قبل الدولة لبعض المشاريع بنداً من بنود المنفعة الكلية من وجهة الربحية التجارية في حين تصبح بنداً من بنود التكاليف من وجهة النظر الوطنية.

يمكن النظر إلى دراسات الجدوى عند تصنيفها من عدة نواحي، تعكس كل واحدة منها جانب هذه الدراسة ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

3. 1 من حيث القائم بالتحليل: قد يقوم رجل أعمال أو مجموعة من رجال الأعمال أو الشركاء بدراسات جدوى لبعض الأفكار الاستثمارية التي يرغبون في تنفيذها، وفي المقابل تقوم الحكومة عن طريق وزارة التخطيط أو الاستثمار أو الهيئات الدولية أو موردي ومنتجي الآلات في الغالب بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما تهتم الحكومة بتنفيذه، وبالتالي يظهر الاختلاف فالأولى دراسة جدوى تجارية خاصة والثانية دراسة جدوى اجتماعية وطنية.

3. 2 من حيث مستوى التحليل: يمكن تقسيم دراسات الجدوى الاقتصادية إلى دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التفصيلية، إلا أننا نجد في بعض الأحيان الاكتفاء بدراسة الجدوى المبدئية خاصة في المشاريع الصغيرة نتيجة لارتفاع التكاليف. وقد يتضح عند إجراء الدراسات المبدئية وجود عوائق جوهرية تمنع وجود المشروع سواء كانت قانونية أو بيئية أو تسويقية...الخ، وبالتالي لا يكون صاحب المشروع قد أنفق أموالا كبيرة في دراسة الجدوى التفصيلية من دون طائل وذلك ترشيدا للموارد. ويؤدي اكتشاف هذه العوائق إلى التوقف عن السير في المراحل التالية، كما قد يتم

الأخذ بدراسة الجدوى المبدئية كشكل من أشكال المفاضلة في حالة تعدد المشاريع الاستثمارية. كما أن الدراسات المبدئية تبين للقائمين على دراسة الجدوى في حالة الاستمرار والانتقال إلى الدراسات التفصيلية ماهية الأجزاء التي تحتاج إلى تعمق أكثر من غيرها في دراستها، وأيضا الأجواء التي تحتاج إلى بعض الدراسات الداعمة لها قبل إجراء تجارب معملية معينة وإجراء استقصاء عن شكل المنتج.

3.3 من حيث الهدف: يمكن تصنيف دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية حسب الهدف منها إلى:

أ. قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع وتعود على ملاكه فقط: يتم القيام بتقييم الملكية الخاصة ويطلق عليها دراسات الجدوى التجارية أو الصناعية حسب بعض الكتاب والمفكرين، ويهتم غالبا رجال الأعمال بدراستها كما أن الحكومات تقوم بها في بعض الأحيان من أجل تشجيع المستثمرين على الاستمرار في الاستثمار في البلد.

ب. قياس الآثار المباشرة و غير المباشرة التي تعود على الاقتصاد الوطني: يتم القيام بدراسة الربحية الاجتماعية ويطلق عليها دراسات الجدوى الوطنية أو الاجتماعية، ويهتم بهذه الدراسات صانعي القرارات على المستوى الوطني. ولاشك أنه ربما توجد بعض الفرص الاستثمارية المقبولة تجاريا واقتصاديا على المستوى الفردي (رجل أعمال أو مجموعة من الشركاء) تعد غير مقبولة على المستوى الوطني، ومن هذا يتضح ضرورة دراسة جدوى المشروع على المستوى الوطني بجانب دراسة جدوى المشروع على مستوى ملاكه.

3. 4 من حيث التقسيم الوظيفي: تتضمن دراسات الجدوى في مفهومها الواسع ودراسات الجدوى التفصيلية، هذه الدراسات تحتاج إلى توافر كفاءات ومؤهلات فنية تختلف من جزء إلى آخر داخل دراسات الجدوى، فهناك حاجة إلى رجال التسويق لدراسات حجم المبيعات المتوقعة ورسم إستراتيجية التسويق الملائم، كما أن هناك حاجة للخبراء في التحليل المالي ورجال القانون وغيرهم، وبالتالي يمكن تقسيم دراسات الجدوى من حيث التخصص الوظيفي إلى الآتـــي:

أ. دراسات الجدوى البيئية: تعد دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها، وهي مفهوم مستحدث بدأ الاهتمام به مؤخراً لقياس الجدوى الحقيقية للمشاريع الإنمائية التي كانت تعتمد فقط حتى وقت قريب على دراسات الجدوى الاقتصادية، والتي تستهدف بالأساس تحقيق أكبر منفعة مادية للمشاريع المقترحة في خطط التنمية دون مراعاة لظروف البيئة وإمكاناتها والتأثيرات السلبية المحتملة لهذا التوجه الاقتصادي على البيئة سواء على المدى المنظور أو غير المنظور، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وكانت وجهة نظر الاقتصاديين أن مشاريع حماية البيئة وصيانتها مكلفة للغاية وغير ضرورية في ذات الوقت، ومن ثم فقد تجاهلوا الاعتبارات البيئية وركزوا اهتمامهم على الاعتبارات الاقتصادية. ولكن مع تزايد الضغوط على الموارد البيئية وتدهور العديد من هذه الموارد واستنزافها، أدرك الكثير منهم قصر نظرهم وأيقنوا أن إغفال البعد البيئي يؤثر سلباً على اقتصاديات المشاريع على المدى البعيد، وهو ما دعا إلى مطالبتهم بمراعاة الأبعاد البيئية للمشاريع عند وضع خطط التنمية من أجل حماية البيئة من جهة، وضمان نجاح تلك المشاريع واستمرارها.

ويقصد بالجدوى البيئية درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة من خلال مراعاة القدرة أو الطاقة القصوى لإمكانات وموارد البيئة على تحمل مختلف العناصر البشرية التي تسعى لاستغلال هذه الموارد دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي، سواء على المدى القصير أو البعيد، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتحقق الجدوى البيئية من خلال ضبط الاستخدامات البشرية وتصويب مسارها بيئياً من خلال مراعاة عدم زيادة العبء البيئي على الموارد الطبيعية أو استنزافها وتدهورها عن الحد المسموح، مع إيلاء مشاريع حماية البيئة وصيانتها في خطط التنمية أهمية خاصة، لا تقل عن المشاريع التنموية المقترحة. ويأخذ عامل البيئة من تقييم المشاريع جانبين أساسيين، يتعلق الجانب الأول بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروع من حيث اختيار الموقع، وتكنولوجيا الإنتاج والتي تؤثر على تكاليف المشروع والتي قد تنتج آثارا بيئية بدورها، والتي تنصرف إلى بيئة طبيعية، وبيئة اجتماعية وبيئة اقتصادية. أما الجانب الثاني فيتعلق بالآثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح على المنطقة المحيطة بما في ذلك سكانها ونباتاتها وحيواناتها، وتتمثل هذه الآثار في مجملها في مخلفات المشروع والمخاطر الصحية.

فلكل مشروع آثار بيئية ايجابية أو سلبية، لذا فإن تقييم الآثار البيئية للمشروع يساعد في تقديم التوصيات بخطوات منع أو تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن أي مشروع وزيادة المنافع البيئية الإيجابية. ويتضمن التقييم البيئي تقييم آثار المشروع على الصحة العامة والمحافظة على البيئة ورفاهية السكان في منطقة المشروع. [18]

ب. دراسات الجدوى القانونية: تهتم دراسة الجدوى القانونية ببحث قوانين وتشريعات الاستثمار الأساسية والمكملة، وكذا طبيعة التشريع المالي والضريبي بالإضافة إلى تشريعات العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية والمنح وغيرها من القوانين التي قد تؤثر إما بالإيجاب أو بالسلب على المشروع الاستثماري، فكلما كان المشروع متماشيا مع هذه القوانين والتشريعات كلما كان ذلك إيجابيا والعكس في حالة مخالفته لها. (19)

ومن هنا يجب التعرف على مجالات الاستثمار في قوانين وتشريعات الاستثمار التي تنطوي على تلك المزايا، وما إذا كان المشروع الاستثماري الذي يتم بحث جدواه القانونية يدخل في تلك المجالات أم لا. بالإضافة إلى أن قوانين وتشريعات الاستثمار قد تضيف تكاليف وأعباء والتزامات قد تؤثر على التدفقات النقدية الخارجة للمشروع.

وكما تسعى دراسة الجدوى القانونية إلى البحث عن الشكل القانوني المناسب للمشروع الاستثماري والعوامل المؤثرة في تحديده، كما أنها تنطوي أيضا على دراسة العديد من التشريعات التي قد تبدو أنها ليست على علاقة مباشرة بالمشروع، مثل التشريعات المنظمة لتحديد الجهات الإدارية الحكومية المشرفة على المشروع وما تتطلبه من رسوم ومصاريف ومستندات، وكذلك التشريعات الخاصة بالوزارات المختلفة مثل وزارة البيئة والصناعة والتجارة والاقتصاد والفلاحة والمالية التي لها علاقة بالمشروع.

ت. دراسات الجدوى التسويقية والسوقية: تمثل دراسة الجدوى التسويقية الأساس أو المحور الارتكازي لدراسة الجدوى الفنية والهندسية للمشروع وما يليها من دراسات مالية واقتصادية واجتماعية، تعد دراسة الجدوى التسويقية جزءا من دراسة الجدوى التفصيلية تتم للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية

المطروحة لاختيار أفضلها ولتحديد مدى تجاوب السوق لفكرة المشروع الجديد، وتقدير حجم المبيعات الذي يمكن تحقيقه حاليا ومستقبلا.

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا، وتتمحور حول تقدير الإيرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة وما إذا كانت أسواقا محلية أو أسواقا خارجية يتم التصدير إليها.

على ضوء هذا التعريف يمكننا تحديد عدد من الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال هذه الدراسات:

- تحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب والشريحة التسويقية مع تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع و معدلات نموه؛
- تحديد التقسيم الجغرافي والتقسيم القطاعي للسوق حسب نوعية المستهلكين ودخولهم وأعمارهم، إضافة إلى تخطيط الإستراتيجية السعرية بتحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل؛
- تحديد مدى إمكانية تسويق المنتج المزمع إنتاجه وتقديمه للسوق مع الوصف الدقيق للمنتج والسوق الخاص به، وتحديد مدى تجاوب السوق لفكرة المنتج أو الخدمة الجديدة التي يسعى المشروع لتقديمها، مع تقدير العرض الحالي والمستقبلي ومن ثم تقدير الفجوة التسويقية بتحديد حصة المشروع في السوق وبالتالي تحديد الطاقة الإنتاجية؛

- تحديد الأسلوب الملائم لتقدير حجم الإنتاج الملائم طوال العمر الافتراضي للمشروع أخذا ردود فعل المستهلكين والمنافسة في الاعتبار، مع تحديد الرقم المتوقع للمبيعات.

ويمكن تقسيم هذه الدراسة إلى عدة أنواع لعل من أهمها: [20]

- ❖ الدراسات المكتبية: يعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث على المعلومات والبيانات الثانوية التي يتحصل عليها من داخل المؤسسة ومن خارجها، مثل الملفات والدفاتر الخاصة بالزبائن والموردين وتلك الخاصة بالمنافسين وتقارير البائعين والدراسات والأبحاث السابقة. والمعلومات الإحصائية المنشورة من طرف الهيئات والمؤسسات الرسمية والجماعات المهنية والمنشآت المتخصصة في أبحاث السوق أو مجالات معينة. ويتميز هذا النوع من البحوث ببساطة وسطحية المعلومات والبيانات المستقاة منها، فهي بحوث ترسم الخطوط العريضة للموضوع أو الظاهرة محل الدراسة وتمهد الطريق لنوع آخر من البحوث أكثر تعمقا وهي البحوث الميدانية.
- ❖ البحوث الميدانية: يعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث على المعلومات والبيانات التي يتحصل عليها من خلال إجراء مختلف الدراسات والتحقيقات في الميدان أو الواقع، فالمعلومات المتحصل عليها من خلال هذه الأبحاث هي معلومات تحصل عليها أو جمعها الباحث نفسه لغرض البحث أو الدراسة التي يقوم بها.

ث. دراسات الجدوى الفنية والهندسية: تتحدد معالم دراسة الجدوى الفنية للمشروع في ضوء الدراسة التسويقية، وهي تعد من الأركان الأساسية في دراسة الجدوى التفصيلية. ويقصد بها تحديد الاحتياجات الفنية للمشروع أثناء فترة الإنشاء، إذ تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة

بالمشروع المقترح، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري إما بالتخلي عن المشروع أو التحول إلى مرحلة التنفيذ. ويقوم بدراسة الجدوى الفنية فريق متخصص في النواحي الفنية.

ويقصد بها جميع الدراسات المرتبطة بالتكنولوجيا التي يستخدمها المشروع في إنتاج منتجاته من سلع وخدمات أي تحديد كل الاحتياجات اللازمة الضرورية اللازمة لإنشاء وتشغيل المشاريع، للوصول إلى فرز واختيار أساليب الإنتاج التي تؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المشاريع، لأن الوقت الذي تستغرقه هذه الدراسة في أغلب الأحوال أطول الأوقات بالنسبة لدراسات الجدوى التفصيلية الأخرى، وأن أهميتها تختلف من قطاع استثماري إلى آخر بل لنفس القطاع من فرصة استثمارية إلـــى أخرى. [21]

وتتضمن هذه الدراسة عددا من الخطوات تتمثل في:

- تحديد حجم المشروع ؛
- اختيار موقع المشروع؛
- تحديد تكاليف تأسيس وإنشاء المشروع؛
- تحديد الجدول الزمني لتنفيذ المشروع ؛
- تحديد عمر المشروع؛
- اختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع، وفحص الآثار المتوقعة لتلك البدائل؛
- الحكم على مدى توفر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع.

إن عدم دقة وكفاءة الدراسة الفنية يترتب عليه مشاكل ومخاطر مالية أو إنتاجية أو تسويقية، والتي قد تؤدي إلى فشل المشروع.

ج. دراسات الجدوى التمويلية والمالية: تعتمد دراسة الجدوى المالية في تحليلها على نتائج دراسات الجدوى الأخرى خاصة منها الجدوى التسويقية والفنية للمشروع، بما تعكسه من آثار على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال العمر الافتراضي للمشروع. وتهدف الدراسة التمويلية إلى التأكد من مدى توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة وبتكلفة معقولة، وتحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، ومن ثم فإنها ترتكز على تحليل الهيكل التمويلي للمشروع من خلال تحديد مصادر واستخدامات الموارد المالية المختلفة المتاحة لتمويل المشروع. وينقسم التمويل إلى تمويل ذاتي (الأموال الخاصة) وتمويل خارجي (قروض).

تكتسب دراسة الجدوى المالية أهمية خاصة ليس لمجرد كونهـــا وسيلة لتقييم سلامة أداء المشاريع الاستثمارية والحكم على فعالية التخطيط المالي لهذه المشاريع، ولكن بوصفها أداة فعالة للحكم على كفاءة وفعالية مختلف السياسات المطبقة داخل المشروع سواء كانت تسويقية أو فنية أو غير ذلك. [22]

وتبدأ هذه الدراسة باقتراح الهيكل المالي المناسب للمشروع بناء على مصادر الأموال المتاحة، واختيار هيكل التمويل الأمثل لذلك يطلق عليها البعض دراسة الجدوى التمويلية للمشروع، يلي ذلك تقدير تكلفة أموال هذا الهيكل بتحديد معدل تكلفة الأموال، ويقصد به السعر الذي يتم دفعه للحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروع، وبالطبع يختلف هذا السعر من مصدر

تمويل لآخر، ولذلك فإنه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في هيكل التمويل وتتأثر به.

مع الإشارة إلى أنه في حالة كان المشروع غير قابل للتمويل بناء على هذه الدراسة فلا بد من التفكير في بديل تمويلي آخر، وإلا اتخاذ القرار بالإلغاء والتوقف عن الدراسة مهما كانت الجدوى الاقتصادية للمشروع. وهو ما سيتم التعرض له بالتفصيل في الفصول الموالية.

وتنتهي هذه الدراسة بإعداد القوائم المالية، من خلال إجراء عملية جدولة للنتائج التي تم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى، للوصول إلى جدول التدفقات النقدية (الموازنة أو الميزانية الرأسمالية) الذي يعطي في نهايته صافي التدفقات النقدية للمشروع عبر العمر الافتراضي له. وهذا الجدول يمكن التوصل من خلاله إن كان المشروع له جدوى مالية واقتصادية من عدمها، وهو ما يتضح من خلال صافي التدفقات النقدية للمشروع بالموجب أو بالسالب عبر العمر الافتراضي للمشروع.

ح. دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية: يفترض تقييم المشاريع الاستثمارية أن تتعدى دراسات الجدوى السابقة إلى جوانب أساسية أخرى تساهم وبنسب متفاوتة على بقاء المشروع واستمراره، فبعد الانتهاء من دراسات الجدوى السابقة ينبغي القيام بالدراسة الإدارية للمشروع بهدف تلبية احتياجات الإدارة في تنظيم مختلف الأنشطة داخل المشروع ومساعدتها في الرقابة على تنفيذ الخطط دون أي مشاكل أو اختناقات إنتاجية أو إدارية.

وتتضمن عملية إدارة المشروع الاستثماري النواحي الآتيـــة:

- أسلوب إدارة المشروع؛
- الهيكل التنظيمي للمشروع؛
- المستويات والصلاحيات الوظيفية لكل موقع؛
- العلاقات بين إدارة المشروع و باقي أجهزة الدولة؛
- كيفية ارتباط السلطة بالمسؤولية؛
- برامج التدريب للموارد البشرية العاملة بإدارة المؤسسة؛
- التعريف بالقائمين على إدارة المشروع مع عرض خبراتهم وسيرتهم الذاتية تنظيم التقرير.

بعدها يتم اعداد التقرير النهائي الذي يهدف لإعطاء القارئ فكرة مختصرة وكاملة عن المشروع ويشمل العناصر الآتيــة:

- المقدمة: يذكر فيها فكرة المشروع وأهميته؛
- مبررات اختيار المشروع؛
- منطقة المشروع: وصف كامل للمنطقة التي سيقام فيها المشروع؛
- مصادر المدخلات التي يحتاجها المشروع ؛
- مصادر تمويل المشروع، وشروط الاقتراض.

الخاتمة:

تعد دراسات الجدوى الاقتصادية أحد أهم فروع الاقتصاد الإداري أو إدارة الأعمال خاصة مع التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، وتأتي دراسة الجدوى الاقتصادية للفرص الاستثمارية في أنها تحدد الرؤية الواضحة للمشاريع الاستثمارية من خلال تقديم كافة عناصرها المختلفة. وتبرز أهميتها في كونها تمثل حصيلة مجموعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة التي تسعى لتحديد مدى صلاحية المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب: بيئية، قانونية، تسويقية، فنية، مالية واجتماعية وغيرها، تمهيدا لاختيار أفضل بديل استثماري والذي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعددة والمتنوعة ومن أبرزها تحقيق أكبر منفعة صافية ممكنة. لذا وأثناء الاختيار والمفاضلة بين هذه البدائل لا بد من توفر المعلومات اللازمة التي تسمح بتوضيح الجوانب الايجابية والسلبية لكل بديل أو مشروع استثماري مقترح، وهو ما يمثل جوهر ولب عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية. فالتقييم المالي يمثل الوسيلة الناجعة التي يتم بناء عليها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب والذي يحقق الأهداف المنشودة.

الهوامش والاحالات:

[1] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 32.

[2] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص ص 21-22.

[3] محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص30.

[4] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 38.

[5] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص36.

[6] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 33.

[7] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 43- 44.

[8] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 17.

[9] نفس المرجع، ص 35.

[10] عبد الكريم يعقوب، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص 10.

[11] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى و تقييم المشروعات، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

[12] سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص 13.

[13] طلال كداوي، مرجع سابق، ص 25.

[14] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 17.

[15] عباس الربيعي، مرجع سابق، ص 23.

[16] حسين يحي وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

[17] عبد الكريم يعقوب، مرجع سابق، ص ص 11 – 12.

[18] عبد الكريم يعقوب، مرجع سابق، ص 40.

[19] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 81.

[20] محمد هشام خواجكية، دليل إعداد وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية، دار الثقافة، عمان، 2004 ، ص ص108-109.

[21] إسماعيل محمد السيد، المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1990، ص227.

[22] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 402.

دور وكالات التنقيط في عصرنة وتأهيل القطاع البنكي في الجزائر

أ. بوخشيمة مريم و أ. زغبيد نسيم لطفي
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة باجي مختار– عنابة

الملخّص:

قامت العديد من الأعمال بدراسة أثر التنقيط على البنوك، من خلال تركيزها على الدور المعلوماتي لوكالات التنقيط. فالنظرية المالية تقدم تحليل دقيق في تأثير هذه الوكالات على القطاع البنكي؛ من خلال الجمع بين الإطار التحليلي لعملية التنقيط و القرارات المتخذة. و بالتالي السعي وراء إضفاء الطابع المؤسسي للتنقيط في القطاع البنكي الجزائري، يسمح للسلطات المالية الوطنية بمراقبة تطور المخاطر البنكية في الجزائر، بما في ذلك حالات الإفلاس التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي.

إن تطبيق هذا النظام، و تنفيذه وفقا للمعايير الدولية ، سوف يؤذي إلى الإشراف على المخاطر من قبل بنك الجزائر وتجنب الاختلالات المالية الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ؛ بالإضافة، إلى إنشاء نظام الإنذار المبكر بشأن المخاطر التي قد تؤثر على العملية الداخلية للبنوك الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر.

الكلمـــات المفتاحيـــة: وكالات التنقيط، النظام البنكي، سلم التنقيط، خطر عدم السداد، الملاءة المالية.

Résumé

Plusieurs travaux ont étudié l'impact du rating sur les banques notées, en se basant sur le rôle informationnel des agences de notation. La théorie financière apporte un éclairage original et pertinent sur l'influence des agences de notation dans le secteur bancaire. En combinant ce cadre d'analyse à la démarche de notation et aux décisions du cadre règlementaire, cette recherche analyse le processus d'institutionnalisation de la notation dans le secteur bancaire algérien ainsi que Cette mesure permettra aux Banque d'Algérie de surveiller de près l'évolution des risques bancaires du pays, dont les faillites et les banqueroutes qui menaceraient la stabilité macro-économique du pays.

L'application de ce système, mis en place selon les standards internationaux, donnera une orientation plus opérationnelle à l'approche risque de la supervision par la Banque d'Algérie et évitera les déséquilibres financiers induits par une trop grande vulnérabilité des banques aux risques et menaces, et, plus globalement, mettre en place un système d'alerte sur les menaces pouvant affecter le fonctionnement en interne des banques algériennes et étrangères installées en Algérie.

Les mots clés : Les agences de notation, Le système bancaire, l'échelle de notation, Risque de non remboursement, La solvabilité financière.

مقدمـــة

يعتبر النظام البنكي المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي الحالي، وبإتباع الجزائر اقتصاد السوق أصبح من الضروري أن تقوم بتأهيل نظامها البنكي من أجل مسايرة التطورات العالمية ومواكبة مستجدات الأعمال البنكية، المتمثلة في عمليات اللاوساطة المالية في السوق المالي أو العمليات خارج الميزانية. فمن أجل مواجهة هذه التحديات، يجب على البنوك إتباع تقنيات دقيقة تهدف للحد منها. حيث تعتبر نتائج وكالات التنقيط من أهم العوامل المتبعة من طرف البنوك والمؤسسات من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو الإستراتيجية..... بالإضافة إلى التحكم في الخطر.

في إطار التصريحات التي قام بها كل من الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات والسيد عبد الرزاق طرابلسي المندوب العام لجمعية البنوك و المؤسسات المالية التي تنص على إطلاق مشروع تنقيط المؤسسات يطرح التساؤل التالـــي:

ما مدى مساهمة وكالات التنقيط في عصرنة وتأهيل القطاع البنكي الجزائري؟

تهدف هذه الدراسة إلى إمكانية تأسيس وكالة تنقيط على مستوى وطني تساعد البنوك في الجزائر على التحكم في الخطر. وهنا يكون الهدف مزدوج، الأول يهدف إلى مساعدة البنوك في عملياتها التمويلية، بالإضافة إلى تطوير مركزها خارج الميزانية مما يؤدي لاحقا إلى تطور السوق المالي؛ أما الهدف الثاني يتمثل في جلب نظر وكالات التنقيط العالمية مما يساعد على الاستثمار الأجنبي مستقبلا، أخيرا يمكن القول أن الهدف الأول والأخير يتمثل دائما في دفع عجلة التطور والنمو ابتعادا عن القطاع الريعي.

أولا: مدخل لوكالات التنقيط

1. ماهية وكالات التنقيط

أ. مفهوم وكالات التنقيط

تلعب وكالات التنقيط دورا مهما ورئيسيا في الاقتصاد العالمي وخصوصا على مستوى الأسواق المالية. فانطلاقا من طبيعة عملها، يرتكز المستثمر على مختلف النتائج التي تصدرها تقارير تنقيط وتصنيف المخاطر المعدة من قبل هذه الوكالات لاتخاذ قراراته الاستثمارية.

و بالتالي يمكن تعريف وكالات التنقيط على أنها " مؤسسات مالية تتولى تقييم و تنقيط خطر مؤسسة ما، قصد إعلام المؤسسة المعنية الخاضعة للتنقيط وكذا مختلف المتعاملين والمستثمرين الراغبين في شراء أو تملك الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسة المعنية بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الآجال المحددة. "[1]

ب. نشأة وكالات التنقيط

ظهرت وكالات التنقيط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية. برزت أول وكالة تنقيط سنة 1841 كرد فعل على الأزمة المالية التي حدث سنة1837؛ تحت اسم « The Mercantile Agency » والتي كانت نتيجة لضعف انتقال المعلومات والبيانات بين مختلف المتعاملين. جاءت هذه الوكالة لتتولى جمع وتوزيع البيانات والمعلومات على مختلف المتعاملين بما يساعد على اتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية التجارية والمالية.

بدأت عملية التنقيط لأول مرة سنة 1909 من طرف مؤسسة Moody`s التي كانت أول مؤسسة تضع نظاما تنقيطيا خاصا بشركات السكة الحديدية وذلك من طرف مؤسسها John Moody، ابتداء من Aaa التي

تعني وضعية مالية جيدة إلى غاية C التي تعني وضعية مالية سيئة، وفي منتصف سنة 1910 برزت كل من مؤسستا Fitch و Standard and Poor`s كمؤسستين مختصان في مجال التنقيط، لتشهد سنة 1918 بروز "تنقيط الخطر السيادي" المرتبط بتحديد ملاءة الدولة والذي تولت إعداده مؤسسة Moody's. (2)

2. أسس عمل وكالات التنقيط

أ. آلية التنقيط

تكون عملية التنقيط بناء على طلب المؤسسة الراغبة في الحصول على تنقيط، و الذي يعكس مدى قوتها وصلابتها المالية و الائتمانية، حيث تستغرق هذه العملية فترة من 8 إلى 12 أسبوعا وتتم على أربع مراحل: (3)

- **المرحلة الأولى: إعداد المستندات وتقديمها لوكالة التنقيط:**

بعد قيام المؤسسة الراغبة في الحصول على تنقيط بتقديم طلبها إلى وكالة التنقيط، فإنها تتبع ذلك بتقديم المستندات التي تطلبها الوكالة والمتعلقة بـــ: وضعيتها المالية، هيكلة رأسمالها، وضعها في السوق وقدرتها التنافسية، هيكلها التنظيمي وآفاق تطورها المستقبلية...الخ. بالإضافة إلى " مستشار التنقيط" الذي يتواجد على مستوى كل مؤسسة لتولي مهمة مرافقة ومساعدة وكالة التنقيط في مهمتها؛ وبالأخص توضيح نقاط القوة والجوانب الإيجابية للمؤسسة المعنية بالتنقيط، وذلك كتبرير واستباق لأية جوانب ونقاط سلبية قد تتوصل إليها الوكالة من خلال دراستها للمستندات.

- **المرحلة الثانية: تحليل وكالة التنقيط للمستندات:**

تستغرق هذه العملية أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، قد تتخللها إمكانية طلب الوكالة لمستندات إضافية من طرف المؤسسة المعنية الخاضعة للتنقيط،

قصد التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة تعكس حقيقة الوضعية المالية والائتمانية للمؤسسة المعنية.

- **المرحلة الثالثة :زيارة محللي الوكالة للمؤسسة الخاضعة للتنقيط:**

يتولى المحللون زيارة المؤسسة الخاضعة للتنقيط، بغرض إجراء مقابلات مع المسؤولين بمختلف مستوياتهم و مهامهم، وذلك ما يدفع في الغالب مسؤولي كل مؤسسة من المؤسسات الخاضعة للتنقيط إلى الاجتماع فيما بينهم قصد تحضير طريقة الرد على أسئلة واستفسارات المحللين.

- **المرحلة الرابعة: تحضير التقرير النهائي وتقديم التنقيط:**

بعد القيام بزيارة المؤسسة الخاضعة للتنقيط، يقوم المحللون بإعداد تقاريرهم التي تقدم إلى الهيئة المختصة بالتنقيط، و بناء على ما جاء فيها وعلى ما جاء في تقارير تحليل المستندات الخاصة بمختلف جوانب نشاط المؤسسة، يوضع التنقيط النهائي الذي يعكس حقيقة الوضعية المالية والائتمانية للمؤسسة*.

ب. معايير التنقيط

إن عملية تحليل الخطر المالي المرتبط بالمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على سداد مختلف التزاماتها سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل؛ تقوم على اعتبار عدة عوامل منها الكمية ومنها النوعية. ترجيح هذه العوامل في عملية التنقيط يختلف من وكالة لأخرى تبعا لرؤية كل طرف لأهمية هذا العامل ودلالته على الوضعية المالية و الائتمانية للمؤسسة الخاضعة للتنقيط.

* والجدير بالذكر أن وكالات التنقيط في الغالب تخضع التنقيط المقدم للمؤسسات إلى التعديل في كل مرة، وذلك تزامنا مع أية أحداث أو مجريات قد تساهم في التأثير على وضعية المؤسسة من مختلف الجوانب سواء بالسلب أو بالإيجاب.

تتمثل العوامل الكمية في: حجم السيولة، حجم الربحية، نسبة ملاءة رأس المال وغيرها...، في حين أن العوامل النوعية تتمثل في: نوعية الأصول، نوعية الخصوم، طبيعة مجلس الإدارة وغيرها.....

عموما تقوم عملية التنقيط على أربعة معايير هي[4]

- **خطر الدولة:** وهو من بين أهم العوامل المؤثرة في عملية التنقيط. يتمثل في دراسة الاختلالات والأحداث على مستوى الدولة التي تمارس فيها المؤسسة أو أحد فروعها نشاطها؛ نظرا لتأثيره المباشرة أو غير المباشرة عليها، وبالتالي على قدرتها في سداد التزاماتها. ترتكز دراسة خطر الدولة على دراسة المحيط الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي فيها، حيث يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا في التأثير على القرارات الاستثمارية ومن تم الآفاق الاقتصادية، ما يؤثر بالضرورة على المؤسسات الناشطة في هذه الدولة.
- **وضعية المؤسسة في السوق:** تهتم وكالات التنقيط بتحليل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة الخاضعة للتنقيط من حيث مكانتها في السوق وقدرتها التنافسية. كما تقوم بدراسة الوضع التنظيمي والتشريعي والقانوني للسوق ومختلف تأثيراته على نشاط المؤسسة حاضرا ومستقبلا.
- **هيكلة المؤسسة:** يدخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة المعنية في التأثير على تنقيط المؤسسة. فالمؤسسات التي تمثل فرع، تتأثر وضعيتها المالية وقدرتها الائتمانية بالوضعية المالية للمجمع الأم، مما يحتم على وكالات

التنقيط الاهتمام بالهيكل التنظيمي للمؤسسة الخاضعة للتنقيط قصد تجنب أية قصور تؤدي إلى تقديم تنقيط خاطئ.

- **وضعية الأموال الخاصة:** يعود اهتمام وكالات التنقيط بالأموال الخاصة لتنقيط المؤسسات، إلى أهميتها في إعطاء القدرة والإمكانية على مواجهة أية صدمات أو أزمات مالية. فارتفاع حجم الأموال الخاصة يمكن المؤسسة من تغطية كامل السلبيات الأخرى تقريبا، وبالتالي تلعب دور صمام أمان يساعد المؤسسة في تعزيز قدرتها على سداد التزاماتها في تواريخها المحددة.

ت. أهمية وكالات التنقيط كأداة لإدارة المخاطر

تزايدت أهمية وكالات التنقيط العالمية في الاقتصاد العالمي خصوصا منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، المرحلة التي مثلت تحولا في النشاط الاقتصادي العالمي وبالخصوص المالي منه. شهدت هذه المرحلة تحرير الأسواق المالية والخدمات البنكية، إضافة إلى تطور الهندسة المالية التي زادت من تعقيد المبادلات والالتزامات خصوصا مع ظهور المشتقات المالية. فكان لذلك الأثر البالغ من حيث تزايد المخاطر المالية في الأسواق المالية العالمية، ما زاد من أهمية الدور الذي تلعبه وكالات التنقيط العالمية والمتمثل في:

- **مساعدة المتعاملين على اتخاذ القرارات في السوق المالي:** إن أهم قضية مؤثرة على مستوى المعاملات المالية هي حالة الشك وعدم الثقة بين كل من المقرض والمقترض سواء على مستوى البنوك أو أسواق رؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس فإن وكالات التنقيط العالمية تساهم من خلال

التنقيط في إعطاء رؤية وتصور لمختلف المتعاملين في الأسواق المالية ومن تم مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المالية المتعلقة بالديون سواء في شكل قروض أو سندات(5).

• **المساهمة في زيادة المنافسة بين المؤسسات للحصول على تنقيط جيد:** إن الآثار السلبية للتنقيط السيئ والتي تمس بالأساس صورة ومكانة المؤسسة المعنية به بنظر المتعاملين في الأسواق المالية، تدفع بالمؤسسات إلى العمل على تحسين أدائها ونتائجها، بما يجنبها الحصول على تنقيط سيء ويضمن لها الحصول على تنقيط جيد يساهم في تحسين صورتها أمام المستثمرين. التموقع في مركز مريح يضمن للمؤسسة توافر المصادر التمويلية وفق شروط ميسرة، وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن وكالات التنقيط ومن خلال تنقيطها للمؤسسات تساهم في تحسين أداء السوق ككل مما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي، فهو يبعد المؤسسات عن أية حالة تراخ أو إهمال أو لا مبالاة قد تؤدي إلى حصولها على تنقيط سيء ينتج عنه ضعف المقدرة التمويلية وما يصاحب ذلك من تأثير سلبي على النشاطات الاستثمارية التوسعية.

• **الحد من الأزمات المالية:** إن ما تقوم به وكالات التنقيط العالمية من وضع تنقيط خاص بكل مؤسسة، يساعد على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية والمبنية على معايير دقيقة و واقعية، يساهم في الحد من المخاطر والأزمات المالية باعتبار أنها توفر البيانات

والمعلومات الضرورية والفاعلة في اتخاذ القرارات الرشيدة و العقلانية. حيث أن غياب وكالات التنقيط العالمية يؤدي إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الشك واللايقين ونقص البيانات الضرورية مما يؤدي إلى زيادة احتمال التعرض لمخاطر مالية ذات آثار سلبية كبيرة خصوصا مع تطور ظاهرة العولمة المالية وترابط الأسواق المالية فيما بينها.

ثانيا: وكـــلات تصنيف الائتمان

أصبحت الأسواق المالية العالمية حساسة جدا اتجاه أنشطة هذه الوكالات، إذ أصبحت تؤثر تأثيرا كبير على الشركات والدول الطالبة لرؤوس الأموال و تربك الأسواق المالية بتصنيفاتها المختلفة على الرغم من أن مصداقية هذه الأخيرة كانت دوما محل شك خاصة بعد أزمة 2008.

1. ماهية وكالات تصنيف الائتمان

أ. مفهوم التصنيف الائتماني

يعرف التصنيف الائتماني بأنه عبارة عن "عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية ، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها"[6].

يمكن للتصنيف الائتماني أن يكون لمؤسسة مالية (بنك أو صناديق الاستثمار أو شركة تأمين)، لدولة (الجدارة الائتمانية السيادية لها) أو لعملية ائتمانية (قرض، قرض سندي، عمليات التمويل المهيكلة والتوريق....) وذلك اعتمادا على المخاطر ذات العلاقة.

وبالتالي يمكن القول بأن وكالات أو شركات التصنيف الائتماني هي من تتولى عملية إصدار تصنيفات ائتمانية لصالح العميل بقصد زيادة الثقة عند مقرضي هذا العميل وتجنيبهم المخاطرة المالية.

ب. فوائد التصنيف الائتمانـــي

لقد أصبحت الأسواق المالية والأدوات المتداولة فيها متنوعة، متطورة، ذات طابع عالمي أكثر تعقيدا وبسبب هذا التطور أصبحت هذه الأسواق بحاجة إلى تشريعات وقوانين ومؤسسات حديثة لمواكبة تطورها كوكالات التصنيف الائتماني التي تلعب دورا رئيسيا في وضع الشفافية وتحليل الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية والأدوات المالية بشتى أنواعها .

الجدول 01: فوائد التصنيف للجهـــات المختلفة

الجهات المختلفة	فوائد التصنيف
المقترضة والشركات	– يمنح الشركة ذات الجدارة الائتمانية العالية مقدرة، على تمييز مكانتها ومنتجاتها في السوق بين منافسيها محليا وعالميا؛ – يمنح الشركة ذات الجدارة الائتمانية العالية مقدرة أكبر للمساومة للحصول على تسهيلات ائتمانية بسعر فائدة منخفض؛ – يسهل التصنيف وصول الشركة إلى أسواق رأس المال الإقليمية والعالمية؛ – يرفع التصنيف مقدرة الشركة ذات التصنيف العالي، على الاقتراض والحصول على فرص تمويلية طويلة المدى وتخفيض تكاليف التمويل وتنويع مصادره؛ – يساهم التصنيف في رفع سيولة الأوراق المالية الصادرة عن الشركة من خلال جذب شريحة أكبر من المستثمرين وبالتالي رفع قيمتها في السوق.
المستثمرين	– مساندة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛ – أداة معتمدة وموضوعية للمقارنة بين الأدوات الاستثمارية والقياس؛ – تعزيز مستوى الشفافية ورفع كفاءة البيانات المتوفرة عن الشركات والأدوات الاستثمارية.
المؤسسات المالية والبنوك	– تسهيل تطبيق بنود اتفاقية بازل 2 الخاصة بتحديد أوازن المخاطر وتحديد مخصصات القروض؛ – أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية وتعزيز قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر؛

	– تخفيض تكلفة التمويل على المؤسسات المالية ذات الملاءة المالية الأعلى.
الاقتصاد، السوق والأجهزة الرقابية	– رفع وتعزيز مستوى الشفافية في السوق المالي و تعزيز أسواق السندات؛ – رفع كفاءة السوق المحلي وأسواق المنطقة وأداة مساندة لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل2 .**

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الإطلاع على العديد من المراجع.

ج. وكالات التصنيف الائتماني

من أكبر شركات التصنيف العالمية نجد :

- **وكالة Standard &Poor's :**

هي فرع من شركة Mcgraw-Hill التي تنشر تقارير عن التحليل المالي للقيم المنقولة من أسهم وسندات وهي أحد الشركات الثلاث المعروفة في مجال التصنيف الائتماني مع منافسيها Moody's و Fitch. وتعرف في السوق المالي الأمريكي من خلال مؤشر البورصة الأمريكية S&P 500

** و تنص اتفاقية بازل 2 فيما يخص التنقيط على ما يلي:
– إذا خضعت المؤسسة للتنقيط من وكالة معينة، فإن المتعاملين يتوجب عليهم أخذه بعين الاعتبار؛
– إذا خضعت المؤسسة للتنقيط من وكالتين، فإن المتعاملين يأخذون بعين الاعتبار التنقيط الأدنى؛
– إذا خضعت المؤسسة للتنقيط من طرف عدة وكالات، فإن المتعاملين يأخذون بعين الاعتبار أدنى تنقيطين ممنوحين لها.

وتنشر هذه الوكالة 48 تقريـــرا للاستعلام في السوق المالـــي تسمـــى The Outlook.

- **وكالة Moody's للتصنيف الائتماني:**

هي مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات التجارية البنكية، تستحوذ هذه الوكالة على 40% من حصة السوق في مجال التنبؤ والتقدير لمخاطر القروض على المستوى العالمي، تأسست هذه الوكالة سنة 1909 من طرف John Moody. ترصد هذه الوكالة مستويات التقييم في المجالات التالية: جودة الإدارة، الوضع في السوق المالي، درجة التنوع الاقتصادي والمالي، درجة المرونة المالية الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي، درجة الإفصاح والشفافية، الاستقرار السياسي واتجاهات السياسات الاقتصادية وتداعياتها على نظام سعر الصرف، القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات، تقييم مخاطر المقترض.

- **وكالـــة Fitch:**

هي مؤسسة تقييم دولية، مختلطة أمريكية و بريطانية، يتواجد هيكلها في نفس الوقت بنيويورك و لندن، وهي أصغر مؤسسة من بين الثلاثة تأسست هذه الوكالة في 24 ديسمبر 1913 بنيويورك.

ويوضح الجدول الموالي مستويات التصنيف الائتماني حسب الوكالات الثلاثـــة السابقة الذكر:

الجدول 02: التصنيف الائتماني للسندات حسب وكالات Moody's / S&P/ Fitch

التصنيف		درجة مرتبة الاستثمار
Moody's	S&P/ Fitch	
Aaa	AAA	أعلى مستويات الجودة (احتمال 2% لحالة عدم السداد)
Aa	AA	جودة مرتفعة (احتمال لا يتعدى 4% لحالة عدم السداد)
A	A	أعلى فئة في الجودة المتوسطة (احتمال عدم السداد لا يتعدى10%)
Baa	BBB	منتصف شريحة الجودة المتوسطة
Ba	BB	أدنى مستوى في شريحة الجودة المتوسطة
B	B	فئة المضاربة
Caa	-	جودة ضعيفة
-	CCC-CC	درجة مضاربة مرتفعة
Ca	-	درجة مضاربة مرتفعة جدا
-	C	سندات دخل (أقل السندات جودة)
C	-	أدنى درجة (لا يتم تسديد الفوائد)
-	DDD-DD	سندات تواجه فعليًا خطر عدم السداد

المصدر: بلعزوز بن علي، مداني أحمد، التَّصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، مرجع سبق ذكره، ص9.

تمثل الفئة Aaa أو AAA أعلى تصنيف لجودة السندات؛ فالسندات المصنفة في المجموعات الأربع الأولى من كلا التصنيفين تمثل فئات الاستثمار، وتتميز بارتفاع القدرة على سداد فوائد وأصل الدين وفقًا لترتيب كل مجموعة بالجدول. في حين تشمل المجموعات الأخرى السندات التي تتوافر فيها خصائص المضاربة Junk bonds وتتصف بانخفاض جودتها،

وتواجه احتمالات التوقف عن السداد وتتزايد تلك الاحتمالات كلما انخفض التصنيف إلى أن تصل لدرجة التوقف الفعلي عن السداد[7].

ثمة ارتباط بين درجة تصنيف السند ومعدل العائد المطلوب، فكلما تدنى تصنيف السند كلما عكس ذلك ارتفاع مخاطر التوقف عن السداد ومن ثم ارتفع معدل العائد المطلوب وعادة ما تقاس علاوة مخاطر عدم السداد بالفرق، بين أسعار الفائدة على السندات ذات مخاطر عدم السداد والفائدة على السندات الخالية من مخاطر عدم السداد، وتمثل هذه العلاوة حافزا للأفراد حتى يقبلوا على حيازة السندات ذات مخاطر عدم السداد الأعلى.

2. الدور السلبي للوكالات التنقيط

إن الأزمة الأخيرة أثبتت التورط الكبير لوكالات التنقيط في تشكل فقاعة مضاربة حول قطاع العقار، بتقديم نقطة (AAA) للمنتجات المالية الناتجة عن توريق القروض العقارية من نوع Subprimes. تخفيض هذه النقطة لم يكن تدريجيا وفقا لتراجع السوق بفعل تزايد حالات عدم الدفع؛ بل الأخطر من هذا ساهمت هذه الوكالات في تعميق الأزمة عندما أقدمت فجأة وبعد مدة على تخفيض كـــبير في النقطة مرة واحـــدة، متسببة في انهيار السوق و حدوث الآثار المدمرة التي سبق الإشارة إليها. و بالتالي أصبح مرجح أن وكالات التصنيف الائتماني غالبا ما يكون لديها حافز لتصنيف الأوراق المالية المعنية بأعلى من قيمتها بكثير لتضمن قدرة مصدرها على جذب المشترين*، و عندما تتدهور الظروف تنزل بمرتبة التصنيف الائتماني سريعا ليبدو أن لديها نظاما للتصنيف مستقر وموثوق به[8].

* وكالات التصنيف تتلقى أجرها من مصدري القروض الذين يطلبون التصنيف

تعرضت وكالات التنقيط العالمية الثلاثة** التي تستحوذ على حوالي 90 % من الحصة السوقية فيما يخص نشاط التنقيط في الاقتصاد العالمي إلى الكثير من الانتقادات بخصوص طبيعة أدائها ومدى حيادها وشفافيتها ومصداقية ما تمنحه من تنقيط لمختلف المؤسسات، حيث يرى الكثير من المحللين أن وكالات التنقيط العالمية ساهمت من خلال عدة أسباب في تغليط المتعاملين ودفعهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة نتج عنها تعرضهم إلى حالة إفلاس، امتدت نتيجة للعولمة المالية إلى مختلف المتعاملين نظرا لترابط وتشابك العلاقات المالية، مما أدى إلى تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة مالية حادة غير مسبوقة منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث تبرز هذه الأسباب فيما يلـــي:

- **عدم استقلالية وكالات التنقيط:** احتلت قضية استقلالية وكالات التنقيط العالمية مكانا بارزا ضمن اهتمامات المحللين ورجال السياسة بموضوع مساهمة هذه الوكالات في التسبب في الأزمة المالية العالمية، حيث يرى الكثيرون أن هذه الوكالات تتميز بعدم الاستقلالية مما أدى إلى عدم حيادها ومصداقيتها في ما تمنحه من تنقيط.

ومنذ بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين، اتخذت وكالات التنقيط العالمية آلية أخرى أكثر ربحية بالنسبة لها تخص تحصيلها للمداخيل المالية مقابل نشاطها، حيث أصبحت تحصل على مداخليها المالية من طرف المؤسسات المصدرة لسندات الديون بدل المتعاملين أصحاب الفائض الراغبين في الاستثمار في هذه السندات، فكل مؤسسة ترغب في طلب قرض

** Fitch, Moody's, Standard & Poor`s

أو طرح سندات دين يتوجب عليها طلب تنقيط من طرف هذه الوكالات يوضح مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المعنية قصد طمأنة المتعاملين وتشجيعهم على التعامل معها ومن ثم ضمان حصولها على التمويل اللازم لأنشطتها [9]

قد نتج عن هذا التوجه الجديد أن شكلت مداخيل المتعاملين أصحاب الفائض ما مقداره % 10 فقط من إجمالي مداخيل وكالات التنقيط، في حين أن المداخيل المحصل عليها من طرف المؤسسات أصحاب العجز الراغبة في الحصول على تمويل تشكل % 90 من إجمالي مداخيل الوكالات، وهذا ما جعل نشاط هذه الوكالات محل شك وبالتالي بروز طعن في استقلاليتها، إذ أن هذه الوكالات تحصل على مداخيل من طرف المؤسسات مقابل منحها تنقيطا يوضح مدى قدرتها على الحصول على تمويل، وبالتالي فإن الشكوك تزايدت حول تواطؤ وكالات التنقيط مع بعض المؤسسات بمنحها تنقيطا جيدا مقابل حصولها هي على مداخيل مالية أكبر. زيادة على ذلك تبرز قضية أخرى تتعلق باستقلالية وكالات التنقيط، وهي أن وكالات التنقيط لن يمكنها الحصول على مداخيل مالية عالية من جهة، ولن يمكنها الاستمرار في نشاطها من جهة أخرى إن هي منحت تنقيطا سيئا للمؤسسات المعنية به، وبالتالي فإن جشع وكالات التنقيط العالمية وسعيها لتعظيم الأرباح ساهم في عدم مصداقية الكثير من عمليات التنقيط التي تقوم بها وهذا ما أدى إلى تغليط المتعاملين ودفعهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة[10]

- **وجود علاقات ومصالح مشتركة بين وكالات التنقيط والمؤسسات الخاضعة للتنقيط:** يدعم المشككون في مصداقية وكالات التنقيط وجهة نظرهم بحجة أن وكالات التنقيط عن طريق المساهمين في رأسمالها تمتلك مصالح

مشتركة مع مؤسسات أخرى تخضع لتنقيطها. هناك من المساهمين في رأس مال وكالات التنقيط من يمتلك أسهما في مؤسسات أخرى خصوصا الكبرى منها، وبالتالي فإن ذلك يجعل من تنقيط الوكالات لهذه المؤسسات محل شك وبعيد عن المصداقية، إذ أنه من غير المتصور أن تقوم وكالة التنقيط بتقديم تنقيط سيء لمؤسسة تشترك معها من ناحية بعض أعضاء مجلس الإدارة؛ وهذا باعتبار ما ينتج عن التنقيط السيئ من آثار سلبية على المؤسسة المعنية. ونظرا لما تقوم به المؤسسات الكبرى من تعاقدات مالية ذات قيم كبيرة من جهة، وتعدد وتوسع قاعدة المتعاملين معها من جهة أخرى، فإن الخطر المرتبط بتعثر هذه المؤسسات يكون على درجة كبيرة مما تنتج عنه خسائر أكبر، وعلى هذا الأساس فإن ما تقوم به وكالات التنقيط من تغطية للنقائص والسلبيات المتعلقة بالمؤسسات الكبرى من خلال منحها تنقيطا جيدا ساهم في خلق فقاعة مالية كبرى نتيجة تقييمها للأصول المالية بأكبر من قيمتها الحقيقية، حتى مجيء سنة 2008 التي عرفت انفجار هذه الفقاعة وحدوث الأزمة المالية العالمية[11].

• **عدم تحديث النماذج والأساليب المتبعة في تقييم الخطر:** قد شهد سوق الأوراق المالية تطورا كبيرا لسندات الدين المتداولة وخصوصا من حيث الابتكارات التي جاءت بها الهندسة المالية؛ و بظهور التمويل المهيكل الذي يهدف إلى تسهيل عملية التمويل وتوفير السيولة للمتعاملين، نتج عن ذلك تعقد العلاقات والمبادلات المالية بين مختلف الأطراف والأصول، وهو ما لم

تواكبه وكالات التنقيط من ناحية أساليب ونماذج تقدير الخطر المرتبط بهذه الأصول المبتكرة، الأمر الذي دفع إلى تطور الابتكارات المالية فيما يخص سندات الدين المركبة؛ لأن المؤسسات لاحظت بأن وكالات التنقيط تمنح نفس التصنيف لسندات الدين بغض النظر عن تركيبتها وطبيعتها، زيادة على التحايل الذي تقوم به المؤسسات وعدم التطابق بين ما يعكسه الواقع الحقيقي لأصول الدين وتركيبتها المشار إليها في المستندات والوثائق، كل ذلك نتج عنه سوء تقدير للخطر الحقيقي وبالتالي تقديم تنقيط لأصول معينة لمؤسسات يفوق حقيقة ما تعكسه وضعيتها المالية ومقدرتها الائتمانية.

- **لا أخلاقية النشاط و السعي إلى تعظيم الأرباح وتحقيق المصلحة الخاصة:** لو تمعنا النظر لوجدنا أن وكالات التنقيط يهتم بتقاريرها طرفان: الطرف الأول هم أصحاب الفائض الراغبين في استثمار أموالهم، والطرف الثاني هم أصحاب العجز الراغبين في طرح سندات دين للحصول على تمويل، وبالتالي فبعد أن كانت مداخيل هذه الوكالات تتأتى لها من أصحاب الفائض، أصبحت تتأتى لها من طرف المؤسسات صاحبة العجز بحيث أنها تشكل حوالي % 90 من إجمالي أرباحها، ولهذا السبب نجد أن وكالات التنقيط تميل إلى تغليب مصلحة المؤسسات الخاضعة للتنقيط – وبالتالي تغليب مصلحتها هي– على حساب مصلحة أصحاب العجز، وذلك بأن تتواطأ معها في عملية التنقيط بما يخدم رغبتها دون النظر إلى أن ذلك على حساب مصلحة أصحاب الفائض بحكم أنهم سيبنون قراراتهم الاستثمارية على أسس خاطئة. نتيجة لهذا التواطؤ فإن عدد كبيرة من سندات الدين التي صنفت

بدرجة (AAA) كان مبالغا فيها، انخفض تنقيطها فقط في غضون 8 أشهر، مما يؤكد أن تنقيطها السابق AAA كان حتى يتم تصريفها في الأسواق المالية وبالتالي حصول المؤسسة المصدرة لها على التمويل اللازم.

ثالثا: واقع و مستقبل وكالات التنقيط في الجزائر

1. الجزائر من خلال وكالات التنقيط العالمية

تعتبر الجزائر من أحد دول البحر المتوسط الوحيدة التي لم تقوم بطلب تنقيط من قبل إحدى وكالات التنقيط الثلاثة العالمية، هذه الحالة تتشارك فيها الجزائر مع كل من ليبيا و سوريا، التي يتميز اقتصادها بالصفة الحكومية، اعتمادها على العائدات البترولية و التخفيض الهائل للديون.

فالدول البترولية عادة ما تقوم وكالات التنقيط بإصدار نقاط جيدة لصالحها والتي تعكس من خلالها الصحة المالية العامة والتي عادة ما تتبعها معدلات نمو جيدة. حيث كان العديد من الباحثين و الاقتصاديين في سنة 2007 ينتظرون تقديم الجزائر طلبا رسميا لدى إحدى وكالات التنقيط العالمية خلال سنة 2007 نظرا للظروف و الأوضاع الجيدة التي كانت تشير لها المؤشرات الاقتصادية خلال تلك الفترة، مما كانت ستساعد الجزائر على الحصول على نقطة جيدة تعادل أو تقارب نقطة الدول المجاورة لها حسب المختصين. خاصة أن الاقتصاد الجزائري شهد في تلك الفترة ارتفاع معدل نموها إلى 3% في 2006 ، أما الديون الخارجية الجزائرية فقد أصبحت تمثل إلا 6.5 % من PIB، مقابل 40.5% في 2002.

2. تنقيط الجزائر من قبل وكالات التنقيط الأخرى

تحصلت الجزائر على عدة نقاط من قبل وكالات تنقيط أخرى، نظرا لقيام هذه الوكالات بالعملية دون انتظار طلب رسمي من البلد، بل تكتفي بالتعامل مع مؤسسة أو زبون من تلك الدولة لتقوم بعملية تنقيطها، و هذا عكس الوكالات الثلاث العالمية التي تنتظر طلبا رسميا من قبل الجهة المعنية.

المنظمة الفرنسية COFACE التي تقيم المستوى المتوسط لخطر عدم السداد لمؤسسات دولة ما في إطار مبادلاتها التجارية، قامت برفع نقطة الجزائر أواخر سنة 2005 من B إلى A4*، لتصبح بمستوى كل من الدول المجاورة لها (تونس و المغرب). من جهة أخرى البلجيكية DUCROIRE، شهدت من خلال تصنيفها الجزائر تطورا لم يخلو من التقدم خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 2 على سلم يتكون من 1 إلى 7 ** فيما يخص الخطر السياسي؛ أما الخطر التجاري يبقى مرتفعا من قبل هذه الأخيرة، على الأقل مقارنة مع الدول المجاورة. أما الألمانية EULER HERMES SFAC قدرت نقطة الجزائر بـــ C على سلم من A إلى D، حيث كان الخطر السياسي الجزائري أقل من الخطر السياسي في تونس، أما الخطر الاقتصادي فعادل نقطة المغرب. أخيرا تقييم خطر القرض للجزائر من قبل OCDE قدر بـــ 3 على سلم من 0 إلى 7 **، مستوى متحصل عليه عدد كبير من الدول الناشئة مثل : تونس، موريس.....

* تنقيط خطر الدولة من قبل COFACE يتكون من 7 مستويات D, C, B, A4, A3, A2, A1 من الأقل خطرا إلى الأكثر خطورة.

** من الأقل إلى الأكثر خطورة

هذا التطور، قام البنك العالمي بتسجيله في تقريره Doing Business 2006 أين تقدمت الجزائر فيه بـــ 7 مراتب لتحتل المرتبة 116 من 175. و 36 مرتبة بعد تونس، هذه الدراسة التي تقيس التجديد الاقتصادي للدول من خلال المنشورة الدولية للأعمال.

من جهة أخرى يوضح مدير الأبحاث في EULER HERMES SFAC، أن الجزائر تبقى أقل مستوى من الدول المجاورة لها فيما يخص بيئة الأعمال[12]. و تبقى المنازعات حول الجزائر في هذا المجال خاصة مع تأخيرات التسديد التي يمكن أن تعادل عدة ملايين أورو بالإضافة إلى إمكانية رجوع الجزائر إلى الوراء في حالة تراجع سعر البترول إلى 40 دولار للبرميل.

3. آفاق عمليات التنقيط في الجزائر

قامت الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بإعلان عن إطلاقها ابتداء من 2012 منتوجا جديدا يتعلق بتنقيط المؤسسات، وذلك خلال سنة 2011 حسب جريدة الجزائر الجديدة، بغية تفادي وقوع عجز في المؤسسات. هذه العملية تتمثل في "تقييم عدم الأداء في التجارة" لتصنيف المؤسسات من خلال دراسة بعض النسب على أساس المعايير المهنية، هذه العملية تتمثل في منح نقطة امتياز للمتعاملين الذين يسيرون مؤسساتهم في إطار الشفافية و احترام معايير التسيير الجيد.

يهدف هذا التنقيط إلى تقييم خطر وقوع عجز في شركة ما من خلال علاقاتها التجارية و ليس تقييم خطر الملاءة المالية للشركة مثل الوكالات المكلفة بالتنقيط بل منح نقطة لها علاقة بالمتانة المالية.

و بالتالي منح نقطة لمؤسسة ما يعني منحها ثقة إضافية على أساس شهرتها و تمكينها من الاستفادة من قروض بنكية على حسب النقطة.

حيث أكد أصحاب هذا المنتوج أنه بخصوص فائدة التنقيط متوقفة على صفة المستفيد من التنقيط. أما بخصوص سلطات الوصاية فإن تنقيط المؤسسة سيسمح بزيادة تامين السوق و إصدار معلومة إضافية فيما يمنح هذا التنقيط بالنسبة للمستثمرين معلومة فضلى، عامة، غير محدودة، مقارنة وتقييم للأخطار بتكلفة أقل. أما مصدري السندات فإن التنقيط الخاص بالمؤسسة سيسمح بالإصدار بنسب أقل و الرفع من سيولة السندات و جلب المستثمرين الأجانب و الإصدار على مستوى الأسواق الدولية و الرفع من سمعتها و صورتها و تعزيز استقلاليتها المالية.

أما بنك الجزائر و فيما يخص مشاريع التنقيط في الجزائر فقد قام السيد عبد الرزاق طرابلسي بالتصريح في 2012، أن بنك الجزائر بصدد القيام بالدراسات التقنية الخاصة بمشروع إنشاء وكالة لتنقيط البنوك والتي تكون جاهزة 2013، حيث تم عرض عدة تصورات للخيارات حول الشكل الذي ستتخذه الهيئة، إما أن تكون من صنع محلي مع مستخدمين محليين تلقوا تكوينا لهذا الغرض أو شركة مختلطة بالشراكة مع وكالة تنقيط أجنبية أو إنشاء عدة هيئات للتنقيط.

و قد سبق لمحافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أن أعلن عن تنقيط البنوك ابتداء من سنة 2013، و اعتبرها ضرورية لدفع القطاع البنكي نحو الأمام، من أجل تقييم دقيق لأخطار البنوك. و منه المساعد في عملية التنقيط من خلال تحديد نسب الاقتراض في السوق بين البنوك و ذلك وفقا للصلابة المالية لكل بنك و ليس على أساس تقدير البنوك كما هو معمول به حاليا.

إذ يقوم بنك الجزائر بإعداد معايير سير هذا النظام التنقيطي من حيث:

- كيفيات اختيار المتدخلين في نظام التنقيط؛
- شروط تدخلهم؛
- تعيين الأطراف المؤهلة لتقديم المعلومات و نشرها.

كما وافق بنك الجزائر في 2011 على نظام للتنقيط تم وضعه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و كتابة الدولة الأمريكية للخزينة. والذي يهدف إلى تعزيز قدرة الكشف المبكر لهشاشة البنوك و المؤسسات المالية قصد الحفاظ على استقرار المنظومة المالية وحماية المودعين. ومشروع لتنقيط المؤسسات تطبيقا لقرارات الثلاثية الاقتصادية لسنة 2011، الذي سيساعد البنوك على تقدير أفضل لقدرة المؤسسات على سداد ديونها.

خاتمـــة

في انتظار تطبيق المشاريع التي تم التصريح بها فيما يخص عمليات التنقيط في الجزائر، وقيام الجزائر بطلب رسمي لدى أحد وكالات التنقيط العالمية، تبقى عمليات التنقيط مهمة من أجل التحكم في الخطر والتنبؤ بالأزمات، و ذلك رغم اعتراض البعض و التشكيك من طرف البعض الآخر في مدى موضوعيتها ومصداقيتها خاصة بعد سنة 2008. و بالتالي تصبح إمكانية تطور النشاط البنكي من خلال توفر معلومات أساسية عن المؤسسات والبنوك الأخرى على شكل نقاط تفسر من خلالها مخاطر القروض أمرا محتوما يسرع في عجلة التطور لهذه الأخيرة.

المؤسسات في الجزائر تعتمد في تمويلها على البنوك التجارية و التي عادة ما تكون عمومية ينقصها عامل المنافسة بالإضافة إلى اقتصار وظائفها على الوساطة المالية. فالاعتماد على وكالات التنقيط سيساعد في تطوير دور

البنوك و نشاطها من خلال مساعدتها على التحكم بمخاطر القروض. العامل الذي سيفتح المجال أمام البنوك للتوجه نحو عمليات خارج الميزانية أو اللاوساطة المالية في السوق ، مما سيساهم و يقوم بدفع النشاط على مستوى السوق المالي الجزائري و تطويره خاصة أنه يعرف بالخمود من نشأته إلى يومنا هذا، و كبداية عمليات التوريق التي يمكن أن تقوم بها البنوك لديونها.

الهوامش

[1] Jonathan Katz, and others, Credit Rating Agencies no easy regulatory solutions, the world bank, October 2009, p3.

[2] Ilanah Jospé et autre, les failles des agences de notation, 2012, p28, document sur http://www.infoguerre.fr/fichiers/Les_failles_des_agences_de_notation_2012.pdf

[3] Gérard Gourguechon, les agences de notation , document sur http://alternatives-economiques.fr/blogs/gadrey/files/agences-denotation26p.pdf , p8.

[4] Ibid, pp 5-10.

[5] Lawrence White, credit rating agencies and financial crisis, Journal of international banking law and regulation, Volume 25, Issue 4, 2010, p4.

[6] بلعزوز بن علي و مداني أحمد، التَّصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، المؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية بالكويت، ديسمبر 2010، ص4- 10.

[7] عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص126 .

[8] لورا كودرس، ثقة وأكثر من ذلك، مجلة التمويل والتنمية، العدد2، المجلد 45، يونيو 2008، ص 13- 12.

[9] Maurice Mullard : « the credit rating agencies and their contribution to the Financial crisis», The Political Quarterly, Vol. 83, No. 1, January–March 2012, p80.

[10] Gérard Gourguechon : op-cit, p6.

[11] Maurice Mullard : op-cit, p93.

[12] www.algerie-dz.com › ... › Actualité, débats et sciences › Economie

[13] www.eldjazaireldjadida.dz/.../الشروع-في-تنقيط

[14] montada.elkhabar.com › ... › المنتدى الاقتصادي العام

محاولة رصد أقاليم مكانية لتوطين العناقيد الصناعية في الجزائر

أ. د: فارس بوباكور / جامعة باتنة
الباحثة: داي وسام/ جامعة باتنة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى انتقاء أحيزة مكانية لتوطين العناقيد الصناعية عبر كافة ولايات التراب الوطني وفقا لبيانات الإحصاء الاقتصادي الأول 2011 وباستخدام أسلوب التحليل العنقودي الهرمي، وهذا بعد تحليل إحصائية MORAN التي أكدت عشوائية انتشار الوحدات الاقتصادية على الصعيد المكاني لجميع الولايات.

توصلنا إلى أن الوحدات الاقتصادية بمكوناتها (الأشغال العمومية، التجارة، الصناعة والخدمات) تتركز بصفة عنقودية على مستوى أقاليم (بجاية، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، وهران، سطيف)، وبنسبة تركز مكاني للقطاع الصناعي تقدر بـ 30.39% حيث توفر هذه الأقاليم المحلية بنية تحتية أولية طبيعية، علمية، وبشرية من شانها أن تشكل أرضية إقليمية منظمة للابتكار من أجل جذب وتوطين العناقيد الصناعية.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، مؤشر MORAN للارتباط الذاتي المكاني، **أسلوب التحليل العنقودي الهرمي، الوحدات الاقتصادية.**

Abstract:

This study aims at selecting territories for the localization of the industrial clusters in all the wilayas of the country in accordance with dated provided by the first made economic census in 2011, by using the method of analysis of hierarchical classification, and this after the test of index of Moran in order to confirm that the distribution of the economic entities is random on a space scale.

The results obtained revealed that the economic entities by its components (public works, trade, industry and services) concentrate in a way clusterized with in the territories of (Bejaia; Tizi - Ouzou; Algiers; Oran; Setif) with a rate of space concentration of the industrial sector of 30.39%;these territories offer a natural ,scientific infrastructure, , and human capital being able to constitute an organized platform being able to attract and reinforce the industrial clusters.

Key-Words: **industrial cluster; territorial system of innovation; method of hierarchical classification, economic entities.**

المقدمة:

تعرف الاقتصاديات العالمية اليوم موجة تغيير جذرية كنتيجة حتمية لعولمة الأسواق والثورة التكنولوجية التي ألقت بظلالها على أساليب الإنتاج، حيث أن النمو المضطرد لسلاسل الابتكار جعل المنتجات شديدة المنافسة مما فرض على الدول الاندماج بشكل متزايد ضمن حركة تدويل الأنظمة الاقتصادية للاستثمار والانفتاح على خيارات إستراتيجية غير اعتيادية تتبنى

انتقاء مواقع للتوطن الاقتصادي هي الأقاليم المحلية والتي أصبحت متغيرا أساسيا وخالقا للقيمة في دوال التنمية **و** لعل آلية عمل العناقيد الصناعية أضحت تلقى قبولا لدى مصممي السياسات العمومية التنموية في مختلف دول العالم إذ تعد هذه الأخيرة بمثابة المحدد الرئيسي لتنافسية الإقليم ومن ثم تنافسية الدولة، فهي تمثل روابط ديناميكية خلفية وأمامية بين مختلف عناصر سلاسل القيمة بهدف تحقيق اكبر قدر من المنافع[1]، و تلعب أدوارا مفصلية في عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتعتبر إحدى دعائم الذكاء الاقتصادي على مستوى الإقليم، كونها تمثل وعاء ذكيا لاستيعاب الفجوة بين رؤوس الأموال والموارد المحلية المتاحة ضمن مسارات وقنوات توظيفها.

من كل ما سبق فإن **الإشكالية** التي تمثل محور هذه الدراسة هي التالي ذكرها: **كيف يمكن تصنيف و انتقاء أقاليم لتأسيس عناقيد صناعية فعالة، بما يمنح توازنا إقليميا اقتصاديا واجتماعيا للجزائر، و بما يخدم تنافسية الاقتصاد الإقليمي والوطني ككل؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا ببناء الفرضيات الآتي ذكرها:

– تفتقر الأقاليم المحلية إلى أدوات إنذار مبكر تسمح برصد وتكميم الظواهر المكانية الاقتصادية والاجتماعية؛

– تنتشر الوحدات الاقتصادية الداعمة (التجارة، الخدمات، الأشغال العمومية) بشكل عشوائي وفقا لعوامل تاريخية مكانية تعكس حالة اللاتوازن الصناعي بين الأقاليم المحلية؛

– تتعلق كفاءة العناقيد الصناعية ببنية حاسمة تشكل دعائم لقيام نظام إقليمي للابتكار مع ضرورة مرافقة المجموعة الوطنية (الدولة والجماعات الإقليمية).

أهمية الدراسة: أصبح موضوع التنمية الاقتصادية المتوازنة وكذلك القيمة المضافة للعناقيد الصناعية يحتل أهمية قصوى عند تصميم السياسات الاقتصادية العمومية في دول العالم، لهذا تندرج أهمية الدراسة ضمن المحـــاور التالية:

– محاولة للخروج من دائرة الوصف النظري لتوطين العناقيد الصناعية إلى بعد آخر يتضمن الاستفادة من الأساليب الإحصائية المتقدمة في تحليل المواقع الصناعية وانتقاء نقاط النمو التي تضخ آثار التنمية إلى المناطق المتاخمة لها؛

– ربط سياسة الذكاء الاقتصادي الإقليمي بتوطن العناقيد الصناعية، وتفعيل علاقة الشراكة(دولة – إقليم – مؤسسة)؛

– على الصعيد الإقليمي فقد أثبتت التجارب الدولية ضرورة مرافقة الدولة ممثلة في الجماعات الإقليمية في بناء تنمية إقليمية ومحلية مستدامة، وهذا يحتاج إلى دوران للمعلومة إقليميا لصالح الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

أهـــداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلـــى:

– توظيف أسلوب التحليل العنقودي الهرمي من اجل اتخاذ قرارات احتضان الأقاليم للعناقيد الصناعية؛

– تسليط الضوء على أهم الأقاليم المحلية التي توفر أرضية ملائمة لتنافسية العناقيد الصناعية في الجزائر من خلال إنجاز بطاقة تعريفية تحوي نظرة

على إمكانيات سلسلة الأقاليم المتجاورة مكانيا وتهيئتها لإنشاء عناقيد صناعية ممهدة لأقطاب ذات تنافسية محلية، إقليمية ودولية.

منهج الدراسة: سيتبنى الباحثان في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الذي يتمثل في التحليل العنقودي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.20، والمنهج الوصفي التحليلي لتفسير النتائج الإحصائية والاطلاع على واقع إمكانية استقبال الأقاليم المحلية لعناقيد صناعية، والحديث عن الدور الذي بإمكان الدولة والجماعات الإقليمية أن تضطلع به في الإشراف وتعزيز **تنافسية** هذا النمط من الأوساط المبتكرة.

I- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

I-1- مفهوم الإقليم: إن الإقليم باعتباره حيزا مكانيا جغرافيا ليس فقط إطارا لتوطن الأعوان الاقتصاديين لكن أيضا أصبح يحتل مكانة متزايدة كفاعل سوسيو اقتصادي لما له من تأثيرات وأبعاد اقتصادية، اجتماعية، وبيئية، سياسية وجغرافية.

يعد مصطلح "**إقليم**" من المصطلحات العسكرية والتي تعبر عن حدود قطاع عسكري بري، كما يعبر عن السيادة الترابية مع الدول المجاورة، بالرغم من أن اغلب منظري التنمية الإقليمية يهتمون بكيفية حدوث النمو على الصعيد الإقليمي، إلا أن هناك إجماعا نسبيا بين الباحثين حول تحديد مفهوم للإقليم:

فـ KEEBL (1964): يرى بان الإقليم عبارة عن" مساحة أو حيز يتمتع بمواصفات معينة وهذه المواصفات يمكن أن تكون اقتصادية، اجتماعية، عمرانية"...إلخ

وعليه يمكن القول أن الإقليم بمفهومه الشامل عبارة عن حيز مكاني ذو حدود واضحة سواء كانت طبيعية، إدارية، يتمتع بقدر من الخصائص الطبيعية والبيئية، تقطنه مجموعات اجتماعية متجانسة إلى حد ما لغويا وثقافيا تشكل في مجملها هويته السوسيو مكانية، تقطنه تجمعات عمرانية ذات أحجام متباينة، تمارس أنشطة اقتصادية مختلفة من حيث درجة التعقيد. كل هذه العناصر متقاربة إدراكيا، مؤسساتيا، وتنظيميا تسوق صورة داخلية وخارجية تعبر عن مساهمة الإقليم في الديناميكية التنموية الإقليمية والوطنية[2].

ونظرا تجاوز مرحلة الاقتصاد الصناعي القائم على العلاقات الصارمة بين وظيفة الإنتاج والتقدم التقني إلى اقتصاد مبني على المعرفة فقد اتجه علم الإقليمية اليوم إلى دراسة ما يتعلق بمخرجات المعلومة، الابتكار والمعارف التي مصدرها الأوساط المبدعة والتجمعات المتوطنة في الإقليم، وكيفية بناء أقاليم مؤسساتية قائمة على اللامركزية ومبادرة الفاعلين المحليين إلى جانب تفعيل آليات "**الأقاليم المتعلمة**"* وفي هذا الشأن يؤكد (Greffe; 2000) أن الإقليم هو مصدر للموارد العلائقية، وتنميته تعتمد لا محالة على قدرة الأطراف الفاعلة فيه على تشارك المعلومة ومن ثم اتخاذ القرار، في حين

*عرف FLORIDA & KEBIR (1999) الأقاليم المتعلمة على أنها أنظمة حضرية غالبا تتسم قبل كل شيء بقدرتها على جذب الكفاءات العلمية بفضل إنتاجها العلمي الكثيف، تراثها الثقافي وقوة رأس المال المجتمعي كنتيجة للمشاركة المجتمعية الواسعة في التسيير المستدام للموارد الإستراتيجية للإقليم، كما يتمتع هذا الأخير باتساع صفته الفيزيائية المكانية إلى صفة الرقمية في توفير الخدمات العامة واتخاذ القرارات مما يفتح الباب واسعا أمام التعلم الإقليمي للفاعلين الإقليميين، إلى جانب توفرها على كيانات اقتصادية واجتماعية للابتكار والإبداع.

أن التقارب الجغرافي يسمح بتقاسم المعارف الفنية من جهة وتفعيل إجراءات رصد الأسواق المحلية والدولية من أجل ضمان تموقع استراتيجي للمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي تشكل دعامة النسيج الاقتصادي المحلي للإقليم.

إن المواءمة بين الأطراف الفاعلة في الإقليم المحلي تخلق نوعا من التعلم الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الثقة وهوية مشتركة للإقليم؛ تعبر عن الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية له، وتساهم في خلق أشكال جديدة من المنافسة فيما يخص الموارد الطبيعية الكلاسيكية (الأرض، اليد العاملة، رأس المال) وكذا الموارد الهيكلية (المعرفة، الكفاءة، التنظيم، التعلم الجماعي، رأس المال الاجتماعي الإقليمي) يتم تثمينها بفضل نموذج شبكي لدوران المعلومات والمعارف الإقليمية شفاف يمهد للحكامة المحلية.

تعود جذور الاقتصاد الإقليمي إلى أدبيات التحليل والانتشار المكاني للأنشطة الاقتصادية وقد عرف توسعا كبيرا بداية من سنوات الثمانينات، إذ اتجهت الاقتصاديات القومية تدريجيا نحو تبني نهج التنمية الإقليمية المتوازنة للأقاليم المحلية بفضل أعمال KRUGMAN التي تمحورت حول "الاقتصاد الجغرافي الجديد" إذ درست كيفية تأثير العوامل الجغرافية للحيز المكاني (الإقليم) على استقرار وجذب الفعاليات الاقتصادية والتركز السكاني[3].

I-2- النظام الوطني والإقليمي للابتكار:

من الطبيعي انه لكل دولة منظومة وطنية للتعليم والاستثمار في التكنولوجيا، تتفاوت في حجمها ونشاطها وفقا للأهمية التي توليها تلك الدولة لهذه التكنولوجيا المفتاحية، وتعكس دور العلم والتكنولوجيا في سيرورة التنمية لديه، و تثبت البحوث الاقتصادية الأخيرة أكثر مما مضى العلاقة

الوطيدة بين تقدم القدرات العلمية والتكنولوجية للدولة وبين معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها*، وقد تبلور مفهوم هذه المنظومة في أوائل التسعينات بعد تأكيد العلاقة النظمية بين البحث العلمي، الصناعة و النمو الاقتصادي.

بالإمكان تعريف النظام الوطني للابتكار على أنه مجموعة من مكونات المنظومة العلمية والتكنولوجية يضاف إليها وجود تفاعل فيما بينها تؤدي إلى توليد ونشر واستخدام معارف جديدة تستثمر اقتصاديا واجتماعيا، أو هو حزمة متكاملة من الرؤى والسياسات والمؤسسات والبرامج التنفيذية والأدوات والكيانات الإدارية التي تسعى لضمان تدفق التكنولوجيا والمعلومات والمعرفة بين الشركات، الجامعات والمؤسسات المهنية ومراكز البحث والتطوير، وربط مختلف هذه الكيانات ببعضها البعض ضمن علاقات انسيابية، تأخذ هذه العلاقات شكل شراكات مختلفة تتركز حول تثمين البحوث التطبيقية، تبادل وتكوين رأس المال البشري، تعزيز براءات الاختراع..إلخ لتشكل في النهاية نظاما مجتمعيا لإنتاج المعرفة وتوطينها وارتباطها[4].

وفي كتابه الشهير" **الميزة التنافسية للأمم**" (1993)، قدم PORTER تصورا حول كيفية خلق القيمة المبنية على الموارد الإقليمية حيث يقول" حتى ولو فكرنا بمنطق المنافسة العالمية، فإن مصدر الميزة التنافسية للأمم يتركز قبل كل شيء على المستوى الإقليمي، وبغض النظر عن توفر العوامل

* يقدر بعض الاقتصاديين أكثر من 50% من النمو التراكمي لدخل الفرد (Historical growth in per capita income) في الولايات المتحدة يعود إلى التقدم التكنولوجي الأمريكي. كما وجدوا أن "العائدات الاقتصادية الكلية (Total economic return) للاستثمار في البحث والتطوير أعلى بعدة مرات من أي شكل من أشكال الاستثمار الأخرى.

الكلاسيكية كرؤوس الأموال، الموارد الأولية، فإن توطن المهارات، التكنولوجيا التطبيقية المؤسسات والموردين في إقليم ما، تمثل أرضية صلبة لقيام نظام إقليمي للابتكار والنجاح" وبتعبير آخر فإن التنظيم الاقتصادي للإقليم يعد أحد المقومات الكبرى لسياسات الجاذبية الإقليمية. **أنظر الشكل رقم (01):**

كما حلل PORTER بدوره الاستراتيجيات التنافسية للدولة، حيث بين أن حشد وتثمين الموارد المحلية يساهم حتما في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، رفع معدلات الدخل الحقيقي للسكان، وإزالة الفوارق المكانية داخل الإقليم من جهة وبين الأقاليم الأخرى من جهة أخرى، إضافة إلى قدرته على خلق القيمة المضافة من خلال تصميم سياسات تنموية إقليمية حضرية، ريفية وقطاعية تهدف إلى:

– الاستخدام الأفضل للموارد الحالية والكامنة بفضل التطورات الحديثة للتخطيط الإقليمي المستدام مع خلق توازن مع مكونات الإقليم التاريخية والثقافية والبيئية الأخرى،

– بناء أقطاب نمو إقليمية، تكنولوجية، صناعية، سياحية، استشفائية، تعليمية، وغيرها على أساس التنوع و الجدوى والتكامل الإنمائي مستفيدين من الميزة التنافسية للإقليم مع التركيز على الأنشطة الخالقة للقيمة؛

– التركيز على تعزيز البنية التحتية المادية كوسائل النقل والبنية التكنولوجية الافتراضية التي تسمح بانسيابية المعلومات والمعارف والابتكارات من المؤسسات المعرفية (الجامعات، التكوين المهني) وأدوات تحقيق الميزة التنافسية للإقليم (العناقيد، الأقطاب والحظائر التكنولوجية..)؛

- تطوير رأس المال البشري للإقليم من الكفاءات والمواهب لرفع جاذبية وتنافسية الإقليم للاستثمارات المحلية والدولية؛
- رفع كفاءة التخطيط الحضري وحل المشاكل المتعلقة بالمدن والمناطق الحضرية وفق أدبيات الاقتصاد الحضري الذي يعد أحد فروع الاقتصاد الإقليمي[5].

من جهة أخرى يقدم التطور العلمي والتكنولوجي فرصاً كبيرة لتطوير المقدرة التنافسية للمؤسسات وللدول ولزيادة الإمكانيات الوطنية للتنمية المستدامة، يتم هذا من خلال تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية وتحويلها تدريجياً إلى نظام وطني للابتكار أو الإبداع National Innovation System (NIS). إن تفعيل منظومة العلم والتكنولوجيا عبر تبني سياسة لها وإستراتيجية لتنفيذ هذه السياسة، وعبر تقوية الروابط بين مكونات هذه المنظومة، يؤدي إلى إيجاد نظام وطني للإبداع يزيد من المقدرة التنافسية بفضل القيمة المضافة العالية للابتكارات* ويحقق التنمية المستدامة اللازمة للدول الصاعدة والنامية للقرن الحادي والعشرين.

* تعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الابتكار بأنه "مجموع الخطوات العلمية والفنية، التجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة ومحسنة و كذا الاستخدام التجاري لأساليب وعمليات آو إدخال طريقة إنتاج جديدة أو خدمات، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات". يختصر هذا التعريف الابتكار في أنه يشتمل على تجديد وتوسيع مجال المنتجات والخدمات والأسواق اللازمة واعتماد طرق جديدة لإنتاجها وعرضها وتوزيعها وإدخال تغييرات على الإدارة أو تنظيم العمل وظروفه إلى جانب مهارات رأس المال البشري.

الشكل رقم (01): مداخل التنمية الإقليمية

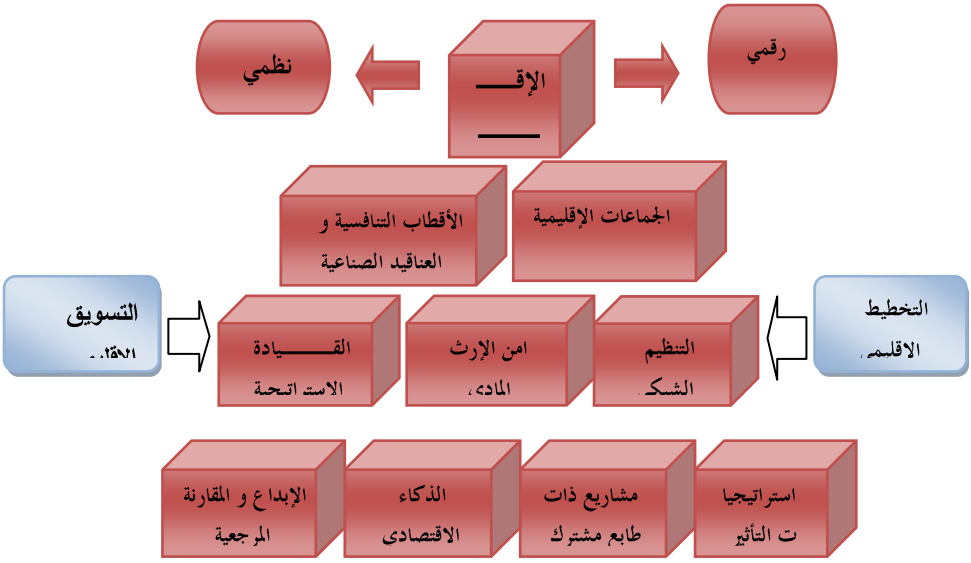

Source : Lauriol J. et al. (2008)**, « Stratégies, espaces et territoires »** ; Revue Française de Gestion, Vol.4, No 184, p. 200

I- 3 – مفهوم العناقيد الصناعية: ترجع أصول مفهوم العناقيد أو التجمعات الصناعية إلى الكتابات الأولى "لـــألفرد مارشال" 1920 الذي أشار إلى أن كل تجمع

بشري يتميز بصناعة أو نشاط معين يتيح له إمكانية التخصص وتحقيق ميزة تنافسية في النشاط أو الصناعة الممارسة، ومن ثم فإن التجمعات الصناعية يمكن أن تتيح جملة واسعة من المزايا فيما يخص المواد الأولية، اليد العاملة، المعلومات، المهارات، وتبلور مصطلح العناقيد الصناعية على إثر صدور المؤلف الشهير للاقتصادي مايكل بورتر" الميزة التنافسية للأمم" (1990) والذي اخذ بالتحليل نماذج من المشاريع الصناعية لعشر دول صناعية، وبينت النتائج وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات وصفت بالعناقيد الصناعية.

- تعريف **بورتر (2000/1990):**" العناقيد الصناعية هي تجمعات متقاربة جغرافيا من الشركات والمؤسسات المرتبطة في مجال معين من التكنولوجيا والمهارات المشتركة"، وطبقا لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية تتمثل في توطين صناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون/ الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع(6).

إذن فالعنقود الصناعي هو تركز جغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المناولة لها التي تعمل في صناعة/ نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها على طول سلسلة القيمة لهذه الصناعة والخدمات، هذا التجمع يكون أفقيا أو عموديا ويضمن تبادل للسلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية.

- ركز بورتر في دراسته على البيئة التنافسية بين الشركات المحلية ضمن نفس الصناعة كمصدر هام لبناء درجة عالية من الابتكار وتعزيز تنافسية العنقود في السوق العالمية ووجد أن العناقيد تتكون غالبا من العديد من الشركات المحلية المتنافسة بشدة داخل نفس الصناعة، وخلص إلى أن هذا يزيد حتما من القدرة الابتكارية ويحفز تطوير منتجات ذات نوعية أفضل، وكفاءة اقتصادية عالية للإقليم الذي يستقبل هذا النوع من الأوساط المبدعة.

I-4 أنظمة العلاقات داخل العنقود:

ترتبط بإستراتيجية العناقيد الصناعية عدة مفاهيم أساسية متعلقة بالمراحل الأساسية لخلق القيمة المضافة، وبحركة السلع والخدمات داخل العنقود، وطبيعة العلاقات بين المؤسسات المنتمية للعنقود فيما يخص كثافة تدفق المعارف، ودرجة وخصائص التجاور la proximité الموجود بينها والذي يعتبر مبدأ مهما في تأسيس العنقود، وتبرز هذه المفاهيم مختلف العلاقات الصناعية و والتي من أبرزها:

أ- التعاقد من الباطن: يشير مفهوم التعاقد من الباطن والذي يسمى أيضا بالمناولة على أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية حيث تقوم احد المشاريع بإنتاج منتج نهائي لصالح مشروع آخر، طبقا للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين أو وفق المعايير المحددة من هيئات مراقبة المنافسة وجمعيات حماية المستهلك أحيانا، وهو يمثل أحد أهم أشكال التعاون بين المشاريع داخل العناقيد الصناعية ويجسد أساسا العلاقات الأفقية بين هذه المشاريع ويأخذ التعاقد بالباطن عدة أشكال نذكر منها:

- التعاقد بالباطن لزيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يقوم المنتج الأصلي بالتعاقد مع وحدات إنتاجية وفقا لمواصفات محددة وذلك لعدم قدرته على إنتاج الكميات الكافية لتغطية الطلب لأي سبب من الأسباب، وهي علاقة مؤقتة.

- قد يكون التعاقد بالباطن نتيجة التخصص حيث يطلب من أحد المشاريع إنتاج كميات مطلوبة من مواد تدخل في عملية تصنيع المنتج النهائي للمؤسسة الأصلية، ونوع من التكامل الرأسي، كما التعاقد من الباطن مع مورد، وهو أيضا نوع من التكامل الرأسي، مع حرية أكبر للمؤسسة الآمرة في تحديد التصاميم وطرق الإنتاج.

وعليه فقد أصبح التعاقد من الباطن يشكل نسبة مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة* وهو يعتبر نظام المناولة من أهم الأساليب التي تعمل الدول على انتشاره وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات

* تزيد هذه النسبة عن % 15 في الاتحاد الأوروبي و % 35 في الولايات المتحدة الأمريكية، و % 56 في اليابان.

الأساسية الكبيرة، كما ترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنها أسلوب فعال تحسين كثافة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نجاعتها في تنظيم الإنتاج الصناعي.

ب- التوريد: ويتمثل في قيام المؤسسة الأم بضمان تزويدها بالمواد الوسيطة وأداء الخدمات المكملة لعملية الإنتاج، وتتولى الوحدات الصغيرة والمتوسطة تنفيذ هذه العمليات الجانبية لصالح الشركة الأم، وهو احد العلاقات الرئيسية بين المشاريع داخل العنقود، وتتسم عملية التوريد بعدة مزايا يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تمكن المؤسسة المستفيدة من إعادة هندسة عملية الإنتاج وتفادي الاختناقات ومشاكل التخزين، وتحديدا تلك العمليات التي تتطلب أوقاتا طويلة، وأماكن واسعة؛
- زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع؛
- التحكم في النفقات والتقليل من العيوب وضمان جودة المنتج،
- يستطيع المورد الحصول على تكنولوجيا و المهارات اللازمة لتطوير أدائه أكثر من تلك المتاحة للشركة الأم، وكذلك مواجهة ظروف السوق المتغيرة، خاصة وان إنتاج المورد يتمتع بوفورات الحجم.

3- الشراكة: إلى جانب المناولة والتوريد التي تمثل علاقات إنتاجية بين المؤسسات، فإن التوجهات الإستراتيجية لهذه الأخيرة اليوم، تأخذ منحى آخر يتسم بالتعاون فيما بينها في المجال التكنولوجي والتشارك في المعلومات والتسويق المشترك وفقا لمبدأ رابح- رابح، هذه العلاقة تندرج تحت اسم المصطلح coopetition أي (شراكة- منافسة) تقوم على وجود علاقة تكاملية طويلة المدى باستعمال الإمكانيات المشتركة قصد الاستفادة من

الفرص المتاحة في السوق (تحقيق وفورات الحجم، غزو الأسواق، الاستفادة من المعارف والخبرات).

تعمل المؤسسات على بناء وتثمين مثل هذه العلاقات لما توفره هذه الأخيرة من ميزة في التشارك بالخبرات، والمعارف الفنية، الأمر الذي جعلها تمثل جوهر نجاح العناقيد، خاصة الكبيرة منها ذلك أنها تحتاج قواعد تشريعية على مستوى كبير من الكفاءة فيما يخص أنماط التعاون.

4- تدفق المعارف والمعلومات: وفقا للدروس المستقاة من مختلف التجارب الدولية فقد أصبحت المعرفة المصدر الرئيسي للتنافسية بين الشركات والقضية الأساسية هي كيفية خلق وإيجاد المعرفة، إداراتها وتحويلها إلى منتجات وخدمات مبتكرة، وأصبح الاندماج العالمي في اقتصاد المعرفة عاملا قويا يدفع إلى تغيير جذري في الدور الذي تلعبه الجامعات، حيث تسعى الدول إلى وضع سياسات تهدف إلى جعل الجامعات والمراكز العلمية حلقة أساسية في النظام الابتكار الوطني والإقليمي الذي هو عبارة عن كيان اقتصادي éco-système، يتمثل في تركيز إقليمي أو حضري لمنظمات أعمال صناعية وخدمية تتبنى منتجات محدودة، مدعومة ببنية تحتية معرفية مكونة من الجامعات ومؤسسات بحثية، مؤسسات مالية، حاضنات أعمال ونظم و وسائل نقل واتصال متقدمة، وقائم على تثمين القدرات والعلاقات القائمة على التقارب الجغرافي والمؤسساتي[7].

كما أثبتت عديد التجارب أن التجمعات الصناعية التي تنشأ بمعزل عن مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية تواجهها العديد من الصعوبات وكثير من الشركات المنتمية تعاني تقلص نشاطها وضعف تنافسيتها إليها ويؤدي لاحقا إلى الانفصال عن هذه التجمعات مقارنة بتلك التي تتعامل مع

مؤسسات التعليم العالي من خلال الاستفادة من إمكانياتها البشرية والبحثية، كون الجامعات تلعب دورا أساسيا في التنظيم الشبكي للعنقود من خلال علاقة تبادلية تقوم على فكرة **الابتكار المفتوح**[8]*

5- التمويل: إن القيام بخطوة تأسيس العنقود الصناعي يتطلب حشد الموارد المالية اللازمة لانطلاقته، بل يجب الإحاطة بكافة المعطيات المتعلقة بالموقف المالي لكل المؤسسات المنتمية له خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على جانب البحث والتطوير (les entreprises innovantes)، كما تجب الإشارة إلى أن عامل التمويل يرتبط بمسألة الثقة من خلال تعزيز خطوة التقارب الجغرافي عن طريق ضم البنوك المتخصصة إلى شبكة العنقود، حيث تختلف صيغ التمويل بالنظر لدرجة نضج واستقلالية هذا الأخير[9].

بصفة عامة فإن العناقيد الناشئة تعتمد بصفة كلية على دعم السلطات العمومية* من خلال منح قروض متوسطة وبعيدة الأجل للمؤسسات على رأسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تبني هيئات مالية لضمان هذه

* يتعلق الابتكار المفتوح بالاستخدام المتزايد والمستمر للتدفقات المعلوماتية والمعرفية الخارجية للمؤسسة بالدرجة الأولى والعمل على استغلالها لتثمين النشاط الابتكاري لديها، ثم العمل على تنويع قنوات التسويق بهدف تسريع دورة الابتكار بالنظر إلى فعاليته في إعادة هندسة وظائف المؤسسة الرئيسية و وتطوير علاقاتها مع المنافسين والموردين والعملاء وترقيتها إلى درجة الشراكة ذات المنفعة المتبادلة.

* ففي فرنسا تم رصد ما قيمته 1.5 مليار أورو لدعم 71 قطبا تنافسيا متخصصا في: الطيران، تكنولوجيا الفضاء، المعادن الجديدة، النانوتكنولجيا، البيوتكنولوجيا، البصريات...إلخ.

القروض، مع إعداد تقارير دورية على شكل رقابة، أما في العناقيد "الناضجة" فغالبا ما تستند إلى تمويل ذاتي لاحتياجاتها عن طريق:

- بيع براءات الاختراع بعد تسويقها على شكل ابتكارات مصدرها الجامعات ومراكز البحث؛
- رأس المال المخاطر (بنوك متخصصة، ملائكة الأعمال، الحاضنات التكنولوجية التابعة للشركات متعددة الجنسيات)
- عوائد الإيجار، الاستثمارات الأجنبية...إلخ

الشكل رقم (02): القيمة المضافة للعناقيد الصناعية

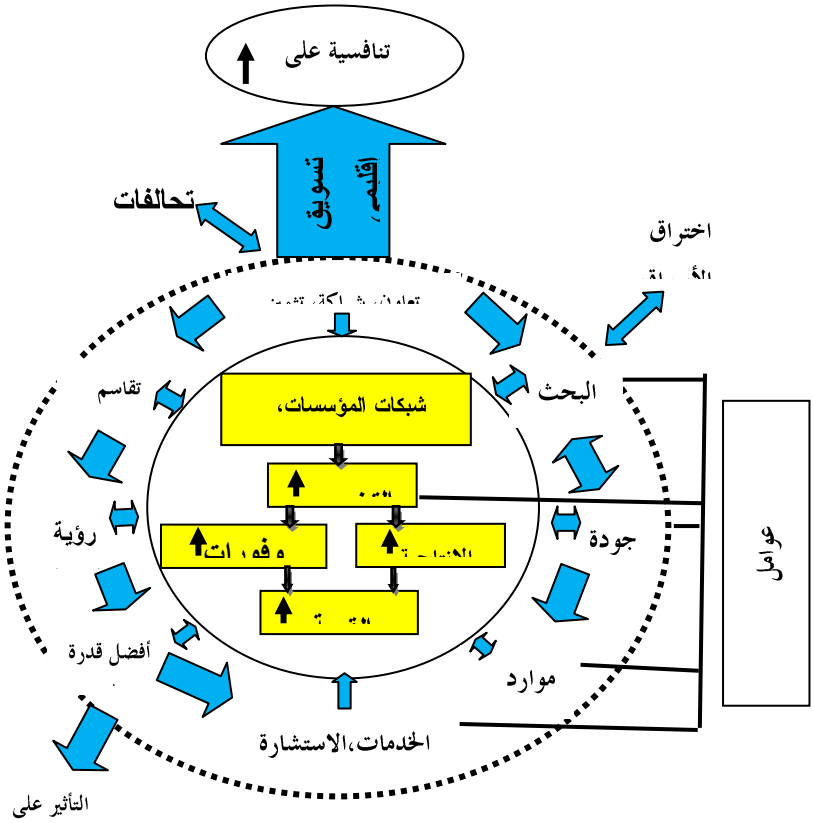

Source : ROUSSEAU C., MULKAY B**, (2006), Attractivité économique et compétitivité des territoires,** Insee, Paris. p.56

I-5- دور الدولة والجماعات الإقليمية: يعتبر دور الدولة والجماعات الإقليمية عاملا مهما في تعزيز مكانة العنقود الصناعي:

أ- الدولة: كانت ولا زالت الدولة تلعب دورا مهما رسم وإعادة هيكلة السياسات العمومية الاقتصادية عن طريق تبني منظومة متكاملة من استراتيجيات الذكاء الاقتصادي وضبطها بما يتلاءم واحتياجات الأعوان الاقتصاديين والمجتمع المدني مع محاولة تحقيق توازن إقليمي، إلى جانب تعزيز تنافسية المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وخلق بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار والتوطن الصناعي على مستوى الأقاليم، وتقديم الفرصة الكاملة للقطاع الخاص والهيئات ذات الطابع الاجتماعي والمهني من أجل ابتكار وتجسيد سياسات اقتصادية إقليمية رشيدة ضم سياق ما يعرف الآن بالتسيير العمومي الجديد مع دور إشرافي ورقابي وتحفيزي للحكومة في دفع الفاعلين الإقليميين نحو تقلد هذه المهمة.

ب- الجماعات الإقليمية: إن انفتاح المجتمعات المحلية في ظل المنافسة العالمية وتلاشي الحواجز الاقتصادية والثقافية، وبالتالي فإن إعادة النظر في دور الجماعات الإقليمية أصبح ذو أهمية كبرى وعليه فإنه من الضروري تهيئة الإدارات(الجماعات الإقليمية) لنمط جديد من الاقتصاد الذي يعتمد على التميز والتخصص والخبرات وعلى قدر عال من المرونة والانسيابية لمسايرة التغيرات السريعة في الاحتياجات.

لامركزية الدولة ممثلة في الجماعات الإقليمية أو المحلية تشكل خطوة أساسية لتفعيل الذكاء الاقتصادي الإقليمي كونها الهيئة المرتبطة مباشرة بالأعوان الاقتصاديين عن طريق توفير المناخ العام (القانوني، الضريبي،

التهيئة الإقليمية...)، وكذلك تفعيل الخطوط العريضة للاستراتيجيات الوطنية لتهيئة الإقليم لجذب المؤسسات والأفراد، وإعداد إحصائيات ومخططات إقليمية ناجعة تستجيب وبدقة لمتطلبات التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، وتوفير قواعد بيانات دقيقة والتي من شانها أن تساعد على تحديد والآليات والمؤشرات الاقتصادية المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالمواكبة الإحصائية للسكان المحليين وتلبية احتياجاتهم.

كما أن البعد التشاركي بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين لنظام الرصد و اليقضة على الصعيد الإقليمي يمكن أن يكون عقدا لصالح التوجهات الإستراتيجية والاستشرافية للمشاريع الإقليمية من خلال تنصيب شبكة افتراضية تضم كلا من الطرفين وتعميم ثقافة تقاسم المعلومة الإستراتيجية ومنهجية العمل الجماعي و وتثمين ماهو موجود منها كالقدرات السياحية مثلا.

ثانيا – التحليل العنقودي: cluster analyse: يمكن تعريف التحليل العنقودي على انه " عملية تحليل إحصائي متعدد المتغيرات مبرمج يعتمد على حساب متغيرات متنوعة (أجسام، صفات، أحداث) لنماذج مختلفة بالاعتماد على موضوع الدراسة، ثم مقارنة تلك النماذج ببعضها اعتماد على درجة تشابه متغيراته، ومن ثم ترتيب ارتباطاتها على شكل عناقيد هدفها تصغيـــر التباين داخل العنقود الواحد وتعظيم التباين ما بين العناقيـــد المختلفة " [(10)].

يهدف التحليل العنقودي إلى استخدام عمليات إحصائية من أجل انتقاء وتجميع مفردات في عناقيد، حيث يجب أن تكون عناصر كل عنقود متشابهة فيما بينها وتتمتع بخواص مشتركة، لكنها مختلفة تماما عن العناصر

الأخرى، لذا فقد اصبح من المهم تنظيم الأنماط المختلفة على شكل عناقيد التي تسمح باكتشاف التشابه والاختلاف بين الأحداث والأشياء. وقد استخدمت هذه الفكرة في عديد الحقول العلمية، العلوم الطبية، علم الاجتماع والعلوم الإحصائية.

إن أسلوب التحليل العنقودي بطرقه المختلفة يبدأ بحساب مصفوفة التشابه similarity matrix أو مصفوفة الاختلاف dissimilarity matrix وفقا لطبيعة المسافة بين المفردات بعضها مع بعض، أو بينها وبين المفردات الأخرى.

– تبدأ عملية التحليل بضم مفردات التي تحقق أكبر تجانس فيما بينها within groups، وفي الوقت عينه، اقل درجة تجانس مع المجموعات الأخرى between groups، وتستمر عملية التجميع الأولي وإعادة التجميع لتشكل في النهاية عدة مجموعات يضم كل منها عددا من المفردات التي تتسم بترجيح خصائص معينة، وتتبلور نتائج عملية التحليل العنقودي في صورة هيكل شجري « dendrogram » تشمل كل المجموعات التي توصلت إليها عمليات التحليل[11].

II- الجزء التطبيقي :تصنيف المشاهدات المكانية إلى عناقيد

❖ **مجتمع وأدوات الدراسة:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه سيتم الاستعانة بمعطيات الإحصاء الاقتصادي الأول من نوعه في الجزائر الذي شمل حوالي 959.718 وحدة سوسيو اقتصادية من بينها 934.250 وحدة اقتصادية تتضمن أنشطة اقتصادية مختلفة (الأشغال العمومية، التجارة، الصناعة، الخدمات) موزعة على 48 ولاية، والتي عرفت تناميا كبيرا (**أنظر الجدول رقم01)** والباقي عبارة عن وحدات إدارية (بلديات، مستشفيات،

جامعات..إلخ). حيث أن البيانات المستخدمة عبارة عن محصلة لهذا الإحصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء عام 2011، ولأننا سنركز في دراستنا على إشكالية توطن العناقيد الصناعية وانتقاء الأحيزة المكانية الملائمة لذلك، فإنه من الضروري تصنيف الأقاليم المحلية التي تضم وحدات اقتصادية و تجميعها في عناقيد ذات خصائص متشابهة من حيث تركز المؤسسات ذات الطابع الخدمي، الصناعي، والتجاري.

جدول رقم (01): تطور عدد القطاعات الاقتصادية في الجزائر

قطاعات النشاط	سنة بدء النشاط				المجموع
	قبل 1980	من 1980إلى 1989	من 1990إلى 2000	من2000إلى 2011	
الأشغال العمومية	257	512	1 872	6 476	9 117
التجارة	7 934	18 152	84 362	401 252	511 700
الصناعة	2 223	4 125	14 396	74 701	95 445
الخدمات	4 966	13 330	50 209	249 483	317 988
المجموع	15 380	36 119	150 839	731 912	934 250

المصدر: النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي 2011، الديوان الوطني للإحصائيات

لهذا الغرض سنعتمد على أسلوب التحليل العنقودي والذي تتمثل مراحله في:

1- إعداد مصفوفة المسافة أو التجاور (la matrice de la proximité):

أولى خطوات التحليل العنقودي التجميعي تتمثل في تحديد المسافات الكيلومترية بين كل ثنائية من الوحدات المكانية (48 ولاية) وبنائها على شكل مصفوفة مكانية وهي معطيات غير متوفرة وغير دقيقة في أغلب

الأحيان، لهذا سيتم اللجوء إلى المصفوفة الخطية، ذلك أن المعطى الوحيد هنا هو الموقع الجغرافي لكل وحدة اقتصادية وتترجم إحصائيا بالعلاقة التالية:

المفردات

المفردات

$$\begin{bmatrix} 0 & & & & \\ d(2,1) & 0 & & & \\ d(3,1) & d(3,2) & 0 & & \\ \vdots & \vdots & \vdots & & \\ d(n,1) & d(n,2) & \dots & \dots & 0 \end{bmatrix}$$

$$d(x,y)=\sqrt{(|x_1-y_1|^2+|x_2-y_2|^2+...+|x_d-y_d|^2)}$$

تبنى مصفوفة التجاور(مصفوفة الأوزان المكانية) بتسجيل علاقات التجاور لكل موقع مع المواقع الأخرى في صف واحد من صفوف المصفوفة W ويعطى الرقم (1) في حالة وجود العلاقة بين موقعين أي ($W_{ij} = 1$) والرقم (0) في حالة عدم وجودها أي ($W_{ij} = 0$) وإن i و j يشيران إلى الصفوف والأعمدة على التوالي، ولغرض جعل مجموع كل صف من صفوف المصفوفة W مساوياً للواحد فإن عناصر المصفوفة تحسب وفقا للنسبة n X n [12].

تعتبر مصفوفة التجاور حلا بديلا عند صعوبة إنجاز مصفوفة المسافة بسبب عدم توفر معطيات المسافة الثنائية بين الوحدات المكانية وكذا حجم المشاهدات وفقا لـــ:

1: إذا كانت الولاية i لها حدود مع الولاية j

0: عند انعدامها مع افتراض عدم دلالة تجاور الولاية i مع نفسها أي : $w_{ii}=0$

تم تنفيذ هذه المصفوفة باستخدام برنامج Excel في نسخته المحسنة، ثم إدخال المعطيات في البرنامج الإحصائيSPSS.20 وباستخدام التحليل العنقودي cluster en deux étapes، توصلنا إلى تصنيف عدد الولايات إلى خمس مجموعات متجانسة مكانيا (متجاورة) من خلال عنقدة لأكبر عدد من الولايات التي لها حدود مشتركة مع بعضها البعض، والنتائج مقدمة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): التصنيف المكاني للأقاليم وفقا لمصفوفة التجاور

الجهة	الولايات المعنية	الأشغال العمومية	التجارة	الصناعة	الخدمات	المجموع
وسط الشمال	**الشلف، بجاية، البليدة، البويرة، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، المدية، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى**	3823	165 165	32 650	108 192	**309 830**
الشمال الغربي	**تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، وهران، عين**	1357	95 574	16 563	53138	**166 632**

	تيموشنت، غليزان					
الشمال الشرقي	جيجل، سكيكدة، عنابة، قالمة، قسنطينة، الطارف، سوق أهراس، ميلة	1347	71 821	15 454	52468	**141 090**
الهضاب العليا	الاغواط، أم البواقي، باتنة، تبسة، تيارت، الجلفة، سطيف ، سعيدة، المسيلة، البيض، برج بوعريريج، تيسمسيلت، خنشلة، النعامة	1627	134 295	23 088	77 505	**236 515**
الجنوب	أدرار، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، تندوف،	963	44 845	7690	26 685	**80 183**

					غرداية
المجموع	9117	511	95 445	317	934
		700		988	250

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (version améliorée) EXCEL و برنامج SPSS.20 ووفقا لـــ:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

- النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي الأول 2011

قبل المرور إلى الخطوة التالية من التحليل العنقودي لابد من حساب مؤشر MORAN وذلك للتعرف على مدى الارتباط الذاتي بين الوحدات الاقتصادية على مستوى الوحدات المكانية المتجاورة[13]:

❖ **مؤشر Moran للارتباط الذاتي المكاني الكلي:(Moran's Global Indice for spatial autocorrelation):**

قدم MORAN (1950) مؤشر الارتباط المكاني لاختبار درجة تجانس انتشار **كافة الوحدات الاقتصادية مع بعضها** على وحدة مكانية معينة[14]

حيث:

$$I = \frac{N\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} w_{ij}(x_i - \overline{x})(x_j - \overline{x})}{(\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} w_{ij})\sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{x})^2}$$

N: عدد المفردات (الحالات)

$\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} w_{ij}$: مجموع المسافات بين الوحدات المكانية i و j على الترتيب

X_i: عدد الوحدات الاقتصادية المشاهدة على مستوى الوحدة المكانية i (المتغيرات)

X : متوسط المتغير X

X_j: عدد الوحدات الاقتصادية المشاهدة على مستوى الوحدة المكانية j

تتأرجح قيمة مؤشر MORAN إحصائيا بين -1و1 في حين أن التفسير المكاني هو:

() موجبة : الوحدات الاقتصادية تميل إلى التوطن في وحدات متجانسة مكانيا (متجاورة) بمعدلات عالية

( ) سالبة: الوحدات الاقتصادية متباعدة فيما بينها مكانيا.

() ≃ *0* : الوحدات الاقتصادية تتوزع بصفة عشوائية وليس هناك من تركز منظم للمؤسسات المتشابهة

تم إنجاز الإحصائيات باستخدام برنامج Excel حيث تبين أن مؤشر (I) يؤول إلى الصفر، أي أن الوحدات الاقتصادية منتشرة عشوائيا على مستوى الوحدات المكانية المذكورة .

2- التحليل العنقودي الهرمي: بعد التصنيف الأولي للمشاهدات على أساس التجانس المكاني، بعد هذا يتم انتقاء نمط تجميع البيانات (clusturing method) حيث سنختار الأكثر شيوعا وهو التحليل العنقودي الهرمي Hierarchical cluster Analysis، سيتم إدخال نتائج العنقدة الأولية كمتغير جديد إلى جانب المتغيرات الأربع السابقة (الأشغال العمومية، التجارة، الصناعة والخدمات)، عن طريق بناء مصفوفة مسافات معيارية وهي عبارة مربع المسافة الاقليدية Square Euclidien distance . ثم

ترتيبها على أساس خيار "الجار الأقرب (Nearest *Neighbor) ، والتي تعد من الطرق اللامعلمية في تصنيف الخصائص والأحداث باستخدام المشاهدات الأقرب لها ضمن حجم معين.

تم انتقاء أسلوب التحليل العنقودي الهرمي بطريقة الربط المنفرد (single linkage method) والذي يتمثل مبدأه في معالجة كل مفردة على حدى على البرنامج الإحصائي SPSS والنتائج موضحة في الجدول رقم (03).

* يتم تحديد مربع المسافات الاقليدية المعيارية من طرف البرنامج الإحصائي SPSS ولا دخل للباحث فيها، إنما يمكن تأشير حصرها بين 0 و 1 لتسهيل انجاز العمليات الإحصائية

جدول رقم (03): نتائج خطوات التجميع

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات SPSS.20

الخطوة	المفردات المتعنقدة		مسافة الاقتراب	الخطوة التي ظهر بها العنقود لأول مرة		الخطوة القادمة للظهور الجديد
	العنقود 01	العنقود 02		العنقود 01	العنقود 02	
1	33	37	0,0030	0	0	35
2	32	38	0,0050	0	0	5
3	41	46	0,0070	0	0	8
4	20	40	0,0080	0	0	7
5	32	45	0,0100	2	0	28
6	8	47	0,0140	0	0	7
7	8	20	0,0150	6	4	19
8	36	41	0,0190	0	3	14
9	27	42	0,0240	0	0	15
10	9	13	0,0260	0	0	13
11	14	48	0,0350	0	0	12
12	4	14	0,0360	0	11	17
13	5	9	0,0380	0	10	41
14	3	36	0,0390	0	8	19
15	26	27	0,0430	0	9	17
16	10	24	0,0440	0	0	21
17	4	26	0,0480	12	15	23
18	12	39	0,0490	0	0	29
19	3	8	0,0520	14	7	28
20	2	25	0,0540	0	0	39
21	10	22	0,0540	16	0	23
22	34	35	0,0560	0	0	31
23	4	10	0,0560	17	21	25
24	23	44	0,0710	0	0	31
25	4	7	0,0760	23	0	26
26	4	17	0,0770	25	0	30
27	1	11	0,0840	0	0	32
28	3	32	0,0840	19	5	29
29	3	12	0,0850	28	18	32
30	4	29	0,0880	26	0	33
31	23	34	0,0900	24	22	34
32	1	3	0,0970	27	29	35
33	4	18	0,0990	30	0	37
34	21	23	0,1120	0	31	39
35	1	33	0,1190	32	1	40
36	28	43	0,1200	0	0	37
37	4	28	0,1420	33	36	38
38	4	30	0,1730	37	0	40
39	2	21	0,1730	20	34	41
40	1	4	0,1890	35	38	42
41	2	5	0,2050	39	13	42
42	1	2	0,2380	40	41	46
43	6	15	01,477	0	0	45
44	19	31	01,765	0	0	45
45	6	19	02,618	43	44	46
46	1	6	04,741	42	45	47
47	1	16	29,297	46	0	0

❖ **التعليــق:**

نلاحظ من خلال الجدول انه تم ترتيب ربط المشاهدات وفقا لصغر للمسافة المعيارية بين كل ثنائي منها، وعليه فإن أول ثنائية تم ربطها هي المفردة (33 – 37) نظرا لقصر المسافة بينهما (0.003)، ثم ضم المفردة (01) في الخطوة (35)، ثم ربطها مباشرة بالمفردة (32)، هذه الأخيرة تمت عنقدتها مع المفردة (38) في الخطوة الثانية مع ربطها لاحقا مع المفردة (45)، ومع تتابع الخطوات تم إدماج كل من المفردات(41، 46، 36، 03،08،40،20،11) على مستوى الخطوات 03، 04، 05، 06،07، 08، 14 على التوالي؛

– ظهور عنقود أولي هي المفردة (02) مع التحامها مع المفردة 25 في الخطوة (20) ثم إدماج المفردة (05) (في الخطوة (41) ثم التحامها مع المفردة (09) في الخطوة (13) مع ضم المفردة (29) والمفردة (07) والتي تعمل المفردة (04) كعنصر ربط بينهما؛

– ظهور عنقود أولى يتمثل في المفردة (10) في الخطوة (13)، ثم إضافة المفردتين (26) و (27) في العملية (15) إلى جانب ضم المشاهدة (24) في الخطوة (16) ثم إدماج المفردة (22) في الخطوة (21)، وربط المفردتين (14 و 48) معا في المرحلة (11) وإدماج المفردة (04) لاحقا في الخطوة (12) مع ضم المفردة (18) لقربها من المفردة (04) وذلك في المرحلة (33)؛

– ربط أولي للمفردتين (34، 35) ثم التحاق المفردة (23) في الخطوة 31، والتي ارتبطت بصفة أولية مع المفردة (44) في الخطوة (24)، ثم

ربط المفردتين (28) و (43) في المرحلة (36) مع ضم المفردة (30) والتي ارتبطت مؤقتا مع المفردة (04) في الخطوة (38)؛

– مع تزايد معاملات المسافات بين المفردات يتم في النهاية عنقدة سريعة للولايات التالية (16،06،19،31،15) وذلك لتشابه معامل المسافات بينها وكثافة الوحدات الاقتصادية بها.

ملاحظة: المفردة (04) تعمل على ربط عناصر تنتمي إلى عناقيد مختلفة، لكنها تندرج ضمن العنقود الذي ظهرت به لأول مرة.

3– النتائج: تبين من نتائج الربط المنفرد أن جميع المفردات اندرجت تحت خمس مجموعات (عناقيد) متجانسة تبعا لتركز كل فئة من فئات النشاط وعددها تحديدا من أقل الأقاليم جذبا للوحدات الاقتصادية إلى الأقاليم التي تتمتع بجاذبية، متوسطة ثم عالية وصنفت بناء على التقارب الجغرافي أولا ثم التقارب المكاني للوحدات الاقتصادية لاحقا. ولابد من حساب متوسط عدد الأنشطة الاقتصادية ولكل عنقود على حدى، من اجل تحديد المركز الشجري لكل عنقود:

الشكل رقم (03): المجموعات الممكنة

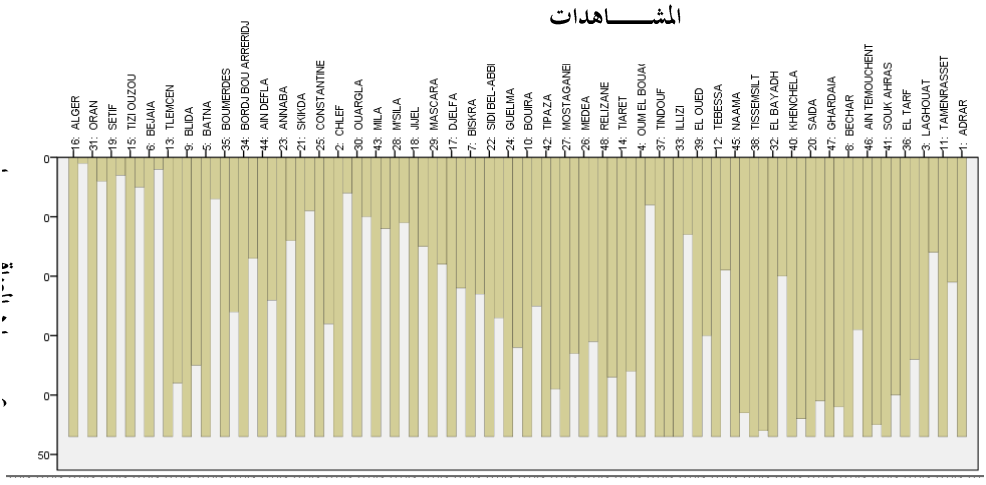

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

جدول رقم (04): توزيع المفردات في المجموعات cluster Membership

العنقود 05	أدرار، تمنراست، البيض، النعامة ، تيسمسيلت، الاغواط، الطارف، سوق أهراس، عين تيموشنت، بشار، غرداية، خنشلة، سعيدة، إليزي، ، تندوف
العنقود 04	سيدي بلعباس، المديةّ، جيجل، البويرة، تيارت، قالمة، مستغانم، تيبازة، تبسة، الوادي، غليزان ، أم البواقي
العنقود 03	المسيلة، سكيكدة، عنابة، ورقلة، برج بوعريريج، بومرداس، ميلة، عين الدفلى
العنقود 02	باتنة، قسنطينة، الشلف، بسكرة، البليدة، تلمسان، الجلفة، معسكر
العنقود 01	بجاية، تيزي وزو، سطيف، وهران ،الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

جدول رقم (05): متوسط كل فئة من الوحدات الاقتصادية وفقا لكل عنقود

العنقود	الأشغال العمومية	الصناعة	التجارة	الخدمات
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
5	66,8	610,4	4128,47	2447,89
4	113,92	1623,5	9482,93	5677,8
3	208,25	2185,38	10791,13	7619,63
2	193,74	2585	14826,63	8366,5
1	622	6080,2	29518,6	18509,4

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL (version améliorée)
ووفقا للنتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي 2011

❖ **التعليق:**

يرتبط متوسط الوحدات الاقتصادية بكثافة انتشارها طرديا، وسيستعمل لاحقا لدراسة تباين وتفسير التمثيل الشجري للنتائج التي تحسب انطلاقا من متوسط الفئات الاقتصادية المشكلة لكل عنقود مكاني.

الشكل رقم(04): التمثيل الشجري للنتائج وفقا لخطوة الربط المنفرد

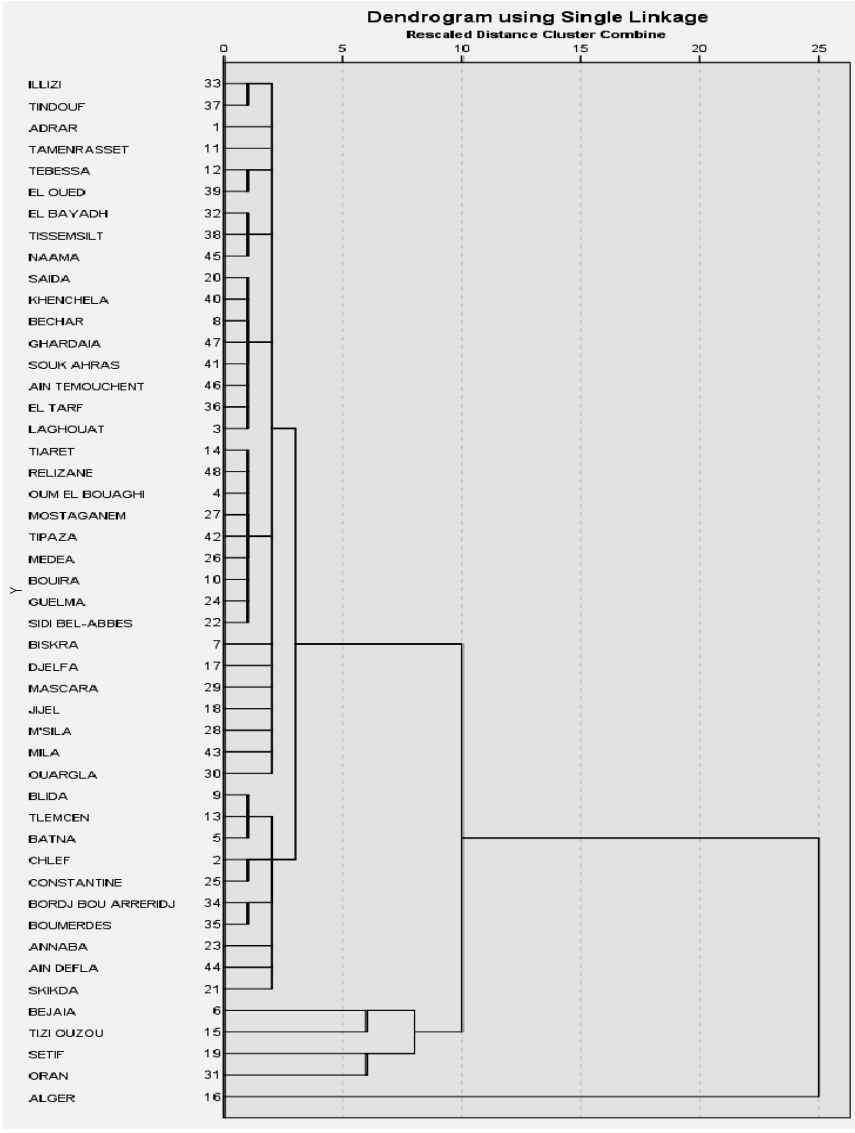

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

❖ **اختبار مؤشر MORAN الجزئي للعنقود 01 بواسطة Z score test :**

بعد تفسير النتائج لابد من التأكد من صلاحية هذا النمط من التحليل واستقرار

النتائج من خلال اختبار قيمة Z المتعلقة بالتحليل المكاني، والتي تنحصر ما بين 1.96+ و 1.96−

$$\frac{I-}{\sqrt{V}} \qquad (15)$$

حيث:

Z: درجة الارتباط الذاتي المكاني لكل متغير

I: مؤشر MORAN الملاحظ على عناصر العنقود 01

E(I): القيمة المتوقعة لمؤشر MORAN ويعطى بالعلاقة التالية-= E(I)* 1/N-1

$\sqrt{VA}$: وهو الجذر التربيعي لتباين المؤشر I ويعطى إحصائيا بالعلاقة التالية[16]:

$$VAR(I) = \frac{K^2. \; . \quad \sum w_{ij}+w_{ji})^2 - k. \quad \sum w_{ij}+w_{ji})^2+3(w_{ij})^2}{(k-1)(k+1)w_{ij}^2}$$

حيث K: عدد عناصر العنقود 01

* بافتراض صفرية المؤشر بسبب عشوائية انتشار الوحدات الاقتصادية، عند تبني مصفوفة التجاور N(0 ;1)

جدول رقم (06):اختبار معنوية عناصر العنقود 01 بحساب قيمة Z-score

المصدر: من إعداد الباحثين

القطاعات	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	التجارة
قيمة مؤشر MORAN	0,358	0.457	0.758	0.682
قيمة Z- score	0,2385798	0,238217	0,2282141	0,2172138
المعنوية (p-value)	> 0,10	> 0,10	> 0,10	> 0,10

تعبر نتائج اختبار أن Z الموجبة بقيمة معنوية اقل من 0.10 على دلالة مؤشر MORAN، أي أن الوحدات الاقتصادية المدروسة على مستوى العنقود تتمتع بأصغر قيمة تباين فيما بينها وبالتالي أصغر قيمة انحراف معياري بين المفردات، وهذا يدل على أن المؤسسات تميل إلى التوطن وقريبة بما يكفي لتشكل عنقودا، مما يدل على صدق نتائج التحليل العنقودي الهرمي بطريقة الربط المنفرد بالنسبة للعنقود الأول.

العنقود	الأشغال العمومية %	التجارة %	الصناعة %	الخدمات
05	10,72	13,82	9,83	11
04	14	17,38	16,81	17
03	20,73	18,50	19,31	20
02	19,34	)24,49	23,49	23
01	35,36	27,84	30,39	28.6

جدول رقم (07): الأوزان النسبية لكل فئة من الوحدات الاقتصادية المشكلة للمجموعات:

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام نتائج الإحصاء الاقتصادي 2011

يوضح الجدول مساهمة كل من الوحدات الاقتصادية في بناء كل عنقود، ففي **العنقود الخامس** الذي يضم أقاليم (أدرار، تمنراست، البيض، النعامة، تيسمسيلت، الاغواط، الطارف، سوق أهراس، عين تيموشنت، بشار، غرداية، خنشلة، سعيدة، إليزي، تندوف)، تساهم التجارة بشكل فعال في خلق مناصب العمل وتوليد الوفورات الضريبية للجباية المحليةّ، في حين أن نسب النشاط الصناعي ضعيفة نظرا – في اعتقادنا– إلى نقص رأس المال البشري المؤهل الذي يقود المبادرات الصناعية، رغم الإمكانيات التي تزخر بها العديد من الأقاليم وعلى رأسها وفرة العقار الصناعي.

فيما يخص **العنقود الرابع** الذي يضم مفردات أقاليم (سيدي بلعباس، المديةّ، جيجل، البويرة، تيارت، قالمة، مستغانم، تيبازة، تبسة، الوادي، غليزان، أم البواقي)، فإن القطاع الصناعي يحتل نسبة معتبرة وقابلة للتطوير تقدر 16.81% كما أن الأنشطة الداعمة الأخرى كالخدمات والتجارة تتيح إمكانية توطن للبنى الصناعية، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، فأقاليم تيارت، مستغانم، تبسة، فهو قطاع يعد بتوظيف المزيد من اليد العاملة المؤهلة التي تتخرج من مراكز التكوين المهني و الجامعات.

العنقود الثالث بأقاليمه (المسيلة، سكيكدة، عنابة، ورقلة، برج بوعريريج، بومرداس، ميلة، عين الدفلى) تعتبر ولايات ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، لهذا يغلب على القطاع الصناعي فيها الطابع التحويلي، كما أنها يمكن أن تشكل أقطابا للإنتاج الفلاحي، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية، بما يفتح آفاقا واسعة لاحتضانها مراكز للبحث في العلوم الفلاحية وتطوير المحاصيل الزراعية.

العنقود الثاني والذي هو مشكل من مفردات الولايات (باتنة، قسنطينة، الشلف، بسكرة، البليدة، تلمسان، الجلفة، معسكر)، فهي أقاليم تشهد نموا اقتصاديا مضطردا في مختلف الأنشطة، وذلك بالنظر إلى كونها تعتبر أقاليم عبور إستراتيجية من أقصى الشمال إلى جنوب البلاد، كما نلاحظ تركز مرافق خدماتية وتجارية من شأنها أن تكون قاعدة اقتصادية وتقنية لإنشاء أقطاب صناعية وحضرية على شكل مدن جديدة تخلق توازنا إقليميا وتفك الضغط عن المدن الكبرى التي تتركز في أقصى الشمال.

وصولا إلى **العنقود الأول** (بجاية، تيزي وزو، سطيف، وهران ،الجزائر العاصمة)، وهو العنقود الذي يشمل تركز أكثر للوحدات الاقتصادية المتشابهة، نظرا للكثافة السكانية العالية بهذه المراكز الحضرية ولعوامل تاريخية على رأسها العاصمة ، كما أن ولايات بجاية، وتيزي وزو ذات نشاط فلاحي كثيف، و تتمتع بمعدلات أنشطة مقاولتية عالية، أما ولايتي سطيف ووهران، ذات طابع صناعي وتجاري متميز.

❖ **دراسة مقومات قيام الفعاليات الاقتصادية العنقودية في العنقود المكاني رقم 01:** بما أن دراستنا تركز بصفة خاصة على **العناقيد الصناعية** فإننا سنحاول استطلاع وجود مقومات قيام عنقود صناعي فعال يتلاءم مع كثافة وخصائص النسيج الصناعي الذي قدرت نسبته بـــ 30.39% :

الجدول رقم (08): تشخيص مقومـــات تشكيل عنقود صناعـــي في العنقود المكانـــي رقم (1):

الولاية	الكثافة السكانية*	مؤسسات وهيئات بحثية	مؤسسات صناعية محلية و مناولة	نشاط فلاحي	بنية تحتية**	هيئات مالية	استثمارات أجنبية مباشرة	هيئات الدعم والمرافقة***
بجاية	1.380.000	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تيزي وزو	1.290.575	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الجزائر العاصمة	3.415.811	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سطيف	1.438.702	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وهران	1.213.839	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: من إعداد الباحثين

تتوفر الأقاليم المعنية على كتلة حاسمة (masse critique) كافية من أجل تصميم نظام إقليمي للابتكار والتنافسية وتعزيز العلاقات بين الهيئات الفكرية والعلمية وبين النسيج الاقتصادي، وتفعيل دور السلطات العمومية والجماعات الإقليمية في بناء منظومة متكاملة من الشراكة القائمة على مبدأ رابح – رابح والمشاركة المجتمعية من طرف الأعوان سوسيو– اقتصاديين .

III- الاستنتاجات والتوصيات: خلصت هذه الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى إثبات الفرضيات التي سبق تقديمها مع تقديم الاستنتاجات التالية:

* بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لعام 2011

** طرق سيارة، نقل بالسكك الحديدية، مطارات، موانئ.

*** على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، خلايا تثمين نتائج البحث العلمي على مستوى الجامعات.

– إن أي ديناميكية تنموية على مستوى أي إقليم تتطلب منظومة متكاملة من المعلومات المحينة المتعلقة بالإطار الاقتصادي والاجتماعي للإقليم؛

– ترتبط التنمية الإقليمية الذاتية بتثمين الموارد الإقليمية (طبيعية، بشرية، علائقية) من خلال بيئة اقتصادية ومؤسساتية مهيئة تضمن جاذبية الإقليم؛

– الشروع في التوسع في تعميم استخدام أسلوب التحليل العنقودي، وذلك لكفاءته في تصنيف المشاهدات و تجميعها وفقا لصفات مشتركة في عناقيد متجانسة؛

– خلق وسائط الكترونية تكنولوجية تسمح بتبادل المعلومة على المستوى (محلي/ محلي) وتصميم برامج لليقضة الإستراتيجية مناسبة للإدارات المحلية؛

– تعزيز الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي من اجل تثمين نتائج البحث العلمي خاصة البحوث التطبيقية منها باعتبار الجامعة قاطرة التنمية؛

– نقترح إلحاق دائرة الذكاء الاقتصادي برئاسة الجمهورية، إذ لا يمكن إنكار أن الأمن الاقتصادي اليوم مرتبط إلى حد بعيد بأمننا السياسي، بحكم أن بعض المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية ذات طابع سياسي وجيو – استراتيجي خالص (الطريق السيار شرق –غرب، مشروع ديزارتيك...إلخ).

الهوامش والإحـــالات

[1] بركان يوسف، براجي صباح، **العناقيد الصناعية كمقاربة بديلة للانتقال نحو حقبة اقتصادية مستدامة وذات قدرة تنافسية – الإشارة إلى حالة القطاع الصناعي الجزائري**– ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني حول المجمعات والعناقيد الصناعية من اجل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 30/29 ماي 2013، ص: 02.

[2] De Lima J. F.; (2009) ; **« Géoéconomie et développement régional** »; Publibook, Paris. P.59

[3] Abreu .m; Nijkamp. p**; (2006); "regional development theory";** University of Cambridge, Cambridge, UK. P.19

[4] عبد الواحد نجيب محمد ،"**التجديد والابتكار التقاني بين المعلوماتية والجامعات**"، مقال منشور على الرابط التالي:

http://infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuenb=9&id=13 3 أطلع عليه يوم: 2014/03/24

[5] صوار يوسف، ادرسي مختار، **دراسة مؤشرات التنمية المكانية باستخدام أسلوب التحليل التصنيفي، مجلة الإستراتيجية والتنمية**، ع: 05، جويلية 2013 ، جامعة مستغانم، ص07–09

[6] Porter M.E. (2000), « **Location, competition, and economic development: Local clusters in a global economy** » in: Economic Development Quarterly, Vol.14, n°: 19. Pp: .31–34.

[7] Cooke P.; (2001): **« Regional Innovation Systems, Clusters, and the Knowledge Economy** », in: Industrial and Corporate Change, vol: 10, n°:4, pp. 945-947.

[8] Porter, M. E.; (1998),"**A cluster is a form of network that occurs within a geographic location, in which the proximity of firms and institutions ensures certain forms of commonality and increases the frequency and impact of interactions on Competition"** in: Harvard Business School Press. p.226.

[9] OECD ;(2007), "**Competitive regional clusters, National policy approaches** "In : OECD Reviews of Regional Innovation, Paris.pp-145-147.

[10] محمد علي لقاء، إسماعيل خليل منال؛ **المقدرات الحصينة في التحليل العنقودي مع تطبيق عملي في مجال الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، مج 18، عدد: 69، ص:281.

[11] الجاعوني فريد، غانم عدنان، **التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات في دراسة تحديد مستويات الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأسر المجتمع**، مجلة جامعة دمشق ، مج 17، ع02، 2001، ص:212

[12] FATON ; Elfried G. F. **« Distribution Spatiale de la Corruption au Bénin »,** document téléchargeable sur le lien : www.ireep.org/i/files/doc_formation/doc_memo/**Faton**.pptx consulté le 11/03/2014

[13] LHOMME. S ; **Introduction à l'analyse spatiale,** document téléchargeable sur le lien **:** **serge.lhomme.pagesperso-**orange.fr/doc/**analyse_spatiale**.pdf52 .p ; consulté le : 11/03/2014.

[14] Le Gallo J., **Econométrie spatiale : « Autocorrelation spatiale »,** document de travail n° :05, Juin 2000 ; p.56

[15] Thomas J Holmes ; John J. Stevens ; **Spatial Distribution of Economic Activities in North America**; (2007); Center for Governmental Studies, Northern Illinois University,p.14

[16] B. Djamila, H. Ratiba& autres**; étude des clusters en Algérie**; papier présenté au congrès « **International Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research »** Vol.2, pp.161-166, 2014

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

Annales des Sciences Sociales et Humaines de l'Université de Guelma

Revue scientifique Indexée, publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma (Algérie)

N°:11

JUIN 2015

Dépôt légal : 2129-2007
ISSN : 1112-7880

DIRECTION DE LA PUBLICATION UNIVERSITAIRE DE GUELMA 2015
D.P.U.G

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

Annales des Sciences Sociales et Humaines de l'Université de Guelma

Revue scientifique Indexée, publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma (Algérie)

N°:11

JUIN 2015

Dépôt légal : 2129-2007
ISSN : 1112-7880

DIRECTION DE LA PUBLICATION UNIVERSITAIRE DE GUELMA 2015
D.P.U.G

Sommaire

- **Innovation et développement managériale :**

Le cas des entreprises agroalimentaires dans la wilaya de Bejaïa

M me TRAKI Dalila et Dr BOUKRIF Moussa ……..…….. **1-30**

- **Représentations sociales de l'école et investissement scolaire des parents : étude de cas auprès des parents d'élèves du cours préparatoire 1ere année de tohoun au togo.**

BAWA Ibn Habib ……..... **31-63**

Annales des Sciences Sociales
et Humaines de l'Université de Guelma
Revue scientifique publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma

Directeur de la revue :

Pr. Mohamed Nemamcha

Directeur de la publication :

Pr. Rachid Chaalel

Rédacteur en chef :

Pr. Rachid Chaalel

Comité de rédaction :

- Pr. Ladi Tolgui
- Dr. Souhila Boukhmis
- Dr. Abdelazize Djehmi
- Dr. Nacer Bouazize
- Dr. Wassila Harkas

Révision linguistique :

- Abderrahmen Djoudi

Comité scientifique:

Pr. Ali Harb	Univ. Libanaise/Liban
Pr. abdelhakime Bouhroume	Univ. Annaba/Algérie
Pr. Omor Assous	Univ. Guelma/Algérie
Pr. Djauida Amira	Univ.d'Alger 2/ algérie
Pr. Z. Eddine Masmoudi	Univ. Oum lebouagui/Algérie
Pr. Lounisse Oukaci	Univ.Constantine/ Algérie
Pr. Cherif Rihane	Univ. Annaba/ Algérie
Pr. Elhadi Boukalkoule	Univ. Annaba/ Algérie
Pr. Nouara Gaid Tlilene	Univ. Bedjaya/Algérie
Pr. Ismail Samaai	Univ. A.M.kader/Algérie
Pr. Kheireddine Maatalah	Univ.de Guelma/Algérie
Pr. Slimane Rahal	Univ. Annaba/Algérie
Pr. Houcine Zaoui	Univ. Annaba/Algérie
Pr. Ibrahim Belaadi	Univ. Guelma/Algérie
Pr. Boubaker Boukhrissa	Univ. Annaba/Algérie
Pr. A.Nour Nadji	Univ. Annaba/Algérie
Pr. A.Nacer Djendli	Univ. Betna/Algérie
Pr. Naser Eddine Jaber	Univ. Beskra/Algérie
Pr. A.Nacer Moussi	Univ. Roi Faisal/ A. Saoudite
Pr. kheir Eddine Techoire	Univ. Telemcen/Algérie
Pr. Maie El Abdellah	Univ. Libanaise/Liban
Pr. Mohamed Kirat	Univ. Qatar/Qatar
Pr. Mohamed Chettah	Univ. Charika/Emirat
Pr. A.A.halim Atia	Univ. Caire/Egypte
Pr. A.Setar Radjeb	I.N.du travail/Tunisie
Pr. Ahmed Ouissal	Univ. Mermoura/Turkie
Dr. Tayeb Nouar	Expert en Criminologie/Emirat
Dr. Rabeh Meradji	Univ. Constantine/Algérie
Dr. Lakhder Ghoul	Univ. Guelma/Algérie
Dr. hacen Tayar	Univ. Sekikda/Algérie
Dr. Monsef Ben khadidja	Univ. soukahras/Algérie
Dr. A.Latif Bouroubi	Univ. Constantine 3/ Algérie
Dr. Djamel Mancer	Univ.Guelma/ Algérie
Dr. Karima Fentazi	Univ. Annaba /Algérie
Dr. Mahdia Hamel	Univ. Taref/ Algérie
Dr. Noureddine Mezyani	Univ. Sekikda/ Algérie
Dr. Mustapha Kihel	Univ. Annaba/Algérie
Dr. M.khemissi Benredjem	Univ. soukahras/Algérie
Dr. Ali Lazaar	Univ. Annaba/ Algérie
Dr. Omor Jenina	Univ. Tebessa/ Algérie
Dr. Nadia Belkhalfi	Univ. Annaba/ Algérie
Dr. Youcef Maache	Univ. Constantine 2/ Algérie
Dr. Khaled Elbahri	Univ. Elmanar/ Tunisie
Dr. Rachida Esmine	Univ.Zitouna/ Tunisie

Correspondance :

Toute Correspondance doit parvenir à :

La direction de la Publication Universitaire de Guelma
BP 401 Guelma 24000 Algérie.
Tél : 037.21.58.49 Fax : 037.26.05.01
Email: annalesguelmassh @yahoo.fr
Site Universitaire: www.univ-guelma.dz

Innovation et développement managériale : Le cas des entreprises agroalimentaires dans la wilaya de Béjaia

M^me TRAKI Dalila et Dr BOUKRIF Moussa

Département d'économie

l'université Abderrahmane Mira - Bejaia

Résumé :

L'innovation dans l'entreprise se définit principalement comme le renouvèlement et élargissement de la gamme de produits et services. C'est pourquoi un foisonnement de littérature à été consacré à l'étude de rôle de l'innovation dans le développement managériale.

A l'issue de ce travail, appliqué au cas du secteur agroalimentaire de la wilaya de Bejaia, nous avons abouti à la conclusion selon la quelle les entreprises algériennes accusent un retard énorme en matière d'activité d'innovation. Il est apparu qu'une politique d'innovation reste inexistante en Algérie et la culture d'innovation reste loin de figurer au sein de l'entreprise algérienne. Les innovations rencontrées ne sont pas dues à des pratiques managériales dédiées spécifiquement à l'innovation et ne sont pas le fruit d'une organisation apprenante mais résultent, par contre, de routines dynamiques et d'efforts individuels (cadre, dirigent ou patron).

Mots clés: Innovation, Béjaia, Industrie agroalimentaire.

ملخّـــص:

يعرف الابتكار فى المؤسسة بأنه تجديد و توسيع فى المنتجات والخدمات. لهذا السبب عُني مجموعة من مفكري الاقتصاد والتسيير بدراسات علمية حول دور الابتكار في تطوير أساليب المناجمنت في المؤسسات.

الدراسة الميدانية أثبتت لنا أن المؤسسات الجزائرية مازالت تعرف تأخرا كبيرا في مجال الابتكار وترسيخ ثقافة الاختراع في مؤسساتها.

الابتكارات المستخدمة هي نتيجة لمردود فردي لبعض الإطارات والمدراء وبعض الأعمال الروتينية الدينامكية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، بجايـــة، الصناعة الغذائية، المانـاجمنت، المؤسسة.

Abstract :

The innovation in the companies is defined mainly as the renewal and the widening of the line of goods and services. This is a plentiful literature was devoted to the study of the role of the innovation in the companies.

With the exit of this work, applied to the case of the agro alimentary sector of Bejaia, we arrived at the companies' Algerian show an enormous delay as regards activity of innovation. It appeared that a policy of innovation remains nonexistent in Algeria and a culture of innovation remains far from appearing within the Algerian company. The process of innovation is result by the experience of manager and director of companies.

Key words: Innovation, Bejaia, Agroalimentray industry.

Introduction

L'innovation est le moteur des sociétés modernes capitalistes. Pour évoluer, ces dernières ont besoin de nouveaux biens, de nouvelles techniques, de nouvelles connaissances, de nouvelles pensées. Aussi, comprendre comment faire émerger la nouveauté et comment la transformer en innovation reste des enjeux primordiaux. Mais, si on s'accorde aujourd'hui à dire que l'innovation est le cœur qui fait battre les sociétés modernes, on admet aussi ne pas tout connaître de ce processus complexe. Or, affiner sa compréhension, c'est permettre aux décideurs, aux entrepreneurs, aux collectivités locales de se lancer dans une politique de l'innovation efficace et pérenne et d'agir sur les bons leviers.

L'innovation a pris une place centrale dans l'analyse économique depuis les travaux de Joseph A. Schumpeter, mais surtout dans les développements de l'analyse de la dynamique économique, notamment dans les théories de croissance endogène (Aghion & Howitt 1998). L'innovation est un élément dans l'évolution des PME par son rôle stratégique de facilitateur d'entrée dans un nouveau marché et de repositionnement dans un marché déjà exploré.

De plus, l'innovation peut être vue comme un processus de transformation des idées vers des produits nouveaux ou améliorés, qui repose essentiellement sur la génération de nouveaux concepts. Ces derniers seront ensuite développés à travers de produits futurs potentiellement acceptables par un marché. Toutefois, ce processus de transformation d'une idée vers un produit est rarement le fruit d'une seule personne (ou une seule connaissance) mais résulte, au contraire, du travail d'une équipe souvent pluridisciplinaire. Au final dans ce processus interagissent une vaste variété de connaissances et de compétences réparties dans toute l'entreprise.

L'objectif que nous poursuivrons est d'identifier et d'analyser le mode de gestion qui permettra à l'entreprise de mieux s'adapter aux changements de l'environnement de l'entreprise. Dans ce cadre, notre problématique est formulée par la question suivante :

Quel est le mode de gestion le plus pertinent pour mieux s'adapter l'innovation aux nouveaux changements de l'environnement, et faire face aux défis de futur ? Et dans le but de répondre à cette question principale nous avons traité les axes suivants :

- **Aspects théoriques sur l'innovation**
- **Les théories de l'innovation.**
- **Les pratiques d'innovation**.
- **Analyse des résultats.**

1. Aspects théoriques sur l'innovation

Souvent les termes de créativité, découverte et invention sont considérés comme synonymes d'innovation. Le caractère polysémique du terme est à la source de confusions liées à son usage. Le sens commun porte sur la description d'un objet ou d'une pratique caractérisés par leur nouveauté. Dans l'analyse économique classique, innovation, synonyme du progrès technique, elle est réduite à une dimension technique. Schumpeter distingue l'innovation de l'invention, dans le sens où sa validation par le marché et son utilisation conduisent un changement économique et social d'une manière radicale ou progressive. Schumpeter considère que le capitalisme est une dynamique composée de mouvements longs, de cycles de croissance et de crises qui se succèdent. Or c'est précisément l'innovation, définie comme un processus de destruction-créatrice, qui constitue le moteur de cette dynamique (Corsani, 2000)[1].

1.1 Généralités

Le mot innovation vient du latin innovatus, qui signifie « changer ou rénover »[2]. Cette définition permet deux interprétations différentes :

- Rénover : action de modifier ce qui existe déjà.

[1] SANDER Anne, Les politiques de soutien à l'innovation, une approche cognitive, le cas d'Alsace, Thèse de doctorat en sciences économiques, Paris ,2005.

[2] Goguelin P, L'évolution du concept d'autorité et l'innovation dans les entreprises, Presse du CNRS, 1992. Cité par Lachmann J, in « Le financement des stratégies de l'innovation », Economica, 1993, P 19.

- Changer : création et introduction de quelque chose de nouveau, soit un produit, un concept, un service,… etc.

Dans les conditions particulières d'une entreprise, la première notion, est liée aux différents types de réactions et d'adaptation aux fluctuations d'un marché, à l'influence d'une technologie, à la mise en place d'un système d'amélioration continue,... etc.

La deuxième notion est la plus connue, cette approche de l'innovation contient de façon inhérente le processus de création. Cependant l'innovation ne se limite pas à la création de produits, d'objets techniques ou de services. Elle peut aborder également l'introduction d'un nouveau procédé de fabrication, un outil ou un mode opératoire nouveau, la découverte d'un nouveau marché, un changement dans l'organisation ou la conquête de sources inédites de matières premières.

Le résultat de l'impact de l'innovation a longtemps été identifié comme le facteur le plus important pour la survie et le succès d'une entreprise. Ainsi, le Manuel d' Oslo considère l'innovation comme "la mise en œuvre d'un produit (bien ou service) ou d'un procédé nouveau ou sensiblement amélioré, d'une nouvelle méthode de commercialisation ou d'une nouvelle méthode organisationnelle dans les pratiques de l'entreprise "[3].

1.2 Typologies

De nombreux auteurs ont cependant, mis en avant que l'innovation ne concerne pas seulement de nouveaux produits ou de nouveaux procédés, mais aussi la structure organisationnelle et les méthodes. Cette dernière typologie est construite en fonction de l'objectif auquel s'applique l'innovation. En fonction du degré de nouveauté introduit par l'innovation, on distingue les innovations radicales et incrémentales.

✓ **Classification des innovations selon leur degré de nouveauté**

Selon un économiste réputé pour ses contributions en économie de l'innovation, Freeman C, il existe trois types d'innovations[4] :

[3] RAHMOUNI, Mohiédine, Motivations et déterminants de l'innovation technologique: Un survol des théories modernes, in Cahiers du GREThA, n°2011-10, 2011.

[4] Freeman C, Le nouveau contexte de l'innovation, STI Revue, OCDE, Numéro 15,1995, P50-74.

➢ **Les innovations radicales** : Pour Bellon B[5]**,** les innovations radicales dénommées aussi des innovations de rupture, implique une rupture totale et irréversible dans le processus. Ce type d'innovation comprend l'utilisation d'une nouvelle technologie qui développe un nouveau marché. Les innovations radicales ne s'adressent pas à une demande identifiée, mais créent à la place, une demande précédemment non reconnue par le consommateur. Cette nouvelle demande développe de nouvelles industries avec de nouveaux concurrents, sociétés, canaux de distribution, et nouvelles activités de marketing (Giget[6]).

➢**Les innovations incrémentales** : Cette classe peut être définie comme les nouvelles caractéristiques qui ont été ajoutées où améliorées à un produit, mais également comme les avantages ou les améliorations apportées à la technologie déjà existante sur le marché. Ce type d'innovation, implique l'adaptation, l'amélioration, et le perfectionnement des produits et/ou des systèmes existants de production et de livraison. Les innovations incrémentales sont importantes pour deux raisons[7] :

1) C'est une stratégie pour augmenter la compétitivité d'une entreprise.

2) Elle permet à une entreprise de soutenir une veille sur ses affaires et permet aussi, d'entreprendre de nouvelles stratégies lorsque surgissent de nouvelles opportunités sur un marché.

➢ **Les innovations technologiques** : Les innovations de ce dernier type concernent moins une entreprise particulière que l'économie tout entière. Elles résultent de la conjonction de plusieurs innovations radicales et déterminent la naissance de nouveaux produits et services, et changent radicalement la nature de la demande, la structure des coûts et les conditions de la compétitivité dans toute la sphère économique. Il faut souligner que des changements d'une telle portée sont accompagnés de « grappes » d'innovations radicales et

[5] B. Bellon, L'innovation créatrice, Economica, Paris, 2002.

[6] Giget M, Management de l'innovation technologique et des connaissances, Thèse de doctorat en système industriels, 2006, page12.

[7] Soparnot R, et Stevens E, Management de l'innovation, Dunod, Paris, 2007.

incrémentales très nombreuses qui se diffusent par imitation et amélioration à travers tout le système économique[8].

- ✓ **Classification des innovations selon leur domaine d'application**

D'après Loilier T, et Tellier A (1999), la manière la plus simple de classer l'innovation est de faire référence à leur domaine d'application. D'après la deuxième édition du Manuel d'Oslo[9], une large palette d'innovations possibles, tel que l'innovation de produit, de procédé, organisationnelle et commerciale.

- ➢ **Innovation de procédé** : Innovation de procédé c'est l'adoption des méthodes de production technologiquement nouvelles ou sensiblement améliorées, y compris des méthodes de livraison du produit. Ces méthodes peuvent impliquer des modifications portant sur l'équipement ou l'organisation de la production, ou une combinaison de ces modifications, et peut découler de la mise à profit de nouvelles connaissances. L'innovation de procédé repose généralement sur le développement des compétences orientées vers les fournisseurs et surtout les fournisseurs d'équipements. Les compétences d'interface interne concernent surtout la relation entre la R&D et la production, plutôt que la R&D et le marketing.

- ➢ **Innovation de produit :** Une innovation de produit correspond à l'introduction d'un bien ou d'un service nouveau ou sensiblement amélioré sur le plan de ses caractéristiques ou de l'usage auquel il est destiné. Elle est perçue souvent comme une modification du contenu technologique du bien ou une amélioration de ses conditions d'utilisation. Ce type d'innovation repose en général sur des compétences d'interface entre les deux environnements de l'entreprise : en interne, les activités de recherche et développement (R&D) et le marketing ; en externe, les utilisateurs du bien et les concurrents, sources de nouvelles opportunités.

[8] Freeman C, Op.Cit. 1995, P50-74.
[9] Manuel d'Oslo, OCDE/Eurostat 1997, page 39.

➢ **Innovation organisationnelle** : Une innovation d'organisation est la mise en œuvre d'une nouvelle organisation dans les pratiques, du lieu de travail ou des relations extérieures de l'entreprise. Elle peut avoir pour but d'améliorer les performances d'une entreprise en réduisant les coûts administratifs ou de transaction, en améliorant le niveau de satisfaction au travail, en accédant à des biens non marchands ou en réduisant les coûts des approvisionnements. Ainsi, elle forme une des facettes de l'innovation de procédé.

➢ **Innovation de commercialisation :** Les innovations de commercialisation visent à mieux satisfaire les besoins des consommateurs, ouvrir de nouveaux marchés ou positionner d'une manière nouvelle un produit de l'entreprise sur le marché dans le but d'augmenter les ventes. Elles consistent à la mise en œuvre de nouvelles méthodes de commercialisation impliquant des changements considérables de la conception ou du conditionnement d'un produit.

2. Les théories de l'innovation

L'innovation est un domaine de recherche vaste, que privilégient non seulement la gestion mais aussi la sociologie et l'économie (Loilier T, et Tellier A., 1999). Le concept d'innovation suscite de nombreux débats et controverse. Dans son acception la plus courante, il s'agit de mètre sur le marché un nouveau produit, introduire un nouveau processus de valorisation ou de fabrication, ou un nouveau modèle d'organisation dans l'entreprise. Cette définition renvois aux travaux de l'une des plus remarquables figures ayant traité de l'innovation, Josef Schumpeter. Nous présenterons le long de cette section les différentes approches traitantes l'innovation.

2.1 L'approche traditionnelle (analyse standard de l'innovation)

L'analyse standard de l'innovation est celle qui considère le processus d'innovation comme simple adoption d'une technologie

donnée par l'économie. Cette approche suppose la réunion des conditions suivantes [10]:

- Une nouvelle technologie est supposée pleinement hors de la sphère de l'économie ;
- Une structure économique donnée doit absorber la nouvelle technique ;
- Un point d'arrivée, représenté par la pleine adaptation de la capacité productive à la nouvelle technologie, est déterminé à priori, de manière univoque, sur la base des caractéristiques de la technologie en question.

Amendola et Gaffard (1988), dans leur ouvrage" Dynamique économique de l'innovation", estiment que cette approche, qui est à l'origine de la théorie du progrès technique fait référence à une conception particulière basée sur une représentation déterminé du processus de production. Donc, le processus d'innovation coïncide avec la diffusion de la technique, c'est-à-dire avec l'intensité et la rapidité d'acquisition par l'économie d'une nouvelle technologie définie comme supérieur.

Suivant ce mode d'analyse, la conception du processus concret d'innovation qui prévaut est celle d'un processus linéaire qui va de la recherche au progrès technique matérialisé par des gains de productivités en passant par l'invention et l'innovation. L'entreprise ne servait en fait que de support à l'innovation puisqu'elle était générée en dehors de l'entreprise.

2.2 Analyse schumpetérien de l'innovation

Joseph Alois Schumpeter (1883-1950) apparait comme un théoricien novateur, voire hétérodoxe, dans la grande famille des économistes néoclassiques. Privilégiant une analyse de l'économie en terme dynamique et non pas statique, l'entrepreneur est au cœur de sa réflexion.

L'évolution économique dépend donc de l'exécution de nouvelles combinaisons. Pour Schumpeter, l'innovation englobe les

[10] Amendola et Gaffard, La dynamique économique de l'innovation, Edition Economica, 1988, page 4.

cinq[11] cas liées étroitement les uns et les autres. Au sens de Schumpetérien, l'ensemble des cinq éléments présenté ci-dessous est appelé l'innovation[12] :

- La fabrication d'un bien nouveau.
- L''introduction d'une méthode de production nouvelle.
- L'ouverture d'un débouché nouveau.
- Conquête d'une source nouvelle de matière première ou de produit semi fini,…
- La réalisation d'une nouvelle organisation.

2.3 L'analyse évolutionniste de l'innovation

L'école évolutionniste, impulsé également par les travaux de Nelson et Winter (1982), s'est donné comme tâche principale l'explication des évolutions qui affectent les secteurs industriels, les entreprises et les mécanismes d'innovation. Nelson et Winter avançaient des critiques à l'égard de la théorie économique orthodoxe car « elle n'aborde pas l'explication du processus conduisant telle entreprise à avoir telle configuration de technique productive, ni les raisons de l'accès différencié des firmes à l'ensemble des techniques disponibles.... Les recherches des évolutionnistes ont permis de s'intéresser aux variables explicatives de la dynamique économique observé [13]». Ces recherches ont permis de comprendre le rôle des compétences dans la dynamique organisationnelle et les interactions entre compétence et innovation. Teece (1997) retient dans la perspective évolutionniste six concepts clefs, qui sont : les régimes technologiques, la dépendance de sentier, la sélection, les opportunités technologiques, les régimes d'appropriations, les designs dominants et les phénomènes de « Loock-In »[14]

[11] Schumpeter J, Théorie de l'innovation économique, Edition Dalloz, 1999, page 94.
[12] Idem, page 202.
[13] Jean Claude B, Trajectoire d'innovations dans l'entreprise artisanale : une approche évolutionniste fondée sur les ressources et les compétences, XVI^{ème} conférence international de management stratégique, Montréal, juin 2007.
[14] Durand R et Quellin B, Comment envisager l'évolution économique sans concevoir une firme évolutionniste, Edition CNRS, 1996.

Les travaux des évolutionnistes ont permis de développer le concept d'innovation comme un processus. Ils affirment qu'un tel processus « a un caractère fondamental séquentiel, dans le sens où, à chaque moment donné, il es possible de prendre des décisions différentes qui peuvent donner lieu à des développements alternatifs différents[15] ».

L'innovation est aussi vue dans l'analyse évolutionniste comme un processus social qui se rattache aux technologies et aux systèmes techniques, comme au marché des produits, au marché du travail et à l'économie.

Les évolutionnistes (Dosi, Freeman, Nelson et Winter, …etc.) traitent ainsi l'innovation comme un processus cognitif[16], et cette idée renvoie à l'idée qu'il y'a des ajustements, des évolutions au sein de l'organisation innovante. L'apprentissage est vu comme un processus cognitif irréversible et « path depend » c'est-à-dire qu'il dépend de son sentier d'évolution passé. L'apprentissage organisationnel permettrait aussi aux firmes de choisir les meilleures stratégies, celles qu'elles jugent les plus satisfaisantes en fonction de leurs objectifs.

2.4 La théorie institutionnaliste et néo-institutionnaliste

La prise en compte croissante de l'importance des institutions dans les développements économiques semble aujourd'hui d'être l'avis de nombreux auteurs. Pour les économistes institutionnalistes et néo institutionnalistes, les institutions constituent un environnement complexe capable d'évolution. Dans la théorie de North (1990 - 1994), c'est l'innovation institutionnelle qui conditionne la rapidité du système de produire de la connaissance et de l'innovation. Dans ses analyses, Lundvall B, a mis en évidence l'importance des institutions informelles (les routines) dans les dynamiques du changement technologique, par le fait qu'elle guide les agents dans leurs innovations technologiques.

2.5 L'approche par les systèmes territoriaux de l'innovation

[15] Amendola et Gaffard, op.cit. Page 08.

[16] Hendricks C, « Problématique du transfert de technologie en nouvelles théories de l'innovation et de la firme », Revue Régions &Développements, n0 03-1996.

L'approche par les systèmes territoriaux de l'innovation englobe les travaux de Becattini (1979 et 1987) et Garofoli (1981 et 1991) sur les districts italiens, lorsque ces chercheurs d'Italie et d'autres pays se sont penchés sur le "miracle" des réseaux d'entreprises localisés de l'Italie du nord (Piore et Sabel, 1984). La promotion du district industriel à l'italienne comme modèle unique doit beaucoup au « paradigme de la spécialisation flexible » popularisé par M. Piore et C. Sabel [17]qui ont interprété le succès des districts comme la conséquence du passage d'un mode d'accumulation à un autre. La crise du fordisme qui se noue dans les années soixante dix aurait provoqué la substitution d'un modèle de développement économique fondé sur la grande entreprise et la production de masse, à un autre basé sur la petite entreprise et la spécialisation flexible, dont le district serait la forme spatiale.

De nombreuses contributions empiriques récentes sont à l'origine de l'idée que la croissance est localisée et elle dépend des facteurs propres à certains sites. Face à cet axe théorique, un groupe des chercheurs orientent leur recherche, regroupée au sein du GREMI (Groupe de Recherche Européen sur les Milieux Innovateurs, Association Philippe Aydalot)[18]. L'accès à la connaissance technologique, la présence de savoir-faire, la composition du marché du travail et bien d'autres composantes des milieux locaux déterminent des zones (Aydalot, 1986, p.10). Le GREMI fait ainsi l'hypothèse du rôle déterminant joué par « les milieu comme incubateurs de l'innovation », dans une période où de profondes transformations techniques rebattent en quelque sorte les cartes des territoires.

Le cluster a une influence positive sur l'innovation et la compétitivité, les compétences des travailleurs, l'information et la dynamique entrepreneuriale sur le long terme[19]. Le diamant de

[17] COURLET Claude et FERGUENE Améziane, globalisation des territoires : Le cas des SPL dans les pays en développement, n°3, 2003.
[18] MATTEACCIOLI André**,** Philippe Aydalot pionnier de l'économie territoriale, L'harmattan, Paris, 2006.
[19]PORTER Mickael, Avantages concurrentiel, 1999.

Porter réunis dans un même cluster ont un triple effet en accroissant à la fois la productivité, l'innovation, et l'entreprenariat[20].

Parallèlement, quelques chercheurs tels que B. Pecqueur, Y. Lung, J.-B. Zimmermann orientent leurs études sur le rôle de la proximité géographique. En distinguant, une proximité physique et une proximité organisée, considèrent que la dernière traite de la séparation économique dans l'espace et les liens en termes d'organisation de la production, alors que la première traite de la séparation dans l'espace et des liens en termes de distance[21]. Selon cette explication, d'autres auteurs mettent l'accent sur le transfert de connaissances ou d'informations pour expliquer la recherche de Co-localisations (Feldman, 1999, Feldman et Massard 2002), ou tout simplement sur des raisons psychologiques ou sociologiques, qui les conduisent à se rapprocher, poussés par un besoin de nature sociale (Ota et Fujita, 1993). Donc, la proximité géographique est une condition nécessaire de la vitalité économique, car l'agglomération des acteurs est une source d'efficacité, notamment pour l'innovation.

Les travaux de Feldman et Audretsch (1996) s'attachent à expliquer la concentration des activités innovantes en partant de l'idée que si les spillovers sont localisés, alors certaines régions doivent bénéficier d'effets cumulatifs favorisant la production d'innovation. L'étude de la concentration des activités innovantes semble un moyen pour tester la dimension géographique des spillovers, une première étape consistant simplement à mesurer son niveau par des indices de concentration ou de spécialisation sectorielle.

Comme nous l'avons déjà souligné, il existe une littérature foisonnante sur l'innovation, et ce que venons d'évoquer ne constitue qu'une partie infime.

3. Les pratiques d'innovation

Les activités d'innovations technologiques peuvent se définir comme « l'ensemble des démarches scientifiques, technologiques, organisationnelles, financières et commerciales, y compris

[20] SAMSON Ivan, Territoire et système économique, Communication aux 4èmes journées de la proximité, réseaux et coordination, Marseille les 17 et 18 Juin 2004
[21] Idem.

l'investissement dans de nouvelles connaissances qui mènent ou visent à mener à la réalisation de produits et de procédés technologiquement nouveaux ou améliorés. La RD n'est que l'une de ces activités et peu être réalisée à différents stades du processus n'est que l'une de ces activités et peu être réalisée non seulement comme source d'idée inventives mais aussi pour résoudre les problèmes qui peuvent surgir quelle étape jusqu'à la réalisation »[22].

Les statistiques actuelles se contentent, le plus souvent, de ne retenir que les seules dépenses de recherche et développement comme principal indicateur de l'intensité de l'effort d'innovation des entreprises. La source d'innovation n'est pas seulement liée à la recherche développement mais elle peut être une nouvelle combinaison de technologies existantes ou l'acquisition de nouvelles technologies, mais également une activité d'organisation des ressources.

Puisque le processus d'innovation ne se limite pas seulement à la phase scientifique de R-D, dans cet ordre d'idées l'OCDE distingue six pratiques supplémentaires qui peuvent être intégrées dans le processus d'innovation[23] :

- la commercialisation de nouveaux produits.
- les travaux concernant les brevets.
- des changements d'ordre financiers ou administratifs (stimulation financière, réorganisation de l'entreprise,…..).
- les études lies au produit final (tests, design,…).
- la préparation de la production effective du produit ou de service.
- les coûts de mise en route de nouvelles fabrications (les essais de séries, la formation,…..).

[22] OCDE, Manuel de Frascati 2002, La mesure des activités scientifiques et technologique, page 19.
[23] OCDE, cité par Lachmann J. (1993), op.cit, page 40.

4. Analyse des résultats

Au niveau industriel, la wilaya de Béjaia, dispose d'une infrastructure industrielle importante principalement dans le secteur de l'agroalimentaire. Certes, son tissu industriel en place arrive à quelque temps à induire une dynamique économique ayant effet de locomotive d'entraînement sur les autres secteurs. La wilaya de Béjaia commence à développer le secteur agroalimentaire et grâce aux dynamismes des entrepreneurs locaux.

4.1 Les caractéristiques du terrain d'étude

En vue d'analyser le rôle de l'innovation dans le développement managériale. Nous avons choisi comme cas empirique le secteur agroalimentaire dans la wilaya de Béjaia. Notre choix est effectué selon certains critères que nous prenons le soin d'expliquer dans ce qui suit :

- **Le choix du secteur :** L'industrie agroalimentaire occupe une place importante dans l'activité économique. Elle connaît aujourd'hui une phase prospère au sein de la wilaya. Dans ce cas, l'échantillon d'analyse c'est fixé uniquement sur les entreprises agroalimentaires pour des raisons diverses. La plus importante celle qui révèle le dynamisme entrepreneuriale agroalimentaire que connaît la wilaya durant ces dernières années, et également la désignation de la wilaya comme un pôle de compétitivité agroalimentaire.

- **Le choix de la région Béjaia :** Notre enquête porte sur la région de Béjaia. La wilaya de Béjaia fait partie du premier lot en matière de création de PME, à l'instar des autres wilayas du pays, elle connaît une dynamique entrepreneuriale dans l'agroalimentaire.

Au départ, nous somme parties sur l'idée de toucher toutes les entreprises de la wilaya, c'est-à-dire de Tazmalt jusqu'à le chef-lieu de la wilaya de Béjaia. L'échéance réservée pour l'enquête est écoulée sans avoir visité toutes les entreprises agroalimentaires. Et les quelques questionnaires que nous avons pu distribuer, la plupart d'entre eux ont dépassé la période fixée, nous avons abandonné d'autres pour manque de sérieux et aussi pour manque de temps et des moyens de déplacements. Le taux de réponses aux différentes questions varie entre 45**%** à 90**%**.

4.2 Les caractéristiques de l'échantillon étudié

Nous avons choisi de concentrer notre analyse empirique sur le secteur agroalimentaire de la région pour des raisons précitées. Notre échantillon est composé de 19 entreprises. Pour mieux analyser le secteur et donner des résultats plus convaincants.

Tableau 1 : Présentation de l'échantillon de l'enquête

Raison sociale de l'entreprise	Statut juridique	Branche d'activité	Localisation
Cevital	SPA	Huile végétales et sucre	Zone industrielle Béjaia
COGB Labelle	SPA	Huile alimentaire margarine et savon	Zone industrielle Béjaia
Tchin lait-Candia	SARL	Lait UHT, lait chocolaté, boisson au lai et jus de fruits	Zone d'activité Béjaia (RN12)
Laiterie d'Amizour	SPA	Lait pasteurisé (sachet) et lait fermenté	Amizour (propriété privée)
Email du grain d'or	EURL	Blé dur farine	Zone d'activité Elkseur
Moulex Sfacene	SARL	Semoule	Zone industrielle Elkseur
Pâtes et couscous El Hadja	SARL	Couscous moyen et gros	Zone d'activité Elkseur
Les moulins de la Soummam	SPA	Semoule Son et farine	Sidi Aich (propriété privée)
Moulina	EURL	Farine	Zone industrielle Elkseur
Grand moulin de la vallée	SARL	Semoule	Zone d'activité Taharacht
Boisson STAR	SARL	Eau fruitée Soda	Ighzer Amokrane (propriété privée)
Juc Tar	Entreprise individuelle	Eau fruitée	Zone d'activité Tala Hamza
Kassa et ses frères	Entreprise individuelle	Boissons gazéifiées	Tala Hamza (propriété privée)
Brasserie Star d'Algérie	SPA	Bière	Zone industrielle Elkseur
Sica	SARL	Végecao et chocolat	Zone d'activité Tala Hamza

Danone-Djurdjura	SARL	Laiteries	ZAC Taharacht
COJEC	SPA	Jus et conserverie	Zone d'activité Elkseur
FRULACT Algérie	SPA	Préparation des fruits	ZAC Taharacht
Moulin Ouarti	EURL	Farine et semoule	Zone d'activité Oued Ghir

Source : Réalisé par nous même.

Les entreprises ciblées par notre enquête, comme le montre ce tableau, œuvrent presque dans toutes les branches du secteur agroalimentaire. D'ailleurs, pour chaque branche d'activité nous avons enquêté au moins sur une entreprise dynamique, ce qui fait que nôtre échantillons représentatif bien, que les résultats de l'enquête ne puissent se généraliser à tous les secteurs d'activité dans la région de Béjaia. Selon l'enquête de terrain, la répartition des entreprises par filière fait ressortir la dominance de la filière céréale, avec 07 entreprises. La préférence des promoteurs à ce créneau est due aux bénéfices réalisés chaque année et à l'augmentation de la consommation du blé et ses dérivés par la population de la wilaya.

Tableau 2 : Taille des entreprises enquêtées

Les tranches d'effectifs	Entreprises enquêtées	La part (en%)
1 - 09	02	10,52
10- 19	03	15,78
20-49	08	42,14
50-249	03	15,78
Plus de 250	03	15,78
Total	19	100

Source : Etabli par nous même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

A la lumière des donnés représentées dans le tableau 2, nous pouvons dégager quelques caractéristiques des entreprises agroalimentaires qui constituent notre échantillon. La dominance de l'entreprise de taille moyenne. Le secteur agroalimentaire de la wilaya

de Béjaia est composé principalement des entreprises de taille moyenne ayant moins de 100 employés, soit 93**%** des entreprises agroalimentaires (les statistiques de la DPAT en 2010).

Sur l'ensemble des entreprises enquêtées, seulement trois d'entres elles (15,78%) emploient plus de 250 employés (le cas de l'entreprise CEVITAL avec 886 employés, suivi par Tchin lait avec 259 employés et Danone Djurdjura). En revanche, le reste emploie moins de 100 employés. , soit 84,22 % de l'échantillon étudié. Cela nous renvois, à la composition de cet échantillon selon la catégorie d'entreprise :

- ✓ 02 TPE : dont l'effectif salarial ayant moins de 10 salariés [1,9].
- ✓ 03 PE : avec l'effectif salarial situé à l'intérieur de l'intervalle [10,49].
- ✓ 11 ME : avec un effectif salarial allant de 50 à 250 salariés.
- ✓ 3 GE : avec un effectif supérieur à 250 salariés.

Figure 1: Structure du personnel de la production des entreprises enquêtées

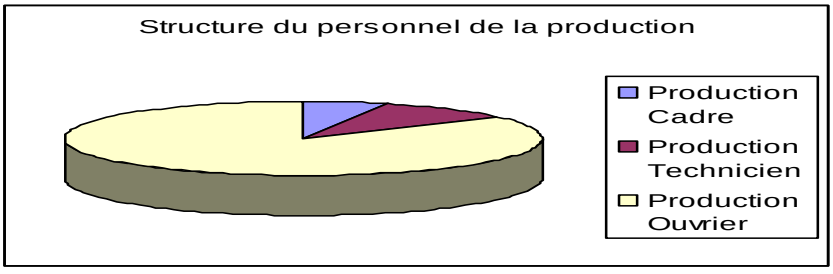

Source : Etabli par nous même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

S'agissant de la structure du personnel par fonction, nous remarquons que le personnel affecté à l'administration reste infime par rapport à celui de la production. Le taux d'encadrement varie, en moyenne, entre 5,33% et 15%. Ce taux indique l'importance des ressources humaines comme levier de développement des activités

d'innovation. En effet, la faiblesse des ressources humaines se manifeste à travers un taux d'encadrement technique et administratif très réduit. Soulignons que le nombre des cadres techniques et administratifs est insuffisant pour permettre une gestion et une organisation efficace à des activités d'innovation.

Figure 2: Structure du personnel de l'administration des entreprises enquêtées

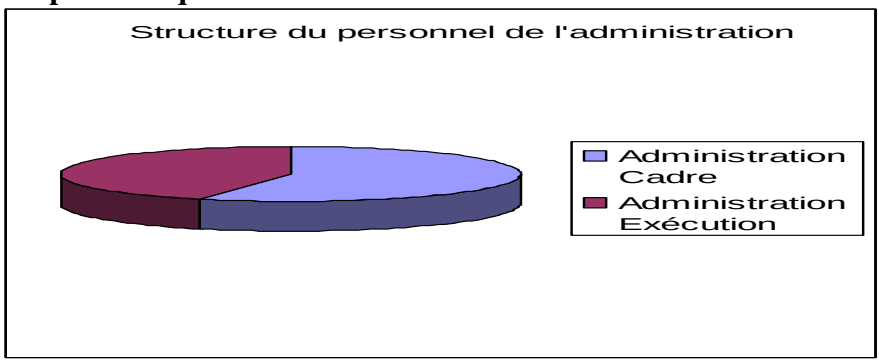

Source : Etabli par nous même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

Les raisons de cette faiblesse est justifié par le manque des moyens humains et financiers ainsi la culture du patron – dirigeant qui contrôle tout pour les entreprises de taille très petites. Quant aux autres entreprises, la réduction des dépenses et les coûts supportés. Cette situation se traduit au niveau des entreprises par une surcharge de travail pour les cadres recrutés et souvent une imprécision des tâches confiées au personnel, ce qui peut constituer un handicap dans l'organisation des activités d'innovation.

4.3 La technologie de l'entreprise

Le facteur technologique est l'un des facteurs de l'environnement externe qui agit sur l'entreprise, domaine dans lequel l'entreprise est obligée de s'engager pour assurer sa survie et sa croissance. Nous avons constaté que l'ensemble des entreprises enquêtées sont dotées d'une technologie automatique et semi automatique. Il est à signaler que certaines entreprises disposent de machines à commande numérique. La technologie dont disposent ces entreprises répond aux besoins de leurs activités, et leur manipulation ne pose aucun problème puisque des formations courtes sont prévues dans les contrats d'acquisition. Rares sont les cas ou les entreprises

font appel à des ingénieurs étrangers pour résoudre leur problèmes rencontrés avec les équipements sophistiqué. Pour connaitre le degré de modernité du matériel utilisé, nous résumerons dans le tableau suivant :

Tableau 3 : La technologie de l'entreprise

Entreprises	Nature de la technologie	Objectifs technologiques
Cevital	Automatique et à commande numérique	Amélioration de la qualité des produits
COGB Labelle	Automatique	Améliorer la qualité des produits
Tchin lait-Candia	Automatique	Amélioration et fabrication des nouveaux produits
Laiterie d'Amizour	Semi- automatique et automatique	Diminution des coûts de production
Email du grain d'or	Semi- automatique et automatique	Diminution des coûts de production
Moulex Sfacene	Semi- automatique et automatique	Diminution des coûts de production
Pâtes et couscous El Hadja	Semi- automatique et automatique	Assurer la qualité des produits
Les moulins de la Soummam	Semi- automatique et automatique	Diminution des coûts de production
Moulina	Semi- automatique et automatique	Diminution des coûts de production
Grand moulin de la vallée	Automatique et à commande numérique	Le maintien des ventes
Boisson STAR	Semi- automatique et automatique	Diminution des coûts de production
Juc Tar	Automatique	Diminution des coûts de production
Kassa et ses frères	Automatique et à commande numérique	Amélioration et fabrication des nouveaux produits
Brasserie Star d'Algérie	Semi- automatique	Diminution des coûts de production
Sica	Automatique	Amélioration de la qualité des produits
Danone-Djurdjura	Automatique et à commande numérique	Diminution des coûts de production
COJEC	Semi- automatique et automatique	Améliorer la qualité des produits
FRULACT Algérie	Automatique	Diminution des coûts de production
Moulin Ouarti	Semi- automatique et	Améliorer la qualité des

	automatique	produits

Source : Etabli par nous même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

4.4 Identification des innovations rencontrées

La démarche d'innovation dans l'entreprise peut être programmé si elle est planifiée dans la stratégie d'entreprise, ou bien non programmées, c'est-à-dire instantanée, dans ce cas, elle est réalisée dans un but de survie ou de saisir une opportunité qui se présente. Dans la majorité des entreprises enquêtées, l'innovation est non programmée, puisque tout changement de ces entreprises dépend de la volonté du patron.

Dés nos jours, l'innovation est une des sources de succès, de pérennité, d'expansion et de création de valeurs pour une entreprise. L'implantation d'une démarche pour la gestion de l'innovation, intégrée comme un des axes primordiaux dans les programmes de développement industriel actuel, atteste de son importance. Toutefois, toute la difficulté d'une telle démarche se localise dans la gestion de certains éléments immatériels mais stratégiques dont l'ampleur influence la performance de l'entreprise.

Tableau 4 : Identification des innovations rencontrées

Entreprises	Innovation de produit	Innovation de procédé	Innovation d'organisation	Innovation de commercialisation
Cevital	Lancement de nouveau produit (margarine Matina 500 g et 250g), réhabilitation de l'unité de jus de fruit (El-Kseur)	Acquisition de machines à commandes numériques	Mise en place d'un système de management de la sécurité des denrées alimentaires (SMSDA), ISO 22000	Lancement de nouveau produit (margarine Matina 500 g et 250g), réhabilitation de l'unité de jus de fruit (El-Kseur)
COGB Labelle	Lancement de nouveau produit (margarine 250g)	-	Mise en place d'un système de pointage électronique	-
Tchin lait-Candia	Amélioration de la qualité de la semoule	Acquisition de machines pour déplacer les sacs de	Nouvelle affectation des équipes de production	-

		semoules		
Laiterie d'Amizour	Elargir la gamme des produits	-	-	-
Email du grain d'or	Nouvelles préparations des fruits	Amélioration du processus de préparations des fruits	-	Offre à ses clients un service personnalisé, ou chaque concept, produit ou processus de fabrication est discuté et analysé en partenariat
Moulex Sfacene	-	-	-	-
Pâtes et couscous El Hadja	Amélioration de la qualité de la semoule	Acquisition de machines pour déplacer les sacs de semoules	Nouvelle affectation des équipes de production	-
Les moulins de la Soummam	Amélioration de la qualité de la farine	-	Adaptation du personnel de production à nouvelles demandes	-
Moulina	Amélioration de la qualité de la farine	-	Adaptation du personnel de production à nouvelles demandes	-
Grand moulin de la vallée	Amélioration du produis (semoule)	Installation d'un système de nettoyage	Installation d'un laboratoire d'analyse de la qualité	-
Boisson STAR	-	-	-	-
Juc Tar	Elargir la gamme des produits	-	-	-
Kassa et ses frères	-	-	-	-
Brasserie Star d'Algérie	-	-	-	-

Sica	Lancement de nouveau produit (chocolat)	Introduction de nouvelle machine dans la fabrication du chocolat	-	-
Danone-Djurdjura	Nouveaux produits (Danao, Danette)	-	-	-
COJEC	-	-	-	-
FRULACT Algérie	Nouvelles préparations des fruits	Amélioration du processus de préparations des fruits	-	Offre à ses clients un service personnalisé, ou chaque concept, produit ou processus de fabrication est discuté et analysé en partenariat
Moulin Ouarti	-	-	-	-

Source : Etabli par nous même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

En Analysant les données de ce tableau, nous pouvons déduire que les entreprises de la wilaya de Béjaia font des efforts en matière d'innovation, bien que dans la majorité des cas, les innovations rencontrées concernant l'amélioration ou le renouvèlement des produits existants. Nous tenons à préciser que les entreprises Cevital, Danone et Tchin lait – Candia innovent continuellement dans leurs offres, afin d'élargir leurs parts de marché et même exporter vers d'autres pays (le cas du Cevital qui a déjà exporté vers l'Espagne, la Tunisie et la Lybie).

Les innovations organisationnelles dans les entreprises étudiées ne sont pas aussi importantes que les innovations de produits ou de procédés, elles modifient les responsabilités, car l'organisation des équipes de production et la mise rn place d'un système de management et la répartition des tâches, bouleversent totalement les responsabilités dans ces entreprises.

S'agissant des innovations commerciales, elles ne sont pas fréquentes dans les entreprises étudiées à l'exception de l'entreprise Frulact qui place ses clients au centre de ses décisions d'où il offre à ses clients un service personnalisé, ou chaque concept, produit ou

processus de fabrication est discuté et analysé en partenariat. La présence de tel investissent dans l'agroalimentaire constitue une innovation majeure pour le développement de l'entreprise.

4.5 Innovations radicales et innovations incrémentales

Nous distinguons les innovations selon le degré de nouveauté introduite, nous remarquons que la totalité des innovations rencontrées sont de type incrémentales, et ne bouleversent pas l'activité des entreprises. Il est, en effet, admis dans la littérature que le secteur agroalimentaire est caractérisé par sa forte innovation incrémentale et les innovations radicales ne sont que rarement introduites.

Tableau 5 : Innovations radicales et innovations incrémentales

Entreprises	Innovations de ruptures	Innovations incrémentales
Cevital	-	Amélioration de la qualité et diversification de la gamme
COGB Labelle	-	-
Tchin lait-Candia	-	Amélioration de la qualité et diversification de la gamme
Laiterie d'Amizour	-	Diversification de la gamme
Email du grain d'or	-	Différenciation des produits
Moulex Sfacene	-	Amélioration de la qualité et la relation des clients
Pâtes et couscous El Hadja	-	Diversification des produits et nouvelle organisation de personnel de production
Les moulins de la Soummam	-	Amélioration de la qualité et adaptation aux nouvelles attentes des clients
Moulina	-	Amélioration de la qualité et de l'organisation de la production
Grand moulin de la vallée	-	-
Boisson STAR	-	-
Juc Tar	-	Elargissement de la gamme
Kassa et ses frères	-	Amélioration de la qualité
Brasserie Star d'Algérie	-	Amélioration de la qualité
Sica	-	Amélioration de la qualité
Danone-Djurdjura	-	Amélioration de la qualité et diversification de la gamme
COJEC	-	Amélioration de la qualité et

		diversification de la gamme
FRULACT Algérie	-	Amélioration de la qualité
Moulin Ouarti	-	Amélioration de la qualité

Source : Etabli par nous même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

4.6 Les pratiques d'innovations et de R-D

Les pratiques d'innovation dans une entreprise ne sont pas le fruit de hasard, mais elles ont lieu parce qu'il existe une organisation apprenante capable de concevoir et de développer une innovation. En effet, l'entreprise doit s'appuyer sur des structures spécifiques pour organiser et propulser les activités d'innovation.

Tableau 6: Les structures affectées à l'innovation et à la recherche

Entreprises	La structure	Sa fonction
Cevital	-	Amélioration de la qualité et diversification de la gamme
COGB Labelle	Laboratoire d'analyse et contrôle de qualité	Contrôle de qualité et lancement de nouveaux produits
Tchin lait-Candia	Laboratoire d'analyse et contrôle de qualité	Amélioration de la qualité
Laiterie d'Amizour	-	-
Email du grain d'or	-	-
Moulex Sfacene	Laboratoire d'analyse et contrôle de qualité	Contrôle de qualité et lancement de nouveaux produits
Pâtes et couscous El Hadja	-	-
Les moulins de la Soummam	-	-
Moulina	-	Amélioration de la qualité
Grand moulin de la vallée	Laboratoire d'analyse de qualité	Amélioration de la qualité
Boisson STAR	-	-
Juc Tar	-	-
Kassa et ses frères	-	-
Brasserie Star d'Algérie	-	-
Sica	-	Amélioration de la qualité et diversification de la gamme
Danone-Djurdjura	Laboratoire test qualité	Contrôle de qualité
COJEC	-	-
FRULACT Algérie	Laboratoire d'analyse et contrôle de qualité des	Contrôle de qualité et la conformité des produits

	produits et matières premières	
Moulin Ouarti	-	-

Source : Etabli par nos même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

Dans la totalité des entreprises étudiées, les resautas de l'enquête montre l'existence d'un laboratoire dédié non pas la RD mais à des tâches d'usage classique (contrôle de conformité, hygiène, analyse de la qualité,….). D'ailleurs, ce ne sont pas toutes les entreprises qui disposent d'in laboratoire de qualité, il y'a seulement neuf d'entres elles ne disposent aucune structure pour le contrôle de qualité, mais elles sous-traitent avec des laboratoires extérieures.

4.7 Les relations entreprises – université de Béjaia et centre de recherche

Les interfaces Entreprises-Université, Entreprises- Centres de recherche sont importants dans la stimulation des processus d'apprentissage. Tout de même ces interfaces externes nécessitent la disponibilité de compétences organisationnelles et relationnelles au sein de l'entreprise.

Tableau 7: Les relations entreprises – université de Béjaia et centre de recherche

Entreprises	Nature de la relation	Domaine de coopération	Impact sur innovation
Cevital	Convention de stage et de financement de mémoire de magister et recrutement	Pétrochimie, électronique, chimie industrielle et management	Amélioration de la qualité et le processus suite à des formations adaptées aux besoins de l'entreprise
COGB Labelle	Stage pratique des étudiants et recrutement des diplômés	-	-
Tchin lait-Candia	Stage pratique des étudiants et recrutement des diplômés	-	
Laiterie d'Amizour	-	-	-
Email du grain d'or	-	-	-
Moulex Sfacene	Stage pratique des	-	-

	étudiants et recrutement des diplômés		
Pâtes et couscous El Hadja	-	-	-
Les moulins de la Soummam	-	-	-
Moulina	Stage pratique des étudiants		-
Grand moulin de la vallée	-	-	-
Boisson STAR	-		-
Juc Tar	-		-
Kassa et ses frères	-	-	-
Brasserie Star d'Algérie	-	-	-
Sica	Stage pratique des étudiants et recrutement des diplômés	-	-
Danone-Djurdjura	Stage pratique des étudiants et recrutement des diplômés	-	-
COJEC	-	-	-
FRULACT Algérie	-	-	-
Moulin Ouarti	-	-	-

Source : Etabli par nos même, selon les résultats de l'enquête, 2010.

Nous constatons, à partir du tableau (7), que les liens que nouent les entreprises de notre échantillon avec l'université de Bejaia sont très faibles. Seulement 7 d'entres elles tissent des relations avec l'université. Néanmoins, ces relations se limitent à des conventions de stage pratique des étudiants, excepté l'entreprise Cevital qui a signé une convention de financement de mémoires de magister (le nombre de bourses est de 10) dans des domaines variés. Dans ce cas, l'université ne représente pas pour les entreprises enquêtées une source de connaissances ni d'apport scientifique, mais simplement un réservoir de la main d'œuvre. Nous avons constaté aussi qu'aucune relation n'est établie entre les entreprises du secteur de l'agroalimentaire de la région et l'institut national algérien de

recherche agronomique (INRAA) situé à Oued Ghir dans la même région.

Pour la formation de jeunes, le secteur est doté de différent établissement à caractère public ou privé. Les établissements publics sont constitués des CFPA implantées dans les communes les plus peuplées. Du fait de leur nombre (24), ils proposent des formations variées et riches dans leurs domaines (management, marketing, la GRH,….). Les résultats de l'enquête indiquent que les relations avec les centres de recherche sont des stages d'apprentissage (d'une façon informelle).

Enfin, nous notons que les entreprises enquêtées accusent un retard dans leur mode de gestion et d'organisation. Les processus décisionnels ne sont que rarement formalisés, et la répartition du travail est peu développée. Le succès des entreprises et leur capacité de produire de savoir, innovation et changement découlent directement de la qualité des relations qui ne se nouent entre les personnes. La pratique d'innovation est avant tout un processus continu d'apprentissage, de réflexion, d'information et d'acculturation en vue d'acquérir des attitudes nouvelles, des reflexes et des comportements d'entrepreneurs, des méthodes de management dynamiques et innovantes.

Conclusion

A l'issue de ce travail, appliqué au cas du secteur agroalimentaire de la wilaya de Bejaia, nous avons abouti à la conclusion selon la quelle les entreprises algériennes accusent un retard énorme en matière d'activité d'innovation. Même si nous remarquons l'existence d'un potentiel d'innovation dans le cas de quelques entreprises privées (Cevital, Danone et Tchin lait – Candia). Les innovations rencontrées ne sont pas dues à des pratiques managériales dédiées spécifiquement à l'innovation et ne sont pas le fruit d'une organisation apprenante mais résultent, par contre, de routines dynamiques et d'efforts individuels (cadre, dirigent ou patron).

Nous pouvons comprendre que l'entreprise algérienne reste prisonnière dans son management traditionnel, elle accorde peu d'intérêt aux activités d'innovation et aux nouvelles technologiques, de façon générale, les entrepreneurs privés n'ont pas une vision de

long terme et s'intéresse peu a l'environnent dans lequel ils évoluent, et c'est pour cette raison qu'ils ne perçoivent pas le besoin d'innover dans leurs activités. Elles doivent revoir et renouveler leurs méthodes de gestion et d'organisation si elles souhaitent innover dans leurs offres, dans le but de conserver leurs parts de marché et faire face aux changements de l'environnement.

En conclusion, nous mettons en relief la nécessité pour les pouvoirs publics algériens d'intervenir, d'une manière urgente, dans le domaine d'innovation. Il est essentielle à cet égard d'inciter les entreprisses à développer des laboratoires de recherche, à travailler en partenariat avec es instituts de recherchez, des universités tant national qu'étrangères, et des organismes financiers. Pour ce faire une politique d'innovation doit être clairement définie en harmonie avec la politique de la recherche scientifique.

Bibliographie

I. Ouvrages généraux et articles

1) Amendola et Gaffard, La dynamique économique de l'innovation, Edition Economica, Paris ,1988.
2) Bellon. B, L'innovation créatrice, Economica, Paris, 2002.
3) Bijon. C, Les stratégies de rupture, Le Seuil, Paris, 1991.
4) COURLET Claude et FERGUENE Améziane, Globalisation des territoires : Le cas des SPL dans les pays en développement, n°3, 2003.
5) Durand R et Quellin B, Comment envisager l'évolution économique sans concevoir une firme évolutionniste, Edition CNRS, 1996.
6) Freeman C, Le nouveau contexte de l'innovation, STI Revue, OCDE, Numéro 15,1995.
7) Giget M, Management de l'innovation technologique et des connaissances, Thèse de doctorat en système industriels, 2006.
8) Goguelin P, L'évolution du concept d'autorité et l'innovation dans les entreprises, Presse du CNRS, 1992. Cité par Lachmann J, in « Le financement des stratégies de l'innovation », Economica, Paris, 1993.
9) Hendricks C, Problématique du transfert de technologie en nouvelles théories de l'innovation et de la firme, Revue Régions &Développements, n^0 03-1996.

10) Jean Claude B, Trajectoire d'innovations dans l'entreprise artisanale : une approche évolutionniste fondée sur les ressources et les compétences, XVI^{ème} conférence international de management stratégique, Montréal, juin 2007.
11) MAILLET Denis et PERRIN Jean- Claude, Entreprises innovatrices et développement territorial, Groupe de recherche européen sur les milieux innovateurs (GREMI), institut de recherche économique et régionale, Neuchâtel, 1992.
12) MATTEACCIOLI André**,** Philippe Aydalot pionnier de l'économie territoriale, L'harmattan, Paris, 2006.
13) PORTER Mickael, Avantages concurrentiel, 1999.
14) RAHMOUNI Mohiédine, Motivations et déterminants de l'innovation technologique: Un survol des théories modernes, in Cahiers du GREThA, n°2011-10, 2011.

15) SANDER Anne, Les politiques de soutien à l'innovation, une approche cognitive, le cas des Cortechs en Alsace, Thèse de doctorat en sciences économiques, Paris ,2005.
16) SAMSON Ivan, Territoire et système économique, Communication aux 4èmes journées de la proximité, réseaux et coordination, Marseille les 17 et 18 Juin 2004.
17) Schumpeter J, Théorie de l'innovation économique, Edition Dalloz, Paris, 1999.

18) Soparnot R, et Stevens E, Management de l'innovation, Dunod, Paris, 2007.

II. Rapports et documents statistiques

1. DPAT, annuaire statistique de la wilaya de Béjaia, résultat 2009, édition 2010.
2. Direction des Mines et de l'Industrie de la wilaya de Béjaia, 2010.
3. OCDE, Manuel de Frascati 2002, « la mesure des activités scientifiques et technologique ».
4. Manuel d'Oslo, OCDE/Eurostat 1997.

REPRESENTATIONS SOCIALES DE L'ECOLE ET INVESTISSEMENT SCOLAIRE DES PARENTS : ETUDE DE CAS AUPRES DES PARENTS D'ELEVES DU COURS PREPARATOIRE 1ERE ANNEE DE TOHOUN AU TOGO

BAWA Ibn Habib

Psychologie de l'Education et de la Formation

Université de Lomé

Résumé

Cette étude identifie les représentations sociales de l'école chez les parents qui s'investissent ou non dans la scolarisation de leurs enfants. Elle établit également un lien entre l'origine sociale et l'investissement scolaire parental. Trente parents dont les enfants sont âgés de 5-6 ans et inscrits au cours préparatoire 1ière année ont rempli un questionnaire. Les analyses montrent que les parents s'investissent à l'école pour sa capacité d'assurer l' « Apprentissage » des connaissances aux enfants, pour son caractère « Utile » et pour sa capacité de « Socialisation » des enfants. Par contre, les autres parents mettent au centre de leurs représentations l'« Utile » et l' « Apprentissage ». De plus, les parents qui s'investissent activement proviennent des milieux favorisés. Ceux qui sous investissent proviennent des milieux défavorisés composés de paysans et d'agriculteurs.

Mots clés : Représentations sociales ; investissement scolaire parental ; école ; origine sociale.

Abstract

This study identifies the social representations of the school for parents who are involved or not in the schooling of their children. It also establishes a link between social origin and parental education investment. Thirty parents of children aged 5-6 years and enrolled in preparatory 1st year completed a questionnaire. The analyzes show that parents are involved in school to its ability to provide the "Learning" knowledge to children, for its "Useful" and for his ability to "socialization" of children. By cons, other parents put at the center of their representations "Useful" and "Learning". In addition, parents who are actively involved from privileged backgrounds. Those who invest in from compounds of peasants and farmers disadvantaged backgrounds.

Keywords: Social Representation, parental investment in education, school, social origin.

1. Introduction

La place de l'école dans la société n'est plus à démontrer. Que ce soit au Nord ou au Sud, quel que soit le milieu (urbain ou rural), l'école est investie, interprétée par l'ensemble des acteurs sociaux. Même dans les régions les plus faiblement scolarisées, dans les villages les plus isolés où l'école est absente, il existe une connaissance pratique de l'école par le biais des relations entretenues avec les agents de l'Etat qui apparaissent à la fois comme des produits du système scolaire et des détenteurs de savoirs (Lange, 2009).

Au Togo, comme partout ailleurs, l'école est chargée d'assurer à la fois l'éducation et la formation de tout citoyen. Celui-ci doit être « *équilibré, ouvert d'esprit, capable de s'adapter aisément à toutes les situations nouvelles, plein d'initiative et apte à agir sur le milieu pour le transformer* » (Reforme de l'Enseignement au Togo, 1975, p.9). Pour obtenir un tel profil de citoyen, il faut d'énormes investissements dans le système éducatif. Malheureusement, la question du financement de l'éducation est l'un des problèmes les plus délicats auxquels sont confrontés les dirigeants togolais.

La crise économique du pays pousse l'Etat togolais à se désengager de plus en plus de l'école ; conséquemment, les parents d'élèves sont amenés à jouer aujourd'hui des rôles dévolus à l'Etat en devenant de sérieux partenaires. Ils sont de plus en plus sollicités pour financer l'éducation de leurs enfants (malgré la gratuité de l'école primaire, ils paient encore les cotisations parallèles très élevées) ; ils participent financièrement ou matériellement à la création des écoles

(EDIL : Ecole D'Initiative Locale ; CEGIL : Collège d'Enseignement Général D'Initiative Locale).

La prise en compte de l'énorme investissement des parents dans les dépenses scolaires se traduit par l'arrêté N°069 du 23 novembre 2000 du Ministre de l'Education Nationale et de la Recherche instituant des Comités de Gestion des Ressources des Etablissements Scolaires (COGERES) du secteur public. La place réservée aux parents dans la prise de décisions dans la gestion quotidienne des établissements scolaires s'est élargie. Lentement mais sûrement, l'Etat est en train de perdre ses prérogatives au profit de initiatives privée et locale (Annuaire National des Statistiques Scolaires, 2011).

Si de façon volontaire, les parents acceptent se substituer à l'Etat dans son rôle régalien, c'est qu'ils ont compris que « *les parents ont un rôle à jouer dans la scolarité de leurs enfants. Ils doivent se sentir inclus et avoir le droit de dire ce qu'ils pensent* » (Baton, 2012, p.6). C'est également une occasion de « *reprise d'initiative en matière éducative et scolaire des familles et leur volonté de faire entendre leurs voix auprès des décideurs* » (Lange, 2009, p.164). Dès lors, s'investir pour la scolarisation de leurs enfants est plus qu'un impératif. En contrepartie quelle serait les attentes de l'école ? La réponse à cette question passe par l'analyse des représentations sociales que ces parents ont de l'école. C'est pourquoi cette étude vise à comprendre précisément la représentation que les parents ont de l'école qui justifierait leur investissement.

2. Cadre conceptuel et revue des travaux

2.1. Cadre conceptuel

2.1.1. L'investissement scolaire parental

L'idée de l'importance de la collaboration école-famille est admise aujourd'hui (Durning, 2006). Dans cette collaboration, des termes comme implication, participation, engagement, encadrement, accompagnement ou investissement des parents sont utilisés diversement pour désigner en réalité un même contenu eu égard à l'indifférence avec laquelle ils sont utilisés dans un même article (Oubrayrie et Lescarret, 1997 ; Cunha, 1998 ; Desforges & Abouchaar, 2003 ; Deslandes & Bertrand, 2004 ; Bergonnier-Dupuy, 2005 ; Gouyon et Guérin, 2006 ; Anne et Fiestel, 2007 ; Baton, 2012 ; Bawa, 2012 ; Larivée, 2012).

Pour notre part, en retenant le terme investissement c'est que nous espérons prendre en compte non seulement la contribution financière des parents dans la scolarité des enfants mais aussi l'ensemble des pratiques concernant la gestion individuelle de leur carrière scolaire à savoir suivi scolaire, rencontres avec les enseignants, cours de soutien… Ces pratiques constituent bien des pratiques sociales ou « *systèmes d'actions socialement investis* » (Abric, p.7). Cette considération est soutenue par Baton (2012) qui va plus loin pour identifier trois types d'investissement scolaire parental :

- tout d'abord, un investissement au niveau de l'école avec le fait que les parents soient représentants ou non, qu'ils se tiennent informés de ce qui se passe dans l'école et du comportement de leur enfant ;

-ensuite, nous avons un investissement stratégique des parents dans la scolarité de leur enfant. Cet investissement peut se manifester par le choix de l'école (stratégie pour lutter contre la carte scolaire) ou le choix d'options et de filières ;

-enfin, un troisième type d'investissement qui serait plutôt culturel. Par exemple, l'accompagnement des enfants dans leurs devoirs et qui dépendrait du « capital culturel » et de « l'héritage culturel » (Bourdieu et Passeron, 1964). Lahire (1993) trouve que cet investissement est aussi visible à travers les discussions tenues avec les enfants sur ce qu'ils ont pu voir ou faire à l'école, c'est à dire essayer d'inclure le monde scolaire dans le monde familial.

2.1.2. La représentation sociale

Le lecteur intéressé par la genèse et l'évolution de la notion de représentations sociales peut consulter Durkheim (1898) et Moscovici (1961 ; 1984). Pour le compte de cet article, nous retenons simplement les définitions de Jodelet (1994 ; 1997) et de Flament et Rouquette (2003).

Les représentations sociales constituent selon Jodelet (1994, p.36) *« une forme de connaissance, socialement élaborée et partagée, ayant une visée pratique et concourant a la construction d'une réalité commune à un ensemble social. Egalement désignée comme savoir de sens commun ou encore savoir naïf, naturel, cette forme de connaissance est distinguée, entre autres, de la connaissance scientifique »*. Chaque représentation peut donc comprendre à la fois le contenu de cette représentation ainsi que l'utilisateur de la

représentation. Cette définition présente l'avantage de ne pas être centrée sur les contenus ou sur la sémantique des fonctions de la représentation mais aussi sur les relations inter et intra-groupes.

Selon Jodelet (1997, p.36), « *les représentations sociales sont des formations cognitives socialement produites, et par la suite socialement différenciées* » ou encore *« une forme de connaissance, socialement élaborée et partagée, ayant une visée pratique »*. Pour le même auteur, une représentation sociale est aussi un ensemble de connaissances, d'attitudes et de croyances concernant un « objet » donné. Elles sont donc des sens que l'on donne aux objets pour qu'ils soient connus comme tels.

Flament et Rouquette (2003, p.13), pour leur part, proposent une définition déclinée selon trois dimensions : descriptive, conceptuelle et opérationnelle : « *une représentation sociale est une façon de voir un aspect du monde, qui se traduit dans le jugement et l'action. Elle renvoie a un fait social. Une représentation sociale est un ensemble de connaissances, d'attitudes et de croyances concernant un objet donné. Elle comprend des savoirs, des prises de position, des applications de valeurs, des prescriptions normatives. Une représentation sociale est un ensemble d'éléments cognitifs liés par des relations. Ces éléments et ces relations se trouvant attestés au sein d'un groupe déterminé.* »

Il va sans dire que, quelle que soit la méthodologie d'étude utilisée, cette « façon de voir » ne peut être suffisamment appréhendée chez un individu singulier ; elle renvoie à un fait social. Ces

représentations sociales ne sont donc pas universelles mais bien au contraire sont culturelles (Flament et Rouquette, 2003).

Trois modèles théoriques des représentations sociales se dégagent à travers la littérature : le modèle structural des représentations sociales (Abric, 1987 ; 1994 ; 2001 ; Rouquette et Rateau, 1998) ; le modèle des principes organisateurs (Doise, 1986 ; 1990) et le modèle bi-dimensionnel (Moliner, 1995).

Nos résultats seront présentés conformément au modèle structural car il met en évidence les divergences dans la structure périphérique de manière à distinguer les parents qui investissent et les parents qui sous-investissent.

Ce modèle rend compte de la structure et de l'organisation des représentations sociales par la théorie du noyau central selon laquelle une représentation sociale s'organise en un double système : central et périphérique (Fontaine, 2007). Le noyau central a une origine essentiellement sociale liée aux conditions historiques, sociologiques et est directement associé aux valeurs, aux normes (Abric, 2001). Par contre, le système périphérique est déterminé de « *façon plus individualisée et contextualisée et permet une adaptation, une différenciation en fonction du vécu, une intégration des expériences quotidiennes* » (Abric, 1994, p.28). Selon Rouquette et Rateau (1998), le noyau central ne comprend que quelques éléments et il constitue le fondement stable autour duquel va se construire l'ensemble de la représentation : il lui donne sa signification. Les éléments du système périphérique sont en relation directe avec le noyau central et ils constituent la partie la plus vivante et la plus concrète. Ils

correspondent à l'interface entre le noyau central et la situation concrète. L'étude du système périphérique apparaît donc tout aussi importante que celle du système central pour la connaissance de son fonctionnement. La structure périphérique, qui s'explique par la suractivation de certains éléments périphériques, serait toujours spécifique à une sous-population (Rouquette et Rateau, 1998).

2.2. Revue des travaux

Nous avons recensé quelques travaux en relation plus ou moins étroite avec notre problématique à travers la littérature occidentale. Il s'agit des travaux de Lareau (1987), Terrail (1992), Saint-Laurent et al. (1994), Pujol et Goutier (1998), Bouchard, St-Amant, Gauvin, Quintal, Carrier et Gagnon (2000), Dabousky (2007), Bridgeland, Dilulio, Streeter et Mason (2008).

Lareau (1987) montre que des différences sont observées dans la participation des parents dans la scolarisation des enfants en fonction de leur appartenance sociale. Les parents de la classe populaire sont moins enclins à contacter l'école et lorsqu'ils le font, c'est souvent pour des raisons qui ne concernent pas les progrès scolaires de leur enfant. Ces parents semblent également moins à l'aise dans leurs interactions avec les enseignants. Quant aux parents de la classe moyenne, ils n'hésitent pas à contacter régulièrement l'enseignant de leur enfant pour s'enquérir de ses progrès. Une diversité de facteurs semble influencer la participation des parents. De plus, en s'investissant activement dans la scolarité de leur enfant, ceux-ci ont plus d'opportunités de créer des liens avec d'autres parents

de la communauté scolaire, ce qui leur donne accès à des ressources supplémentaires pour leur enfant. Il identifie le niveau d'éducation ainsi que le temps, l'argent et les autres ressources matérielles dont ils disposent comme facteurs d'influence.

Terrail (1992) examine les résultats de quatre enquêtes. Il constate que les parents observent de près le déroulement de la scolarité des enfants. L'investissement parental y est mesuré par les indicateurs tels que la surveillance des résultats scolaires, le soutien parental pratique (aide aux devoirs, cours particuliers), l'intérêt des parents pour les études de leurs enfants, les contacts des parents avec l'école. Il constate que l'intervention active des parents auprès de leurs enfants réduit les écarts sociaux de réussite.

L'étude de Saint-Laurent et al. (1994), menée auprès de parents provenant de milieux défavorisés et favorisés, a révélé que les deux groupes de parents investissent passablement de temps et d'énergie dans le suivi scolaire de leur enfant et ont la volonté de collaborer avec l'école. Cependant, les parents de milieux favorisés semblent y consacrer davantage de temps que ceux de milieux défavorisés, notamment en ce qui a trait au soutien offert à l'enfant lors de la période des devoirs.

Dans une étude portant sur les représentations de l'école et le degré d'engagement des parents, Pujol et Gontier (1998) ont observé un plus grand nombre de parents engagés que de parents non engagés, et ce, dans chacun des groupes sociaux; « l'enjeu scolaire » semble donc important, peu importe l'appartenance sociale. Ils concluent également à la présence d'un lien entre le degré d'engagement des

parents et les représentations qu'ils ont de l'école, ce qui confirme d'autant plus que ces représentations ne sont pas uniquement fonction de l'appartenance à un groupe social.

Une étude comme celle de Bouchard et al. (2000) souligne l'importance du genre dans la participation des parents de milieux défavorisés. Les résultats de cette étude ont démontré le rôle prépondérant de la mère dans le suivi scolaire de l'enfant, suggérant par là, dans le prolongement de Lahire (1995), la présence de représentations du rapport à la scolarisation différenciées selon le sexe.

Dabrusky (2007) constate un décalage entre la perception qu'ont les parents économiquement désavantagés du rôle qu'ils ont à jouer et les actions qu'ils posent concrètement pour favoriser la réussite scolaire de leur enfant. Son évaluation s'est basée sur la perception des parents sur le modèle d'Epstein (2001) qui décrit six types de collaboration possibles entre la famille et l'école. Les informations recueillies dans le cadre des entrevues individuelles ont révélé que les pratiques adoptées par les parents ne correspondaient pas toujours aux perceptions qu'ils avaient de leur rôle, plus spécifiquement en ce qui concerne les activités d'apprentissage à la maison.

Bridgeland et al. (2008) reviennent sur la question de la participation des parents de milieux défavorisés en mettant cette fois-ci de l'avant leur difficulté d'accompagner leur perception positive par des actions concrètes. Tous les parents interrogés partagent une vision commune et ils s'entendent sur l'importance de l'éducation pour

relever les défis posés par le monde d'aujourd'hui. Mais, les parents ayant un niveau d'éducation et un revenu moins élevés, et dont les enfants fréquentent des écoles jugées moins performantes, insistent sur l'importance d'une éducation rigoureuse et d'une participation de leur part pour favoriser la réussite de leur enfant dans le contexte actuel.

Dans la littérature togolaise, nous n'avons pas trouvé de travaux portant directement sur la représentation de l'école et l'investissement parental. Ceux nous disposons portent sur la représentation de la profession médicale (Sambiani, 2000), des mathématiques (Gbati, 2003), de la paresse et les pratiques pédagogiques des enseignants (Gbati, 2007), de la fonction publique et la motivation au travail (Pari, 2008) et de l'apprentissage des métiers (Bérei, 2008) et de l'insertion professionnelle (Bérei, 2012).

Comme on le voit, la littérature occidentale foisonne de travaux relatifs à la représentation de l'école et à l'investissement scolaire parental (Lareau, 1987 ; Terrail, 1992 ; Saint-Laurent et al., 1994 ; Pujol et Goutier, 1998 ; Bouchard et al., 2000 ; Dabousky, 2007 et Bridgeland et al., 2008). Des facteurs tels que l'origine sociale, le niveau d'éducation, le temps, l'argent et les autres ressources matérielles dont les parents sont même identifiés comme déterminants. Par contre, il n'y a pas, à notre connaissance, de travaux dans la littérature togolaise sur cette thématique. Pourtant, on observe sur le terrain un véritable dysfonctionnement des relations école-famille, par l'absence de véritables actions concertées de la part des parents envers de l'administration pour suivre la scolarité des enfants.

L'action des parents se limite à l'achat des fournitures et au payement des frais scolaires au début de l'année. Après, les enfants sont laissés à eux-mêmes. Quelles seraient les causes de ce désengagement parental ?

Il va sans dire que pour comprendre les raisons de ce désengagement parental, il est indispensable de cerner les représentations que les parents se font de l'école. Comme on pourrait le constater, les recherches portant sur les représentations de l'école et l'investissement scolaire parental sont inexistantes. L'objectif de cette étude est donc d'identifier les représentations sociales de l'école chez les parents d'élèves qui s'investissent ou non dans la scolarité de leurs enfants dans le contexte togolais en fonction de l'origine sociale et le niveau d'études des parents.

3. Méthodes

3.1. Cadre d'étude et population

L'enquête a eu pour cadre Tohoun[2], chef-lieu de la préfecture de Moyen-Mono. Tohoun est une localité rurale mais à population hétérogène en raison de sa fonction administrative. C'est, jusqu'à ce jour, la préfecture qui présente de faibles taux de scolarisation (Annuaire National des Statistiques Scolaires, 2011).

Notre population cible est constituée des parents d'élèves du cours préparatoire 1ère année des écoles primaires de Tohoun. Ils sont au nombre total de 323. Le cours primaire comprend les cours préparatoires 1ère et 2ième année ; les cours élémentaires 1ère et 2ième année et les cours moyens 1ière et 2ième année. La classe du cours

préparatoire est choisie pour la raison fondamentale qu'elle se situe au début de la scolarité.

3.2. Echantillon

Les parents dont les enfants redoublent la classe, les parents dont les enfants présentent un trouble grave de personnalité ont été retenus comme critères d'exclusion.

A l'aide de la technique d'échantillonnage simple, nous avons tiré un échantillon de trente parents d'élèves à raison de dix femmes et de vingt hommes, dont les enfants sont âgés de 5-6 ans et inscrits au cours préparatoire 1^{ière} année. L'autre caractéristique considérée est l'origine sociale (14 cultivateurs, 9 fonctionnaires et 7 particuliers).

3.3. Instrument de collecte des données

Un questionnaire a été utilisé. Pour le construire, nous nous sommes inspiré des indicateurs de mesure de l'investissement scolaire parental définis par Terrail (1992) et l'échelle d'implication de Pujol (1995). Les questions posées ont été essentiellement des questions ouvertes.

3.4. Méthodes d'analyse des données

Nous avons utilisé l'analyse de similitude définie par Degenne et Verges (1975). Elle est une manière de classer les catégories de mots en s'appuyant sur un coefficient de similitude. Cette méthode admet le fait que deux items seront d'autant plus proches que les sujets les traitent de la même façon (soit en les acceptant ensemble,

soit en les rejetant ensemble), ce qui oblige à travailler sur une matrice de co-occurrence des réponses individuelles entre les catégories proposées. Mais, pour éviter de donner trop de poids à la fréquence des items dans l'étude de leur liaison, on utilise un indice de similitude tel que l'indice de Jaccard. Cet indice permet de rapporter le nombre de co-occurrence entre deux items au nombre de sujets ayant cité au moins une fois l'un des deux items.

Egalement, l'indice de connexité a été utilisé. C'est un indicateur d'interdépendance qui permet de mettre en évidence l'intensité des relations dans la liaison. Il permet de préciser ce qui est central ou non dans la représentation et apporte une information supplémentaire à l'examen de la simple fréquence des items.

Pour mesurer le degré de signification des différences et comparer les échantillons indépendants, le test Chi deux corrigé, plus indiqué pour les petits échantillons, nous a servi.

4. Résultats

4.1. Les indices d'investissement scolaire des parents (ISP)

Les notes obtenues aux huit items du questionnaire sur d'investissement scolaire des parents ont permis d'établir l'indice d'investissement scolaire en additionnant les huit notes. L'étalonnage des notes permet d'obtenir deux classes à savoir l'intervalle [0 - 19] correspondant à celui des parents qui sous-investissent et l'intervalle de [20 - 40] à celui des parents qui investissement.

Tableau 1 : Classification des parents selon les indices de l'ISP

	Parents	
Catégories parentales	Effectifs	Pourcentage
Sous-investissement	11	37%
Investissement	19	63%

Ce tableau indique que sur les trente parents enquêtés, 63% investissent dans la scolarisation de leurs enfants contre 37% qui sous-investissent.

4.2. La représentation parentale de l'école

La question posée était la suivante « pourquoi avez-vous envoyé votre enfant à l'école ? » L'analyse de contenu des réponses nous a permis de dégager dans le discours de chaque parent des mots clés justifiant l'envoi de leur enfant à l'école. Ils sont résumés dans le tableau ci-dessous.

Tableau 2 : Les catégories de représentation de l'école

Catégories	Mots associés
Apprentissage (ou instruction)	Savoir - Apprendre - Connaissance - Instruction - Lire ; Compter - Parler - Ecrire
Utile	Utile – Profession – Avenir – Formation – Diplôme – Voyage – Richesse
Socialisation	Socialisation – Intégration – Modèle – Education
Ouverture d'esprit	Epanouissement – Ouverture d'esprit

4.3. Analyse structurale des représentations de l'école selon les catégories d'investissement des parents

4.3.1. Fréquence des items selon les catégories d'investissement des parents

Tableau 3 : Fréquence des items selon les catégories d'investissement des parents

	Parents qui investissement		Parents qui sous-investissement	
Items	Fréquence	Rang	Fréquence	Rang
Apprentissage	40,60%	1	40%	2
Utile	31,20%	2	46,60%	1
Socialisation	21,80%	3	13,30%	3
Ouverture d'esprit	6,20%	4	0%	4

Le tableau 3 montre clairement une distribution des intérêts que les parents placent en l'école. Pour les parents qui investissent, ce qui est d'abord primordial c'est l' « Apprentissage » ou « l'Instruction » (40,60%) que reçoit ou recevra leur enfant. Comme ces acquisitions s'opèrent graduellement, ils essaient de suivre chaque jour leur progéniture, de contrôler au quotidien les efforts de l'enfant et de savourer en même temps les progrès obtenus dans son apprentissage. Ces parents placent en 2^{ième} position (31,20%) l'aspect « Utile » de l'école. Par contre, c'est le côté « Utile » de l'école qui intéresse d'abord les parents qui sous-investissent. Pour eux, c'est le diplôme et une profession qui importent. Pour y arriver, l'enfant doit réussir à l'école. Or, de jour en jour, nous assistons à l'augmentation des taux d'échecs aux divers examens, à l'augmentation du taux de chômage. C'est ce qui décourage sans doute ces parents qui

investissent de moins en moins. Un enseignant rapporte qu' « *à la rentrée, les parents achètent les fournitures, paient l'écolage et croisent les bras. L'enseignant fera le reste. Tous les jours, ces enfants nous ramènent les devoirs de maison non traités. A la fin d'année, l'enfant a échoué et son père est venu à l'école pour me taper*. »

En deuxième position, les parents qui sous-investissent ont placé l' « Apprentissage », ce qui confirme que l' « Apprentissage » ou l' « Instruction » reste toujours un rôle de l'école reconnu par tous.

A des pourcentages différents les parents qui investissent (21,80%) et les parents qui sous-investissent (13,30%) ont placé le rôle « Socialisation » de l'école à la troisième position. Ce choix confirme une demande des parents vis-à-vis de l'école : celle d'éduquer les élèves.

En dehors de ces trois items proposés par l'ensemble des parents (Apprentissage, Utile, Socialisation), nous avons également noté un quatrième item : « Ouverture d'esprit » cité uniquement par 6,20% des parents qui investissement.

Ce résultat montre que les parents qui investissent ont une plus grande vision de l'école. Selon eux, l'école n'est pas seulement un lieu d'instruction, de promotion et d'éducation mais aussi un lieu d'épanouissement de la personne.

4.3.2. Similitude et indice de connexité des items selon les catégories d'investissement des parents

Tableau 4 : Matrice de similitude selon les catégories d'investissement des parents

Items (X,Y)	Parents qui investissent		Parents qui sous-investissent	
	Indice de similitude	Rang	Indice de similitude	Rang
Apprentissage, Utile	0,35	2ème	0,3	1er
Apprentissage, Socialisation	0,42	1er	0,14	2ème
Apprentissage, Ouverture d'esprit	0,07	5ème	0	
Utile, socialisation	0,21	3ème	0,12	3ème
Utile, Ouverture d'esprit	0,09	4ème	0	
Socialisation, Ouverture d'esprit	0		0	

L'information supplémentaire qu'apporte ce tableau réside dans la façon dont les parents ont associé les items dans leur réponse. Deux éléments sont plus liés entre eux si leur indice est grand. Ainsi, chez les parents qui investissement, il existe une forte association des items « Apprentissage – Socialisation » (0,42) puis arrivent respectivement les associations : « Apprentissage – Utile » (0,35), « Utile – Socialisation » (0,21) et enfin « Utile – Ouverture d'esprit » (0,09). Chez les parents qui sous-investissent, les associations sont moins fréquentes. En première position, « Apprentissage – Utile »

(0,30) puis suivent les associations « Apprentissage – Socialisation » (0,14) et « Utile – Socialisation » (0,12).

Tableau 5 : Indice de connexité des items selon les catégories d'investissement des parents

Items	Parents qui investissement		Parents qui sous-investissent	
	Connexité	Rang	Connexité	Rang
Apprentissage	73,60	1	77,90	1
Utile	56,70	2	74,90	2
Socialisation	55,50	3	47	3
Ouverture d'esprit	13,90	4	0	4

De ce tableau, nous observons que les parents qui investissent mettent l'accent sur l' « Apprentissage », l' « Utile » et la « Socialisation ». Les parents qui sous-investissent attribuent à l'école les rôles d' « Apprentissage », d' « Utile » uniquement. Les autres éléments qui gravitent autour de noyaux centraux des représentations constituent les éléments périphériques. Ainsi, nous déduisons des tableaux 3 et 5 les représentations graphiques suivantes :

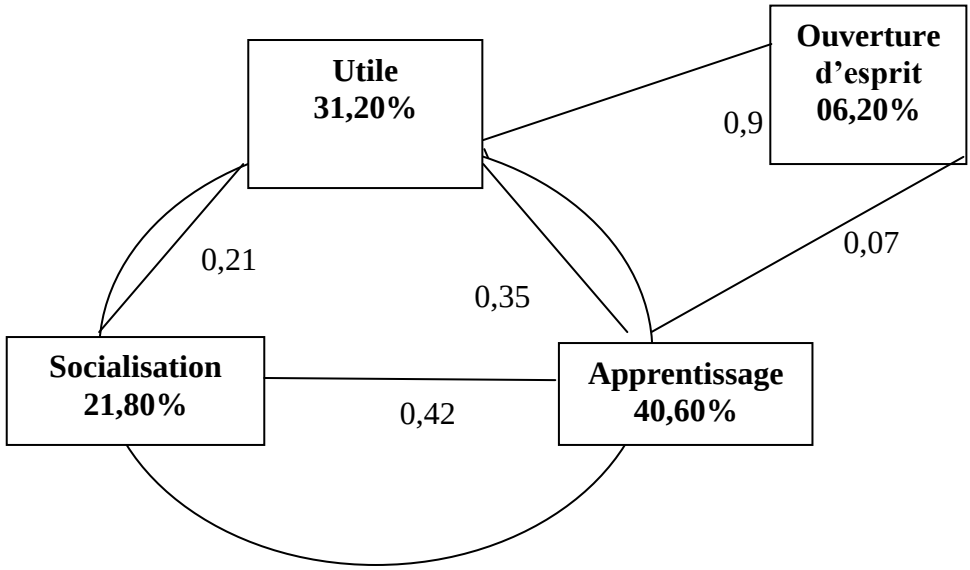

Graphique 1 : Représentation de l'école chez les parents qui investissent

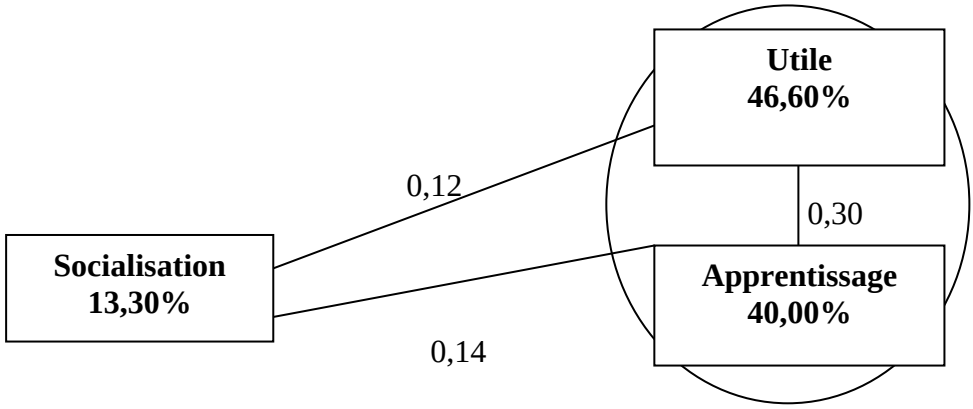

Graphique 2 : Représentation de l'école chez les parents qui sous-investissent

D'après les graphiques 1 et 2, la représentation de l'école chez les parents qui investissent est différente de la représentation de l'école chez les parents qui sous-investissent. La première différence

réside au niveau du noyau central de la représentation. Les parents qui investissent ont un noyau de représentation central composé de « Apprentissage », « Utile » et « Socialisation ». Ils ont une vision plus large de l'école. Chez les parents qui sous-investissement, le noyau central est composé de deux éléments : « Utile » et Apprentissage ». La seconde différence apparaît au niveau des éléments périphériques. Les parents qui investissent citent la fonction « Ouverture d'esprit » tandis que les parents qui sous-investissent parlent de la fonction « Socialisation » déjà dans le noyau central des parents qui investissent.

4.4. Relation entre l'origine sociale et l'investissement scolaire des parents

Tableau 6 : Origine sociale et Investissement Scolaire des Parents

	Origine Sociale			
Catégories parentales	Cultivateurs	Particuliers	Fonctionnaires	Total
Sous-investissement	8 (57%)	2 (29%)	1 (11%)	11
Investissement	6 (43%)	5 (71%)	8 (89%)	19
Total	14	7	9	30
X2 co = 5,72 ddl = 2 p < .05 DS				

La lecture de ce tableau montre que l'investissement scolaire des parents est influencé par l'origine sociale des parents. Les fonctionnaires s'investissent plus dans la scolarité de leurs enfants (89%), suivis des particuliers (71%). Peu de parents cultivateurs s'investissent dans la scolarité de leurs enfants (43%). Statistiquement,

la différence est significative au seuil $p < .05$, pour Chi deux = 5,72. Il existe donc un lien entre les deux variables.

5. Discussion

L'objectif de cette étude était d'identifier les représentations sociales de l'école chez les parents qui s'investissement ou non dans la scolarisation de leurs enfants. Une analyse différenciée a été présentée selon l'origine sociale.

Les résultats indiqués par les graphiques 1 et 2 montrent que les parents s'investissent à l'école pour sa capacité d'assurer l'« Apprentissage » des connaissances aux enfants, pour son caractère « Utile » et pour sa capacité de « Socialisation » des enfants. Ces trois attentes de l'école forment le noyau central de leurs représentations sociales de l'école. Par contre, les autres parents mettent au centre de leurs représentations l'« Utile » et l'« Apprentissage ». En périphérie, on retrouve « la socialisation » contre « l'esprit d'ouverture » pour les parents qui investissent. Il faudrait comprendre par là que les parents qui ont une vision plus large des rôles de l'école et qui surtout représentent l'école comme un autre milieu éducatif, où l'enfant va pouvoir se socialiser en dehors de la famille, mais de façon complémentaire, investissent mieux dans la scolarité de leurs enfants. Ceux qui ont une vision restreinte des rôles de l'école et pour qui l'école est plutôt perçue comme un lieu où l'enfant apprend pour son insertion professionnelle sous-investissent De même, les représentations familiales de l'Ecole dépendent étroitement des relations qui s'instaurent entre les familles et l'Ecole

(Zanten, 1988). Dans le contexte togolais, ces relations Famille-Ecole relèvent de deux sphères principales qui dépendent l'une de la participation individuelle; l'autre de la participation collective. La première renvoie au degré d'articulation entre le processus de socialisation initié par la famille et celui mis en œuvre par l'école, d'une part, et aux différentes modalités de l'accompagnement familial de la scolarité, d'autre part. La seconde est celle de la participation collective des familles au fonctionnement des établissements scolaires, notamment à travers les représentants associatifs des familles (associations de parents d'élèves, comités de gestion de l'école...). Le degré d'articulation entre le processus de socialisation initié par la famille et celui mis en œuvre dans la scolarisation d'un enfant dépend en grande partie de la proximité culturelle que la famille entretient avec l'école. Or, cette proximité est liée à l'histoire scolaire et sociale de chaque famille: fréquentation scolaire ou non des membres de la famille, réussites et échecs passés, résultats économiques (tels que l'insertion ou non dans le monde du travail entraînant ou non la réussite économique et financière) ou résultats sociaux et familiaux (tels que la cohésion ou la désunion de la famille) induits par le procès éducatif engagé (Lange, 2009).

La participation collective des familles au fonctionnement des établissements scolaires s'exprime à travers les associations de parents d'élèves ou des comités de gestion de l'école. Lorsque cette participation est effective, on observe cependant que tous les parents ne sont pas représentés au sein des associations ou des comités de gestion. Les parents les plus instruits ou ceux qui appartiennent aux

classes sociales les plus favorisées s'investissent généralement beaucoup, tandis que les familles les plus démunies sont absentes ou jouent un rôle secondaire. En l'absence de pouvoir réel de ces associations ou/et de fonctionnement démocratique, les parents renoncent très vite à toute participation collective, ce qui peut nuire à la dynamique scolaire (Lange, 2009).

L'investissement scolaire parental mis en relation avec l'origine sociale montre que les parents qui s'investissent à l'école proviennent des milieux favorisés, par conséquent scolarisés. Par contre, ceux qui sous investissent proviennent des milieux défavorisés, composés de paysans et d'agriculteurs. Il va sans dire que l'investissement des parents tend à différer selon le milieu social et le niveau d'étude des parents. Nos résultats corroborent toutes les études qui sont à notre suffrage (Lareau, 1987 ; Terrail, 1992 ; Saint-Laurent et al., 1994 ; Pujol et Goutier, 1998 ; Bouchard et al., 2000 ; Dabousky, 2007 ; Bridgeland et al., 2008).

L'investissement scolaire, quel que soit le type de parents, dépend étroitement du degré d'adhésion au projet: éducatif et sociétal de l'école. Il inclut en premier lieu les relations-enseignants familles qui déterminent en grande partie le style d'accompagnement de la scolarité des enfants par les familles: acceptation des demandes des enseignants (en assiduité, en respect des horaires, des règles internes à l'école, en fournitures scolaires ...). Le style d'accompagnement de la scolarité se caractérise aussi par l'espace-temps accordé à l'enfant au domicile pour lui permettre d'effectuer les tâches scolaires demandées, par la valorisation ou non des savoirs acquis par l'enfant à l'école, par

l'intérêt porté sur ses résultats scolaires, etc. Bien sûr, toutes les familles ne peuvent mobiliser les mêmes moyens et la même énergie pour accompagner la scolarité de leurs enfants (Lange, 2009). C'est là que réside l'avantage des parents des milieux favorisés car ils connaissent les stratégies scolaires. Qui consistent, selon Dubet (2007), à penser que l'école est un marché, et les parents qui l'ignorent, les moins favorisés, se retrouvent les perdants d'un jeu dont ils ignorent tout. Une partie de la population sait comment faire pour que leurs enfants sortent du système scolaire en ayant réussi, la réussite étant ici surtout l'insertion dans le monde professionnel. Ce sont eux qui ont les clés de ces stratégies et pour cause, ce système leur est familier car ils connaissent les filières à éviter, celles à choisir et pour la plupart des parents de ces classes ils les ont fréquentées. Bourdieu et Passeron (1964) parlent du « habitus » (dispositions constantes ou manières d'être, communes à toutes les personnes d'un même groupe social, et qui sont acquises et intériorisées par éducation) qui fait la différence entre les familles de classes populaires et des familles de classes aisées. Celui-ci joue sur la réussite scolaire de l'enfant voire sur l'investissement des parents dans la scolarité de leurs enfants.

6. Conclusion

Cette étude a permis d'identifier les représentations sociales des parents d'élèves qui s'investissent ou non dans la scolarisation de leur progéniture. A l'aide des indices de Jaccard et de connexité, nous sommes parvenu, conformément au modèle théorique de Abric (1994 ; 1997), à dégager pour chaque type de parents les attentes centrales et

les attentes périphériques des parents vis-à-vis de l'école. Le lien entre l'origine sociale et l'investissement scolaire parental a révélé que les parents des classes favorisées (les fonctionnaires) s'investissent plus que les autres parents.

Cependant, il convient de relativiser ces résultats. En effet, la population d'étude non seulement n'est pas extensive, mais aussi est essentiellement rurale ; par conséquent les observations qui y sont faites n'ont pas la prétention à la représentativité de la population togolaise. En plus, au lieu d'utiliser un questionnaire, il serait probablement intéressant dans le futur d'utiliser des grilles d'observation encore plus représentatives des interactions existantes entre l'école et la famille.

7. Références bibliographiques

Abric, J.C. (1987). Coopération, compétition et représentations sociales. Fribourg: Del Val.

Abric, J.-C. (2003) L'étude expérimentale des représentations sociales. In D. Jodelet (Ed.). *Les représentations sociales*, 2003, 7ème édition. Paris : PUF.

Abric, J.C. (1994). L'organisation interne des représentations sociales : système central et système périphérique. In C. Guimelli (Ed), *Structures et transformations des représentations sociales*. Paris : Delachaux et Niestlé.

Abric, J. C. (2001). L'approche structurale des représentations sociales : développements récents. *Psychologie et société, 4(2)*, 81-103.

Annuaire National des Statistiques Scolaires (2001).

Baton, E. (2012). *L'investissement des parents dans la scolarité de leurs enfants selon le milieu social*. Mémoire de Master, Institut Universitaire de Formation des Maîtres, Université d'Artois, France.

Bawa, I.H. (2012). Participation parentale au suivi scolaire et résultats des élèves de troisième à Lomé. *Mosaïque, 13,* 331-344.

Bergonnier-Dupuy, G. (2005). Famille(s) et scolarisation : Pratiques éducatives familiales et scolarisation. *Revue française de pédagogie, 151*, 5-16.

Bérei, T. (2008). Du décrochage scolaire précoce à l'apprentissage de métiers à Kpalimé au Togo : représentations sociales, socialisation et insertion professionnelle des usagers. Thèse de doctorat unique, Département de Sociologie, Université de Lomé

Bérei, T. (2012). Représentation de l'insertion professionnelle chez les diplômés de l'enseignement supérieur au Togo. *Educom, 2,* 253-274.

Boisvert, J. (2007). Les représentations sociales du collège et de la réussite chez les garçons en sciences humaines. *Pédagogie collégiale, 20(3),* 15-22.

Bouchard, P., St-Amant, J.C., Gauvin, M., Quintal, M., Carrier, R. et Gagnon, C. (2000). *Famille, école et milieu populaire*. Série Études et recherches, volume 5, numéro 1. Centre de recherche et d'intervention sur la réussite scolaire (CRIRES), Université Laval, Québec, Canada. 193 pages.

Bourdieu P., et Passeron J.-C. (1964), *Les Héritiers. Les étudiants et la culture*. Paris : Minuit.

Bridgeland, J.M., Dilulio, J.J., Streeter, R.T., et Mason, J.R. (2008). *One dream, two realities: Perspectives of parents on america's high schools*. Washington, D.C.: Civic Enterprises, 40 pages.

Cunha, M. D. C. (1998). Les parents et l'accompagnement scolaire : une si grande attente… *Ville-Ecole-Intégration, 114*, 180-200.

Dabrusky, G.B. (2007). *A case study of the perceptions and practices of economically disadvantaged parents towards parental involvement and the relationship to student achievement in a suburban school district*. Thèse de doctorat non publiée, Dowling College, New York.

Danvers, F. (2003). *500 mots-clefs pour l'éducation et la formation tout au long de la vie : 1700 ouvrages recensés, 1992-2002* (2e éd.). Villeneuve d'Ascq, France : Presses universitaires du Septentrion.

Degenne, A. et Verges, P. (1973). Introduction à l'analyse de Similitude, *Revue Française de Sociologie*, XIV, 1973,472 -512, p.476

Deniger, M.-A., Anne, A., Dubé, S. et Goulet, S. (2009). *Les représentations du système scolaire des familles issues de milieux défavorisés*. Montréal : Département d'administration et

fondements de l'éducation, Faculté des sciences de l'éducation, Université de Montréal.

Desforges, C., et Abouchaar A. (2003). *The Impact of Parental Involvement, Parental Support and Family Education on Pupil Achievement and Adjustment: a literature review*. Departement for education and skills : London.

Deslandes, R., et Bertrand, R. (2004). Motivation des parents à participer au suivi scolaire de leur enfant au primaire. *Revue des sciences de l'éducation, 30(2)*, 411-434.

Doise, W. (1986). Levels of explanation in social psychology. Cambridge: Cambridge University Press.

Doise, W. (1990). Les représentations sociales. In R. Ghiglione, C. Bonnet, J. F. Richard *(*eds.). *Traité de psychologie cognitive. Tome 3: cognition, représentation, communication.* Paris: Dunod.

Dubet, F. (2007). Le service public d'éducation face à la logique marchande. *Regards croisés sur l'économie, 2007(2),* p. 157–165.

Durkheim, E. (1898). Représentations individuelles et représentations collectives. In E. Durkheim, (ed). *Sociologie et philosophie*. Paris : PUF. Revue de métaphysique et de morale, tome VI.

Durning, P. (2006). *Éducation familiale. Acteurs, processus, enjeux.* Paris : L'Harmattan.

Epstein, J.L. (Ed.) (2001). *School, Family, and Community Partnerships: Preparing Educators and Improving Schools*. Boulder, CO: Westview Press.

Flament, C., & Rouquette, M. L. (2003). *Anatomie des idées ordinaires*. Paris: Armand Colin.

Fontaine, S. (2007). *Représentations sociales des parents et enseignants de l'école de la Réunion*. Thèse de doctorat unique, Université de la Réunion, France.

Gbati, K. Y. (2007). Représentation de la paresse d el' »lève et pratiques pédagogiques des enseignants du primaire à Lomé, *Revue Ivoirienne des Sciences de l'Education,* 94-116.

Gouyon, M. et Guérin, S. (2006). L'implication des parents dans la scolarité des filles et des garçons : des intentions à la pratique. *Économie et statistique, N° 398-399*, 59-84.

Henriot-van Zanten, A. (1988). Les familles face à l'école. Rapports institutionnels et relations sociales, in Education familiale. In P. Durning (Ed.), Un panorama des recherches internationales (pp. 185-207). Paris : Mire/Matrice,

Jodelet, D. (1989). *Les représentations sociales*. Paris : Presses universitaires de France.

Jodelet, D. (1994). Représentations sociales : un domaine en expansion. In D. Jodelet (Éd.), *Les Représentations sociales* (pp. 31-61). Paris: Presses Universitaires de France. 2ième édition :

Jodelet, D. (1997). *Les représentations sociales*. Paris: PUF.

Lahire, B. (1993). *Culture écrite et inégalités scolaires, sociologie de « l'échec scolaire » à l'école primaire*. Lyon : Presses universitaires de Lyon.

Lahire, B. (1995). *Tableaux de familles : heurs et malheurs scolaires en milieux populaires*. Paris : Gallimard, Éditions du Seuil, 297 pages.

Lange, M.-F. (2009). *Les familles face à l'école: évolution des rapports et des représentations.* Disponible sur [URL] : http://horizon.documentation.ird.fr (Consulté le 12 avril 2013)

Lareau, A. (1987). Social class differences in family-school relationships: The importance of cultural capital. *Sociology of Education, 60*(2), 73-85.

La reforme de l'Enseignement au Togo (1975).

Larivée, S. J. (2012). L'implication des parents dans le cheminement scolaire de leur enfant. Comment la favoriser? *Education & Formation – e-297*, 33-48.

Moliner, P. (1995). Noyau central, principes organisateurs et modèle bi-dimentionnel des représentations sociales. Vers une intégration théorique ? *Les cahiers internationaux de Psychologie sociale*, 28, 44-55.

Moliner, P. (1996). *Images et représentations sociales*. Grenoble : Presses Universitaires de Grenoble.

Moscovici, S. (1961). *La psychanalyse, son image, son public (2eme édition 1976).* Paris: PUF.

Moscovici, S. (1984). *Psychologie sociale*. Paris: PUF.

Oubrayrie, N. et Lescarret, O. (1997). Pratiques éducatives, estime de soi et compétences cognitives : étude de la réussite scolaire des

adolescents issus de milieux défavorisés. *SPIRALE - Revue de Recherches en Éducation, 20,* 7-25.

Pari, P. (2008). Représentation de la fonction publique et motivation au travail : cas des agents du secteur public de Lomé. Thèse de doctorat unique, Psychologie du Travail et des Organisations, INSE, Université de Lomé.

Pujol, J.C. et Gontier, C. (1998). L'école et les parents : pratiques et représentations. *L'orientation scolaire et professionnelle, 27*(2), 255-269.

Rouquette, M.-L. et Rateau, P. (1998). *Introduction à l'étude des représentations sociales,* Grenoble : Presses Universitaires de Grenoble.

Saint-Laurent, L., Royer, É., Hébert, M. et Tardif, L. (1994). Enquête sur la collaboration famille-école. *Revue canadienne de l'éducation, 19(3),* 270-286.

Sambiani, D. (2000). L'évolution de l'organisation hospitalière et les représentations de la profession médicale au Togo : l'exemple des CHU de Lomé. *Revue Togolaise des Sciences* (série nouvelle)

Terrail J.-P. **(**1992). Parents, filles et garçons face à l'enjeu scolaire . *Éducation et Formations, 30,* 3-11.